الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قســـــم: التاريخ
الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: D.HRA/3C/04/16

الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية 1954ـ 1962م

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ

تخصص: الثورة الجزائرية

إعداد الطالبة: كريمة زيتون

تاريخ المناقشة: 2021/05/25م

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	صالح لميش	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
02	أحمد مسعود سيد علي	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقررا
03	عبد الكامل جويبة	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
04	عيسى بن قبي	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
05	محمد ودوع	أستاذ محاضر "أ"	أحمد مرسلي . تيبـــــازة	عضوا مناقشا
06	جمال قندل	أستاذ محاضر "أ"	حسيبة بن بوعلي . الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020 ـ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بفضْلٍ من الله ونعمة، تمّ اسْتكْمال هندسة أفكار هذا العمل الذي لولا توفيق من الله عزّ وجلّ أوّلا وتضافر الجهود ثانيا لما وُضع بين أيادي لجنة المُناقشة المُوقّرة بصورته المُقدّمة.

وتنويها منّي بفضل الذين قدّموا لي يد المساعدة، لا يسعُني إلاّ أنْ أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى أستاذي المشرف الفاضل البروفيسور أحمد مسعود سيد علي الذي أهداني في بدايات مشواري البحثيّ شمعةً. وعلّمني في نهاياته كيف أُشْعِلُها، وبالتالي كان لي نِعْم المُوجّه والمصوّب والمدقّق والإنساني.

كما أتوجّه بشكري الخاص إلى جميع أساتذتي الأفاضل في فريق التكوين على فضيلة التلقين والتّفكين، وأخصُّ بالذّكر، أستاذي "مهندس مشروع الثورة الجزائرية" البروفيسور عبد الكامل جويبة، نظير جهوده المبذولة في سبيل إنْجاح مشروعه الأكاديمي الهادف إلى إنهاض الفكْر، وتنوير الوعي، وتجذير أساسيات العلم والأخلاق في نفوس طلبته ، كما أشكُر مدير مخبر دراسات الثورة البروفيسور عبد الله مقلاتي على إتاحته لنا مكتبة المخبر للإفادة والاسْتفادة، وكذا الأستاذ فتح الدين بن أزواو الذي شجّعني كثيرا، واستسْهل عليّ كلّ ما هو صعْب، وليّن كلّ ما هو صلْب، فرفع الله مقامهُم جميعا، وسدّد خُطاهُم بجميل التوفيق.

وشكري موصول كذلك إلى جميع أساتذتي في قسم التاريخ بجامعتي المسيلة وباتنة، وكذا إلى مسئول مكتبة "الأنوار" (باتنة) الذي تكلّف عناء كتابة هذه الأطروحة وضبْطِها منهجيّاً وإخْراجاً

كما أسْدي شكري العميق والخاص إلى معلّمي في مرحلة الابتدائية الأستاذ: عياش بن قسمية الذي رافقني في جميع أطوار تعليمي وبحثي ولا يزال إلى غاية اللّحظة مصْدر تحفيز وإلْهام وإسْهام، فأطال الله في عمره وبارك فيه ونفع به وكلّ رُسل العلم الوطن والأمّة.

الإهداء

أُهدي هذه الدراسة إلى روح والدتي الطاهرة التي وافتْها المنيّة وأنا بصدد تحرير الأسْطُر الأخيرة من هذا العمل، فرحِمها الله وطيّب ثراها.

إلى عائلتي الكريمة وعلى رأسها والدي حفظه الله وأمدّه في عُمره.

إلى كلّ المناضلين المُخلصين الذين جاهدوا بالسّلاح والفكر في سبيل تحرير الأرْض، وصوْن العرْض، وإعادة بناء الإنسان.

إلى هؤلاء جميعا ومن أجلهم ولأجلهم "سأكون على العهد... سائرة على الخُطى وافية بالوعْد".

كريمـة

مقدمة

مقدمة:

إنّ التوجُّه نحو دراسة موضوع الدولة والمجتمع في الجزائر وتحديدا خلال فترة ثورة التحرير الوطني (1962.1954)؛ يعني بأنّنا سنتوجّهُ رأساً إلى مناقشة الجوانب الأيديولوجية/ العقائدية لهذه الثورة التي يلْزمُها وُجود إطار نظري يُمثّل البُعْد الاستشرافي لأهدافها ومستقبلِها، حتى لا تبْقى مُقْتصِرة على الجانب العسكري الميداني، وقد راهنت هذه الثورة منذ بداياتها الأولى على تحديد تنظيماتها ومساراتها ضمْن سياقات تصوُّرية لوسائل العمل التي ستسمح بإعادة البناء الجذْري للقواعد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والخروج من الوضع الكائن الذي فرضه الاحتلال الفرنسي، ومُناهضة مشروعه القائم على الظلم والاستغلال والنهب والسّيطرة.

وباعْتبار أنّ ثورة التحرير الجزائرية، قضيّةً استعماريةً تهدِف إلى التّحرُّر من سلْطة نظام الأجنبيّ الذي فرض نفسَه بالقوّة، فقد كان لزاما عليها، مثْلَها مثْل أيّة حركة تحرُّرية في العالَم القيامَ بفعل مضاد من أجل تحقيق غايتها، ونيْل سيادتها التي لن تكون إلاّ بعد نضال طويل وجادّ، تبرْهن فيه على هويّتها وشرعيتها، وأحقّيتها في العيش والبقاء، ولهذا ومِن مُنْطلَق الشعور بالاضطهاد من جهة، وكذا تغييب الاحتلال الفرنسي لهويّة الشعب الجزائري ودولته منذ 1830 من جهة أخرى، بادرت ثورة التحرير الجزائرية إلى إعادة بعث الدولة والمجتمع المغْمورِيْن، عن طريق رسم تصوّرات ونظريات مُخطّطة لها سلفًا، تسمحُ بتلمُّس وُجود أثرهما في الواقع، وتشْرَح الوسائل التكتيكية الكفيلة لتصْميم تنظير جدّي يُناسب ونمط الشعب الذي سيقود معركة البناء والتشييد عقِب استرجاع السيادة الوطنية.

ولِدِراسة موضوع "الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية"، من منظورٍ تاريخي، فلسفي واجتماعي، اسْتحضرنا في هذا العمل مُخْتَلَفَ الوثائق والمصادر الرسمية، والمقرّرات والمراسلات الثورية، والمحاضر الناتجة عن اجتماعات مُؤسّسات وهيئات الثورة، وكذا المحرّرات الإعلامية وتصريحات الفاعليين الثوريين، من أجل رصْدٍ مُحْكَم لتوجُّهات رجالات الثورة، ومرجعيّتهم الفكرية، ونظرتهم للمستقبل في نطاق إطارٍ أيديولوجيّ بحت، وبالتالي فقد تمحورت أحداثُ موضوعِنا في البحث عن ماهية الدولة والمجتمع من خلال: مواثيق الثورة الثلاث (وثيقة بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، ميثاق طرابلس 1962)، المحاضر الختامية التي أفرزتها اجتماعات المجلس الوطني للثورة المختلفة، التصريحات المنشورة في جريدة المجاهد، بعض القوانين والمناشير، وما إلى ذلك من أدبيات ووثائق تعود للثورة التحريرية، وتُعْتَبَر بلا شكّ حوصلة نشاطها الفكري، وهويّتها المعبِرة عن طموحاتها وأهدافها العاجلة والآجلة.

أسباب اختيار الموضوع:

تراوحت أسباب اختيارِنا لموضوع "الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية" بين ذاتية وأخرى موضوعية، نذكُر من بينها ما يلي:

أ/ الأسباب الذاتية:

. التعريف بوثائق وأدبيات الثورة الجزائرية التي قدّمت تصوُّرا للمستقبل، وتبْسيطها للقارئ.

. الوقوف عند أسباب ضمور الكتابات التاريخية الجادّة حول الجوانب الفكرية للثورة، ومحاولةٌ اقتحام الميدان البحثي لمعرفة مُعطّلات البحث فيه.

. الميل الشخصي الذي يدفعُني إلى البحث في المواضيع الفكرية والفلسفية المعقّدة، والرّغبة الشديدة في تهذيب مدارِكي المعرفية، وتعزيز رصيدي الفكري، لذلك استهواني هذا الموضوع، واجْتذبتني متغيّراته ومفاهيمه.

. رغبتي الشديدة في تجاوُز مثبّطات البحث العلمي، وذلك بالبحث في هذا الموضوع دون وجود خلفية تاريخية تساعدني على الإلْمام بحيثياته وامتداداته.

. الخروج بالموضوع من إطاره الاستفهامي المبْهم، إلى سياق واضح ذي معنى.

ب/ الأسباب الموضوعية:

. الرّغبة في التعرُّف على فلسفة الثورة التحريرية بخصوص بعض القضايا الفكرية التي تحتاج إلى مُسْتَنَد أيديولوجي قويم، وضبط منهجي للمفاهيم والأفكار

. مُحاولة فهم عقليّة المنظّرين الثوريين، ومدى موضوعيّتهم في اختيار القرارات الكبرى والمصيرية دون تغليب الرؤية الشخصيّة، وكذا مدى توافُقهم والنّهج الثوري المسَطّر في بيان الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر.

. الشّعور بالواجب التاريخي الذي يفرضُ علينا كطلبة تاريخ الثورة الجزائرية البحث في الجوانب العقائدية لهذه الثورة، واسْتنباط ما خُفي منها مِنْ حقائق ومعلومات وتدوينها وفق ما تقتضيه الدراسات التاريخية.

. تدعيم سلسة الدراسات البحثية المدوَّنة حول مشروع الدولة والمجتمع في الجزائر، والدّعوة إلى إيلاء الأهميّة القصوى لكلّ ما تمّ تدوينه، مع ضرورة تزويد ما تمَّ الوصول إليه بالمعلومات المسْتجدّة

إشكالية البحث:

تدور إشكالية بحثنا حول طبيعة وصورة الدولة والمجتمع في تصوُّر مختلف نصوص وكتابات ثورة التحرير الجزائرية، ومدى نجاح هذه الثورة في تجْسيد النّموذج المأمول لهما مستقبلا ومحاولة اخراجه من السياق النظري إلى الواقع العملي. **فكيف تصوّرت الثورة إذن مشروع الدولة والمجتمع في ظلّ كفاحها المُسْتميت ضدّ الاحتلال الفرنسي؟ وماهي مُنطلقاتها، ومرجعيّاتُها في التنظير لآفاق المشروع وتجْسيده واقعاً ومُمارسَة؟**

تندرِج تحت هذه الإشكالية المحورية عدّة تساؤلات فرعية نطرحُها هي الأخرى وفق الشكل التالي:

. ما هو مفهوم الدولة والمجتمع في أدبيات ووثائق ومصادر الثورة الجزائرية؟ وهل شكّل هذا المفهوم امْتدادا لبرامج الحركة الوطنية أم قطيعة لها؟

. هل النُّخب النوفمبرية التي فجّرت الثورة، كانت تحمِل مُؤهّلات تجعلُها تُنظِّرُ وتُؤدْلِجُ وتُؤسِّسُ لإعادة بعث الدولة الجزائرية كما دعا إليها البيان؟، وهل كانت تحْمِلُ تصوُّرا واضحا لمعالِمِها؟

. ما هي أهمّ التّحدّيات التي كانت تُواجِهُهم في هذا السّياق؟ وهل عمليّة تصوُّر الدولة والمجتمع نابعٌ من خصائص المجتمع الجزائري؟ أم أنّها نتيجة تلاقُحٍ بين أفكار الغرْب والشّرْق لإنْتاج التَّصوُّر؟

. تُرى هل لاخْتلاف أيديولوجيات وتوجُّهات النُّخَب الثورية تأثير مُباشِرٌ على سياقات التّصوُّر لمشروع الثورة الفكري؟ وهل توافَقت الأفكار المطروحة في الأدبيات والمواثيق مع طموحات الشعب الجزائري المستقبلية؟

مناهج البحث:

إنّ الاسْتعْراض التاريخي لأدبيات الثورة الجزائرية من خلال قراءة وصفية، اسْتنباطية وتحليلية لمختلِف الوثائق والنصوص والكتابات، فرَضَ علينا إتّباع المنْهج التاريخي والتحليلي، وكذلك الوصفي مِن أجل تقديم مُقاربات منهجية للوُصول إلى بناءٍ سَلِسٍ للموضوع.

فكان استخدامُنا **للمنهج التاريخي**، أمْر لا مناص منه، وذلك باعتبار أنَّ كلّ أساسيات موضوعنا "تاريخية بحتة"، تنطلق من تاريخ مُعيّن وتنتهي إلى حيث تكون الأحداث على مقْرُبة من انتهائها، ونحن هنا في هذا الموضوع، عَكفْنا على جمْع كتابات الثورة التحريرية التي تصبُّ في سياق "الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة

الجزائرية"، ثمّ قمنا بتقويمها واختيار الأجدر منها، تمهيدا لوضعها في إطارِها المطلوب، والذي يفرِض علينا البحثَ والتّنْقيب عن هوية تلك الدّولة والمجتمع في سياقات تصوُّر الثورة ومساراتِها.

أمّا **المنهجيْن التحليلي** و**الوصفي**، فكان لا بدّ منهما في هيكلة مسار هذا الموضوع، حيث استخْدمْنا المنهج التحليلي في تحليل محتوى بيانات الثورة ووثائقها من أجل استنباط المدلولات والصّيغ الفكرية التي ترْجمتْها النُّخَب الثورية في أفكار وسياقات أيديولوجية مختلفة، واعْتمدْنا على المنْهج الوصفي في تقديم وصْف دلالي واضح لأهمّ المجريات والأحداث التي أثّرت بشكل أو بآخر على عمليّة التنظير لمسْتقبل الدولة والمجتمع في الجزائر.

كما اسْتأنسنا في دراسة موضوعِنا أيضا ب**المنهج المُقارن** المناسب هو الآخر للدّراسات التاريخية؛ وقد تجلّى أثر اسْتخدامه في إعْمال مُقارنة بين مختلف المواثيق والوثائق التي نظّرت لمشروع الدولة والمجتمع تمْهيدا لِوضْعِها على مِحكّ التقييم والنقد، وكذا من أجل معرفة أوجُه التشابه والاتّفاق والاختلاف في أفكار المنظّرين وتوجّهاتهم حسب درجة وعْيهم وإدراكهم للمستقبل.

شرح الخطة:

اقتضت منّا طبيعة الموضوع تحوْير مُدخلاته ومُخْرجاته في أربعة فصول، يسبقُها فصل تمهيدي يشرَح طبيعة الدولة والمجتمع في بعض وثائق الحركة الوطنية بين سنتيْ 1919 و1954، وقد ركّزنا خلال الفترة الزّمنية المحدِّدة لموضوع دراستنا (1962.1954) على البحث في كلّ ما اشْتملت عليه أدبيات الثورة التحريرية من نصوص وتقارير وبرامِج مكتوبة، قصد قراءتها، وتوظيف أرصِدتِها الفكرية في فهم شكل نموذج الدولة والمجتمع المزْمَعِ إعادة بنائِهما وإحْيائِهما بعد تحقيق الاستقلال، واسْترجاع السّيادة الوطنية.

فكان الفصل الأوّل مُعْنوناً ب " **تصوُّرات الثورة الجزائرية لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان أول نوفمبر 1954م**"؛ وفيه انْغمسْنا في روح وثيقة البيان من أجل اسْتنْباط عُمْق العبارات الدّالة على المستقبل؛ فحاولْنا تقديم رؤية فلسفية للثورة التحريرية التي اعْتمدت أسلوب العنف لتسْتعيد ما تمّ أخذه بالعنف، ثمّ حلّلْنا الإطار المرجعي المتّفق عليه بخصوص دولة ومجتمع الغد، والذي تحدّد في "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، ومجتمع جديد قائم ضمن مبادئ هذه الدولة.

وبشأن الفصل الثاني، فقد تتبّعْنا تطوّر " **مفهوم الدولة والمجتمع في ميثاق الصومام 1956م**"، حيث ركّزنا على جملة القرارات والمحاضر المنبثقة عن اللّقاء التاريخي في وادي الصومام، خاصّة ما تعلّق منها

بالجانب الأيديولوجي الخاص بتصوُّر مسار ومستقبل الدولة والمجتمع، كما اتّجهْنا أيضا نحو دراسة أفكار وتوجُّهات النخبة الثورية التي أطْلَقت نظرَاتها البعيدة في اسْتشراف آفاق جزائر ما بعد الاستقلال، ومدى تأثيرِها في صناعة القرار الفكري المتمثّل في إيجاد اللّون الأنسب لنموذج دولة المجتمع الجزائري، وفي السياق نفسه توقّفنا عند نقطة المبادئ الإسلامية التي تضمّنتها الوثيقة النوفمبرية، وتمّ إغفالُها /أو إسْقاطها /أو تضميرها في ميثاق الصومام، حيث حاولنا تقديم قراءة في الخلفيات والأسباب والأبعاد على ضوْء ما توافر لديْنا من شهادات مكتوبة.

وتناولنا في الفصل الثالث "**الدولة والمجتمع من خلال محاضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبعض الوثائق والتصريحات والقوانين 1661.1957م**"، حيث عالجنا في متْن هذا الفصل مختلَف إثراءات ونشاطات الثورة من خلال مجلسها الوطني المنبثق عن مؤتمر الصومام، والذي وثّق هو الآخر لمستقبل الدولة والمجتمع في برامِجه العديدة، وقد كان لدوراته الصّدى الكبير في تفعيل مشروع الثّورة الفكري ومُحاولة الانتقال به من مرحلة التصوُّر إلى مرحلة التطبيق؛ فتوقّفنا عند دورة القاهرة 1957م وركّزنا على محضرِها الختامي الذي حَمَلَ نصّا أيديولوجيا مؤدْلجا للمستقبل، ثمّ انتقلنا بالفكرة إلى طرابلس اللّيبية، حيث كانت الدورة الأولى للمجلس الوطني بين دُفّتي عاميْ 1959و1960، ثمّ الدورة الثانية له في نفس البلد عام 1961، وفي سياقٍ ذي صِلة استحضرنا بعضاً من الوثائق والنصوص الثورية على غرار: "**وثيقة المؤسّسات المؤقتة للدولة الجزائرية**" و"**القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني**" و"**محاضر جلسات لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959**)، وكلُّها تروُم إلى الإجابة عن انْشغالنا البحثيّ.

ونظرا لتشعُّب موضوعنا ودقّة امتداداته الفكرية، فقد حصرنا العديد من القراءات والمفاهيم في الفصل الخامس الذي انْدرج تحت عنوان:"**مفهوم الدولة والمجتمع في ميثاق طرابلس**" وفيه تطرّقنا إلى آخر دورة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس 1962 التي مهّدت لصياغة أكبر ميثاق للجزائر المستقلّة والمنْتشي شعبُها بفرحة الاستقلال بعد توقيع اتفاقيات أيفيان مع الجانب الفرنسي، وما حمِلتْه هي الأخرى من دلالات استشرافية بشأن دولة المجتمع الجزائري المستقلّة، وبعد تحليلنا للعنصر الأيديولوجي في الميثاق، والذي هدف إلى "تجسيد مشروع برنامج من أجل ثورة ديمقراطية شعبية"، يُفْضي بأفكارِه إلى "تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"، عرّجنا على أزمة صائفة 1962 وتداعياتها الوخيمة على بداية التطبيق الفعلي لمشروع الثورة الفكري الذي تحقّق أخيراً بفضل الاستقلال (السياسي)، وفي الفصل نفسه حاولنا تجاوُز النظريات بالانتقال إلى الفعل التطبيقي الميداني بالتطرُّق إلى وضعيّة الجزائر المستقلّة في عهد أوّل رئيس فعليّ لها (أحمد بن بلة)، وكيفيّة

تصوّره لمشروع الدولة والمجتمع، ووسائل تنفيذه لهذه المهمّة الموكَلَة إليه، وجديرٌ بالذكر أنّنا لم نُسْهبْ في شرْح هذا الجانب شرحا وافيا بسبب تقيُّدِنا بفترة البحث المدروسة، وبالتالي اكْتفيْنا بالإشارة فقط إلى بعض التفاصيل المهمّة التي ستفتح للباحثين مُسْتقبلا فُصولا أخرى خليقةً بالبحث والتّحرّي في مشروع الدولة والمجتمع، وفي ختام هذه الدراسة، وبعد بحث طويل، توصّلْنا إلى حوصلة قراءاتنا واستنباطاتنا في جملة من النتائج والاستنتاجات، التي كانت بمثابة عُصارة مُرَكّزَة لهذا الموضوع، ثمّ أتْبعْنا ذلك بسلسلة من الملاحق المهمّة التي تتضمّن مجموعة من وثائق الثورة وكتاباتها، وكلّها ساعدتْنا في اسْتنباط التصوّرات الخاصة بماهية الدولة والمجتمع.

أدبيات الدراسة:

رغْمَ أنَّ طبيعة موضوعنا الفكرية تسْتوجب مِنّا التأمّل الموضوعي، ومن ثمة القراءة والاستنباط والتحليل بعيدا عن نقل المعلومات مباشرة، إلاّ أنّنا استعنا بعديد المصادر والمراجع التي لا غنى عنها في بناء موضوع "الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية" على شاكلته الحالية، وإخراجه وفق الخطّة المرْفقة، وانطلاقا من مخزون المادة العلمية المكْتنَز في المكتبات اعتمدنا حسب قُدُراتنا البحثية على:

أ/ الوثائق المنشورة:

. مواثيق الثورة التحريرية: وثيقة نوفمبر1954 وميثاق طرابلس 1962م (منشورة من طرف وزارة الثقافة في كتاب بعنوان: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م)، وميثاق الصومام 1956 (المنشور في كتاب: وثائق ومواثيق الثورة لعبد الله مقلاتي).

. وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية التي تمّ صياغتها في دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1960/1959 والمنشورة باللغة الفرنسية فقط في:(عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسّسات ومواثيق؛ وعلى هارون: خيبة الانطلاق)، والقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، والمنشورة في المرجع نفسه.

. محاضر اجتماع دورات المجلس الوطني للثورة (القاهرة 1957م، طرابلس 1960/1959، 1961، 1962 "مشروع الحمامات بتونس" والتي نشرها العديد من الباحثين في مؤلّفاتهم كفتح الدين بن أزواو في كتابه: أيديولوجية الثورة الجزائرية 1962.1954م.

. محاضر جلسات لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1956م) المنشورة في مقال ل: شاوشي حباسي، مجلّة دراسات إنسانية، العدد 02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

وكلّ هذه الوثائق المنشورة التي اعتمدنا عليها في أغلب فصول دراستنا كانت صراحةً بمثابة العصب العضوي لأفكارنا وتحليلاتنا المتزامنة والبحث عن التطوّر الأيديولوجي لمفهوم الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة.

ب/ المصادر والمراجع باللّغة العربية:

بهدف إثْراء موضوعنا من الجانب العلمي الأكاديمي، وسعْيا منّا إلى مُحاورة الأحداث التاريخية من منظور الفاعلين فيها؛ اعْتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الشهادات المنشورة و المذكّرات الشخصيّة لصنّاع الحدث الثوري خلال سنوات الثورة التحريرية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: مذكرات أحمد بن بلّة التي روى فيها سيرتَهُ ومسيرته النضالية، ومواقفَه المختلفة من بعض الأحداث، وكذا شهادته على العصر (المنشورة في كتاب)، والتي أبان فيها عن موقفه الصّريح تُجاه مؤتمر الصومام، وقضية المبادئ الإسلامية التي ألّبت قادة الخارج على الداخل، بالإضافة إلى مذكّرات كلّ من الطاهر زبيري وعلي كافي اللّتيْن استأنسنا بهما كثيرا في رصْد التطوُّرات الحاصلة المهمّة المتعلّقة بدورة المجلس الوطني الأخيرة 1963 بطرابلس، وإفرازاتهما بشأن المشهد الأخير من عُمْر الثورة التحريرية، وقد تناولنا أدبياتهم بنوْع من الحذر حتى لا نصطبِغ بأفكارهم الشخصية، ونكتفي فقط بتقديم وتحليل الوقائع تحليلا يتماشى وطبيعة موضوعِنا، كما اعتمادنا أيضا على مصادر قريبة من حدث الثورة، والتي أفادتنا بشكل أو بآخر في تحسُّس المسالِكِ المبهمة في اشكاليتنا، ونذكُر منها: خيبة الانطلاق لعلي هارون، المهمّة منجزة لسعد دحلب، ومُراسلات الداخل والخارج لحسين بلمبروك، بالإضافة إلى أعداد صحيفتي المجاهد والمقاومة وما تحمِلانه من أفكار وقيّم وتصوّرات عديدة حول واقع الشعب الجزائري ومستقبله، وقد وشكّلتا بلا منازع إحدى الأدبيات المكتوبة خلال الثورة والموروثة عنها.

أمّا بخصوص المراجع العلمية فهي مُعْتَبَرة نوعا ما، ونذكُر منها: كتاب: "الجزائر الدولة والمجتمع" لعبد السلام فيلالي الذي اسْتهوانا صراحة بأسلوبه الفلسفي في تحليل موضوع بحْثِنا؛ فجرى الاعتماد عليه في كلّ مبحث وفصل نظرا لتدقيقه في استعراض الأحداث وربطها ببعضها دون إحداث خلل منهجي أو عضوي، هذا بالإضافة إلى كتاب "جبهة التحرير الأسطورة والواقع" لمحمد حربي، الذي يُعدّ أحد المراجع المهمّة في تاريخ الثورة الجزائرية، وكتاب "زمن اليقين" لسليمان الشيخ، الذي ساعدنا هو الآخر في دراسة موضوعنا، والمرجع الأكاديمي الآخر للأستاذ عبد الله مقلاتي المعنون ب" وثائق ومواثيق الثورة الجزائرية"، والذي بفضله اتّضحت لنا معالم

البحث، وتعرّفنا على كمّ هائل من الوثائق والرّسائل والاتّصالات التي عجّت بها الثورة، ناهيك عن كتاب "أيديولوجية الثورة الجزائرية" للأستاذ فتح الدين بن أزواو، الذي شرح وشرّح لنا عالم الثورة الفكري، المصْطلي بأيديولوجيات، وأفكار لا حصْر لها، كما اعتمدنا أيضا على مؤلفات الرّاحل أبو القاسم سعد الله ومحمد العربي الزبيري، فضلا عن كتابات فرانس فانون التنظيرية ومالك بن نبي (الحضاريَة)، هذا الأخير الذي لو تمّ العمل بما جادت به قريحَته الفكرية من تصوّرات واسْتنباطات مسْتقبلية، دقيقة وعميقة، لبلغنا حقيقةً شأْواً بعيدا في بناء الإنسان، والاستثمار في الإنسان، وصناعة التاريخ، لا بل الحضارة برُمّتِها.

أمّا بشأن المؤلّفات الفكرية للمؤلّفين العرب والمغاربة فقد اعتمدنا على كتابات عبد الله العروي في مجال الدولة والأيديولوجيا، وكذا سعد الدين إبراهيم وكتابه الدولة والمجتمع في الوطن العربي، وكلُّها اجتهاد فكري في سبيل تقفّي حال المجتمعات العربية وتطوُّر كياناتها السّياسية مُذْ نُشُوئها، ومحاولة فهم مصدر الأيديولوجيات المؤثّرة في إعادة بناء الدولة والمجتمع لدى العالم العربي.

ج/ المصادر والمراجع باللّغة الفرنسية:

جرى اختيارُنا للمصادر الأجنبية التي تصبّ في موضوعنا حسب جدارتها في التحليل وقوّتها في اعتماد الوثائق والأرشيف ونذكر منها:

- Mostefa Lachrafe : l'algérie nation et sociètè

-Mohammed Herbi : Les archives de la révolution algérienne

-Mohammed Herbi et Gilbert Meynier : Le FLN Documents et Histoire

-Ferhat Abbas : L'indépendance Confisquée

وكلّ هذه المصادر اسْتقينا منها ما يهمّ الجانب التنظيري في دراستنا، وأفادتنا بالوثائق والنصوص المهمة في تاريخ الثورة التحريرية، سيّما المؤَلَّفُ الضّخم لمحمد حربي والموسوم ب "أرشيف الثورة الجزائرية" الذي أفادنا كثيرا في الاطّلاع على التقارير العامة لمؤسّسات الثورة الجزائرية، والرّسائل التي كانت تصْدُر عن نخبتها، وقادتها السياسيين والعسكريين، ونذكر على سبيل المثال: رسائل بن بلة إلى جبهة التحرير الوطني وموقفه من مؤتمر الصومام، التقارير

السّياسية للحكومة المؤقتة، وبعض تصريحات رئيسها الأول فرحات عباس، ردُود بن طوبال على بعض الأسئلة، ورأيه في الطابع المناسب للدولة الوطنيّة المستقبلية، وبالنسبة لكتابه الآخر (أي محمد حربي) الذي كتبه مناصفة مع جلبير ميني، فهو لا يقلّ أهميّة عن سابقه، كوْنَه رصد بعض النقاط المهمّة التي تناولت تاريخ جبهة التحرير الوطني وبعض وثائقها، أمّا كتابات فرحات عباس فقد كانت مرآة حقيقية لكشف توجُّهات هذا المثقّف، سيّما وأنّه ناضل من أجل تجسيد أفكاره التي يؤمِن بها، وقد تلمَّسْنا في مقالاته وتصريحاته وأقواله نبْرة وطنيّة صادقة، وشاعرة بوجود هذا الوطني وحاجته إلى نخبة قائدة، تؤمِّنُ له المستقبل، وتدرأُ عنه كلّ فساد، حتى ينشأ في كنف من الديمقراطية والعدالة كسائر أقطار العالم، وبالنسبة لكتاب مصطفى الأشرف؛ فهو ذو قيمة تاريخية أيضا، حيث اعتمدنا عليه في فهم بعض الجوانب الفكرية المتعلّقة بثورة نوفمبر، باعتباره أحد أبرز الحاضرين في مؤتمر طرابلس 1962، والمساهمين في تحرير الميثاق الذي اصطبغ بصبغة الاشتراكية الخالصة، وقد كان له في ذلك موقف ورأي.

د/نقد الدراسات السابقة:

حسب إطّلاعنا على كمّ الدراسات السابقة التي ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوعنا يمكن القول بأنّ هذا الموضوع لا يزال خصباً وبحاجة إلى بحث وتعمّق أكثر؛ فبخصوص فترة الحركة الوطنية وجدنا رسالتي ماجستير، الأولى بعنوان: "مفهوم الدولة والمجتمع في الحركة الوطنية 1919 . 1954 ل: الطاهر الغول، و"مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1946. 1954 ل: يمينة مجاهد وهما عملان أكاديميان غطّيا الجوانب الأيديولوجية الناقصة من مسيرة الحركة الوطنية، وأسْهبا كثيرا في إحْصاء كلّ صغيرة وكبيرة متعلّقة بهذه الفترة، وبالتالي سوف لن نُعيد تكرار ما ورد في عمليْهما بصورة نقلية مباشِرة، وإنّا سنركّز على وثائق كلّ تيّار، لمعرفة نظرته إلى الدولة والمجتمع.

وبالنسبة لرسائل الدكتوراه فقد اطّلعنا أولا على رسالة مراد بوعباش في العلوم السياسية المعنْونة ب:"الدولة والمجتمع في برامج الحركة الوطنية 1919. 1962، والتي أسْهبت هي الأخرى في التعريف بموضوع الدولة والمجتمع من منظور فلسفي وسياسي، وقدّمت بعض القراءات بخصوص صدى هذا المشروع في أدبيات الحركة الوطنية والثورة التحريرية التي تمّ التركيز فيها على المواثيق فقط، وفي عملِنا هذا سنتغاضى عن الشرح الاصطلاحي لمفاهيم: الدولة والمجتمع والأمة، بسبب تطرّق كلّ الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى ذلك، كما سنُحاول تدعيم القراءات السابقة بما توافر لدينا من وثائق جديدة، هذا بالإضافة إلى رسالة دكتوراه أخرى لأحمد رضوان شرف الدين الموسومة ب:"مشروع الدولة . الأمة العُروبة عند النخب الجزائرية"، التي تطرّق فيها إلى بعض مواثيق الثورة،

وعالج فيها بعض أفكار الثورة، لكن إلْمامه الكبير ببعض الأحداث، وتجاوُز دراسته فترة بحثنا المدروسة، جعلنا نُركّز على بعض النقاط ونتغاضى عن أخرى، كما عالجت رسالة دكتوراه الطور الثالث لعبد الكريم قواسمية موضوع" الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962. 1978، بشيء من التركيز، ورغم أنّ هذه الأطروحة لا تُقارب زمنيّا فترتنا المدروسة (1954. 1962)، ولم تُشِر إلاّ باقتضاب إلى هوية الدولة الوطنية في مواثيق ووثائق الثورة، إلاّ أنّنا استفدنا منها كثيرا، وحاولنا الانطلاق من النقاط التي انتهت إليها، وبالنسبة لرسالة الأستاذ يوسف قاسمي المتخصّصة في دراسة وتحليل المواثيق، فقد وضّحت لنا الرّؤية بخصوص موضوعنا، وبما أنّ تركيزها كان محوريا ومنصبّا على مواثيق الثورة الثلاث: بيان نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، ميثاق طرابلس 1962؛ فقد حاولنا أنْ نعتمد عليها في بعض الجزئيات فقط، ونولي تركيزنا لباقي وثائق الثورة التي تحتاج منها القراءة والتحليل.

صعوبات الدراسة:

إنّ البحث في موضوع الدولة والمجتمع من خلال الأدبيات الرّسمية والمكتوبة للثورة الجزائرية، لهو بالأساس بحثٌ في الجوانب الفكرية والفلسفية والحضارية لشيء موجود وكائن يُرادُ له أنْ يُبْعَث، لكن بأيّة وسائل؟، عند هذه النقطة الأخيرة تشتّت ذهننا بسبب تعذّر فهمنا لطبيعة أدبيات الثورة أوّلا، وعدم حيازتنا لوثائق الثورة الأرشيفية ثانيا، واعتقادنا بأنّ عنوان الأطروحة يسْتوجب منّا بادئ ذي بدء استحضار كامل القرائن التاريخية التي تثْبت وجود الدولة والمجتمع قبل العدوان الفرنسي، ثمّ البحث عن التصوُّر المقبول لهما في معرَض المواثيق والبرامج كنقطة ثالثة، ولهذا افتقد بحثنا إلى الطّرح الجدّي الذي يتطلّبُ محاورة أصيلة للوثائق، وانحرفنا معه إلى زوايا مفتوحة طرقناها دون ثبْت أو دليل، وعليه فإنّ الصعوبات العلمية التي واجهتنا في هذا البحث تكمن أساسا في:

. اختلاف طروحات الأساتذة الذين شاركناهم انْشغالَنا العلمي حول ماهية أدبيات الثورة، وصيغة الدولة والمجتمع المبحوث عنها من خلال عنوان الموضوع، حيث أنّ أغلَب الإجابات التي تلقّفناها من هنا وهناك تكاد لا تخرُج عن إطار هذا التساؤل: "هل كانت ثمة دولة ومجتمع أصلا خلال الثورة التحريرية"، وهو ما بثَّ فينا نوعا من التردد، وجعلنا نعود سنوات عديدة إلى الوراء لتفْكيكك العنوان، وبالتالي الابتعاد عن جوهر موضوعنا، والانْسياق خلف السياق النظري دون التركيز على الجانب التطبيقي.

. تعذُّر الوصول إلى الوثائق الأصلية للثورة، ما جعلنا نعتمد على تلك المنْقولة والمنشورة في كتابات الباحثين ورسائلهم الأكاديمية، والاستنْجاد بأفكار الفاعلين السياسيين والعسكريين وكتابات النّخبة، لسدّ النّقص واحتواء الثغرات الفكرية.

. صُعُوبة الوصول إلى الأفكار الجديدة التي تحْمِل طابع الحداثة والجِدّية في موضوعِنا، بسبب كثْرة المعلومات المستهلَكَة، والتي يتمّ إعادة تدوِيرها في كلّ مرّة عند طرق مثل هكذا مواضيع فكرية.

. مشقّة البحث العلمي، وكثرة الضغوطات اليومية، أثّرا سِلْبا على مردودي العلمي، وبالتالي فاقت طموحاتنا . في تجاوُز آفاق التميُّز. محدودية ما نمتلكه من إمكانات.

الفصل التمهيدي

مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية

1954.1919

أولا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاستقلالي

ثانيا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاصلاحي (جمعية العلماء المسلمين)

ثالثا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاندماجي

رابعا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الشيوعي

إنّ البحث عن مشروع الدولة والمجتمع في الجزائر خلال فترتِنا المدروسة، يُحيلُنا إلى فتح مسْتندات التاريخ القريب من فترة ثورة التحرير، بمعنى أنْ نسلك باهتماماتنا التاريخيّة مسلك الحركة الوطنية التي كانت بيئة راعية لهذا البذْر، ومصدرا مُلْهِما لنخبة الثورة فيما بعد، حيث تُشير أغلب الوثائق السياسية للحركة الوطنيّة إلى وجود مفهوم معنوي . روحي للدولة والمجتمع رغم إضمار الاحتلال الفرنسي لهما، ويتجلّى ذلك من خلال تعدّد شعارات كلّ تيّار حول نظريّته ونظرته للوطن والمستقبل، وفي هذا الفصل سنرى طبيعة هذا التصوّر من خلال أيديولوجيات النخبة والعلماء والمثقفين وأدبياتهم.

فكيْف تصوَّرتْ إذن أدبيات الحركة الوطنية مشروع الدولة والمجتمع؟

أوّلا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاستقلالي:

إن المتبصر الثاقب الذي يدرس تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بخلفياتها وراهنِيتها وأبعادها، سيكتشف حتما بأن "المقاومة الجزائرية قد بدأت منذ أن أمضت حكومة الداي اتفاقا مع القائد الفرنسي عام 1830"[1]، ومن هذا التاريخ حاول بعض الأعيان كحمدان خوجة الدفاع عن مصالح الجزائريين والتفاوض مع السلطات الفرنسية سواء بالجزائر العاصمة أو بباريس، وقدموا العرائض العديدة، وطالبوا بأن "يحكم الشعب الجزائري نفسه بنفسه، وإعادة القومية الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة. وتحرير دستور يتفق وتقاليدهم وعاداتهم"[2]، وهذا الأمر أدى إلى تنظيم أول حزب وظيفي سياسي، عرف ب "لجنة المغاربة" أو "حزب المقاومة" على حد تعبير المؤرخ الراحل أبو القاسم سعد الله[3] وقد عمِل في الخفاء، ولكي يحمي زعماء الحزب أنفسهم، لجئوا أيضا إلى المشاركة في بعض النشاطات مع الفرنسيين، مثل المساهمة في جهاز بلدية العاصمة، وفي أواخر سنة 1830، بعث الحزب أحمد بوضربة إلى باريس لشرح قضية بلاده إلى الحكومة الفرنسية ولما أحسُّوا بنوايا الفرنسيين تجاههم وتجاه المسألة الوطنية أعلنوا المقاومة المفتوحة للاحتلال.[4]

ولقد شكل عام 1919 بالنسبة للحركة الوطنية "مبعث الخلاص" أو "مرحلة قوْننة النشاط السياسي وفق أطر قانونية جديدة"، حيث أوْحت كل من إصلاحات كليمنصو، والتغيرات الكبيرة التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى بالنشاط السياسي بين المسلمين الجزائريين من أهل المدن إلى توحيد المقاومة الريفية التي تضاءلت باطراد منذ سنة 1871 مع الوطنية الوليدة بالمدن هناك[5] ومن هنا ظهرت شخصية الأمير خالد الذي عمل بنشاطه الغزير على وضْع أيديولوجية وطنية بلمسات متتالية. وتصور الكفاح الثوري باعتباره الطريق الوحيد

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص29.

[2] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص04، والملاحظ هنا أن فكرة الدستور وفكرة القومية ومبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه مفاهيم كانت معروفة لدى الجزائريين قبل دخول فرنسا (أنظر: نفس المرجع والصفحة).

[3] سعدالله، المرجع السابق، ص29.

[4] سعدالله، المرجع نفسه، ص 31.

[5] جوان جيلبسي، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت، ص56.

الممكن[1]، وترجم ذلك بمبادرة وطنية عندما (قام بتشكيل وفد جزائري يقوده هو بنفسه، يرافقه أربعة من زملائه نحو باريس في شهر ماي 1919 لتقديم معالم إلى مؤتمر السلام على غرار الشعوب المسْتعْمَرة)[2]، وقد عُدّت العريضة التي قدمها الأمير خالد إدانة للاحتلال الفرنسي، وربطا لحاضر المقاومة الجزائرية بماضيها. وفتحا في تطوُّر الشعور الوطني... فالوفد وإن لم يذكر كلمة الاستقلال بالحرف فإنه ذكر معانيها، وطالب بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائريين تحت إشراف عصبة الأمم. وتطبيق مبدأ عدم إجبار الشعوب على العيش تحت سيادة لا ترضى بها.[3]

1-1: أيديولوجية نجم شمال إفريقيا ENA:

ارتسمت معالم العمل الوطني في فرنسا بهجرة الأمير خالد إليها سنة 1923، وكانت التجمعات التي اتصل فيها بعمال شمال إفريقيا خلال سنتي 1923-1924 بمثابة اللبنة الأولى لهذا العمل الوطني[4]، هذا ولا تسْتبعِد بعض التحاليل التاريخية لما بعد الحرب العالمية الأولى صلة المهاجرين الجزائريين باليسار الفرنسي، خاصة وأن باريس وبعض المدن الأخرى كانت فضاء لنشاط العمال المغاربة الذين هاجروا إليها، ضمن موجات متلاحقة، قاصدين العمل، ومنذ العقد الثاني من القرن العشرين، صارت باريس المدينة الميتروبولية ووجهة مناضلي الأقطار والبلدان المحرومة من الاستقلال والساعين إلى بناء دولتهم الوطنية.[5]

---

[1] الأمين: شريط، المرجع السابق، ص08.

[2] عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع، ط01، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 143.

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص52.

[4] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص53.

[5] نورالدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص177، نشير هنا إلى أنه من النتائج التي أسفر عنها الاحتلال الفرنسي لبلادنا، هو ظهور نمط اجتماعي كان غير معروف في العالم الإسلامي، ألا وهو النمط البرولشاري، حيث كانت أريافنا من قبل عامرة بالفلاحين والرعاة، وكانوا كلهم مُلاّك أرض، ويضمنون معيشتهم بأنفسهم، لكن الغزو الفرنسي عير كل شيء وربط الجزائر بأوربا ورفع تكلفة المعيشة، فأصبحت الحرف الصغيرة غير كافية لإعالة الحرفي وأسرته، ما خلق نوعا من عدم التوازن في المجتمع الجزائري، وأدى بالبعض إلى الهجرة بحثا عن العمل والتغيير (وردت بعضا من هذه الإشارات في: فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص51).

وعلى ضوء هذا، تأسَّس نجم شمال إفريقيا رسميا في شهر فيفري 1926 بباريس وأخذ من شخص الأمير خالد رئيسا شرفيا له، ومن جريدة (الإقدام) لسانا ناطقا باسمه وأطلق عليها اسم (أقدام الشمال الإفريقي)، وقد ظهر في بدايته وكأنه فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي، وكانت قيادته الأولى في يد أحد التونسيين ويدعى الشاذلي خير الله، يشاركه حاج علي عبد القادر، غير أن هذا الأخير كان منشغلا بالتجارة، فخلفه مصالي الحاج[1]

1-2: أيديولوجية حزب الشعب الجزائري ppa:

في 11 مارس 1937، عرفت الحركة الوطنية ظهور حزب الشعب الجزائري[2]، المنْفصِل هيكليّا عن التنظيمات المغاربية الأخرى، وهو امتداد لنجم شمال إفريقيا، حيث تمركزت ذهنية الاستقلاليين الذين يقودهم مصالي الحاج[3] على مجموعة من المطالب والأهداف، ولكي يحققوا تطلعات الحزب البعيدة المتمثلة في الاستعداد للمعركة الكبرى من أجل استرجاع السيادة الوطنية، أسسوا جريدتين، إحداهما بالفرنسية هي l'action algérienne، والثانية باللغة العربية وهي "الجزائر الحرة"، وقد ظلتا تصدران إلى ما بعد حركة مايو 1954 الثورية، دون أن تتمكن السلطات الاستعمارية لا من العثور على مكان طباعتهما، ولا من التعرف على أعضاء

[1] يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص71.

[2]Hocine Boutaher, Algérie 1954-1962 la guerre : D'indépendance au jour le jour, édition distribution houma, Alger, 2004, p34.

[3]تترأس على التوالي: نجم شمال إفريقيا عام 1925، وحزب الشعب (1937)، حركة الانتصار (1946)، ومن ثمة الحركة المصالية MNA(1954)، ولد عام 1998 بتلمسان، أدى الخدمة العسكرية، عمل في فرنسا، وكان دائما ذا صلة بتراثه (حسب لباسه ومظهره)، إنخرط في العمل السياسي، وأصبح على رأس المجموعة المهجرية المناضلة في فرنسا. (أنظر على التوالي:

Achour Cheurfi, la classe politique algérienne, Casbah éditions, Alger, p270, et voir : Alistair HORNE, histoire de la guerre d'Algérie, dahlab, 2007, p39, 40.

هيئة تحريرهما وذلك رغم كل ما استعملته من وسائل وما جندته من إمكانيات[1]، وقد تمحورت مطالب حزب الشعب من خلال البرنامج الذي أعلن عنه صراحة عند تأسيسه حول القضايا الآتية[2]:

1-إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا.

2-إنشاء برلمان جزائري.

3-احترام اللغة العربية والدين الإسلامي.

يبدو لنا من خلال هذه المطالب، أن لهجة الاستقلاليين بدأت تتغير، وأن الظروف الداخلية والخارجية قد بدا تأثيرها على ديناميكيتهم النضالية النشطة، خاصة فيما يتعلق بمطلب الاستقلال الكبير الذي نادوا به في مرحلتهم السابقة، وحول هذا أورد عبد الحميد زوزو نصا يوضح فيه الأمر بقوله: (...فإن التصريح بالأيديولوجية غدا خطرا عليه لتغير الظروف، ولم يعد الكشف عنها ممكنا إلا في ظروف تتعلق بمستقبل الحزب كما في المناسبات الانتخابية، لأن مثل هذه الأيديولوجية لا تتحقق إلا ابتداء من إعلان الاستقلال، ...لذلك أخذ حزب الشعب الجزائري يركّز في مطالبه على الإصلاحات الفورية، ويراعي عاملين اثنين هما: الجو السياسي في الجزائر المغاير لجو فرنسا، ونشاط التشكُّلات الوطنية الأخرى)[3]، التي سنأتي على ذكرها لاحقا.

يتجلى لنا ظاهريا بأن مصالي الحاج الذي يدير مركزية الحزب، قد تخلى نوعا ما عن مطلب الاستقلال الكامل، وأصبح يصرح ببضع كلمات مفادها لا اندماج ولا انفصال بل تحرر، ونراه أيضا يكتب في جريدة الزهرة التونسية ما يلي: (أنا لست معاديا لفرنسا أنا ضد الإمبريالية، أنا من أجل الحرية الكاملة للجزائر... ومبادئ حزب الشعب الجزائري تتجه لجعل الجزائر دومينيون وإجبار الحكومة الفرنسية على الاعتراف للشعب الجزائري بشخصيته وهويته ومنحه دستورا وبرلمانا تكون فيه الأغلبية للمسلمين)[4].

---

[1] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة، مج1، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص48.

[2] مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، د ط، الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص75.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص74-75.

[4] خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص347.

والراجح أن مصالي الحاج إنما كان يتخذ من البرلمان الجزائري كوسيلة لتحقيق "الاستقلال"[1]، وليس هناك تنازل عن هذا المطلب الأساسي عنده[2]. وإذا قمنا بمراعاة العامل الأول المتمثل في تأثير الجو السياسي في الجزائر المغاير لفرنسا، فسنجد بأن الصيغ الأيديولوجية قد اختفت لتحل محلها صيغ تكتيكية، فصيغة (جمعية تأسيسية منتخبة عن طريق الاقتراع العام من دون تمييز في الجنس أو الدين) مثلا تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه أيضا كلمة "التحرير الكامل"، ومن هنا تحولت مطالب حزب الشعب إلى أهداف إستراتيجية اقتضتها ظروف الجزائر[3].

1-3: أيديولوجية حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية[4]mtld:

نشأت حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في مناخ الفكر السياسي لدعاة التيار الاستقلالي روحا وتأصيلا، وبرزت على الساحة الوطنية موسم 1946[5] اسما وتأطيرا، وقد تم اعتمادها "كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية مع إبقاء الحزب العتيد كجناح سياسي سري، لأن القضية لا تتعلق حسب قيادة الحزب بتغيير البرنامج أو المبادئ أو الهيئات القيادية، أو أجهزة الحزب، وإنما هي إستراتيجية جديدة على

---

[1] كانت عبارة "الاستقلال" المتبوعة بصفات "التام" و"الثوري" تُثير حماس الجماهير الشّعبية المهمّشة اجتماعيا وثقافيا ممّا يدفعها إلى التمسّك بصخب الخطاب العنيف نظرا لعدم وضوح الرّؤية السياسية لديها آنذاك (Voir : Hocine Ait ahmed , Mémoires d'un combattant l'esprit d'indépendance 1942 – 1952, Editions barzakh , 2002, p84.

[2] خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص347.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 75.

[4] هناك من يطلق على هذه التشكيلة السياسية تسمية: حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهناك من يسميها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ويعتقد العربي الزبيري بعد التأمل في أصل التسمية الفرنسي، أن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية هي أفضل ترجمة لعبارة Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques التي تضمنها الملف الإداري الذي قدمه مصالي الحاج لإضفاء طابع الشرعية على نشاطه السياسي، وليتمكن باسم حزب الشعب الجزائري من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية الثانية التي كان قد تقرر إجراؤها يوم 10نوفمبر 1946 (أنظر: العربي الزبيري، المرجع السابق، ص154).

[5] يعتبر هذا العام "مرحلة بنائية في تاريخ الحركة الوطنية"، حيث أعادت الأحزاب بناء نفسها، ودخلت في معترك الانتخابات على أمل أن تجد تمثيلا برلمانيا لها.

(وقد اعتبر كل من كلود كولو وجون روبرت المرحلة التي تلت 08ماي 1945 بمثابة "الميلاد السياسي" للحركة الوطنية عموما) (أنظر:

Claude Collot et Jean-Robert Henry, de mouvement national algérien textes 1912-1954, Paris, 1978, p214.

الساحة الوطنية لمواصلة المشوار النضالي[1] ومجابهة نشاطها ومواقفها وفق ما تقتضيه الشرعية الدولية وتوصيات الأمم المتحدة التي توجه إليها مصالي ابتداء من 1948، ضمت مجموعة من الحقائق والاعتبارات التي تستحق بموجبها الجزائر بناء دولتها في ظل الشرعية (الدولية)[2].

وكان هدف "إنشاء دولة جزائرية مستقلة" من أهم المطالب الأساسية لهذا التيار، الشيء الذي وحّد وجمع فئات اجتماعية مختلفة الأهداف والغايات الاجتماعية، تتفق على المطلب السياسي (الاستقلال) لكنها لا تتفق على مضمونه الاجتماعي مما جعل الحزب يستبعد النظر في هذا الموضوع تجنُّباً للخلافات والصراعات[3].

وقد تحددت معالم الدولة الوطنية المراد تأسيسها في مقرر السياسة العامة للمؤتمر الثاني للحركة من أجل الحريات الديمقراطية الذي انعقد في نيسان/ أبريل 1953م. وتم التأكيد على أنّ الحزب يعمل على المستوى الأيديولوجي من أجل إقامة الدولة الجزائرية المستقلة العتيدة[4] التي تقوم على[5]:

1-الديمقراطية بالشعب وللشعب كمصدر للسيادة.

2-الجمهورية كشكل للحكم.

3-الرّخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

4-احترام العقائد الدينية وفقا لروح الإسلام وتقاليده.

5-ثقافة وطنية متصلة بالثقافة العربية الإسلامية.

وترى اللائحة أن هذه المبادئ والأسس تتفق مع أوضاع الشعب الجزائري ومقوماته.

---

[1] مؤمن العمري، المرجع السابق، ص70.

[2] نورالدين ثنيو، المرجع السابق، ص21.

[3] الأمين شريط، المرجع السابق، ص59.

[4] نورالدين ثنيو، المرجع السابق، ص21.

[5] رابح لونيسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاختلاف والاتفاق (1920-1954)، ط1، كوكب دار العلوم، الجزائر، 2009، ص159.

وقد تم شرح هذه الخيارات في التقرير، بحيث يمكن للباحث أن تتراءى له من خلالها، الجزائر جمهورية، اجتماعية، ديمقراطية، عربية، إسلامية، وبهذا التنظير تصدَّر مناضلو MTLD مستقبل الجزائر المستقلة[1].

وحسب "رابح لونيسي" فإن (تقرير اللجنة المركزية كان ضد الأيديولوجيتين السائدتين في العالم آنذاك المتمثلتين في الرأسمالية والشيوعية، لكن دون أن تتوضّح أيديولوجية الحزب، مكتفيا بحديث يلفه الغموض عن عقلية عربية وآسيوية "تختلف عن العقلية المادية الرأسمالية والمادية الشيوعية"، لكن دون أن توضّح ما المقصود بهذه العقلية، فهل هي الإسلام أمْ الأديان عموما أم الروحانيات)[2].

ورغم الثغرات الأيديولوجية المسجلة في برنامج MTLD، إلا أن (فكرة الاستقلال ظلت تهيمن على نصوصها منذ نشأتها حتى حلها سنة 1954، وتظهر في كل أدبياتها وشعاراتها وتصريحاتها وخُطَبها ومراسلاتها ومطالبها، والحق أن هذه الكلمة الرئيسة جعلت منها الحزب الوطني الأول في الجزائر من ناحية الثورية والاستقلالية)[3]، وهذا ما يؤكده أحد المؤرخين الفرنسيين عندما يقول بأن: (عقيدة وأيديولوجية حركة الانتصار كانت ترفض أي تعاون مع مشروع قانون الجزائر وأنها تتمحور حول كلمة واحدة الاستقلال والمطالبة بوجود أمة جزائرية وكذلك تأسيس "دولة جمهورية بكل هيآتها ومجلس تأسيسي له السيادة ومنتخب بالاقتراع العام)[4].

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسّسات ومواثيق)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص06؛ وقد ورد في القانون الأساسي المُصادَق عليه من طرف المؤتمر الثاني المذكور أعْلاه وتحديدا في المادة الأولى أنّ:"هدف الحزب الذي هو مجموع المناضلين الجزائريين الوطنيّين تحت نظام واحد قصْد تسيير كفاح الأمّة الجزائرية"، يصبوا إلى "إقامة دولة جمهورية مستقلّة ديمقراطية واجتماعية" (أنظر مواد هذا القانون في: زوزو، المرجعيات التاريخية. المرجع نفسه، ص 225. 232).

[2] رابح لونيسي، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، ط1، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص45-46.

[3] مؤمن العمري، المرجع السابق، ص75.

[4] المرجع نفسه، ص75-76.

ثانيا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين)

تغذت الحركة الإصلاحية في الجزائر واستمرت بفعل أفكار ومبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1] التي كانت تسعى إلى الحفاظ على إنسانية الفرد الجزائري وحمايته من كل انْسلاخ أو ذوبان.

ومما هو معروف أن الاحتلال الفرنسي قد سخّر كافة آلياته ووظائفه من أجل تحطيم نسيج المجتمع المحلي، طبقا للقاعدة: (أنّ مهاجمة أرواح الشعوب تسبق دائما تحطيم أجسادها)[2]، لهذا عمدت إلى توجيه ضربتها نحو صميم العقيدة الإيمانية لروح هذه الأفراد.

والباحث في إستراتيجية جمعية العلماء يخلُص إلى أن "العلماء قد وقفوا في صالح كيان جزائري ينفصل في النهاية عن فرنسا ودعوا إلى القومية العربية الإسلامية، وعارضوا بشدة تجنيس ودمج المجتمع الجزائري في فرنسا وكان شعارهم (الجزائر بلادنا والإسلام ديننا، والعربية لغتنا)[3].

كما أنها حاولت (استعادة مقومات الذات وإعادة توظيفها في سياق مؤسسات وأفكار حديثة في ظل نظام استعماري لا يقوى على وجود أكثر من نظام في داخله، ومن هنا فإن جمعية العلماء المسلمين هي تنظيم مناف للوجود الفرنسي ما انفك يستعيد سلطته من صراعه ومقاومه للسلطة الاستعمارية)[4].

---

[1] يشير بعض الباحثين إلى أن اللبنة الأولى لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت سنة 1913م، وذلك عندما كان الإمام ابن باديس مقيما بالمدينة المنورة مع العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي، وكانا يقضيان أغلب وقتهما في البحث عن الوضع المتردي للجزائر، والتفكير في آليات النهوض بالمجتمع الجزائري وتحريره من الجهل الذي عصف به من جراء الاستعمار، وهذا ما بينه البشير الإبراهيمي مؤكدا على أن تلك الليالي من عام 1913 هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين عام 1931م (أنظر: الدراجي زروخي: الأبعاد الفلسفية للنظام التربوي عند جمعية العلماء المسلمين، ط1، دار صبحي للطباعة والنشر، الجزائر، 2015، ص11.

[2] محمد الطيبي، المرجع السّابق، ص213.

[3] كمال عجالي، الفكر الإصلاحي في الجزائر، ط1، شركة مزوار للطباعة والنشر والإشهار والتوزيع، الجزائر، 2005، ص09.

[4] ثنيو، المرجع السابق، ص 22.

وقد أشار أحمد طالب الإبراهيمي إلى مدى توافُق الحركتيْن الإصلاحية والسّياسية في بناء المجتمع الجزائري في قوله[1]: "إذا استعرضنا العوامل الحاسمة في نهوض المجتمع الجزائري في العصر الحديث دينيا وفكريا واجتماعيا وسياسيا نجمل ذلك في حركتين بارزتين ومتكاملتين:

1-الحركة العلمية الإصلاحية الدينية التي انطلقت بوادرها مع بداية القرن العشرين، ثم تطورت بقيام الشيخ عبد الحميد بن باديس بالتدريس في قسنطينة غداة تخرجه من الجامعة الزيتونية سنة 1913، ونضجت هذه اليقظة مع عودة بعض العلماء من مهجرهم بالشرق العربي، أمثال: أبي يعلى الزواوي والطيب العقبي والبشير الإبراهيمي، ثم تبلورت في إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، غداة احتفال فرنسا بالعيد المئوي لاحتلال الجزائر.

2-الحركة السياسية ممثلة في تأسيس حركة "نجم شمال إفريقيا"، في باريس، ...وما تلاها كتأسيس حزب الشعب الجزائري عام 1937، ثم حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية عام 1946، وما تولد عنها من منظمات سرية وعلنية تألّقت بمواقف وتضحيات بطولية مشهودة، وأخيرا كل ما عزز الكفاح الوطني من حركات سياسية وثقافية كـ: "أحباب البيان والحرية".

إن هذه الإشارات التي احتكم إليها أحمد طالب الإبراهيمي في نصه، تدل على مدى تميُّز الديناميكية السياسية والجمْعوية الناشطة في الميدان الوطني، وتأثيرها على حياة الفرد الجزائري ووعيه وتطوره الفكري والإيديولوجي، وفهمه لأوضاع الواقع المر الذي يكابد صعابه باستمرار.

فجمعية العلماء المسلمين التي تأسست على مبادئ وقامت على أُسُس[2]، ما كان لها أن تقتحم الميدان السياسي والنضالي لولا شعور رُوّادها الوطنيين بترهُّل قيّم المجتمع وتصدُّع الكيان الوطني، وتفسُّخ صورة الجزائر العربية الإسلامية أمام التغريب والمسح الكولونيالي، ولهذا "انطوى مشروعها على بُعْد وطني واضح، وفق متطلبات المجتمع الجزائري في صلته بالدولة الفرنسية، والعالم العربي والإسلامي واستطاعت الجمعية أن تدخل به في المجال العام في

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي (1929-1940)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص07.

[2] أنظر: القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين على سبيل المثال في: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص214 وما تلاها.

مناهضة الإدارة الاستعمارية التي كانت تحرص دائما على إبعاد رجال الإصلاح من امتيازات الدولة الحديثة، وإبقاء الأهالي في قوالب قبلية وعشائرية ودين طرقي، يرسفون في تقاليد جامدة لا تقوى على التطور ولا تتفاعل مع الواقع الجديد في جميع تغيراته ومظاهره"[1].

وعليه فإن فكرة الكيان الجزائري قد طرحها ابن باديس خلال الثلاثينيات، وعلى الرغم من أن معظم الكُتّاب مُتّفقون على أن العلماء كانوا بعيدين عن السياسة، إلا أنهم كانوا متفقين على أن هدف العلماء البعيد كان سياسيا سواء أرادوا ذلك صراحة أو لم يريدوه، وقد خضع العلماء خلال الثلاثينيات والأربعينيات إلى نفس المعاملة التي خضع لها السياسيون من جانب الإدارة الفرنسية التي اعتبرتهم خطرا على الوجود الفرنسي[2].

والجدير بالذكر أن جمعية العلماء قد قامت على أكتاف رجال أكْفاء، مثَّل كل واحد منهم مشروع نهضة، ومستقبل أمة؛ فالإمام عبدالحميد بن باديس قد هالته حالة شعبه المرثية (فسعى من خلال حركته الجهادية الفردية والجماعية إلى لمِّ شعبه وجمع شتاته لإعادة بنائه وصياغته جيلا جديدا بعد أن "...أنساه التعليم الاستعماري لغته وتاريخه ومجده، وقبّح له دينه وقومه، وقطع له من كل شيء –إلا منه– أمله، وحقّره في نفسه تحقيرا... يعيش التمزق الفكري والضياع الحضاري)[3]، وذات الفكرة والهدف سطرهما خلفه "الإمام محمد البشير الإبراهيمي" الذي نظَّر ومنْهج لمشروع نهضوي عميق انْطلاقا من (وعي كامل بأن الجزائر تنتمي إلى الحضارة الإسلامية، وأن في كل حضارة ثابتا ومتحولا وأنّ المحافظة على الثابت هو حفظ الشخصية الوطنية من الاسْتلاب، "فمُشخِّصات الأمم منها جوْهر ومنها عرْض، وإن الجوهر منها هو الصّالح للبقاء، وأنه لابد للفرد وللجماعة في تكييفه كما يشاء أو كما تشاء، وأن تطوُّره مؤْكول على تدبير الاجتماع لا إلى تدبير الجماعات، وأن العرض منها هو محل التبديل والتغيير، يصلح لزمن فيؤخذ، ولا يصلح لآخر فينبذ، فالمحافظة على جوهر المقومات ليست محافظة وإنما هي حفظ للقومية من الإندغام والتَّداخُل وعماد لها أن تتداعى وتسقط، وأما الأعراض فهي قشور

[1] ثنيو، المرجع السابق، ص 23.

[2] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص87.

[3] عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940، ط1، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999، ص44.

تتحول وتزول كأوراق الخريف توجد وتعدم، والشجرة شجرة)[1]، فهذه هي أيديولوجية العلماء، وجمْعيّتهم كانت (أكثر بركة على الجزائر من المطر) على حد وصف الشيخ محمد الحافظ[2].

ثالثا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاندماجي: البيانيون والاتحاديون

إن مفاهيم "الاستيلاب" و"التجنيس" و"الإلحاق والدمج"، ليست مصطلحات دخيلة على قاموس البلدان المستعْمَرة، بقدر ما كانت مشروعا فكريا وتكتيكيا ترمي شعوبها إلى أقل درجات الإنسانية، فالمشروع الاندماجي[3] الإلحاقي الذي تبنّته إدارة الاحتلال الفرنسي قد أثر على الفكر الجزائري سيما الفئات المثقفة التي بدأت تستوعب حقيقة التوجه الكولونيالي، نتيجة مواقفه المتقلّبة، ورفضه من حين لآخر فكرة الموازنة بين الجزائري والفرنسي، صحيح أن ظروف الواقع العصيب قد أجبر العديد من جماعات النخبة[4] المطالَبَة بالاندماج مع الدولة الغازية، لكن إذا ما استقرأنا جيدا تبيعات المرحلة ستتجلى لنا بلا شك علة انسياقهم وراء هذا المطلب.

---

[1] طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 15.

[2] مازن صلاح حامد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349-1358هـ/ 1931-1939م، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الآداب، إشراف: محمد عبد الرحمن، قسم التاريخ، لكلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1985، ص02.

[3] يعد المشروع الاندماجي بمثابة "إجراء إستراتيجي غايته تغيير بنية النخبة سواء في ما تعلق بالفكر السياسي أو المرجعية الفكرية المتعلقة بمسألة الهوية، إنه ومن حيث الظاهر (حق وواجب يقتضيان تحويل الآخر وتغييره حتى يصبح في مقدوره مطابقة صورة المستعمر)، ومن الجانب البنيوي الذي ينطلق من فكرة بدائية المنظومة المؤسسية الجزائرية، فإن الاندماج يطرح وكأنه محاولة فرض نوع من الرّسملة البشرية وعلى الكيفية الاستعمارية، للكتلة المستعمرة التي تفتقد وفق منظري المشروع إلى رؤوس أموال قديمة متوارثة، وكذا كون أن الحضارة العتيقة لا يمكنها إلاّ أن تذوب أمام زحف حضارة السوق والتقنية والمدينة (ينظر المزيد في: محمد الطيبي، المرجع السابق، ص227).

[4] "تردد مصطلح النخبة في فترة معينة من تاريخ الجزائر كغيره من المصطلحات الاستعمارية التي احتلت المقام الأول في نشر الصحف والاجتماعات والمناقشات اليومية مثل الإدماج وما شابه ذلك، ويقصد بجماعة النخبة (l'élite) أو المثقفين (intellectuele) أو المتطورين (évoluée)، وهي أسماء رافقت كلمة النخبة، من تعلموا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوروبية وانبهروا بمظاهرها وتقاليدها واقتنعوا بعظمة فرنسا وقوتها واعتبارها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر..." (أنظر المزيد في: عبدالقادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص251.

فالنخبة الحداثية المتخرجة من المدارس الاستعمارية كانت ذات إحساس مرهف بمسائل العدالة وحقوق الإنسان، وأي مقال في الصحافة يعادي توجُّهها كان يثير الجدل[1] وهنا كَثُر التساؤل حول مستقبل المجتمع الجزائري ضمن مناخ هذه الأيديولوجية، وكذا طبيعة الدولة الوطنية المنتظرة في ظل حركة سياسية ضبطت إدارة الاحتلال الفرنسي.... إيقاعها بصورة أكثر من عجيبة!

فعلى سبيل المثال أثارت توجُّهات "فرحات عباس" حفيظة المؤرخين الوطنيين الغيورين على ماضي الوطن وهويته العربية والإسلامية، وانبثق هذا الحسّ المعنوي من صدمة الأفكار التي غرسها هذا الرجل في تاريخية تياره، قبل أن تتحول مطالبهُ من اندماجية إلى وطنية حقة.[2]

3-1: البيانيون ونموذج الدولة المأمول (بيان فيفري 1943)

يُعَدُّ بيان فيفري 1943 الذي تبعه تشكيل أحباب البيان والحرية وثيقة أيديولوجية ذات بعد سياسي وتاريخي، وقد حُرّرت (مع جماعة من السياسيين التي وقّع عليها كل النواب الجزائريين وكل الشخصيات السياسية وقدمها إلى الحلفاء بواسطة الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي "روبرت مورفي" Robert Morphy وإلى حكومة ديغول المؤقتة بالجزائر بواسطة الوالي العامpeyrouton إذ ذاك[3]، وقد تضمن هذا البيان، تشكيل

---

[1] تشير هذه الفكرة إلى "الحركة المطلبية الأهلية" أو حركة الشبان الجزائريين، التي ولدت مع مطلع القرن العشرين، وجاءت العشرية اللاحقة من هذا القرن لتشهد بروز معطيات اجتماعية واقتصادية جديدة مما سمح ببروز نخبة أو نخب جديدة متخرجة من المدارس التعليمية الفرنسية وهذه النخب كانت تبشر بعهد جديد وتندد بالمشاريع الاستعمارية والوضع القائم المفروض في مجال الإصلاحات المقدمة للجزائريين (أنظر: الطاهر عمري، النخبة الجزائرية وقضايا عصرها من بدايات القرن العشرين إلى ما بين الحربين العالميتين، د ط، الجزائر، 2009، ص14).

[2] ما عرف عن "فرحات عباس" أنه أنكر وجود أمة جزائرية قائمة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تصوره وقناعته حسب ظروف ذاك العهد، لكن (نفيه لوجود الوطن الجزائري كان بالمعنى السياسي للدولة الوطنية بمفهومها المعاصر، قياسا لما كان عليه الأمر في زمن ولى كان فيه امتداد الأمة العربية الإسلامية واسعا للغاية على غرار الإمبراطوريات الأوربية المسيحية في القديم وفي العصور الوسطى...) أنظر المزيد في عبد الحميد زوزو، مرجعيات الدولة...، المرجع السابق، ص10.

[3] علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص4-5؛ عن سياق مجريات التحضير لتحرير هذا البيان، أجرى فرحات عباس اتصالا مع إدارة بايروطون، وأعطي له الضوء الأخضر لتقديم مشروع الإصلاحات، وقد ترك الحاكم العام انطباعا بأنه فهم ضرورة تحرير النظام الاستعماري، وعقد اجتماع عند الشهيد=

حكومة جزائرية مؤلفة من وزراء يوزعون بالتساوي بين أصحاب الحقوق من الفرنسيين والمسلمين برئاسة سفير لفرنسا يكون مفوضا ساميا، لكن تم رفض ذلك من قبل **الجنرال كاترو** الذي صرح بشأن ذلك قائلا: "إن مسألة دولة فيدرالية مع فرنسا كما اقترحها فرحات عباس غير ممكنة... وسأقف بالمرصاد للذين يسعون لتحطيم الوحدة الفرنسية".[1]

وقد طالب هذا البيان لأول مرة "بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره وإنشاء جمهورية ذات طابع ديمقراطي، بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى"[2]، لكن الأغلب أن هذا البيان "لم يوضَعْ في وقته المناسب لسياق تلك المرحلة"، فهو تعبير عن مطلب معتدل لطبقة صغيرة برجوازية ومثقفة، لم تدعوا إلى الثورة التي قد يحتضنها الشعب، وبالتالي فالبيان كما صرّح حوله بومنجل، يُعتبر بمثابة "...نتائج قوى لا تزال غير محددة ومعالمها غير واضحة... إلا أنه كان مقاربة كافية حتى يتبناه الشعب.[3]

ولم يكتف فرحات عباس ببلورة معالم هذا البيان، وإنما دعا إلى التأسيس لرابطة سياسية أخرى، تجمع هذه المرة كل من حزب الشعب، الحزب الشيوعي وجمعية العلماء، وهو ما تجسد في "رابطة أحباب البيان والحرية".[4]

=بومنجل2شارع فيالار بالجزائر العاصمة، وقد ضم بالإضافة إلى فرحات عباس كل من: ممثلي حزب الشعب (عسلة حسين، لمين دباغين)، ومن جانب جمعية العلماء (العربي التبسي، خيرالدين، توفيق المدني)، وقد أخذ فرحات عباس مهمته على محمل الجد، وحرر البيان بسطيف في غرفة تتواجد أعلى صيدليّة بشارع سيلاغ، وأودع عمله هذا لدى مقرر الجزائر العاصمة (أنظر، محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص854.

[1] عبد الوهاب خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص162.

[2] عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، 2008، ص212.

[3] قداش، المصدر السابق، ص855.

[4] جاء تأسيس هذه الرابطة عقب اتصالات مكوكية مع "البشير الإبراهيمي" و"مصالي الحاج"، وهذا الأخير أعطى موافقته لفرحات عباس لكن بتحفظات وقال له: (لو وثقت بك في تحقيق جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا، فإنني على العكس، لا أثق مطلقا في فرنسا، فلن تقدم لك بقشيشا، ولن تزاح إلا بالقوة، ولا تعطي إلا ما ينتزع منها"، وفي 04 أفريل 1944م أودع

2-3: الاتحاديون (بيان الاتّحاد الديمقراطي للبيان الجزائري): لا خروج عن نص "النظام الفيدرالي":

أحدثت مجازر الثامن مايو من عام 1945، تغييرا ذهنيا في روح المسايسة التي كان يتعامل بها بعض القيادات البارزة مع إدارة الاحتلال الفرنسي، حيث أصبحت مفاهيم الليونة والمهادنة من "الروافض" جملة وتفصيلا في مسار الحركة الوطنية بعد عام 1954، وفي خضم هذا الوضع تعرّض زعماء الأحزاب إلى اعتقالات ومداهمات بداعي ضلوعهم في إشاعة الفوضى على حد تبرير مسئولي الاحتلال، وفي السجن أُلْهِم "فرحات عباس" بأفكار جديدة، نظَّر لها وجسّدها عقِب خروجه من السجن لحظة إعلان العفو العام، وتجسد الأمر في "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي كان في الأصل "حركة مفتوحة للجزائريين والأوربيين على حدّ السواء، وتهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا"[1]، وينبغي "ألا تكون هذه الدولة المنتظرة سلطة إسلامية، ولا دومينيونا يكون للأوربيين فيها حق الاحتكار المطلَق بل ينبغي أن تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية على أساس إتحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسيتهم وديانتهم وعلى أساس إعطاء كل ذي حق حقه من السيادة"[2]، ومن أجل الوصول إلى الوطن الجزائري الذي يستلزم سياسة ترتكز على برنامج جعل في مقدمته: **لا للاندماج، لا لسيادة جدد، لا للانفصال**، وعلى الرغم من أن هذه الصّراعات لا تتضمّن الشحنة الثورية اللازمة لاسترجاع الاستقلال الوطني، إلا أن تبنّيها في ذلك الوقت من طرف فرحات عباس يُعتَبر انتصارا كبيرا بالنسبة للحركة الوطنية[3] وعلى كلٍّ فقد "تقدّم منتخبو الإتحاد الديمقراطي بعد الانتصار المحقق في الانتخابات في 09 أوت

فرحات عباس القانون الأساسي لجبهته لدى ولاية قسنطينة، والحكومة العامة للجزائر (أنظر: قداش، المرجع نفسه، ص884.)

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، د ط، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص09.

[2] يحيى بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص115، لقد كان النظام الفيدرالي هو حل المسألة الجزائرية من وجهة نظر فرحات عباس وعناصر النخبة من تيار الإصلاح السياسي، فالنظام الفيدرالي، وفق ما استقرت عليه الأوضاع في الجزائر طوال الاحتلال الفرنسي، كان أفضل صيغة لإقامة علاقة محترمة بين الجزائر وفرنسا، بين شعبين، تحفظ للكيانين استقلاليهما وسيادتيْهما، وتحفظ بالتالي لفرنسا "حق النظر، إلى الجزائر الآيلة إلى التطور والرقي مع وجود مؤسسات الدولة الحديثة التي ستبدأ في التعبير عن التجربة الجزائرية وتاريخها، لا تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر (أنظر المزيد في: ثنيو، المرجع السابق، ص27-28.)

[3] الزبيري، المرجع السابق، ص106.

1946 إلى المجلس التأسيسي بمشروع إصلاحي تضمن اقتراح منح دستور للجزائر، وذلك قبل صدور دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر من نفس السنة)[1]، وقد عبّر هذا المشروع[2] عن أيديولوجية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التي انْبنتْ على ركائز ثلاث لم تتغيّر حتى بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 وهي[3]:

1-الإيمان برسالة فرنسا الحضارية التي لا غنى عنها في هذه البلاد.

2-ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية، والجالية الأوربية بها في إطار الإتحاد الفرنسي أو الكونفديرالية الفرنسية، أو أي شكل آخر من هذا النوع، لا يسمح باستقلال الجزائر الكامل وانفصالها عن فرنسا.

3-عدم اللجوء إلى العنف، والثورة ضد فرنسا مهما كانت الأمور في إطار شعار "الثورة بالقانون".

4: الدولة والمجتمع في أيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري pca:

نشأ الحزب الشيوعي الجزائري رسميا سنة 1936، وانبثق من الفيدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي، الأمر الذي جعله يحتفظ بالأوروبيين إلى جانب الجزائريين ضمن دائرته النضالية[4]، والثابت عنهم أنهم كانوا "يرون في دولة الإتحاد السوفياتي نموذجا لهم، فقد دعا هولاء قبل عام 1936 إلى إقامة (حكومة عمالية فلاحية جزائرية"، وكانوا يقولون: (إننا نريد حلّ الجيش والشرطة الإمبريالية وتسليح عام للعمال والفلاحين، وإقالة

---

[1] عبد الكامل جويبة، الأحزاب السياسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة المسلحة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي: تعاون أم تناحُر؟، المجلة التاريخية المغاربية، السنة الأربعون، العدد 150، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، مارس 2013، ص149.

[2] أنظر "مشروع قانون الدولة الجزائرية من اقتراح الإتحاد الديمقراطي" باللغة الفرنسية في: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص، ص، 814، 822.

[3] يحيى بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1890، ص15.

[4] أنظر: عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص153، كان مناضلوه من عمال المدن الأجانب خاصة وهم في أوضاع مادية واجتماعية أفضل بكثير من الجزائريين زيادة على معتقداتهم العنصرية والتمييزية مما جعله مرتبطا دائما بالحزب الفرنسي وأبعده عن الإيمان بحتمية الاستقلال (ينظر: الأمين شريط، المرجع السابق، ص39).

الموظفين والبيروقراط أعداء الشعب وتعيين موظفين بواسطة مجلس العمال والفلاحين، نريد إنشاء جيش أحمر عمالي وفلاحي حيث ينتخب الجنود قادتهم"[1].

ونتيجة لتأثرهم بأفكار الماركسيين نظر هذا الحزب إلى المجتمع الجزائري "نظرة ازدواجية، حيث قسّموه إلى حضريين (سكان المدن) وريفيين، وبذلك لم يكتشفوا الطابع البروليتاري لعمال الريف ومُلاّكي القطع الأرضية الصغيرة الذين كانوا في وضع عمال بالنسبة للمعمرين وفي خدمتهم"[2].

كما حاولوا مجازفين صبغ تاريخ الأمة الجزائرية باللاّمعقولية، وهذا حينما أكّدوا على نظرية "الجزائر أمة في طور التكوين"[3]، وبقراءة تحليلية لمشروعه القانوني الذي وضعه عام 1947م[4]، ستتجلى لنا معالم تلك الفكرة، حيث لم تخرُج مطالبه عن "دولة جزائرية ضمن الإتحاد الفرنسي"، وعليه فإن أيديولوجيته ترتكز على دعائم ثلاثة:

الأولى: العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسيتين بالجزائر بأي ثمن، وأي شكل، وعدم السماح بالنيل منهما مهما كانت الحيثيات.

الثانية: القيام بإصلاحات شكلية لا تنال إطلاقا من شرعية السيادة الفرنسية على هذه البلاد وأهلها، ولا تمس جوهر المشكل بالنسبة للشعب الجزائري وهو التحرر والاستقلال.

---

[1] لونيسي، المرجع السابق، ص147.

[2] شريط، المرجع السابق، ص39.

[3] في سنة 1939 وضح "موريس طوريز" نظريته المسماة "نظرية الأمة الجزائرية" الآخذة مثلما قال: "في التكون على أساس تمازج واندماج البربر والعرب، والأتراك والمالطيين، واليهود والفرنسيين، والإسبان، والطليان،... بمساعدة الجمهورية الفرنسية"، ولم يوضح "طوريز" على أية لغة تقام هذه الأمة، لكن طالما أشار إلى عبارة "بمساعدة الجمهورية الفرنسية فإن اللغة التي كانت في ذهن "طوريز" هي الفرنسية، كما أن حدود الأمة الجزائرية متداخلة مع حدود الجمهورية الفرنسية، أو "الوحدة الفرنسية وفقا للاصطلاح السياسي السائد في ذلك الوقت (أنظر: عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ ، ط02، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص70).

[4] أنظر: مشروع القانون الذي ألفه الحزب الشيوعي الجزائري ووضعه نوابه على المجلس الوطني الفرنسي في 13 مارس 1947 في: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة، المرجع السابق، ص، ص 824، 836.

الثالثة: عدم التسليم بوجود شعب جزائري مُوحّد حتى لا يكون ذلك مبررا للتسليم بمطالبه الوطنية، وهذا ما جعله يكرر في أكثر من مكان المشروع بأن السكان الجزائريين يتألّفون من مجموعة عناصر، ويتحاشى التعبير عنهم بكلمة "الشعب"

استنادا لما سبق يمكن القول بأنّ الحركة الوطنية الجزائرية شكّلت بلا منازع طفرة نوعيّة في مسار المقاومة السياسية، وأعطت للنضال الوطني بُعْداً فكريّا وعمليّا، انْتقلت به مع مرور الوقت من مطالب المساواة والاندماج إلى مطالب استقلالية وأكثر ثورية.

فراديكاليّة نجم الشمال الأفريقي ومن بعْده، سليله حزب الشعب الجزائري فحركة الانتصار قد أعادوا النّفَس القوْمي للجماهير الجزائرية ودفعتْهم أكثر إلى التّظاهُر والمطالبة بحقّ تقرير مصيرها، وأمّا التيّار الاندماجي فقد قطع أشواطاً وهْميّة من أجل افْتكاك المساواة ومن ثمة "الاندماج المستحيل" ناسياً بأنّ العدالة بين المسْتعمِر والمسْتَعمَر نصٌّ لم يرد بعْد (ولن يَرِد) في قانون الاستعمار التقليدي، وفي ذات المضمار انْساق التيار الشيوعي الجزائري مع أفكار الأممية العالمية، وراح يُخامرُ الماركسيين في فلسفتهم، لعلّه يجد لأيديولوجيته صبْغة ذات معنى، لكنه بقي متأثّرا لا مُؤثّراً ..."حزب جزائري وأيديولوجية فِرنسية"

وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين فقد أفْرغت كلّ شحناتها العقلية والرّوحية من أجل تنْشئة نشء الأمّة الذي سيقود الدولة الوطنية في المستقبل؛ فجعلت من المساجد والمدارس منابر لتنْوير العقول وتغذيتها، وتنْبيهها إلى المكائد الاستعمارية السّاعية إلى تلْويث كلّ المنابع الأصيلة في وجدان الفرد الجزائري المسلم.

هذه الأحزاب (باسْتثناء جمعية العلماء المسلمين التي تبدو مطالبها واضحة) ولئن تقاطعت مراميها في بعض النقاط، إلاّ أنّها قد تباينت في الرّؤية الأيديولوجية ما سهّل على الاحتلال تقويضها وإدخالها مرحلة التّضعضع السياسي التي انتهت بأزمة حركة الانتصار الخانقة بين مناضلي الهدف الواحد، وانطلاقا من هذه النقطة أدار التيار المنادي بالعمل المسلّح بَكَرَة التجديد من خلال الانْفراد بمهمّة تفجير الثورة، وهنا ستكْمُن المعجزة؛ إنّها مُعجزة الميلاد الجديد للشعب الجزائري الذي سينتصر من أجل العِرْض والأرض عن طريق رفْض الخنوع للاحتلال بأسلوب أكثر من صارم.

الفصل الأوّل:

تصوُّرات الثورة الجزائرية لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

أولا: الثورة الجزائرية من مشروع رفض التبعية للآخر إلى مشروع البناء والتّأسيس

ثانيا: ماهية الدولة والمجتمع في بيان أول نوفمبر 1954م

إنّ الحديث عن أدبيات ثورة التحرير الجزائرية، لهو حديث بالأساس عن مُجْمل النشاط الأيديولوجي الفكري الذي طبع فكر الوطنيّين الجزائريين منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر/ تشرين الثاني إلى غاية تحقيق الاستقلال السياسي.

وتتمثَّلُ هذه الأدبيات في سلسلة الوثائق الرّسمية، والبيانات والتصريحات الإعلامية، وكذا التقارير والمراسلات والمناشير والقوانين التي أُصْدِرت خلال ثورة التحرير، وتوخّى منها رجالات الثورة تقديم تصوُّر استشرافي لنموذج الدولة والمجتمع المزْمَع إعادة بعْثِهما، بعدما تمّ طمْسُهُما من جرّاء العدوان الفرنسي على الجزائر عام 1830م.

وفي هذا الفصل سنتقصّى حيْثيات المسألة الوطنية في أبعادها الأيديولوجية والنّظرية من خلال أوّل بيان سياسي يصْدُر مع اندلاع الثورة؛ ونعني بذلك **وثيقة بيان أول نوفمبر** التي أكّدت على الوجود الحضاري والتاريخي للأمّة، وبرهنت على ضرورة توحيد الطاقة الوطنيّة من أجل استرجاع ما ضاع من المكتسبات القيْميّة والهوياتية عن طريق انْتهاج أسلوب العُنف واستخدام حِدّة السلاح.

فما هي هويّة الثورة التي اندلعت فجأة وأعلنت عن برنامج روحيّ وحضاريّ في عزّ شتات تيارات الحركة الوطنيّة؟، وكيف تصوّر بيان أول نوفمبر هوية الدولة المستقبلية ومشروع المجتمع؟، وهل كان هذا البيان امْتدادا لأيديولوجية الحركة الوطنيّة أم فصلا مُستقلاّ عنها؟

أوّلا: الثورة التحريرية من مشروع رفض التّبعيّة للآخر إلى مشروع البِناء والتّأسيس

1: مدلول الثورة التحريرية الجزائرية ومنْطلَقاتها

اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر من عام 1954 م لتحْدِث بذلك قطيعة مع الماضي الاستعماري الموبوء، وتنْهض بالإنسان الجزائري المثقل بقيود التبعية المفروضة، وتدخل به إلى مرحلة الاعتماد على الذات وصناعة القرار الفكري والتكتيكي، فما هو مفهوم الثورة والثورة التحريرية الجزائرية؟ وهل كل فعل تحرري هو ثورة وطنية بالأساس؟

تدل الثورة Révolution على تغيير جذري عميق وعام، للبُنى الاجتماعية لبلد ما يترافق عموما بحركات شعبية هامة، وينطوي غالبا على استعمال العنف"[1]، كما تعني أيضا ذاك "الاندفاع الجماهيري الذي لا يخلو من عنف باتجاه التغيير السريع والجذري السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، تجاوزا للظلم والاستبداد وكبت الحريات [2]. والإطاحة بحكم أو حاكم أو نظام واستبداله من قبل المحكوم بحكم أو حاكم أو نظام آخر [3].

وحسب "عمّار طالبي" فإنّ الثورة في معناها العام، هي "**إباءٌ ورفض، إباء لظلم، ورفض لوضع**، وتوْقٌ لعدْل، إباء لذلّ وتوْقٌ إلى عِزّة، إباء لجهل وتوْق إلى معرفة، إباءٌ لسيْطرة وشوْق حميم إلى حرّية، رفض لوضع سيّئ مُهين، وسعيٌ إلى إرْساء وضْع جدير بالكرامة الإنسانية، فالثورة ليست عملا سلبيّا؛ إنّها فعلٌ غائي كُلّي لأنّها إن كانت فعلا جزئيا لتحقيق تغيير جزئي فهي تمرُّد ورفض مُجرّد، وإصلاح جُزئي، وإنْ فصلْنا الفعل الثوري عن الغاية التي يهدف إليها فقد أفْقدْنا معناه، وسلبْناه مُحْتواه"[4].

إنّ أغلب التعريفات تُجسّد قيام ثورة ما في صورة العنف، ومن أجل سحب البساط من تحت القوة الطاغية، وضعْضعة أركانها، وجب التفكير بأسلوب غير المهادنة والملاينة، إذا ما أريد فعلا القيام بالتغييرات الجذرية للواقع من مختلف زواياه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وإبعاد كل ماله يد غير شرعية في الحكم والحياة الاجتماعية، وهذا ما هدفت إليه الثورة الجزائرية التي قامت من أجل التحرير وتغيير الأوضاع كلّيةً.

---

(1)– أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، 2004، ص114.

(2)– محمد سبيلا ونوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، ط1، منشورات المتوسط، المغرب، 2017، ص175.

(3)– أنور محمود الزناتي، قاموس المصطلحات التاريخية، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص271.

4 عمّار طالبي، معنـــــــى الثـــــــورة، مجلّة أول نوفمبر، العدد 08، 1974، ص07- 08.

وفي سياق المعنى يشير "البخاري حمانة "إلى أن كلمة ثورة بالنسبة إلى العالم العربي بخاصة وفي مقدمته الجزائر قد أخذت ولا تزال تأخذ سحرا ورنينا خاصين نظرا إلى ارتباطها بحروب التحرير وبمختلف أشكال المقاومة المسلحة وغير المسلحة-الأخرى التي قادها بنجاح متفاوت، ضد المستعمر واستعاد من خلالها استقلاله السياسي [1].

فالثورة إذن . حسب استنتاجنا . هي حوصلة التراكمات التي يخلّفها واقع المستعمِر، فيُحوّلها المستعمَر إلى نشاط ذهني-إنساني خلاّق يُفضي إلى التغيير، كما تُفضي العمليات الدقيقة إلى نتائج مرجوة، وعليه فهي كما يقول عنها مالك بن نبي "لا ترتجل، بل اطراد طويل، يحتوي ما قبل الثورة والثورة نفسها، وما بعدها، والمراحل الثلاث هذه لا تجتمع فيه بمجرد إضافة زمنية، بل تمثل فيه نموا عضويا وتطورا تاريخيا مستمرا، وإذا حدث أيّ خلل وفي هذا التطور، فقد تكون النتيجة زهيدة مُخيّبة للآمال"[2]. ونعتقد بأن "الثورة الجزائرية التي كانت ثورة تحريرية قامت ضد نظام الإقطاع والاضطهاد والعنف الذي فُرِض بالقوة الباغية"[3] قد كان لها منهجا قويما صممه لها أبناءها المناضلين وساروا بها إلى النصر المحقق ولو بأصعب الأثمان، وهذا ما يثبت صحة القاعدة التالية: " أنَّ لكل ثورة منهجا يتضمن المبادئ التي تسير عليها، كما يتضمن فحوى القرارات التي ستمليها عليها ظروف الطريق"[4]. ومنهج الثورة التحريرية مسكوك على نسق أدبياتها ونصوصها ومبادئها وتطور أيديولوجيتها، واستفحال بصماتها بعد الاستقلال.

إن الثورة التحريرية لم تنطلق من فراغ تجنّبه التاريخ، وإنما هي فكرة تمخضت عن رواسب النضالات والمقاومات السياسية والشعبية التي أعطت الإذن لتخمرها ومن ثمة اندلاعها، لقد انطلقت من فلسفة ثورية معبّأة، لتنتهج مجرى العنف إيذانا بانتهاج سياسة الكيل بمكيالين مع عدو لم يرضخ ولو مرة للّوائح السلمية التي رفعها الجزائريون.

---

(1)- البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ط01، ابن النديم للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص41.

(2)- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، ط2، دار الفكر، دمشق، 1988، ص14.

(3)- المقاومة الجزائرية، العدد 16، 20 ديسمبر 1956.

(4)- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص16.

هذا العنف ما كان ليكون ضمن تكتيكات الثّوريين الوطنيّين لولا عنف المستعمِر أصلا، والحق أنّ "عنف المستعمَر لا يمكن أن يكون تحريرا فعلا إلا إذا فهم معنى هذا القدر وأدرك محتوى حالة العنف هذه" [1].

فالثورة في الأصل هي "مشروع استردادٍ لقيمة ما"، ومشروع الثورة الوطنية هدف إلى استرجاع العديد من القيم المادية والروحية وإحياء ما تم غمْرُه، وغمْر كل مجهود سلبي يسعى إلى نقض المشروع وإماتة الأفكار، وبالتالي "ما حدث في الجزائر هو ثورة بمذهبها الذي يُوجّه نضال شعبٍ بأسْره مِن أجل مَثلٍ أعْلى"[2]

والمشروع الثوري الذي أسّس له بقايا أعضاء المنظمة الخاصة أو "الثوريون المسلحون أصْحاب الرّصاصة الأولى" كان عليه أن يتّسِق مع ذهنيات الشعب الجزائري، وينال قسطا كبيرا من إدراكه وفهْمه ويبرز له الطريق الأصْوب نحو الانبعاث ويهيأ له الوسائل والآليات، حتى يستدرج معاني التحرر إلى طاقاته الداخلية، فيثور وتثور معه الوطنية الدافعة إلى كل تغيير وفعل من أجل ألاّ تضيع المكتسبات والممتلكات والقيم.

كما ينبغي على الثورة التحريرية أن "تحرّك أولا شعور الجماهير الشعبية وتلبي شيئا أساسيا مفقودا في حياتهم، وعلى مقدار ما يلبي هذا المبدأ رغبات أكثر بقدر ما يضمن له أن ينتصر، فمثلا هدف الأسرة غير هدف الجماعة وما تبتغيه هذه غير ما تسعى في سبيله القبيلة، أو يضع له حزب الجماعة ما برنامجا لتحقيقه، إنّ كل هذا انعكاسا على فكرة ضيقة، والثورة بمعناها الدافع ينبغي أن تكون تعبيرا فعليا عن آمال شعب بأجْمعه وتحقيقا لرغبات أمّة كاملة، وإن ضَمِنت الثورة لنفسها هذا التوازن فلها أن تتحقّق من أنها ستسير نحو تحقيق أهدافها الأولى بكل قوة، وستنجح في كسب قوى الشعب المادية والمعنوية لمواصلة هذا الزحف" [3].

إذن هذا هو عمل الثورة، وهذه هي متطلبات أيّ فعل ثوري يتوخى الوصول إلى وعي الجماهير، وإذا أخذنا بمعنى الاعتبار غاية الفكرة التالية القائلة بأنّ "ثورة ما، هي في جوهرها عملية التغيير" [4]، سنفهم حقيقة التحاق الجزائريين بثورتهم، وتبنّيهم لها كسبيل للانْعتاق والاستقلال، والمؤكّد أنّ: "ما يُميّز الثورة عن غيرها من النظم أنها تلامس دائما مكامن الشعب وتعرف متى تتحول لتحقيق أهداف جديدة بحصافة وقوة دون أن تخسر ثقة

---

[1]– سليمان الشيخ الجزائري تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص204.

[2] Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et histoire 1954-1962, Casbah Editions, alger , 2004, p 660.

[3]– المقاومة الجزائرية، العدد 16، 20 ديسمبر 1956، المصدر السابق

[4]– مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص49.

الأمة" [1]، وهذا ما حدث للشعب الجزائري الذي جعلته رصاصة نوفمبر 1954 يستجيب لقدر التغيير ويُعلن ميلاده الجديد . بعدما ضاقت به السّبُل . من خلال المشاركة بقوّة في حرب التحرير والعزم على إيجاد شخصيّته الإسلامية العربية المتوارية خلف شعارات الاندماج والفرنسة.

"فحينما يتجاوز مجتمع درجة التّحمّل؛ فالثورة هي (المُفَجّر) الأكثر دلالة في وضْع النّار على البارود؛ لتُحرّك عجلة المُجتمع نحو قدره..."[2].

هذا ما فهمَه واسْتوعبه رجال تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر/ تشرين الثاني 1954م.

2. منطلقات الثورة الجزائرية والنّضال من أجل المشروع الوطني

انطلقت الثورة التحريرية الجزائرية من واقع الضّيْم والعدوان الذي بسطتْه السّلطة الرأسمالية الفرنسية، لترسُم بذلك برنامجا تحرُّريا لها، سعتْ من خلاله إلى رفض التبعية المطلقة للاحتلال، والدفاع عن مقوّمات شعبها وحضارته العربية الإسلامية، دون خضوع أو هوادة، وبالتالي كانت رصاصة الفاتح من نوفمبر 1954م وسيلة من أجل تحقيق الاستقلال واسترجع السيادة الوطنية، وطبْعا لم تختمر مقوّمات القيام بهذه الثورة التحريرية إلاّ بعد:

. اكتساب رصيد فكري وتكتيكي لا بأس من إرْث المقاومات الشعبية والحركة الوطنية الجزائرية.

. تنامي الإحساس القوي بالوطنية، والشعور بوجود طريق غير سويّ في القضية الجزائرية وجَبَ تقويمُه

. الإحساس بشيء مفقود في حلقة الصراع الجزائري . الفرنسي، وهو الغياب الملموس لمعالم الدولة والمجتمع اللّذان قوّضتهُما سلطة الاحتلال الفرنسي عشية العدوان.

. انْفلات العقد الحضاري من رِباط الشعب الجزائري، وبالتالي طغيان المفاهيم التغريبية . الاستئصالية، على واقع المجتمع الجزائري، واهتزاز مكانة الإسلام واللغة العربية.

---

[1]– المقاومة الجزائرية، العدد 16، 20 ديسمبر 1956، المصدر السابق.

[2] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، تر: بسّام بركة وأحمد شعبو، ط01، دار الفكر، دمشق، 1988، ص 119.

هذه المعطيات وغيرها، أدّت إلى ضرورة تغيير الواقع بشتى الأساليب، والنضال حتى النهاية من أجل الدفاع عن مشروع الاستقلال كهدف أسمى، ومن ثمّة تحرير الأرض والإنسان .كما سنرى .

أ/ النضال من أجل شرعية البقاء ومحاربة اللّاشرعية الاستعمارية

أفرزت تبعات الاحتلال الفرنسي للجزائر عدة متغيرات ومؤثرات أسهمت بشكل أو بآخر في خلخلة البنيات الحيوية والمادية والتراثية التي تشكّل مركبات الكيان الوطني بكل امتداداته وأبعاده.

وفي عملية استقصائية أخرى، تدلنا الممارسات الاحتلالية في حق الإنسان والأرض، أنّ "النظرية الكولونيالية الفرنسية في الجزائر هي كلٌّ متكاملٌ، متلاحمٌ ومتداخل، ومتفاعل من مجموع أهداف ونوايا السياسة الاستعمارية في مختلف المجالات، وفي شتى مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والثقافية، والحضارية، وما إلى ذلك من الدلالات التي ترتبط بالجزائر في ذاتيّتها، وفي آنيّتها، وخصوصياتها" [1].

هذه التفاعلات الناتجة عن حصيلة الإرث الاستعماري الملغَّم في الجزائر، قد أثار صِداما عنيفا بين أُصَلاء الأرض من جهة، ودُخلاءٍ عن الأرض من جهة أخرى، وبين الشرعيين الحقيقيين لها واللّاشرعيين الحاكمين باسم شرعيتهم فيها، فاللاّتلازم في ميكانيزمات الذهنيتين الجزائرية– والفرنسية الاستعمارية، قد أنْتج صراعا مريرا وطويلا، ليس فقط بين شعبين وإنما بين عقليتين متباينتين تماما، وقد أوضح "محمد الطيبي" هذه الفكرة بقوله "ليس الاحتلال يمثل فقط نِزالاً بين قوّتيْن، وإنما هو أيضا مجابهة بين ذهنيّتين تتحكّم في كل واحدة آليات تفكير وطرق تعبير ومُنحنيات تحليل تجعلها إمّا مؤهَّلة لصراع خفي أو ضحية له" [2]. وإنْ كان التبايُن في الذهنيات أمرٌ فطري وطبيعي بين الأمم والأجناس، إلاّ أنّ الاختلال في موازين القوى أمر ليس هيّناً بالنسبة للمجتمع الجزائري، باعْتبار أنّ "بُناه الذهنية كانت لا تمتلك مقومات الحداثة الفكرية ومقاصد الوعي الذي يؤهلها لتكون في نفس الطموح التوسعي والتسلطي الذي كانت تتحلى به البنية الذهنية لمجموع قوى الاحتلال، وهذه السانحة استغلّها هؤلاء

---

[1]– أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستبطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954)، (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954– الجزائر، ص70.

[2]– محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي . دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات ، ط01، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ، ص183.

التوسعيون ليتمادوا في اختراقها واحتوائها" [1]. وعليه فإن وضعا كهذا قد خلق هُوّة بين الذهنيتين، وأزّم الوضع بين الجانبين، مما أدى إلى انتفاضة المستعمَر وخلْق قوّة مُضافة إلى جانب حصيلته المقاوماتية السابقة، ليظهر بملامح أشد رعونة وصلابة، ويجُرّ فلول الاحتلال إلى ثورة تحريرية-استئصالية للقوى الحاكمة، ولتراثها الاستعماري المفْروض، والتوجُّه إلى استنهاض مكامن الوطنية والولاء للوطن والتاريخ.

فالثورة التحريرية إذن، كانت محطة لسيادة الجزائريين، وجزأرة لسلطة المحتلين وتقويضها، ونضالٌ شرعي لإعادة المقومات وتوريث المبادئ، واجتياز مرحلة الوهن السياسي، ولمّ الشمل الوطني تحت راية شعبية واحدة شعارها الاستقلال واسْتعادة السيادة على الدولة والمجتمع.

لهذا كان الجهاد من أجل البقاء، ومجابهة اللاشرعية الاستعمارية لضمان العيش والاستمرار بالبقاء أمر لا بد منه.

ب: النضال من أجل إنسانية الجزائري وتحريره من لا إنسانية المحتل:

لقد وظّف الاحتلال الفرنسي جميع أدواته وآلياته، من أجل إفساد المنظومات القْيمية والتربوية والتعليمية للإنسان الجزائري، وتجريده من إنسانيته وكرامته، ليبقى دائما في موقف التابع والمغلوب دون سلطة أو حُضوه، وحتى يحقق جميع أهدافه "ارتأى إلى أن تكون له دراسة واعية لبنية وتركيبة المجتمع الجزائري من جميع جوانبها، ليتمكن من إحداث تمزيق وتخريب في شبكة علاقاته الاجتماعية المتينة التي شدّ وثاقها الإسلام، وقواها ومتّن عُراها التاريخ الطويل الذي عاشه المجتمع الجزائري، والذي تركه ينْغلق على ذاته ويعُضّ بنواجذه على بنيته الاجتماعية والأسرية والعلاقات المختلفة التي تشُد وتربط أبناءه وأفراده" [2].

كما تسبّب الاحتلال الفرنسي للجزائر واستعمارها إعادة بناء جذرية لمجمل العلاقات التي كانت تميز المجتمع الإسلامي التقليدي، وأدّت سياسة الميتروبول التي كانت تهدف إلى بسط النُّظم السياسية والاقتصادية والحقوقية والثقافية الفرنسية على الجزائر كلها إلى بروز ظاهرة حدّدها الكثير من الباحثين كهدم للبنية الاجتماعية

---

[1]- أنظر: الطيبي، المرجع السابق، ص11

[2]- عبد الرشيد زروفة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940) ط1، دار الشهاب، الجزائر، بيروت، لبنان، 1999، ص33.

للمستعمَرة، وقد مسّت هذه العملية كل الطبقات الجزائرية والمجموعات الاجتماعية من الفلاحين والخماسين إلى الارستقراطية الإقطاعية العشائرية في الأرياف ومن الحرفيين الصغار إلى البرجوازيين الأثرياء المسلمين في المدن[1].

وتبعا لذلك، فقد "تم تفكيك المجتمع الجزائري من طرف الاستعمار بمقتضى المبدأ الروماني، فرق تسد... ولقد دحرت البنائيات الاستعمارية الفرد وألجأته إلى الحياة من أجل ذاته، بل ولقد بلغ الأمر ببعض الأفراد أن نما لديهم **خلاع الاحتكاك** بالآخرين phobie de contact حتى جعلهم يقضون على أنفسهم بالانعزال والانزواء، الأمر الذي يحملهم أحيانا على الانقطاع الاجتماعي التام في نفس كنف أُسْرتهم الخاصة... وهكذا تم تجريد الأفراد من إنسانيّتهم، وانتزع منهم حتى مجرد الاحتكاك البشري، بحيث مات المجتمع في قرارة طواياهم" [2].والأدهى من كل هذا أنّ "النزعة الاستيطانية لدى السياسة الاستعمارية في الجزائر استطاعت أن تحُدِث انقساما بين المجتمع البدوي الذي اعتبرته خصمها الأول، ولذلك خاضت معه صراعا عنيفا، وبين المجتمع المستقر، وكان ينظر إلى هؤلاء المستقرين باعتبارهم أصدقاء يحتاجون إلى الحماية والمساندة، ولذلك عملت مختلف الهياكل الاستعمارية على تعميق أيديولوجية الانقسام بين البربر والعرب، بين المستقرين والقبائل البدوية وشبه البدوية[3]، بين الناطقين باللسان العربي والناطقين باللسان الأمازيغي، وأسّسوا لذلك بالمغرب "معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية" واستنفر له متخصصون في اللغويات والتاريخ والأنثروبولوجيا والاجتماع، وركزوا على منطقة القبائل خصوصا بإرسالياتهم التبشيرية، وبناء المدارس، وعرقلة التعليم العربي، ومحاصرة القضاء الإسلامي، وإبعادهم عن الاحتكام إلى أحكام الشريعة الإسلامية إلى الاحتكام إلى الجماعة التي تحكُم وفق عُرْف وعادات وتقاليد المنطقة[4].

إلى جانب هذا، تراخت أنسجة المجتمع الجزائري بسبب تأثير الحرب الأيديولوجية، حيث قامت هذه الأخيرة على أسس مدروسة ومخططة تجلّت في "القضاء على الإنسان الجزائري في أرضه ليَحُل محلَّه الإنسان الأوروبي، وإن لم يمكن القضاء عليه ماديا فيجب أن لا يبقى فيه من الإنسانية إلا ما يجعله صالحا لشيء واحد

---

[1]– نيكولاي دياكوف، حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، تر: عبد العزيز بوباكير، د ط، امدوكال للنشر الجزائر، 2015، ص110.

[2]– مالك بن نبي، القضايا الكبرى، د ط، دار الفكر، دمشق، 2000، ص113.

[3]– محمد نجيب بو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص101.

[4]– زروقة، مرجع سابق، ص34.

هو العبودية، ولكي يمكّن ذلك يجب أن يدعّم بالقضاء على هياكله الاقتصادية الوطنية المستقلة لتقوم مقامها هياكل تابعة للدولة المحتلة... ناهيك عن الإذلال والتجهيل وغرس المركّبات الانهزامية في عقول الشعب وأجياله..." [1]، ولكي يتجاوز المجتمع الجزائري مرحلته المتعفنة كان عليه أن يُخْبِط هذه المخططات" بإقامة الدليل على أنه ما يزال يتمتع بقواه الحية، وهنا يّكْمُنُ المدى التاريخي للثورة الجزائرية"[2]. وهكذا "أصبحت كل مقومات الصدام المرير والشاق متوفرة [3]، وما على الشعب الجزائري إلى أن "ينهض في مجهود جبّار ويضطلع بثورة تضمن له: القضاء على الإمبريالية، وبناء دولة مستقلة وديمقراطية، وذلك يتطلب كفاحا لا هوادة فيه"[4].

وعليه فإن الثورة الجزائرية قد قامت من أجل الإنسان، وسيادة هذا الإنسان على تراب وطني شرعي، وبالتالي "لا يمكن لنا أن نفهم معنى فاتح تشرين الثاني (نوفمبر) 1954 م بصفته بعثا وتحريرا للإنسان إذا غاب عن أذهاننا عملية التلويث التي عاناها الإنسان الجزائري طيلة قرن ونصف، ففي هذه الحقبة الطويلة من الزمن كان على الإنسان أن يحتقر نفسه وأن يتحلّى بألقاب (أندجين)...كي يتناغم مع وضع استعماري لا شفقة فيه، فأينما حلّ الاستعمار كان يلوث الإنسان، حتى أصبحت تصفيته من رواسب الاستعمار أهمّ عمل ثوريّ في الثورة"[5].

وبالتالي فإنّ العنف الثوري سيُقيم الدليل الحي على الميلاد الجديد للإنسان الجزائري المسْتَعمَر، الذي تحوّل سلاحه إلى أداة لاسْتعادة إنسانيته، تلك الإنسانية التي لم يعُد يجدُها إلاّ عبر الموت الذي تحوّل لديه بالتالي إلى المنبع الوحيد الذي يسْتقي منه في كلّ لحظة، إنسانيّته الجديدة تلك[6].

---

[1]– جبهة التحرير الوطني، المسيـــرة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1980، ص175–176.

[2]– محمد الميلي، فرانس فانون والثورة الجزائرية، ط1، دار زياب للطباعة، لبنان، 1973، ص112.

[3]– حربي، مرجع سابق، ص75.

[4]– الميلي، مرجع سابق، ص112.

[5]– مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص52.

[6] البخاري حمانة، مرجع سابق، ص 222.

ثانيا: ماهية الدولة والمجتمع في بيان أول نوفمبر 1954م

1: مُفجّرو ثورة نوفمبر 1954م: الخلفيات والتكوين

إذا عدنا إلى واقع مفجري الثورة التحريرية، أو بالمعنى المتفق عليه جبهة التحرير الوطني، أعسانا نقول بأن هؤلاء قد نجم فعلهم "العنيف الهادف" عن أيديولوجية مسبقة؟ نعتقد بأن الإجابة قد تضمنها لا محالة بيان أول نوفمبر 1954، ومن خلال مفرداته الثورية الدلالية، سنتلمس حتما وجود بصمات أيديولوجية، ثم ألا "تُعيّن الكلمات مواقف أيديولوجية محددة، ... يجب على الثورة أن تحافظ على صفاء (لغتها) حتى تحافظ على قدراتها على تغيير الإنسان"[1].فما من شك إذن أن لجبهة التحرير أيديولوجية قبلية، وأخرى كوّنتْها وطوّرتها في مجرى الصّراع مع المحتل الفرنسي، وهذا الواقع تمظْهر لا حقا في شكل بيانات وخطابات وتصريحات، عبّرت كلها عن استحقاقاتها الأيديولوجية، بالإضافة إلى أن "جبهة التحرير الوطني تمثل التوجُّه النشط المنادي باللجوء إلى استعمال سلاح حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية مما يعني أنه ثمة وجود رابط علائقي ينحدر أصلا من نجم شمال إفريقيا- حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية- المنظمة الخاصة- وصولا إلى جبهة التحرير الوطني"[2] وهذا إن دلّ على شيء إنما يدُّل على بصمات التيار الراديكالي في ذهنيات ج، ت، و، وحول هذا السّياق "أشار عبد السلام فيلالي" إلى أن جدارة ج، ت، لا تكْمُن في تأسيس حزب جديد أو جبهة جديدة، فبقدر ما هي استمرار تظْهر كقطيعة، وبقدر ما تظهر كقطيعة فإنها تبدو كإعادة هيكلة لمسار التيار الوطني الراديكالي[3]، وفي مسار تحليل مقارب للمعنى تكاد تتّفق أغلب التفسيرات بأن القاعدة الأيديولوجية لهذه الجبهة، إنما هي ارْث أخذته من حزب الشعب ومن نجم شمال إفريقيا[4]، إنها ابنة شرعية لحزب الشعب MTLD وعناصرها هم مناضلون سابقون فيه[5]، "لقد دخلت جبهة التحرير الوطني معترك الأحداث ناسخة لما قبلها ومتبنية له، فهي إذن استمرار لنهج مخطط سلفا لكن بفاعلين جدد"[6]

---

(1)- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص53.

(2)- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص197-198.

(3)- عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص251.

(4)- زهير احدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANep الجزائر، 2002، ص143.

(5)- أنظر: عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص250.

(6)- المرجع نفسه، ص250.

إن ج، ت، و التي أصبحت الإطار العام لشرعية النضال المسلح قد أثارت أصولها عدة تأويلات مهمة لمعرفة لماذا نسبت أبُوّة الثورة زمنا طويلا للجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل[1]، في هذا الصدد يرى "شريط لمين" أنّها نشأت فعليا باجتماع ال22 في جوان 1954 وهي لا تشكل امتدادا أو تحوُّلاً للّجنة الثورية للوحدة والعمل بل بقي اسم هذه اللجنة مستعملا في كثير من الأوساط وحتى سنة 1955 لأسباب تكتيكية أو نتيجة الجهل بحقيقة أمر اللجنة"[2] ومن جهة أخرى يوافق "محمد حربي هذا الطرح، لكنه يرجئ أمر التكوين الجنيني ل: ج، ت، ولأبعاد ومؤثرات أخرى[3] قد تفتح ملفا جدليا يوما ما.

وعليه فإن ج، ت، و، قد امتد تأثيرها منذ اندلاع الثورة، وهذا التأثير سيتجلى لاحقا في ممارساتها الميدانية العديدة، (ولما كانت تجسيدا للأمة، أصبحت بلا منازع الوحيدة المخولة لتمثيل "الإرادة الجزائرية"، لقد كانت الحزب الأمة قبل أن تصبح الدولة الأمة)[4] وهو ذات المعنى الذي تجسّد في القول التالي: ""إن جبهة التحرير الوطني كيان صعب التحديد، فهي حزب وأمة ودولة وجيش في نفس الوقت الشيء الذي يتفق عليه معظم الباحثين[5] ونتفق نحن معه إذا ما تمعنا في المجهود العسكري الذي اضطلعت به، والمهّمة الشعبية التي ناضلت لأجلها قبل تأطيرها في مؤسسات ثورية عقب مؤتمر الصومام، ومن ثمة مواصلة كفاحها العقائدي والتكتيكي في سبيل استرجاع السيادة الوطنية وبناء الدولة والمجتمع.

ويقول مصطفى لشرف بأنّ جبهة التحرير الوطني التي استطاعت أنْ "تُحقّق جبهة جزائرية بأتمّ معنى الكلمة"، قد حدّدت هويّتَها في بداية نشوئها بأنّها "الأسلوب الجديد للتعبير عن القومية الجزائرية التحريرية الديمقراطية الاجتماعية" وأنّها اتّخذت لنفسها مبدأ الاعتراف بالشعب الجزائري بحقه في الحرّية والاستقلال[6] وبالتالي اعترفت الجبهة بالشعب الجزائري كأمّة وجعلت مستقبله منوط بالتحرُّر الثوري العنيف.

---

(1)– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، ط01، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص106.

(2)– الأمين شريط، المرجع السابق، ص84.

(3)– حول جدلية الفكرة أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص107–108.

(4)– المرجع نفسه، ص110.

(5)– الأمين شريط، المرجع السابق، ص84.

6 Mostafa Lacheraf , L'algérie nation et Société, François Maspero, paris , 1965, p 132, 134.

ولفهم جينيا لوجيا جبهة التحرير بشكل أوضح، وجب –حسب عبد السلام فيلالي تسْليط الضوء على قيادتها وتحليل بيان أول نوفمبر لأنه أحسن ما يُعبّر عما جرى، وباعتباره المرجعية الأيديولوجية والسياسية التي ستؤطر عمل مؤسسات الثورة والفاعلين السياسيين خلال سنوات الكفاح وبعد الاستقلال، وسيكون أداة فصل وتقييم لعلاقة جبهة التحرير الوطني مع التيارات السياسية الأخرى، وحاسما في رسم منهجية التعامل مع الاحتلال الفرنسي سواء في الحرب أو في المفاوضات [1].

هذا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني التي تزامن ظهورُها واندلا ع الثورة، أمّا بالنسبة للأشخاص الذين شكّلوها، وكانت لهم بصمات في البيان الذي أُذيع لاحِقا على العامّة، فوجب تسْليط الضوء عليهم في هذا المقام، لتّعرُّف على خلفيات تكوينهم، وإلى ماذا يهدفون؟

بداية، واستنادا إلى محمد حربي فإنّ المجموعة التي فجّرت الثورة و"كانت تُحرّكُهم رؤيا رسولية لمجتمع مساواتي، قد آمنوا إيمانا مُطلقا بالأفكار، ساهم انْغراسهم العميق في الشرائح المسْتبْعدة من الإنتاج في تقوية ذلك الاعتقاد لديهم بأولوية الأفكار، وبما أنّهم كانوا ضدّ الانتخابات، وضدّ كل وحدة مع الأحزاب التي لا تتطّلع إلى الكفاح المسلّح، فقد دفعوا رفضهم للمجتمع القائم إلى حدّ الرّغبة أحيانا في تفاقم وضع الجماهير من أجل تسريع التطوّر الذي يتوقون إليه"[2]، كما كانت تحرّكُهم فكرة ثابتة، انتقلت إليهم من حزب الشعب الجزائري مباشرة هي **لن ينْفرِض الاستقلال إلاّ بالحرب**[3].

وبالعودة إلى أصولهم الاجتماعية، نجد بأنّ مفجّري الثورة، ونخصّ بالذكر قادة التسعة، يشكّلون انتماءات ثقافية وجغرافية عديدة (كما هو موضّح في الملحق رقم 1)، حيث "لا يقدّم التسعة صورة منسجمة، والباحث عن جامع مميّز بينهم لا يعثر . فضلا عن منشئهم الرّيفي المشار إليه . سوى على عنصر مزاولتهم للنشاط السّري شبه العسكري ضمن المنظمة الخاصة (التي انتسب إليها سبعة منهم بين 1947 . 1950) من أجل تحقيق برنامج في غاية البساطة هو انتزاع الاستقلال عن طريق الحرب"[4]، وكما يقول محمد حربي:" إنّ تحديد الطبيعة السياسية والأيديولوجية لمؤسّسي جبهة التحرير الوطني، إذا بأصلهم الاجتماعي يُعرّض من يقوم بذلك لعدم فهم أفعالهم،

---

[1]– عبد السلام فيلالي، المرجع سابق، ص251.

[2] ـ محمد حربي، المرجع السابق، ص 105

[3] المرجع نفسه، ص 105

[4] أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الدولة ـ الأمة العروبة عند النّخب الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 100

أو لتفسيرها بمفاهيم عجائبية وهذا مثل ذاك"[1]، وما يهمّنا نحن في هذا السياق هو مدى تأثير هؤلاء القادة على مستقبل الجزائر المسْتَعْمَرَة، على ضوء بيان أول نوفمبر الذي اشترك أغلبهم في تحويره، ورسم معالمه الكبرى.

2: مفهوم الدولة والمجتمع في بيان نوفمبر 1954م

أ: مستقبل الدولة الوطنية في تصوُّر بيان نوفمبر 1954

يتطلب الإعلان عن الثورة المنظمة التي تهدف إلى التحرير والتغيير، ضرورة التعريف بها من أجل تبْيان أهداف العمل ووسائله، وهو ما استلْزم على قادتها تقديم بيان وإعلان سياسي يضمن التعريف بها وبأهدافها ودوافع اندلاعها، والتنظيم الذي يقودها ويسهر على تسييرها، كذلك انتمائها الحضاري وبعدها النضالي، وماذا تحمل من أبعاد أخرى وآمال للشعب وتطلعاته، وتحقيق رغباته، ثم ما هي البدائل المطروحة التي تسعى إلى الوصول إليها، ليجعل المتتبعين لأحداثها يثقون بها وبأهدافها... وهو ما يعكسه البيان في تنوير الرأي العام[(2)]وحتى تتفادى الثورة الإبهام، ينبغي عليها أن ترسُم خطا واضحا حول موضوع التغيير لتفادي بقاء أي مجال للخلط[(3)]لهذا قدمت جبهة التحرير الوطني بيان أول نوفمبر، ليكون بطاقة كشف عن ماهيتها وتماهي الخطوط العريضة التي رسمتها في معرضه.

إن هذا البيان[4] الذي عَدّه البعض عقد ازدياد الجزائر الجديدة، على إجماله واختصاره واهتمامه في شكله العام بتحليل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية التي تحفز على تفجير الثورة من أجل تحقيق هدف

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص 105

[(2)]– محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، جامعة الجزائر، 2012، ص278.

[(3)]– مالك بن نبي، بين الرّشاد والتيه، المرجع سابق، ص49.

[4] كُتب بيان أول نوفمبر بقلم مناضل يُدعى محمد العيشاوي، وكان قد انخرط في صفوف حزب الشعب في حدود عام 1946، عمل صحفيا في باريس لحساب مجلة "موند آراب" العالَم العربي، وتعرّف عليه بوضياف عندما كان مسؤولا في فرنسا، وعند عودته إلى الجزائر تحصّل العيشاوي على منصب مداوم في مقر الحزب في ساحة "شارتر" عودة عبد القادر حاليا وتعاون مع لحول، كما عمل محرّرا في جريدة "لالجيري ليبر" (الجزائر الحرة)، كان محمد بوضياف المدعو "سي الطيب" يصوغ أفكارا مستوحاة من برنامج "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والعيشاوي يحاول تركيبها في جمل مفيدة، وبعد اتمام الوثيقتين اجتمع بوضياف بمجموعة الستة مرّتين وتلاهما على مسامعهم، ووافق عليها الستة، وسُحب النداء أخيرا من قرية إيغيل إيمولا يوم 27 أكتوبر (أنظر: عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 105)

الاستقلال[1]، قد تجاوز أصحابه كل ظروف التعقيد، وللموا شتات الشعب الجزائري المغلوب على أمره منذ 1830 بكلمة نداء إحيائية مطلعها "أيها الشعب الجزائري"، ما يعني منذ البداية أن الثورة ستكون شعبية، وبناء المستقبل سيكون أيضا كذلك، وبالتالي هذا اعتراف بوجود الشعب الجزائري من أساسه، وأينما وجدت أمة فثمة دولة وهذا ما أرادت جبهة التحرير الوطني إعادة بعثه في بيان نوفمبر بكل جرأة وصراحة وبهذا تمّ الكشف عن هوية الدولة المستقبلية التي من أجلها وأجل شخصية الجزائريين اندلعت الثورة التحريرية، فجاءت عبارة: "الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"[2]، كرد فعل على ضمور حقيقة الدولة الوطنية في أدبيات الاستعمار الكولونيالي[3]، معلنة بذلك أنه لا التاريخ ولا الجغرافيا ولا أية قوة ستمْسحُ من الوجود كيان الشعب الجزائري واسمه، وبالتالي فإنّ البيان الذي أكّد على المبادئ الإسلامية كإطار للدولة الجزائرية "يكون قد ربط بين المطلب الوطني (التحرّري) والمطلب الحضاري (العروبة والإسلام) في إشارة على ما يبدو إلى ذلك التلازم الذي ظلّ قائما بين هذين المطلبين في أيديولوجية الحركة الوطنية؛ فقيام الثورة في نظر بيان أول نوفمبر لم يكن إلاّ للقضاء على الاستعمار والعيش في كنف الحرّة والعدالة والرّقي الاجتماعي وحماية مقوّمات الشخصية الجزائرية (العربية الإسلامية)، ولعلّ هذا ما أجابت عليه جريدة "المجاهد" في إحدى مسألاتها "لماذا نكافح؟" قائلة: إنّنا نكافح من أجل تحرير الجزائر تحريرا شاملا لكي يسترجع الجزائريون حياة اجتماعية مناسبة في نطاق الشخصية القومية الجزائرية"[4]، "**إنّنا نكافح للقضاء على نظام استعماري رجْعي متجبّر يسعى لمحْو القومية، وقد عانى الشعب الجزائري منذ سنة 1830 أشدّ الآلام في جسمه ونفسه... وشرط هذا الاستقلال والتّمتّع به هو وجود دولة أي مجموعة دائمة من وسائل تُمكّن السّيادة الشعبية من البروز إلى الوجود وتمكّن القوّة العمومية من العمل وِفقا لإرادة الشعب وفي صالح**

---

(1)– الطاهر سعود، الثورة الجزائرية والمسألة الأيديولوجية قراءة في بعض النصوص والمواثيق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص60، أنظر كذلك: فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحّال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص181.

(2)–les textes fondamen tauxde la révolution, minister de la culture, Alger, 2009, p07.

(3)– للأسف بعض الأدبيات الاستعمارية ولا نقول كلها، قد أنكرت ولا تزال تنكر وجود الشخصية الجزائرية، غير آبهة للأسانيد القانونية التي تثبت أيّما إثبات أن الجزائر تتوفر على كل مقومات الدولة والمجتمع.

4 فتح الدين بن أزواو، البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954 (1927-1962)، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر وتاريخ الثورة الجزائرية، إشراف: بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013، ص 213

الأمة، فإنّ الشعب تُشخّصُه الأمّة، أمّا الدولة فإنّها مُمثّلَته الرّسمية من الوجهة القانونية سواء في داخل حدودها أو خارجها، وهكذا تكون الدولة ضرورة مطلقة تحتاج إليها الأمّة أيّا كان نظامها"[1]

وقبل أن نُحلّل البِنْية اللّونية التي أرادتها جبهة التحرير الوطني للدولة المستقبلية، نقول بأن هذه الجبهة وبكامل وعيها الثوري كانت كغيرها من الجزائريين تؤمن بوجود الدولة الجزائرية المغيّبة من التاريخ قسْرا، وما على الثورة التحريرية إلا أن تضطلع بإرادة شعبية إلى إعادة بعثها وبنائها وهندستها بآليات وذهنيات جزائرية لا فرنسية، خاصة وأن (بعث الدولة الجزائرية لا يتفق مع الإرث التاريخي، والتطور الاجتماعي ومع إرادة الشعب السياسية فحسب، ولكنه يتفق أيضا، والقانون الدولي ذلك أن سيادة الشعب الجزائري لا يمكن اعتبارها من الوجهة الحقوقية لاغية بفعل الغزو والاحتلال الفرنسي لأرض الجزائر منذ 1830[(2)]، وما دام الأمر كذلك، فبداية انتهاء عصر النُّكران والضّيْم سيكون مع شرارة ثورة نوفمبر، ثم إنّ كل المبررات والقوانين تثبت أحقية هذا الشعب في أرضه، وتشرّعُ له القيام بأي فعل من أجل ما هو مشروع قانونا وتاريخا[(3)].

وبالعودة إلى بيان أول نوفمبر، باعتباره من أولى أدبيات الثورة التحريرية[4] التي نظّرت لمستقبل الدولة وسيادتها، أقول فاتحة نصوصها دون تجاهل ما ميّز منهج الحركة الوطنية من مفاعيل أيديولوجية ترجمتها تصورات

---

[1] أنظر الملحق رقم 02

[(2)]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص35.

[(3)]– "القانون يعترف بالكيان الجزائري حسب الأعراف الدولية، والتاريخ الاستعماري يفند ذلك"، هذه هي مفارقة تاريخ الجزائر قبل 1830، والتي ادعى الفرنسيون بأنهم هم أسيادهم وأصحاب الشأن فيها، لكن من جهة أخرى يضع لنا محمد بجاوي الحجج التي تثبت بأن سيادة الشعب الجزائري لم تلغ عام 1830 فيقول:

1. قبل الغزو الفرنسي كانت الجزائر شخصا من أشخاص القانون الدولي وعضوا من أعضاء المجتمع الدولي.
2. إن إلحاق الجزائر كان عملا مستحيلا من الناحية الحقوقية.
3. إن التسليم دون شرط ودون قيد لم يكن تطبيقه ممكنا.
4. إن الاحتلال كوسيلة من وسائل اكتساب الأرض قد اعتبر دائما غير شرعي في القانون الدولي متى كانت هذه الأرض مأهولة وذات حكومة.
5. إن عيب هذا الاحتلال لا يمكن أنْ يزول بالتقادم، إنّ حقوق الدولة الجزائرية لا يسرى عليها التقادم (أنظر: محمد بجاوي، المرجع نفسه، ص35)

[4] إنّ أوّل وثيقة تعكس أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، هي بيان أول نوفمبر 1954، وهذا البيان وإن كان يحمل مبادئ عامة لمشروع المجتمع الجزائري في نظر حزب جبهة التحرير الوطني، فإنّه لم ينطلق من فراغ بل هو نتيجة أو حوصلة لمختلَف المبادئ التي ظلّت الحركة الوطنية ذات البعد العربي الإسلامي تُطالب به، وتناضل من أجل تحقيقه، فرغم الاختلاف الجزئي في مناهج العمل التي تبنّاها كل جناح من أجنحة الحركة الوطنية فالهدف ظلّ واحدا ومُركّزا على

للدولة والمجتمع ولئن كانت هذه الأخيرة مختلفة نظرا لجوها السياسي الخالي من أسلوب العنف، فإن البيان النوفمبري الذي وُلد في مناخ ثوري عاصف تجسيدا لفكرة "الثورة بالدليل"، قد تزامن وعهد العنف الذي بدونه لن تتجسد مبادئه وأهدافه التي أُعلن من أجلها.

إنّ علاقة بيان نوفمبر بصيغة "الدولة الجزائرية الاجتماعية ذات السيادة "ضمن إطار المبادئ الإسلامية "وثيقة جدا، وذلك أن التغيير الحقيقي يبدأ عند الاستقلال الذي لن يتحقق إلا بالثورة، هذه الأخيرة وما ستفرزه من مبادئ وأسس وأفكار واثراءات ستبني دولة شرعية وطنية، تحقق كل المهام الضرورية الملحّة بكل استقلالية وسيادة، مستلهمة في الآن عينه مستجدات البناء والمواكبة والعمل الجماعي من المبادئ الإسلامية المغروسة منذ الأزل في وجدان الشعب الجزائري، والأكثر جذبا[1]، . حسب اعتقادي . في توقيت صعب للغاية وتملك إدارة الاحتلال الفرنسي كل الوسائل للقضاء على أي فكر تحرري، وبالتالي ستكون هذه المبادئ الإسلامية هي المرجعية الأولى لأسس الدولة المستقلة غداة الاستقلال ومن ثمة ستتجلى الممارسات الحقيقية.

وبعد تتبُّعنا لنهج المسلك الأيديولوجي الخاص بتصور طبيعة الدولة المستقبلية من خلال البيان النوفمبري، تبين لنا شاكلة دولة الاستقلال كما يلي:

01: الدولة الوطنية ذات الجنسية الجزائرية:

إن الأمر ها هنا لا يحتاج إلى شرح أو توضيح، ما دام الواقع قد أفرز لنا صراعا مزدوجا بين انتماءين مختلفين، فالمستعمر (بفتح الميم) والمغتال هو الشعب الجزائري وكيانه، والمستعمر (بكسر الميم) الغالب هو الاحتلال الفرنسي الذي غيّر على الورق الجنسية الجزائرية للدولة والمجتمع وبهذا التغوُّل على سيادة القانون، أغرق هؤلاء أرض الجزائر بما فيها وما عليها في قوانين جائرة، جدواها تحريف العقيدة، وتضليل مسارات الهوية المتجهة رأسا إلى حضارة الشعب الجزائري.

الاستقلال السياسي والثقافي للشعب الجزائري (أنظر: سعيد شريفي، جذور الفكر السياسي لأيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلّد الرّابع، العدد 02، الجزائر، د ت، ص 150

[1]– ربما قد يكون الإعلان عن المبادئ الإسلامية ردا على محاولات المحتلّين المتكررة بشأن مسخ الشخصية الجزائرية وتلويث متابع الإسلام الأصلية وصفاتها، خاصة وأن الثورة قد قامت من أجل هذا الفعل أيضا ومنظرو بيان نوفمبر كانوا على دراية بأن الخط الأيديولوجي لن ينتهي عند هذا البيان وبالتالي فان الثورة ستستمر وستفتح آفاق تصورية أخرى، لهذا قد أيقنوا مدى قوة التأثيرات الأيديولوجية الخارجية على الشعوب التي تحارب من أجل استقلالها فبادرت إلى تبني المبادئ الإسلامية لإثبات دلالة المشروع بأنه من أجل دولة جزائرية لا فرنسية، وشعب مسلم لا ديانة له غير الإسلام.

ومن أجل إلغاء كل المقترحات الفرنسية الخاصة بمستقبل الجزائر من حُكْم فيدرالي وما إلى ذلك، أعلنت جبهة التحرير الوطني بأن جنسية الدولة المقبلة ستكون جزائرية بمعنى أن الشعب الجزائري قد فهِم الدرس جيدا، وتشبّع من الوعي ما يكفي لكي يثور في وجه من تسول له نفسه بتغيير ملمح الكيان الوطني، وليكن أول هؤلاء" جحافل الاحتلال الفرنسي.

02: الدولة الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية:

إنَّ الدّول من أساسها تُبنى على قواعد من التنظيم الديمقراطي والاجتماعي ومبادئ أخرى وإلا ماذا ستمنح وتصنع للمجتمع، إذْ ما هي تجاوزت أطرا وأساسيات كهذه، واللاّفت للنظر أن اختيار بيان نوفمبر لصيغة "ديمقراطية اجتماعية" قبل أن يكمل " في إطار المبادئ الإسلامية" لشفرة تاريخية تستحق التفكيك، ونقطة تستوجب التحليل.

وحسب الباحثين، فإن (الديمقراطية)[1] كلمة تتغنى بها الاشتراكية والرأسمالية على الرغم من تناقضها، و(الاجتماعية) تميل إلى الفكرة الاشتراكية، ثم إنه قد تم حذف حرف الواو الرابط بين الكلمتين في النص الفرنسي، قصد التنظير لتبني الاشتراكية[2]لكنه من جهة أخرى رأى البعض أنه لا اختلاف بين العبارتين بوجود الواو أو عدمه، فالدولة الديمقراطية – الاجتماعية أو الدولة الديمقراطية والاجتماعية، هي تلك الدولة التي تسمح بالتعددية الحزبية وتسعى للأخذ بالحريات المختلفة في الجزائر وتحترمها وتسمح بالتداول على السلطة... وهي في نفس الوقت تسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية، وهي بهذا والذي سبق ستقيم العدالة الاجتماعية، وذلك بغض

[1] عُرِفت الديمقراطية قديما في بلاد اليونان، تتألّف من مقْطعيْن هما DEMO ويعني الشّعب و KRATAS ويعني الحُكم أيْ حُكم الشعب، لذلك يُعْرَف الحُكم الديمقراطي بأنّه: حُكم الشعب نفسه بنفسه، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد مُورست الديمقراطية بأسمى معانيها زمن الرّسول صلى الله عليه وسلّم والخُلفاء الرّاشدين من بعده، إذا ساوى الإسلام بين جميع المسلمين سادة ومسودين، لا فرْق بين جنس وجنس أو بين لون ولون، فهم مُتساوون في الحقوق والواجبات لا فضْل لأحدهم على آخر إلاّ بالتقوى (أنظر: يحي محمد نبهان، مُعجم مصطلحات التاريخ، ط01، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 146).

[2]– أنظر، عبد الله مقلاتي، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص71.70.

النظر على ما يعنينه مصطلح "الدولة الديمقراطية – في خارج البلاد فاللذين صاغوا البيان في تلك الفترة لم يكونوا متأثرين لا بالغرب ولا بالشرق، على الأقل عند اندلا ع الثورة[1].

كذلك للدولة الديمقراطية غايات كثيرة لهذا لم يكن اخْتيارها كصيغة جزئيّة عميقة للدولة المستقبليّة مجرّد توظيفٍ للمصطلحات أو ترجمة مؤقّتة لأفكارٍ غير مدروسة، وإنّما هي أسلوب عمليٌّ هادف تمّ اعْتماده من أجل بناء دولة عادلة وأكثر إنصافا وإرادة وتحصيلا، لهذا فإنّ "الغاية الأساس للدّولة الديمقراطية الحقّة هي أن تكون دولة تنْتظم بنظام يستمدّ شرعية من الإرادة الحُرّة للفرد، باعتبار أنّ المجتمع في رِحاب دولة قويّة لا يشوُبُها خلل وُجودي"[2] وهكذا.

أما في اعتقادنا نحن فإن الإشكال ليس في حرف الواو أو غيره، وإنما الإشكال في طريقة التطبيق والممارسة لهذه المبادئ لاحقا عند الحصول على الاستقلال فثقل المعْنى والمبْنى يكمن في عمق المصطلحين أساسا، وبالتالي فمهندسو البيان حاولوا إيجاد صياغة تناسب طبيعة المجتمع الذي يُعتبر ديدن كل بناء، لا ما تمليه أفكار الغير، أو تفرضه حتميات التطور والزمان إنّ صُنّاع القرار الثوري أدرى بظرفيات المرحلة.

وعليه فإن مبدأ "الديمقراطية الاجتماعية" يعني انتهاج النهج الديمقراطي ضمن تكوين الدولة الوطنية معتمدة أساسا على البعد الاجتماعي لهذه الديمقراطية أي المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، فالنهج الديمقراطي الذي تهدف إليه الحركة الجديدة جبهة التحرير الوطني "FLN" يجب أن يكون مُستمدا من طرف الشعب، أي الرّجوع إلى مبدأ "من الشعب وإلى الشعب"[3] مع تكييف كل معطيات الفعل البنائي بمحددات المبادئ الإسلامية التي أثارت هي الأخرى عدة استفسارات "متوقعة".

إن ربط هذه الدولة بالإسلام يعني أن تكون هوية الجزائر إسلامية أو أن تكون أسسها كذلك، فشتان بين الأمرين، لأن الإسلام الذي يتحدّث عنه المحررون ذوو الثقافة الماركسية غالبا ليس هو الإسلام السياسي ولا

---

[1]– عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962–1978) أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف: إبراهيم لونيسي جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص38.

[2] حسين محمود رمّال، فلسفة الدّولة، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2018، ص 101.

[3]– مردا بوعباش، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1962 أطروحة دكتوراه مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: سعاد العقون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص393.

يعني تطبيق الشريعة كما يفهم البعض[1]، فمحررو البيان الذين تحدثوا عن الحرية والعدالة، ووظفوا كل الدلالات القيْمية في أفكارهم لم يكونوا ليُغْرِقوا أمّة برمتها في مفاهيم مستعصية الاستساغة، وإنما أطلقوا عبارة في إطار (المبادئ الإسلامية) ليُواصلوا التزامهم الحضاري والهويّاتي تُجاه الشعب الجزائري العربي المسلم الذي لن يحيا إلاّ ضمن دولة حرّةٍ متضمّنةٍ لجميع المُثُل والقيّم النموذجية المعمول بها، وفي إطار المبادئ الإسلامية التي ستكون مرجعيّة ثابتة لا نقاش فيها ولا جدال.

وضمن السّياق دائما فإنّ البيان قد "بيّن محتوى الثورة وهويّتها من خلال العُمق الحضاري المتمثّل في العروبة والإسلام؛ فقرّر أنْ تكون الثورة الجزائرية والدّولة الناتجة عن انتصارها متمثّلَةً جميع قيّم الإسلام"[2]، وسائرة في طريق التنوّر العالمي بنهج قويم ورؤية شعبيّة أكثر توازُناً وفاعليّة.

من جانب آخر يعتقد "رابح لونيسي" أن (قول البيان بفكرة الممارسة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية ضمن إطار المبادئ الإسلامية هي فكرة عظيمة في عمقها، لأنها حلَّت مشكلة لا يزال يعاني منها المسلم المعاصر إلى حد اليوم، وهي مشكلة التوفيق بين ما تتطلبه الحياة المعاصرة وما تشترطه قيم الإسلام ومبادئه... فقولنا بالممارسة في إطار المبادئ الإسلامية، معناه أن بإمكان المسلم أن يمارس حياته بكل حرية... ويستعين بالمنظومات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكن شريطة أن تكون فعّالة ولا تناقِض المبادئ الإسلامية، فيدخل المسلم بذلك العالم المعاصر)[3]

إن هذا الواقع منطقي جدا، خاصة وأنّ النوفمبريين ربطوا الإسلام بالحرية، وبذلك شتتوا كل الغموض الدائر حول إمكانية أن تقوّض مبادئ الإسلام حرية الدولة والمجتمع وحرّية من سيعيشون في هذا الوطن من أجانب.

وفي التاريخ الإسلامي نجد أنّ "الدولة المؤسّسة في الإطار الإسلامي هي دولة الإبداع البشري في دائرة أحكام التشريع والفكر الإسلامي، وهي الدّولة التي لا تخرج عن قواعد العدل والإحسان، وهي ليست دولة مقدّسة، ولا من يرأسها، إذ أنّ أساس السّلطة (الدولة) هو في موافقة أو إرضاء الأفراد، وهذه الموافقة تجد

---

[1]– أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص71.

[2] محمد رحاي، المشروع الثوري والأيديولوجي في بيان أول نوفمبر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية (منشورة)، جامعة سكيكدة، الجزائر، 11/ 12 ديسمبر 2016، ص 72.

[3]– رابح لونيسي: أيديولوجية الثورة..، المرجع السابق، ص126.

أساسها، أو التعبير عنها في اتّفاق وهو العقد الاجتماعي، والسّلطة تكون شرعيّة وبالتالي، واجبة الطاعة، لأنّها أُقيمت بموافقة أو رضا الأفراد، عن طريق العقد الاجتماعي"[1].

إذن لو حدث فعلا وتأطّرت دولة المستقبل بمبادئ الإسلام المتمثّلة في العدل والديمقراطية الحرية وما إلى ذلك، فهل سنرى دولة بهذا الوصْف المقدّم؟

إنّ الثورة التحريرية أمامها طريق طويل لتحقيق الانتصار العسكري والأيديولوجي، وبيان أوّ نوفمبر هو أوّل باكورتها وبرهانها؛ ما يعني بأنّ وضعها ـأي الثورة ـ سيكون فيما بعد مختلفا تماما، وسيبرُز إلى واجهة ميدانها الفكري منظّرون جُدد وبذهنيات مختلفة وطبائع جديدة.

واجمالا، فقد وضّحت **جريدة المجاهد** صيغة "الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية" في الفكرة التالية المدْرَجة ضمن مقال بعنوان: **"لماذا نكافح؟"** كما يلي"... **وللدولة شكل ومضمون أمّا من ناحية الشكل فستكون الدولة الجزائرية جمهورية أيْ نظاما متوازنا قائما على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وحرّية التعبير عن الآراء وعلى أساس سيادة الشعب وإنّ اختيار هذا الشكل مفروض بحُكْم أسباب تاريخية. فليس في الجزائر حُكم مَلَكي سابق أو أيّ نظام مركزي خاص يقوم متوسّطا بين الشعب والهيئات الحاكمة، ومِن ناحية أخرى فإنّ هذا الشكل الدولي هو الأنْسب لبلادِنا التي تشمل أقلّية من غير المسلمين، ثمّ إنّ النظام الجمهوري هو يُوافِق التّطوّرات الحالية للأوضاع والنّظُم في العالَم الحديث، وقد اختارته أكثرية الدول التي نالَت استقلالها منذ الحرب الأخيرة حتى الآن، وبهذا الاعتبار فإنّ الجمهورية هي أكثر الأنظم موافقة لحاجيات العالَم الذي أخذت مشاكله تزداد كلّ يوم تعقُّدا وهي تمكّن للديمقراطية أن تلعب دورها وتنْجِز مفعولها كاملا"**[2]

وقبل أن نتطرق إلى العنصر الموالي الذي يشرح لنا تصور بيان نوفمبر للدولة نقول – اتفاقا مع أغلب الباحثين– بأن المبادئ السالفة الذكر كانت حاضرة في عديد أدبيات الحركة الوطنية[3]، ولئن تكررت العبارات

[1] حسين محمود رمّال، مرجع سابق، ص 113.

[2] أنظر الملحق رقم 02

[3]– تضمنت بعض أدبيات الحركة الوطنية مصطلحات الديمقراطية" والاجتماعية" والسيادة والمبادئ الإسلامية" حيث نادت بها القوى الوطنية التالية: UDMA، MTLD ، ULMA، PCA، وبالتحليل كما رأينا في صفحات سابقة– تتمظهر لنا هذه

والمفاهيم، فهذا لا يؤثر على وزن بيان نوفمبر الأيديولوجي الذي كان شديد اللهجة في التعامل مع مستقبل الوطن وأُمّته، وبالتالي "أضاف الجديد حسب الباحث قاسمي يوسف، وجدّته تكمُن في أنّه أزال الغموض عن قضيّة الإسلام، وحدّد وظيفته بدقّة بعدما كان شعارا يفتقر إلى المفهومية الدقيقة، والإجرائية العملية، فالبيان قد حسم ما كان مُعلّقا، وأزال الغموض والالتباس الذي اكتنف المسألة من قبل"[1]

03: دولة تحترم الحريات الأساسية دون تمييز

إن المتأمل في الخطوط العريضة التي رسمها بيان أول نوفمبر، سيجد بأن الإعلان عن شاكلة الدولة المستقبلية منوط ب: ((احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني)) [(2)]وهذا منهج جذري، صمّم فيه مُحرّرو البيان فكرتين تنظيريتين مهمتين حسب اعتقادنا.

أولهما: أن البيان الذي نظّر للدولة قد فكّر بالحرية وبالتالي فإن: ((الحرية خارج الدولة طوبى خادعة، وأن الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية، والتفكير بالحرية هو بالأساس تفكير في الدولة والمجتمع))[(3)]كما يشير إلى ذلك عبد الله العروي، وهذا التوظيف القيْمي للأرصدة الإنسانية والتاريخية والفكرية من قِبل أصحاب البيان لدليل على نظرتهم البعيدة والدقيقة للمستقبل، **وثانيهما**: أن احترام الحريات الأساسية دون تمييز، تُعد إشارة أخرى إلى الذهنية السلمية التي تتسم بها أفراد الأمة، ثم إن قيّم الثورة التحريرية ومبادئها دائما ما تدعو وترافع على ترسيخ مثل هكذا

المبادئ من خلال تسميات الأحزاب نفسها، ثم إن المؤتمر الثاني ل: MTLD 1953 بالأكثر نضجا حسب اعتقادنا قد طرح فكرة جمهورية إسلامية، ما يؤكد الرابط العلائقي الأيديولوجي بين الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

(للاستزادة طالع: يوسف قاسمي، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، أعمال الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 دراسة قانونية وسياسية، (منشور) جامعة قالمة، الجزائر، 02-03 ماي 2012، ص16.

[1] أنظر: يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) دراسة تحليلية ونقدية مذكرة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2009، ص 118

[(2)]-les texte fondamentaux de la révolution , op.cit. , p07.

في هذا الاتجاه يرى الراحل "محمد بوضياف" أن التعريف بالدولة المستقبلية بهذا الشكل وما تلاها من احترام للحريات... (يبقى غامضا جدا، وذلك هو ما يفسر جزئيا التناقضات التي سيعرفها كفاح التحرير الوطني والأزمات العديدة التي هزته، وأهم أزمة هي التي وقعت في صيف 1962، رفعت بن بلة إلى السلطة وبعده بومدين، كان كل منهما يتلاعب بهذه التناقضات التي لا تزال تستمر وتتفاقم)

Voir : mohamed, boudiaf, de préparation du premier novembre 1954, edition dar elnoamaine, alger, 2011, p74.

[(3)]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2014، ص 226 و195.

ممارسات وسلوكيات سامية وحول هذا السياق يقول "عبد الله مقلاتي" ((... وأما تكريس مبدأ الحريات العامة وإلغاء التمييز فهو مبدأ إنساني، لكن الهدف منه هو طمأنة العناصر غير المسلمة (المستوطنون) على مستقبلها ومحاولة إرضائها))[1].

ونفهم من هذا القول أنّ للبيان بُعْدٌ اسْتشرافي عميق في تصوّر المستقبل الذي ينتظره كلّ الجزائريين، إذ وضع بعين الاعتبار حياة الأقلّية الأوربية التي ستقرّر بقائها في الجزائر في حالة ما حصل الاستقلال وعاد الوطن المسلوب إلى أهله، ومن قلب البيان جاء الوعد بضمان حرياتهم والحفاظ على ممتلكاتهم والسّهر على أمْنهم كأفراد في مجتمع واحد تجمعهم دولة الجزائر.

وعليه فإنّ الدولة المستقبلية ـ كما حدّدها البيان ـ ستكون "ديمقراطية واجتماعية، ذات سيادة ضمن إطار المرجعية الإسلامية التي تحترم الآخرين وتضمن حرّياتهم الاجتماعية والدينيّة"[2]

04: دولة ذات سيادة ووحدة لا تتجزأ

ناضلت الثورة التحريرية الجزائرية من أجل الحصول على السيادة الوطنية والحفاظ على وحدتها، ولكم كان الثمن باهظا مع احتلال لا يرضخ إلا بالقوة، فالسيادة والوحدة عنصرين متلازمين ومتكاملين حيث لا معنى للأولى دون احتواء المعطيات الكلّية للثانية، والعكس صحيح.

وبشأن لفظة "ذات السيادة" ففيها من الدلالة ما يستوقفنا–حسب "قاسمي يوسف"–إذ أن التأكيد على مصطلح "السيادة" فيه رفض صريح لكل أشكال الوصاية والتبعية للاحتلال ابتداء، أي رفض للشكل "الفيدرالي" الذي كانت النخبة تعزف على وتره سياسيا، وكذلك رفضٌ "للحكم الذاتي" المنقوص، كما هو الحال مع الجارتين تونس والمغرب، خاصة النموذج التونسي في تبنيه للاستقلال المرحلي القائم على المبدأ "خذ وطالب" أو "سياسة المراحل" والتي ستكون أساس التفاوض بينهم وبين الفرنسيين بدءا من سنة 1955 م. لتُتوّج باستقلال ذاتي "حكم ذاتي" كما يتضمّن كذلك إشارة قوية إلى رفض الانخراط في الصراع الدولي آنذاك ممثلا في "الحرب الباردة"[3]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص71.

[2] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 120.

[3]– يوسف قاسمي، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص16.

وبالنسبة لعبارة "وحدة لا تتجزأ "[1] فإن البيان لا يرى هدف الاستقلال والسيادة إلا في نطاق الوحدة الذي لن يتنازل عنها الجزائريون أو بالأحرى لن يتنازلوا عن شبر واحد من وطنهم لصالح فرنسا، وهذا ما أثبتته المفاوضات لاحقا بعدم قبولها فكرة فصل الصحراء عن باقي أراضي الوطن، ثم إن جبهة التحرير الوطني **تقاوم ولا تساوم** على ما هو حق شرعي لها، وهذا التنظير الرائع للوحدة الترابية يجسد لنا معاني المواطنة الأصلية المتجذّرة في أعماق المناضلين المخلصين وتنبئ بحدوث استقلال وشيك، وانبعاث حقيقي للدولة والمجتمع.

ب: مشروع المجتمع في تصور بيان أول نوفمبر 1954:

حقيقة من الصعب جدا أن نفْصِل بين مشروع المجتمع ومشروع الدولة في دراستنا وذلك باعتبارهما هدفا واحدا، سعت جبهة التحرير الوطني إلى تحقيقهما وإعادة بعثهما وبناءهما من جديد عن طريق ثورة تحريرية هادفة إلى التغيير والبناء بشتى الوسائل والطّرق.

فأيُّ نهوض بالدولة يعني مباشرة النهوض بالمجتمع، والثورة التحريرية الجزائرية عرفت كيف تنظم المشروعيْن، وتُكيّفهما مع منطلقات الكفاح التحريري المستمر الذي يفرض بادئ ذي بدء إرادة جماعية، وتخطيط منتظم، ووسائل مجدية "إنّ أيّ مشروع ثوري لابد له من فكرة موجهة، ومبدأ مؤمن به، ووسيلة مادية لتحقيقه وتجسيده في الواقع"[2]

ولعل من أصعب مهام الثورة أن تبني الإنسان وتؤطره ضمن وضع جديد يناسب التطلعات، ويبرهن على فعالية تلك الثورة، وحسب – مالك بن نبي- فإنّ "ثورة ما لا تستطيع بناء وضع جديد والحفاظ على مكتسباتها إلا إذا كان أثره في تصفية الاستعمار، فعالا في تصفية الإنسان من القابلية للاستعمار فتصفية الاستعمار في الإنسان تشترط تصفيته في الأرض ويجب أن تتقدمها" [3] إذن فمُهمّة ثورة التحرير عسيرة وطويلة لكنها ليست بالمستحيلة في ظل إيمان الجزائريين بأنفسهم ورغبتهم القوية في تخليص الأذهان والأرض من براثن الاحتلال فهل ستنجح الثورة في ذلك.

---

[1]–voir :les textes fondamentaux de la révolution, op. cite, p 09.

[2]– أحمد بن نعمان، الجهاد وثورة الاستقلال، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1982، ص58.

[3]– مالك بن نبي، بين الرّشاد والتيه، مرجع سابق، ص51.

ومن خلال بيان نوفمبر استخلصنا بعض ملامح المجتمع الذي تسعى الثورة التحريرية إلى تأسيسه ضمن مشروع الجبهة في المستقبل وهي كالتالي:

01: مجتمعٌ متكافئ، واحد ولا وجود للتّمْييز فيه

جاءت العبارات الخاصة بمشروع المجتمع ضمنية نوعا ما، بالكاد تكون لصيقة بالقيم الإنسانية التي عج بها البيان، وبنظرة دقيقة إلى مضمونه اتضح لنا مدى قوّة مشروع المجتمع في خطاب جبهة التحرير الوطني، واعتباره الكفة الثانية لمرامي الثورة بعد كفّة الدولة، ولهذا جاء البيان مخاطبا "الشعب الجزائري" في دلالة واضحة منه أن الكلمة موجهة له لقيادة الثورة حتى النصر، وأنه يشكّل لحمة شعبيّة واحدة ومتكافئة، تُكمّل بعضها بعضا، فعهد الأحزاب والتخندق في إطارات سياسية قد انتهى، وحان الوقت لتجميع تلك العناصر وجميع الفئات المجتمعاتية تحت جبهة واحدة لتؤدي الدور المنوط بها، والانتقال من مرحلة شعب مضطهد، مفكك الأوصار والعلاقات إلى مرحلة مجتمع واع، قائم بذاته ومتشبع بقيم التحرر، إن البيان أراد من الشعب الجزائري أن يثق في جبهته وثورته ومستقبله دون الخوف من تبعات ذلك عليه لاحقا، ولهذا دعا الجميع دون استثناء إلى مباركة الثورة، ولم يستثن أحدا، وهذا دليل كاف لإثبات انصهار ضلال الطبقية، واعتماد مبدأ الديمقراطية لتشيد مجتمع الاستقلال.

كما فهمنا أيضا من البيان بأن الثورة لم ولن تفرق بين عربي وأمازيغي[1]، فهي تعتبر هذا الشعب كتلة واحدة محورها الإسلام والعروبة بالإضافة إلى أن الثورة قد قلّدت مسؤوليات التحرير للجميع، الأمر الذي سينبئ لاحقا بتماس الشعب مع خط ثورته، موقنا بأن (عزاؤه في جهده الشاق أنه سوف يحظى بالعاقبة الجيدة، لقد كان

[1] إنّ الوحدة الوطنيّة التي أكّد عليها بيان أول نوفمبر ، وناضلت جبهة التحرير على ترسيخها وتطبيقها خلال الثورة كاد أنْ يُعْصَفَ بها بعد الاستقلال الوطني مباشرة، حيث "من بين الأطروحات المُستحدثة غداة حصول البلاد على الاستقلال السياسي سنة 1962، نجد تلك الأطروحة الهادفة . أساسا . إلى تدمير الوحدة الوطنية للشعب الجزائري (أو إعادة صيْرورتها على الأقل) هو أنّ هذا الشعب ليس متجانس الأصل العرقي وإنّه خليط من البشر، من بينهم عنصران غالبان هما العنصر البربري والعنصر العربي وهي نفس الأطروحة التي احْتجّ بها الجنرال ديغول ضدّ رجال الثورة المباركة لرفض استقلال الجزائر بعد إرجاعه لترأُّس الجمهورية الفرنسية الخامسة سنة 1958 ، ويعتبر أحمد بن نعمان أنّ عامل العَرْق في الهوية الوطنية أو القومية هو خرافة لا أساس لها من الواقع، وقد أبطلها العلم بُطلانا دامغاً (أنظر: أحمد بن نعمان، الرّدود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدّد الهويّة في الجزائر، ط01، دار الأمّة، الجزائر، 2005، ص 09.

يعيش في جو من الحماس يتيح له أن يصنع المعجزات الاجتماعية، من تغيير العوائد والأفكار والاتجاهات والأشياء، وكانت الاستجابة لهذه التحولات بادية) [1].

بذلك حوّلت فلسفة نوفمبر مشروع الكفاح الوطني التّحرّري الحاملة له، من مشروع طبقي إلى مشروع شعبي، مؤكّدة بذلك انْعدام أيّ تناقض بين مُختلف فئات الشعب، الذي لم يعرف بالتالي، وبسبب رفض المستعمر لأيّ عمليّة تصنيع حقيقي للجزائر،لا فقط البرجوازية بالمفهوم الذي قصده "ماركس"، بل ولم يعرف كذلك أيّ تناقض بين المدينة وبين الرّيف، كما حدث ذلك في الثورة الصينية مثلا، وبذلك أيضا، أكّدت أنّ الثورة في الجزائر إذا كانت قد بدأت في المدينة وتطوّرت، نتيجة لمطاردة الاستعمار لها في الرّيف، فإنّها قد عادت من جديد وفي النهاية للتّغذي منه[2]

02: مجتمع قائم على التعايُش الديني

أكد بيان الفاتح من نوفمبر 1954 اعتدال جبهة التحرير الوطني، بإقرارها حرية الاعتقاد الديني داخل المجتمع الجزائري كما هو الشأن في كل البلاد الإسلامية [3] فللجزائريين دينهم وللفرنسيين (الأوربيون عامة) دينهم إن ارتضوا بالجزائر وطنا، وبالتالي سيكونون جميعهم تحت طائلة الحكم الجزائري دون الإخلال بشروط البقاء.

من جهة أخرى يحيلنا البيان إلى جملة من المبادئ الإنسانية التي عكفت الثورة التحريرية على تجذيرها في نفوس المناضلين، ومن تلكم المبادئ نذكر: احترام إنسانية الأسرى وعدم إيذائهم، ولئن نجحت الثورة في تطبيق هذا الفعل، وبشهادة الأعداء أنفسهم فكيف لا تسمح بحرية المعتقد في جزائر الاستقلال وهي التي بلغت شوطا كبيرا في صناعة القيم وممارستها.

هذا وقد "التزمت الثورة بهذا المبدأ الإنساني في الحرب المسْتمدّة من روح الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، من حُسْن معاملة الأسرى وعدم تعذيبهم أو إيذائهم والاعتداء على كرامتهم الإنسانية، عكس ما فعله الاحتلال الفرنسي أين أسّس مدارسا لتعذيب الجزائريين وكان أشهرها مدرسة **جان دارك** بسكيكدة سنة 1957 وغيرها، وقد جاءت شهادات الفرنسيين مؤكّدة هذه الحقيقة الإنسانية والأخلاقية، في المضمون والممارسة للثورة الجزائرية،

---

[1]– مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص62.

[2] البخاري حمانة، مرجع سابق، ص 207.

[3]– فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص147.

وهذه إحدى تلك الشهادات عبّر عنها أحد الضباط الفرنسيين لصحيفة فرنسية سنة 1959م تؤكّد ذلك، ممّا جاء فيها: **إنّنا نحب أن نُعلِن عن المعاملة الطيبة التي لقيْناها مِن الجزائريين، فلم نتعرّض أبدا للشّتم أو الإهانة، ولم يُسْتَعْمَل ضدّنا أي ضغط مادّي أو معنوي، وكنّا نتناول طعامنا قبل الجميع، وفي غالب الأحيان كنّا نخجل من هؤلاء الرّجال الذين يُعاملوننا بمنتهى الطيبة، والرّوح الإنسانية في الوقت الذي خُرّبت ديارهم وقُتّلت عائلاتهم"**[1] تلك إذن "خلاصة الرّسالة الإنسانية والأخلاقية للبيان ولثورة نوفمبر 1954 في كلّ مسارها، حيث نظرت إلى الإنسان بكوْنه كائنا آدميا قبل أن يكون مشروع سياسة أو حرب ... وقد اتّخذت الثورة الجزائرية لنفسِها منهجا في التّعامُل وحلّ المشاكل. منذ أول يوم اندلعت فيه. قائم على روح السّلم، وقيّم الشريعة الإسلامية السّمحة، والمثل الإنسانية العليا ..."[2]

وبهذا الأسلوب، وانطلاقا من رصيد القيّم السامية المتجذّرة في اوصال المجتمع الجزائري، آمنت الثورة إذن بأهدافها، وسمت إلى خلف نموذج مجتمع أخوي تجمعه أواصر الاتحاد والقوّة رغم الاختلافات العقائدية، وأيقنت الثورة الجزائرية يقينا تاما بأنها ستغير المفاهيم في ذهنيات المجتمع الجزائري، قبل أن يقبل على مرحلة بناء نفسه، **لأنّ المجتمع الناضج أخلاقيا ومفاهيميا وذهنيا، مجتمع يليق بكل مرحلة** كما نعتقد.

03: مجتمع متضامن ومتفاعل مع المجريات الخارجية

أشار بيان نوفمبر إلى أن عملية إعادة البناء الداخلي للمجتمع لا تكْف ما لم تُتوّج بعمل فعّال، يدفع بذاك المجتمع إلى مواكبة المعطيات الخارجية سيما في إطار الشمال الإفريقي الذي يستلزم مد جسور التضامن والتفاعل وتحقيق الوحدة بين شعوبها.

وحتى وإنْ تبنّت الثورة أسلوب العنف في نشاطها التحريري، إلا أنها تدعو إلى السّلم والتعايش في أمان، ليس في الجزائر المستقلة فحسب بل في سائر أقطار العالم، والحقيقة أن المجتمع المؤسَّس على قواعد رصينة كتلك، مجتمع سينفتح على قضايا غيره من تلقاء نفسه، ولو كان الأمر لا يمت إليه بصلة، ثم إن مشروع المجتمع الذي تصوره البيان لا يخرج عن نطاق المبادئ العامة للسّياسات الدولية، وهذا ما يثبت قوة النص من خلال شموليته، وتعاطيه مع القضايا المحلية والإقليمية والدولية بمنهج مرن، لكن برؤية حادة، ممّا سيجعل فعالية النشاط الدبلوماسي تثْقُل في المحيط العالمي لاحقا.

[1] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 138-139
[2] المرجع نفسه، ص 139

ما دامت الثورة التحريرية ومن خلال بيانها قد أسست لمشروع مجتمع جديد يُنتظر بناؤه بعد الاستقلال، فإنه على جبهة التحرير أن " تكون قادرة على توجيه الموجات الهائلة التي تثير الحماس الوطني للأمة، أو بمعنى تحويل السيل إلى طاقة خلاقة"، خاصة بعد ما رمت إلى جعل الإنسان الجزائري يدرك أنه يعيش وضعا مختلفا كليا عن وضع الأوربي وأن من الواجب عليه العمل على إحداث التغيير [1]

ويبرُز دور جبهة التحرير في الميدان الاجتماعي، وعلى مستوى القاعدة الشعبية من خلال المهام الموكلة إلى المحافظين السياسيين، كالعمل على تشكيل وتنظيم الخلايا الشعبية في كل قرية وتوثيق الروابط بينها وبين القيادة باعتبارها جماعية هي الأخرى وليست فردية [2]، ومن هنا بدأ عمل الجبهة يبرز من أجل تطبيق بنود بيان نوفمبر، وتشكيل صيغة لائقة باسم المجتمع الجزائري.

هذا وقد نظمت الجبهة المجتمع الجزائري الجديد على مختلف الأصعدة بتوجيهه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا بما يتكيف ومخططها التغييري الموجّه نحو هيكلته [3] ووضعه على المسار الصحيح.

ولكي ينجح الشعب الجزائري في تحقيق طموحاته ويسْتعيد تركيزه من جديد، لا بدّ له من تحويل الأفكار الواردة في البيان إلى ممارسات وتجميع الطاقات الوطنيّة وتوحيدها في عصبة نضالية واحدة من أجل الوصول إلى الأهداف وترسيم الغايات الكُبرى للثورة، ولعلّ رؤية مالك بن نبي التالية لمناسبة لكلّ تغيير، حيث يقول[4]:"...والمجتمع الإسلامي يستطيع أنْ يسْتعيد فعاليّته بأن يضع دفعة واحدة في أساس تخطيطه مُسلّمةً مُزْدوجَة:

أ. كلّ الأفواه يجب أنْ تجد قُوتَها.

ب . جميع الأيدي يجب أنْ تعمل.

---

[1]– أنظر: أندري ما ندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، د ط، منشورات ANEP، 2007، ص33.

[2]– محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التعبير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص08.

[3]– أنظر المزيد في: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص11 وما تلاها.

[4] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 118.

إذن لقد حَمَل بيان الفاتح من نوفمبر 1954م، توجّهات سياسية واجتماعية مستقبلية، كما تركّز مضمونَه على وسائل العمل من أجل تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة المدى، والتي شكّلت في مضمونها برنامج عملي طموح للثورة، لكن في المقابل يرى البعض بأنّ هذا البيان "يشُوبه نقص من حيث البعد الأيديولوجي وهذا ما يعترف به محمد بوضياف بقوله:" **لم يقع أيّ تعمُّق جاد في الحركة ولم يستطع المنظّمون أن يتوسّعوا في المضمون السياسي أكثر ممّا تناولوه في البيان لأنّ إعداد محتوى واسع ومفصّل يقتضي وقتا وتكوينا معيّنا يمتد إلى الأيديولوجيا والأبعاد والتنظيم ... وهو أمر صعب لأنّ المنظّمين تجنّبوا التّحُكم في مستقبل البلاد إلى حين حُصولِها على الاستقلال**"[1]

وفي مقابلة صحفية لمحمد بوضياف أيضا مع جريدة (لوموند) يوم 02 نوفمبر 1962، وعن سؤال هذه الأخيرة له حول ما إذا كانت لديهم . أي الجماعة المفجّرة للثورة . عشية الانتفاضة المسلّحة، تصوّر دقيق عن البرنامج الذي ستُطبّقُه الثورة الجزائرية، أجاب بوضياف:" **بصراحة لا، لا شيء واضح بدقة ما عدا تحقيق الاستقلال الوطني والإرادة في إشْراك الجماهير العريضة في الثورة المسلّحة، إنّ لفظة <<ثورة>> ... تدلّ بصورة خاصة على الأسلوب الذي أزمعنا انتهاجه من أجل انتزاع الاستقلال من الجهاز الاستعماري بواسطة العنف المسلّح، من جهة، وضدّ المنهج الإصلاحي والبيروقراطي الذي سارت عليه الحركة الوطنية من جهة أخرى، وهذا بنسف هياكل هذه الحركة**"[2]

يتضح لنا من التصريحين، أنّ الظروف التي كانت تمرّ بها الجزائر وقتذاك كانت تتطلّب بشكل أو بآخر النّزوع إلى الفعل المسلّح كحلّ وحيد لجميع مشاكل البلاد المسْتَعْمرَة، وبالنسبة لوضع برنامج جادّ ومركّز يضبط مسار الحركة التحرّرية وآفاقها؛ فإنّ الجماعة المفجّرة للثورة أفرغت كامل شحناتها في الفعل العسكري الذي يتطلّب منهجية خاصة في التحكُّم والتسيير، ويستلزم في الوقت نفسه مدّة طويلة جدّا لبلوغ مداه، وبالتالي كان تصوُّر المستقبل آنذاك من الصّعوبة بمكان، سيّما والثورة لم تُكْشَف معالمها بعد، ولهذا فإنّ " البيان الذي اعتمد على هدفين أساسين هما: الاستقلال الوطني، والدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، لم يُبيّن الأطُر العامة للدولة

[1] مراد بوعباش، المشروع السياسي والتّوجّه الأيديولوجي للدولة الجزائرية غداة الاستقلال، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 11، الجزائر، د ت، ص 128

[2] أنظر المقابلة كاملة في: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط02، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 586- 587

والاستقلال، لكوْن الثورة التحريرية رغم ما تحمله من طابع تحريري لم تكن تحمل مشروعا أيديولوجيا وسياسيا لتحقيق الثورة الديمقراطية"[1]

وانطلاقا ممّا سبق، يمكن القول بأنّ اندلاع الثورة التحريرية لم يكن فقط من أجل إعلان الكفاح المسلّح ضدّ الامبريالية الاستعمارية المهيْمنة والمسيْطرة على كافة مناحي الحياة في البلاد، وإنّما كان أيضا بداية إعلان حرب عقائدية صريحة لاسْتعادة المقوّمات الشخصيّة والحضاريّة للمجتمع الجزائري، وإعادة بعث دولته المغمورة حيناً من الدّهر وفْقاً لأسس قانونيّة ودوليّة لا تخرُج من إطار المبادئ الإسلامية كما نصّ على ذلك البيان النوفمبري الخالد في نصوصه، وفي هذا الصّدد نجد تشخيصاً بيّنا للأشرف حيث يقول بأنّ:" الجبهة اسْتطاعت أن تُنقذ العقائدية القومية الطلائعية من الفساد والحُزازات، وأنْ تُعطي نفسا جديدا لنضال القاعدة الشعبية"[2]

وهكذا يتماشى البيان جنْباً إلى جنْب مع روح الثّورة ومبادئها إلى أنْ يجد الثّوريون الوطنيّون فرصة أخرى لتدعيم الجهاز الفكري للثورة ودفعه رأسا إلى الغاية المتوخّاة، لكن يبقى بيان نوفمبر هو الأرضيّة الصّلبة التي انطلقت منها جبهة التحرير الوطني لتجسيد مشروع الدولة والمجتمع، والمنْهاج الرّوحي والحضاري للشعب الذي اسْتطاع من خلاله أن يجد ضالّته إلى التغيير ومنطلقه نحو التجديد الرّوحي والفكري.

فهل ستصْمُد أفكار البيان أمداً بعيداً؟

. في نهاية هذا الفصل يمكن القول بأنّ مُمارسات الاحتلال الفرنسي في حقّ الشعب الجزائري، وحرمانه من الحقوق المشروعة التي يتمتّع بها غيره من الأوربيين، وكذا تعطُّل نشاط الحركة الوطنية ووصولها إلى حدّ الاختناق، أمرٌ حتّم على المناضلين ضرورة إيجاد مخرج آخر غيْر سياسي لتلْيين قوّة الاحتلال الضاغطة ودفعه إلى الاعتراف بالوجود التاريخي لهذا الشعب.

. إنّ حدث اندلاع ثورة التحرير في فاتح شهر نوفمبر من عام 1954 ليس مجرّد عمليّة عارضة لإسْكات/ وتجاوُز أبْواق اللّغط داخل البيْت السياسي الوطني وإنّما جاء كنتيجة بلوغ الشعب الجزائري أوجّ بُؤْسه واحْتقانه من تردّي أوضاعه الاجتماعية ورفضه لكلّ سلطة خارجة عن ملّته، وبالتالي قامت بادرة نوفمبر لتنْفخ روح التجديد في

[1] أنظر: مراد بوعباش، المقال السابق، ص 128

[2] Lachraf, OP CIT, P132.

أوْصاله وتدّفعه إلى احتضان ثورته من أجل استئصال الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي المغْروس من قبل المحْتل، واسْتبْداله بالنظام المحلّي الخالص الذي من المفترَض أنْ يتولّى هو تسيير شؤون البلاد والعباد.

. حتى تتكشّف هوية الثورة المنْدلعة أرْفق النوفمبريين هذا الحدث ببيان سياسي . تاريخي . عُدّ كجنسية أصلية لثورة نوفمبر، وكشهادة ميلاد لها على حدّ تعبير الباحثين، وبالتالي فهو عُدّة الشعب في جهاده ومرجعه الأمين في قراراته ونصُّه العُضْوي في توجّهاته، وذلك نظرا لما يحْتويه مخزونه الفكري من قيم وأسُس متينة تدعو إلى إحْلال العدالة والديمقراطية في العالم دون إحْداث ميْز أو تفضيل بين الأمم والشعوب.

. تزداد قيمة بيان أول نوفمبر باستشرافه مستقبل الدولة والمجتمع في الجزائر، حيث ومن منطلقات القيّم الحضارية للشعب تصوّر البيان نموذج الدّولة التي سيتمّ إعادة بعثها بعد الاستقلال على شكل جمهورية ديمقراطية قائمة في إطار المبادئ الإسلامية؛ مُسْتلهمة مبادئها من قيم الإسلام الأصيلة التي لا تدعو إلاّ إلى إقامة العدل والحرية والمساواة والحكم الدّيمقراطي المنْصف بين الرّعية.

. نظرا لأهمية الإسلام في حياة الفرد الجزائري، وتزوُّد المقاومين الأوائل منذ بداية الاحتلال الفرنسي بنَفَسِه وقِيّمه، واستمرار نبْضه في أوصال بعض تيارات الحركة الوطنية، فقد شكّل للشعب هويّة حقيقية لا يمكنه اسْتبدالها بأخرى، وبالتالي لا يمكن تصوّر دولته المستقلّة دون هوية إسلامية، توطّد انتمائه الحضاري وترسّخ وجوده العربي التاريخي، لهذا جاء بيان نوفمبر حاملا بين طيّاته المبادئ الإسلامية للتأسيس لنواة دولة الاستقلال التي ستصنعها الثورة ويقودها المجتمع.

وعليه فإنّ مشروع الدولة والمجتمع الذي تمّ تسطيره في بيان نوفمبر وسيتحقّق بواسطة النضال الجمْعي المشترك سوف لن يكون طبْخة جاهزة بمجرّد القيام بحركة توجيه بندقية، وإنّما سيتحقّق عندما يفهم الفرد الجزائري المعنى الفلسفي لثورته، ولماذا يحارب؟، ومن سيحارب؟ وماذا سيجني نظير نضاله؟ إنّ الثورة في نهاية المطاف نصفها تعلّم كيفية استخدام السلاح، ونصفها الآخر كيف يُفكّرْ من يقُودُها؟

الفصل الثاني:

تصوُّرات الثورة الجزائرية لمشروع الدولة والمجتمع من خلال نصوص ميثاق الصومام 1956م

أولا: مستقبل الدولة والمجتمع في قرارات ونصوص مؤتمر الصومام

ثانيا: قراءة تقييمية لمشروع الدولة والمجتمع على ضوْء ما أفرزه المؤتمر

نتوقّف في هذا الفصل عند وثيقة الصومام التي تحوّلت فيما بعد إلى ميثاق أيديولوجي للثورة؛ وقد انْبثقت هذه الوثيقة عن لقاء تاريخي هام بعد عاميْن تقريبا من اندلا ع ثورة التحرير وتناولت نصوصها عرضا إجماليا عن وضعية البلاد في ظلّ الاحتلال الفرنسي، وما تخلّل الفترة من مُستجدّات ومعطيات تكتيكية وعمليّة تدعو إلى قراءة فاحصة وتناوُل جِدّي.

ويُشكّل ميثاق الصومام إحدى الوثائق الهامّة للثورة التحريرية بعد بيانها الأوّل، وتكمن أهميّته وجدارته في تحسُّسِه الدقيق لتفاصيل راهن النضال الشعبي، ومحاولته تقييم الحالة القائمة على ضوْء تحليلات مُقدّمة عن كلّ شبر من التراب الوطني، فضلا عن بُعْد نظر منظّريه في تفصيل الوقائع على مقاسها.

وفيما يأتي سنميط اللّثام عن أيديولوجيّة هؤلاء المنظّرين بشأن طبيعة الدولة والمجتمع المزمع إعادة بعْثهما عقب الاستقلال، حيث سنربط أفكار هذا الميثاق بالمناخ الذي وُلدت فيه مع تقديم ملاحظاتنا بشأن اللّباس المفصّل للمشروع المنتظر لنتلمّس وتيرة التطوّر الأيديولوجي للثورة بخصوص قضايا مصيرية وفكرية، ومن ثمّة بإمكاننا أنْ نحكُم على النتائج!

إنّ التنبّؤ بمستقبل الجزائر من منظور ميثاق الصومام، أو التحدّث بلسان نوفمبر عن فلسفته ونظرياته أمرٌ يدفعنا إلى المزيد من التطلّع والقراءة من أجل تقديمٍ مقبول لإطار دراستنا.

وعليه فرضت علينا جزئيات هذا الفصل أنْ نتساءل: إذا كان هدف الثورة واحد هل يُعَدّ شرطا أنْ تتعدّد الأفكار بخصوص مصير الدولة والمجتمع؟

أولا: مستقبل الدولة والمجتمع في قرارات ونصوص مؤتمر الصومام

01: محضر الاجتماع وأهمّ قراراته

بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وتعزيز جانبها المسلح ببيان سياسي، رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة استمرار النّهجيّن؛ التنظيري والتنظيمي لما تبقى لها من مسار التحرير، والمتأمل في الأحداث التاريخية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصّومام، سيدرك حتما بأن حركة الثورة التحريرية عبارة عن مسار حلقي مترابط، لا يمكن الفصل بين إحداثياته مهما حاولنا قراءة حيْثيّاتها على مراحل منفصلة ومحددة، وبما أنّ موضوعنا يتّجه رأساً نحو تقديم قراءة فكرية لما هو مُؤسَّسٌ على البناء والتحليل والاسْتنباط، فإنّنا سنولّي شطر اهتمامِنا في هذا الفصل إلى إبراز أهم القرارات المتمخّضة عن اجتماعات المؤتمرين في وادي الصومام، والتي غيّرت بنائية الثورة التحريرية، وسلكت بها دروبا جديدة نحو الشرعية والبروز.

وتجدُر الإشارة إلى أنّه بين فترتيْ إصدار البيان الأول للثورة (1954) وانعقاد مؤتمر الصومام (1956)؛ أيْ في سنة 1955"تكوّنت في القاهرة . أوّل شهر مارس **. جبهة تحرير الجزائر**، حضرها ممثّلون عن كلّ الاتجاهات الوطنية، بما فيها وفد جبهة التحرير الوطني، ويبدو أنّ الشيخ البشير الإبراهيمي قد لعِب دورا أساسيا في تكوين هذه الجبهة، بعد أن تمكّن من لملمة أطراف كانت متباعدة مثل ممثّلي مصالي الحاج، وممُثّلي المكتب العربي، وممُثّلي جمعية العلماء، وحزب البيان، وبالرّغم من أنّ هذه الجبهة قد قامت فعلا إلاّ أنّها سرعان ما انطفأت"[1]، وقد تساءل الإبراهيمي عن تغييب **ميثاق جبهة تحرير الجزائر** عن أدبيات ووثائق الثورة قائلا:" لم يمض إلاّ ثلاثة شهر منذ إعلان الجهاد حتى تداعى أبناء الجزائر المقيمون في القاهرة، وفي مقدّمتهم الإمام الإبراهيمي، وحرّروا ميثاقا، وأسّسوا تنظيما سُمّي جبهة تحرير الجزائر...وإنّ حقيقة الجزائر لتبرُز فيه بروزا قويا، حيث وُصِفت ب**العربية المسلمة**، ونصّ البند الرّابع على أنّ **الجزائر عربية الجنس، مسلمة العقيدة، فهي بالإسلام والروبة كانت، وعلى الإسلام والعروبة تعيش**، وإنّ المرء ليتساءل عن تغييب هذا الميثاق عن أدبيات الثورة الجزائرية ونصوصها"[2]،

[1] محمد الهادي حمدادو، أضواء على يخت دينا ومركب أتوس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 51

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد الإبراهيمي، ج05 (1954.1964)، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 24

وبالعودة إلى مصادر الثورة الجزائرية نجد بأنّ أغلب الباحثين يتجهون إلى دراسة المواثيق الرّسمية للثورة ، بداية من بيان نوفمبر مرورا بميثاق الصومام دون الوقوف عند هذا المشروع الوحدوي الجامع الذي غُيِّب دون سبب يُذْكَر.

بداية يجب أن نشير إلى أنّ مؤتمر الصومام ارْتبط باسم عبان رمضان[1]، بالنظر إلى دوره في تنظيمه وتسيير جلساته وتوجيه الثورة نحو التخطيط وتأثيثها بالمؤسسات السياسية التي كانت جبهة/ جيش التحرير الوطني في أمَسّ الحاجة إليها[2]، بالإضافة إلى بن مهيدي، أوعمران، كريم، زيغود، بن طوبال، وهؤلاء هم الأعضاء الرئيسيون الحاضرون[3].

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر تسع نقاط دارت حول المسائل التالية:

1-استعراض موضوع الاجتماع وأسبابه، من تقديم العربي بن مهيدي وعبان رمضان.[4]

-إلقاء الضوء على المجالات النظامية والعسكرية والسياسية والإدارية وما يتفرد به كل مجال من أسس وأنظمة، بالإضافة إلى موضوع جبهة التحرير الوطني، وما يلزمها من نصوص أيديولوجية –توجيهية، واثرائية، لضمان سيرها الحسن. وتأكيد فعاليات هيئاتها المسؤولة، وكذا علاقتها مع الجيش الذي يُعدُّ هو الآخر حلقة مهمة في حلقات محاور الاجتماع، فضلا عن تباحث طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج، وبين دول أخرى كتونس والمغرب وفرنسا

[1] عضو لجنة CCE (1956-1957)، ومنظر جبهة التحرير الوطني، ولد في 20 جوان 1920 بعزوزة (الأربعاء نايت إيراث) تيزي وزو، امتهن العمل السياسي مبكرا، وذاع صيته في مؤتمر الصومام 1956م، «اقتحم ميدان الثورة التحريرية بإرادته، وغادره دون إرادته» إثر اغتياله.

للمزيد حول ذلك أنظر:

Achour Cherfi, La classe politique algérienne; Casbah édition,Alger, 2001, p13-14.

[2] عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص279.

[3] أنظر: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 125.

[4] فيلالي، مرجع سابق، ص 284.

والأمم المتحدة، وكذا استحضار إشكالية العتاد والسلاح، وشؤون أخرى مختلفة[1] كبلاد القبائل، الأوراس، وغير ذلك.[2]

وعليه، فقد درس المؤتمرون في جلساتهم جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع والميادين، وقاموا بتقييم ونقد الكثير من الأعمال التي أنجزها كل مسؤول في منطقته، خاصة في إطار العروض التي تقدم بها كل مسؤول في دائرة اختصاصه، وذلك بقصد استخلاص النتائج والعبر وتصحيح مسيرة الثورة.[3]

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والإدارية[4]، وحسب متطلبات بحثنا سنكتفي بذكر بعض منها كما يلي:

-تأليف عدد من الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني[5] في بادرة هي الأولى بالنسبة لتاريخ المغرب الأوسط[2]، تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A، ولجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E[6].

أما الهيئة السياسية الأولى، فتعتبر "جهازا يجري المداولات ويتكون من 17 عضوا كامل العضوية و17 عضوا إضافيا ويضم كافة الحساسيات السياسية الوطنية"[7]، كما أنه يمثل التنظيم الأعلى للثورة، وبصفته يضطلع بقيادة حرب التحرير الوطني، فإنّه يُعَدُّ في نفس الوقت حام لسيادة الشعب الجزائري بصفة مؤقتة.[8]

---

[1] أنظر: وزارة الثقافة النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2009، ص 21-22.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 127.

[3] وزارة الثقافة، المصدر السابق، ص 23.

[4] وزارة الثقافة، المصدر نفسه، ص 23.

[5] الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام العقل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2014، ص 128.

[6] Sylvie Thénault, Histoire de la guerre l'indépendance algérienne, Editions el maarifa, Alger, 2010, p76.

[7] مبروك بلحوسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر. القاهرة) 1954. 1962، تر: الصادق عماري، الجزائر، 2004، ص 66.

[8] محمد تقية، المرجع السابق، ص 205.

وأما الهيئة الثانية، فهي "على نحو ما هيئة أركان الجزائر المكافحة تتكون من خمسة أعضاء يختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذين يوجدون داخل الجزائر"[1] وتعتبر جهازا تنفيذيا[2] يقوم بالتنسيق والتنفيذ.

-العمل على تحرير الوطن، وتحقيق الاستقلال التام، وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير، والتعامل في إطار المصالح المتبادلة.[3]

-العمل على استغلال كل الوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية المتمثلة في الحرية والاستقلال.[4]

-إحداث تقسيم جديد لبلاد الجزائر[5]، بالإضافة إلى قرارات عسكرية وتكتيكية أخرى.[6]

-أولوية السياسي على العسكري[7]، تم إقرار هذا النص قصد تحديد العلاقة بين الجيش وجبهة التحرير الوطني، وإعطاء الأولوية للهيئة السياسية لتشرف على الهيئة العسكرية، وبالتالي ترجيح الحُكْم السياسي على الحُكْم العسكري، ولكن على كل المسؤولين السياسيين والعسكريين في مراكز القيادات أن يحرصوا على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة وليتذكروا دائما أنهم ينتمون كلهم إلى منظمة واحدة تعمل لتحرير البلاد وتحقيق السعادة للشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس على كل واحد أن يؤدي عمله كما يجب في حدود اختصاصه وبكل تجرد

---

[1] مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 56.

[2] الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص 128.

[3] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 23؛ تعتبر هذه النقطة بالذات محور وديدن بحثنا، وسنفصل فيها لاحقا في معرض "ميثاق الصومام" المعنون ب: "لضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني".

[4] وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 25، يفيدنا هذا القرار في تحليل تصور "ميثاق الصومام" للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال وهو ما سنأتي على ذكره ومناقشته لاحقا.

[5] أنظر هذا التقسيم في: يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص، ص 153-156.

[6] راجع بقية قرارات الصومام في: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، وزارة المجاهدين، مصدر سابق، ص 23 وما تلاها.

[7] أثبت التاريخ أن قرار «أولوية السياسي على العسكري» تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر، فأصبح هناك من يقول «أنا من جيش التحرير» وآخر يقول: «أنا من جبهة التحرير» أنظر: علي كافي، مذكّرات الرّئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 104.

وإخلاص[1]، فهكذا هي رؤية واضعي هذا النص، تصُبُّ في الصالح العام، وتُنْذِر بآفاق مشرقة تنهض بالشعب الجزائري، لكن هل تم تطبيقه والعمل به؟ أم تم الخروج عنه ورفضه قطْعاً؟

يبدو أن هذا المبدأ قد أُسِيء فهمه من خلال التأويلات العديدة والمغْرضة حسب خالفة معمري الذي اعتبره "بغير الجديد" وجذوره مستمدة من عهد المنظمة الخاصة حيث تم التسليم بلا جدل على ما يبدو، أن الاعتبارات السياسية كانت تطغى على الاعتبارات العسكرية[2] وهكذا، لكن ما جعل هذا المبدأ أكثر تداولا ونقاشا من طرف الباحثين، هو تأثيراته وتداعياته اللاحقة.

-أولوية الداخل على الخارج، ويعني هذا النص أن الأولوية تُعْطى للهيئة الداخلية أن يكون رائدها في الحكم والعمل والإخلاص والتجرد التام، لأن الإخوان في الخارج يؤدون عملا نبيلا كذلك، والجميع ينتمون إلى الثورة وجبهة التحرير الوطني التي ظهرت في فاتح نوفمبر 1954، ويعملون في سبيل مجد الجزائر وعزتها وكرامتها.[3]

لم يخل هذا القرار أيضا من الانتقادات والتصويبات، كونه كرّس لأولوية الداخل على الخارج، بداعي أن "الداخل يصطلي بنار المواجهة مع المستعمِر ويتجشّم الصعاب والويلات في حين أن الخارج يضل يستعرض أبوّته بعيدا عن معطيات الميدان..."[4]

وبهذه المعطيات الملتبِّسة، تكرس الخلاف أكثر وازداد شرخًا، بين الداخل والخارج[5]، إلى درجة أن الكثير من الناس انتقدوا خطر أو عدم جدوى تأكيد مؤتمر الصومام في لائحته على مبدأي الأولوية للداخل على الخارج،

---

[1] بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 160-161.

[2] خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 347.

[3] بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 161.

[4] فيلالي، مرجع سابق، ص 300.

[5] غالبا ما يفسر التطاحن بين زعماء «الداخل» و«الخارج» على أنه انعكاس للتطاحن بين العرب والبربر، وهذا التفسير – على أساس عرقي-ذو قيمة محدودة، فقد كان هناك بربر في كلتا المجموعتين. والحقيقة أن العرقية في الجزائر ليست مسالة قاطعة إذا أخذ المرء في اعتباره تاريخ المنطقة الذي تميز بسلسلة من الغزوات امتزجت في أثنائها أجناس مختلفة ولم تتعايش فقط، ولهذا فليس مما يثير الدهشة أن العرقية قد توحدت مع الخلافات الشخصية التي لم يكن لها مع ذلك «إلا تأثير ضئيل في الخطوط العريضة لسياسات جبهة التحرير، ولهذا ينبغي عدم المبالغة في قيمتها كما هو الحال في بعض

والسياسي على العسكري، بل وذهب بعض المسئولين إلى حمْد الصدف التي مكنت من اعتقال بن بلة، خيضر، آيت أحمد، محمد بوضياف والأشرف والتي وفرَّت هكذا على جبهة التحرير الوطني أزمة حادة بين الداخل والخارج، وبين السياسي والعسكري.[1]

-إحلال الإدارة المحلية محل الإدارة الاستعمارية، فرغم تركيز مؤتمر الصومام في قراراته على الشؤون السياسية والعسكرية إلاّ أنه لم يغفل الشؤون الاجتماعية والتنظيمية ذات العلاقة المباشرة بحياة السكان وشؤون معيشتهم[2] وعليه فقد تم تشكيل حلقات شعبية ذات خصائص متفردة لتأدية المهام، وخدمة الشعب، ومن ذلك نجد:

أ-المسؤولون (الموظفون) السياسيون: يُدْعى المسؤول السياسي محافظا سياسيا[3]، وقد تم إقراره في مؤتمر الصومام تماشيا ومهمة تنظيم الثورة، ودعوة الشعب إلى تسيير نفسه بنفسه بعيدا عن قوانين الإدارة الفرنسية المتعسفة، "ويُعتبر الدور الذي يؤديه المحافظون السياسيون هام للغاية، وهذا كونهم يضمنون صلة جيش التحرير الوطني بالشعب في الريف وفي المدن (عن طريق منظمة جبهة التحرير الوطني)"[4]، ويقومون بتنظيم الشعب وتهذيبه إلى جانب الدعاية والأخبار، المالية والتموين)[5].

ب-المجالس الشعبية[6]: في هذا الإطار جاءت قرارات الصومام بإنشاء "المجالس الشعبية لتقوم بتأطير المدنيين سياسيا، ولتكون بمثابة إدارات شعبية مواجهة للإدارة الاستعمارية، وفي مرحلة تالية صارت بلديات قائمة موازية

المقالات» (أنظر: مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، ط01، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 81).

[1] سعد دحلب، المهمّة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 30.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (وزارة المجاهدين)، مصدر سابق، ص 36.

[3] بوعلام بن حمودة، دروس الحياة، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2017، ص84.

[4] أنظر: المرجع نفسه، ص 84.

[5] أنظر المزيد في: يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، مرجع سابق، ص، ص 161-164.

[6] انظر: الملحق رقم 09

للبلديات الاستعمارية[1]، وحسب "بوعلام بن حمودة" فإن جبهة التحرير الوطني تسعى إلى ملأ الفراغ الإداري عن طريق هذه المجالس التي ستنتخب في المناطق الريفية[2]، وبالتالي يعتبر ذلك "الخطوة الأولى في استرجاع السيادة الجزائرية وكذا من باب تدريب الشعب، على إدارة نفسه بنفسه تمهيدا ليوم الاستقلال الأكبر.[3]

ج-مصلحة الأوقاف: تُعَد هذه المصلحة من بين الهياكل التي انبثقت عن مؤتمر الصومام، تتكون من مجلس يضم خمسة أفراد على مستوى القسم والولاية، أما مهمتها فتتضمن بُعْدا تربويا واجتماعيا عميقا، ورغم أهميتها في تنوير الشعب إلا أنها توقفت عن العمل إثر قدوم «قوة شال» وإنشاء المحتشدات التي ابتلعت الشعب.[4]

-إقرار مجموعة من الشروط السياسية الخاصة بوقف العمليات القتالي، ترمي إلى فك الاعتراف بالأمة الجزائرية كوحدة لا تتجزأ، واستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين[5].

تلكُم إذن أهم القرارات المتمخضة عن مؤتمر الصومام، وبغض النظر عن الصدى الذي خلفته بعض نصوصها، إلا أنها تبقى اجتهادا أيديولوجيا، ومسعًى جادا في سبيل تنظيم الثورة، وتأطيرها بمؤسسات إدارية وسياسية.

02: هوية الميثاق وأيديولوجية مُحرّريه

بعد الانتهاء من أشغال مؤتمر الصومام، والإدلاء بقراراته التاريخية "توصَّل المجتمعون إلى حوصلةٍ عامة صيغت في شكل وثيقة أطلق عليها اسم وثيقة مؤتمر الصومام"[6]، وقد نُشِرت (كميثاق مرجعي) في عهد الاستقلال على

[1] محمد عبدالحليم بيشي، التعبئة الروحية في أعمال المجالس الشعبية للثورة -الولاية السادسة نموذجا-(ورقة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الثاني حول البعد الروحي في ثورة التحرير المباركة)، منشورات الشؤون الدينية والأوقاف، سطيف، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2002، ص 289.

[2] بوعلام بن حمودة، المرجع سابق، ص 80.

[3] عبد الحليم بيشي، المرجع سابق، ص 290.

[4] أنظر: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (وزارة الثقافة)، المصدر سابق، ص 38.

[5] بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 165.

[6] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 286.

نطاق واسع في كتاب "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني"[1] بعنوان: "**لضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال**"[2]

هذه الوثيقة كانت نتاج "تسعة أشهر من العمل وخمس مراحل قبل أن تنشر بصحيفة المجاهد الصادرة بتاريخ الفاتح من نوفمبر 1956".[3]

وبالنسبة لمراحل تحوير الوثيقة وإعلانها فهي كما يلي[4]:

1-مراسلة "عبان رمضان" لوفد القاهرة، وإعلامه بمباشرة العمل على مشروع، بتاريخ 06 يناير 1956.

2-إعلام "عبان رمضان" وفد القاهرة بإنشاء لجنة لإعداد المشروع بتاريخ 20 يناير 1956.

3-إعلام "عبان رمضان" وفد القاهرة بأن مشروع الوثيقة الأساسية أصبح جاهزا بتاريخ 14 مايو 1956.

4-مصادقة مؤتمر الصومام على التوجهات الكبرى للثورة بتاريخ 20-27 أوت 1956.

5-إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ (بن مهيدي، وعبان، وكريم، وبن خدة ودحلب) على الصياغة النهائية للنص.

بهذه المراحل التي اختط معالمها "عبان رمضان" استغرق إعداد وثيقة الصّومام تسعة أشهر (من جانفي إلى سبتمبر 1956)، وكان الأمر يتعلق بوثيقة ظرفية تعكس الوضع في تلك المرحلة، وترسم الآفاق على المديَيْن القصير والمتوسط، وتحدد وسائل العمل".[5]

ويُعَدُّ ميثاق الصّومام الوثيقة المرجعية الثانية للثورة بعد بيان فاتح نوفمبر، وبحُكم إلمامه وتوسعه في استعراض وضعية الثورة وأهدافها ووسائل عملها، فقد عُدّ ميثاقا متكاملا استفادت منه مواثيق الثورة الأخرى[1]، وأصبح بعد الاستقلال سندا مرجعيا لاستيفاء بعض المبادئ والأحكام الأيديولوجية.

[1] أنظر: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 149.

[2] أنظر نص هذا الميثاق في: مقلاتي، المرجع نفسه، ص158. 216.

[3] أنظر: الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص 110.

[4] جيّار، المرجع السّابق، ص 110.

[5] المرجع نفسه، ص 110.

ومماّ يُذْكَر، أن "ميثاق المؤتمر مستقل عن محضر المؤتمر وهو في ثلاث كراسات خاصة"[2]، وإذا تمعنا في مضمون الميثاق، سنجده قائما على تحليل ثلاث وضعيات مُفْهِمة لواقع الثورة التحريرية، أخذت شكل محاور رئيسية، وزعتها جبهة التحرير الوطني على أقسام ثلاث:[3]

1-الحالة السياسية الحاضرة.

2-البوادر العامة.

3-وسائل العمل والدعاية من أجل الاستقلال الوطني.

وبهذه المعالم العريضة الشاملة سيكرس ميثاق الصّومام معالم جزائر اليوم والغد، وكل ما يتعلق بطابعها الشعبي أو الاجتماعي أو التقدمي، أو بسياستها الخارجية المستقلة وغير المنحازة.[4]

لكن هل سيتجسد هذا التكريس وفق رؤية وأيديولوجية أشخاص معينين؟ أم وفق ظروف الثورة وتطورات المرحلة؟

إذن، لقد شارك في إعداد وثيقة الصومام كل من عبان رمضان ومحمد بجاوي[5]، وقام بتحرير برنامجها السياسي عمار أوزقان الذي لم يكن من المندوبين، ولكنه كان الكاتب العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري[6]، بالإضافة إلى عبد الرزاق شنتوف (وهو عضو بارز في حزب الشعب الجزائري) وعبد المالك تمام (من الأعضاء البارزين في حزب الشعب الجزائري)، وكما هو وارد فيها، فإنها تهدف إلى توضيح وضعية جبهة التحرير الوطني في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة الجزائرية.

---

[1] مقلاتي، المرجع السابق، ص 148.

[2] مقلاتي، المرجع السابق، ص 149.

[3] أنظر: مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، أوت 1973.

[4] أنظر: خالفة معمري، المرجع السابق، ص 361.

[5] فيلالي، المرجع السابق، ص 288.

[6] أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج09، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 89.

03: طبيعة الدولة المستقبلية المقترحة في ميثاق الصومام

أ: مبادئ الدولة الوطنية وتوجهاتها حسب الميثاق:

انتفض الشعب الجزائري في مقاومات شعبية من أجل التمسك بالأرض ورفض الخضوع لسيادة الاحتلال الأجنبي، وناضلت الحركة الوطنية الجزائرية بكل مقوماتها وتوجهاتها وأيديولوجياتها بغرض تصليح الاعوجاج في الممارسات الاستعمارية، والسعي إلى تبني قضية الشعب والوطن والذود عنهما بأساليب ومفاهيم خاصة، وأعقب ذاك الغليان السياسي، عصف عسكري أعلن عن اندلاع الثورة التحريرية وبداية تحرير الدولة والمجتمع، وهذه الجهود الوطنية كلها ترمي إلى إزالة شوائب الاحتلال الفرنسي عن هوية الشعب الجزائري وشخصيته المعتمة.

لهذا لم تهمل الثورة التحريرية هذا الجانب، وجعلت من نصوصها وأدبياتها منظارا حقيقيا لتقديم مفهوم تصوري ل: «الدولة المشروع»[1].

وقد رأينا بأنها بادرت إلى ذلك في بيان نوفمبر 1954، ثم نظرا لتسارع الأحداث ولزوم تأطير الثورة بأيديولوجية جديدة تتساير وظرفيات المرحلة، كانت محطة وادي الصومام فرصة لطرح الأفكار، وإعطاء أنموذج الدولة المأمول في صيغته الوطنية.

فما شاكلة تلك الدولة المتبناة في معرض الميثاق يا ترى؟

جاء ميثاق الصومام ليكتشف عن هوية الثورة القائمة بين الجزائريين والاحتلال الفرنسي، ويؤكد بالبند العريض أنها: (ثورة منظمة وليست بحركة ثورية فوضوية)[2]، وتأتي هذه القراءة بعد تشريح عميق لوضعية هذه الثورة وأهدافها الشرعية التي عرقل الاحتلال كل مسيرة تقدمية إليها، ما يعني أن الثورة ليست فوضوية، وإنما حكم الاستعمار هو الفوضوي في أساليبه وقوانينه وتعاملاته وأحكامه، وبالتالي فإنها –أي الثورة– «كفاح وطني يهدف

[1] فكرة «الدولة المشروع» عنوان استعرناه من الكاتب الصحافي مصطفى هميسي (أنظر ذلك في: مصطفى هميسي، من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر، ط02، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 201).

[2] ميثاق الصومام المُعنْون ب "لضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 165.

إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وليست بحرب دينية، إنها سيْر إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية، وليست بالرجوع إلى النظام الإقطاعي»[1].

إن أية ثورة ما، تنطلق من دوافع وتتجه إلى أهداف، و"ثورة نوفمبر 1954 حركة داخلية لتغيير نظام سياسي داخلي أجنبي فرض نفسه وشرعيته عن طريق قوة السلاح"[2].

وهي "ليست حركة تعصب، أو تقود حربا مثل الحروب الصليبية، وإنما تكافح من أجل التحرر السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك تحرير الدين الإسلامي، فالاستعمار الفرنسي –كما هو معروف–تعمّد الخلط بين الوطنية الجزائرية والإسلام، بيد أن الجزائريين يميزون بوضوح بين الوعي الوطني والوعي الديني"[3].

كما أنه "لم يكن الجزائريون الثائرون يقاتلون الكفار الأوروبيين، كما يجري في الاعتقاد السائد عن الإسلام، ولكنهم كانوا يقاتلون باسم الوطن والإسلام، المحتلين والمستعبدين الأوروبيين، فلم تكن ما نسميه بالحرب المقدسة «ضد الكفار» وإنما كانت حرْبا للتحرير وبالنسبة للجزائريين فقد كان الأمر يتعلق أيضا بتحرير الدين الإسلامي في ذاته لكونه جزءا من الوطن المغتصب، ولكون الاستعمار ذاته قد أراد استغلاله لصالح من قبل أئمته ودعاته".[4]

إذن فالثورة ليست كما يظنّ الاحتلال الفرنسي: تمرد، عصيان، فوضى وإرهاب[5]؛ إنها مشروع أصيل من أجل بناء الدولة الوطنية وإعادة بعثها وبنائها وفق استراتيجيات وديناميكيات فاعلة، وحسب البيان فإن الثورة هي:

---

[1] ميثاق الصومام...، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 165. 166.

[2] فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني ثوابت ومرجعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 32.

[3] بن أزوار، المرجع السابق، ص 173–174.

[4] سعد دحلب، المصدر السابق، ص13.

[5] ما يزال أغلب السياسيين والكُتّاب الفرنسيين يسمون الثورة الجزائرية إلى اليوم بالحوادث (Les évènements) أو حرب الجزائر (La guerre d'Algérie) بينما هم يعتبرون بالإجماع الحوادث التي جرت في فرنسا أثناء الاحتلال النازي مقاومة (Résistance) مع وجود حكومة «شرعية» برأسها واحد من أكبر شخصيات فرنسا في التاريخ الحديث (من أبطال حرب 1914) هو الماريشال بيتان تتعامل بصفة رسمية وشبه اختيارية مع الاحتلال الألماني لفرنسا (أنظر: ولد خليفة، الثورة الجزائرية معطيات وتحدّيات، ط01، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 83).

(كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية وتلك نُظُم قد اضمحلت ودالت دولتها"[1].

بهذا المفهوم أفْصح محرّرُو الميثاق عن لون الدولة الوطنية التي أرادوا لها أن تكون مستقبلا، واضطلعوا بعد «القضاء على النظام الاستعماري البغيض والمنحط والذي يحول دون الرقي والسلم»[2] إلى تشييد هذه الدولة وفق مبادئ وأسس متينة، ذات دلالات واعتبارات مكرسة في ممارسات وأخلاقيات الشعوب والأمم كالجمهورية، والديمقراطية والمساواة وما إلى ذلك، وبالتالي «فدولة الصّومام المستقبلية» ستكون حسب ما ورد في نص المقررات والميثاق:

- ✓ جمهورية
- ✓ ديمقراطية واجتماعية تضمن المساواة بين جميع السكان دون تفريق.
- ✓ ليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية.
- ✓ تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير.
- ✓ تقوم على أساس التعامل في إطار المصالح المتبادلة.
- ✓ تقوم على أساس التعاون والتعايش.

يرى الصّوماميون في تصوّرهم لمستقبل الدّولة أنّها لن تسقُط عن مبادئ (الجمهورية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية)، وهي مبادئ تردّدت كثيرا في أدبيّات الحركة الوطنية[3] –كما رأينا سابقا–.

---

[1] ميثاق الصومام...، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 166.

[2] أنظر الميثاق في المرجع نفسه، ص 179.

[3] بالنسبة لمصطلح الجمهورية فقد كان pca هو السباق إليه نتيجة تأثره بالجمهوريات السوفياتية، ثم استعمله بكثرة U.D.M.A، حيث أطلقه على لسان حاله "الجمهورية الجزائرية"، أما الاتجاه الاستقلالي فلم يشر بتاتا –حسب رابح لونسي– في مواثيقه وبرامجه إلى هذا المصطلح إلا بعد المؤتمر الثاني (M.T.L.D عام 1953 أين قال أن دولة الاستقلال تكون "دولة جمهورية" لأن "عهد الملكية مضى وانقضى" حسب مزغنة آنذاك، أما بالنسبة لمصطلح ديمقراطية واجتماعية فقد تكررت ووردت أيضا في بعض أدبيات الحركة الوطنية، ونخص بالذكر: مواثيق U.D.M.A وM.T.L.D (أنظر: رابح لونيسي، بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية –الجذور الفكرية والمضمون– المصادر، العدد 07، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002، ص، ص 25، 30.

لكن يبدو أن بعض التصورات والمفاهيم المعْلَن عنها والمذكورة في الميثاق قد تضعنا أمام أكثر من تساؤل؟ كما وضعت من سبقنا من الباحثين في متاهة إشكالية هذه المسألة الفكرية.

فمن جهة يروق لدولة المستقبل أن يتأسس بنائها على مبادئ مستساغة وأصيلة كالديمقراطية، الجمهورية، العدالة الاجتماعية وما شابه ذلك، ومن جهة أخرى لا ينبغي إلصاق نظرية اعتباطية، ليس لها أصلا جذور في قاموس التاريخ الوطني كاللاهوتية، أو كما ورد في بعض المصادر "بالنظام الثيوقراطي"، ثم إن الشعب الجزائري لم يعرف في تاريخه أي حكم ملكي، فمن أين استقى محرّري الوثيقة هذه المفاهيم؟ ومن أي مصدر استعاروها؟ وما هدف إيرادها في هذا التوقيت بالذات، والثورة التحريرية لا تزال في عنفوانها؟

إن محرري البيان أرادوا من خلال جهدهم الأيديولوجي إزالة أي التباس يمكن أن يشوب مستقبل الجزائر وثورتها، وفي ظروف شديدة المراس (وضعوا تصورا سياسيا للدولة المستقبلية التي ترفض الإصلاحية (Reformisme) والشعوذة السياسية وعبادة الأفراد واللاهوتية والإقطاعية وتختار عن وعي بحركة التاريخ المنهج الثوري الشعبي الديمقراطي الذي جاء في الوثيقة).[1]

لكن هذا التصور اهتز في عمقه الأيديولوجي بسبب عدم إيراد نص المبادئ الإسلامية التي أكد عليها بيان ثورة نوفمبر سلفا، وراح الميثاق يُصوّر شكل الدولة على مقاس جديد آخر يتماشى وطروحات واضعيه، ناسيا بأنه ليس كل قادة الثورة يحملون نفس فكر عبان رمضان أو عمار أوزقان أو غيرهم ممن ساهموا في إعداد الوثيقة، وبالتالي تراوحت ردود الفعل حول الأمر ما بين منتقد لاذع بالحجة التاريخية، وما بين مبرر محنك، مقارع بذهنية استقرائية، ومن هذا المنطلق «سيتحول الاختلاف إلى خلاف عميق داخل الثورة»[2]أو بالأحرى ستشهد ساحة الثورة التحريرية الجزائرية معركة المفاهيم والقيم، والنزوع إلى السلطة "الشكل الآخر من تراجيديا صراع رفقاء درب الكفاح الواحد".

[1] ولد خليفة، المرجع سابق، ص 84.

[2] مصطفى هميسي، المرجع سابق، ص 202.

ب/مشروع الدولة الوطنية وقضية المبادئ الاسلامية

رأينا فيما سبق، بأن المناخ الذي تبلورت فيه معالم وثيقة الصومام لم يكن بتاتا بالمعتدل، وذلك نتيجة تداخل وتشابك بعض المعطيات والسياقات التي أثرت على نصوصها تأثيرا خلخل بمبنى المفاهيم وأصاب معناها.

ويبدو أن قرارات مؤتمر الصومام لم تكن عصيّة عن الانتقادات، حيث انفلقت عقدة السجال فور وصول (نسخة من وثيقة الصومام إلى أعضاء الوفد الخارجي المقيمين في مصر وردّهم عليها –إجماعا–بالرفض)[1]، وسوف يأتي الرد من طرف أحمد بن بلة عند استلامه الأرضية ومحضر اجتماع 20 أوت بطلب يتمثل في تأجيل نشر القرارات إلى غاية حصول مواجهة بين وجهات نظر جميع الإخوة.[2]

إنَّ ديدن الصراع وأصله سيكون حول نقطة إغفال أو تحاشي أو نفي مبدأ الإسلام عن عقيدة وهوية الدولة المستقبلية، وهو الوضع الذي سيجعل الهوة تتسع، والنزاعات الفردية المضمرة تستفحل وتطفو وتبرز، بدليل تجلي نبرات الغلظة والشدة في مضامين المراسلات بين قادة الثورة.

وعليه فإن الحجج التي رفعها المعارضون لمؤتمر الصومام لتبرير رفضهم للقرارات التي خرج بها، تتعلق بجانب مبدأ الإسلام الذي تم إسقاطه عن هوية الدولة المستقبلية، واعتبروا ذلك انحرافا أيديولوجيا من شأنه أن يفتح الباب لإقامة دولة لائكية تقلل من شأن الإسلام[3]، ثم إنَّ بيان أول نوفمبر قد دعا إلى إرساء دعائم دولة قائمة في إطار المبادئ الإسلامية[4] فكيف سيتقبّلُ المجتمع الجزائري تصورا يخلو من هذا الأمر؟

إذن فالمسألة تتطلب منا رصد بعض حجج المعارضين، حتى نستطيع تحليل الأمور في سياقاتها المنهجية والتاريخية، وإلا فإنَّ مجرد سرد الأقوال والأفكار سيبقى فعلا لا جهد فيه، ولا يقودنا إلى بيت القصيد.

[1] أنظر: فيلالي: المرجع سابق، ص 297.

[2] أنظر: مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 67.

[3] أنظر: الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص 116.

[4] أنظر: وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 11.

بدايةً، جاء في تقرير **"جبهة التحرير الوطني والإسلام"** Le FLN et L'islam[1] المنشور في أطروحة دكتوراه بعنوان:" البعد العربي والإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954 (1927. 1962)، " للباحث فتح الدين بن أزواو أنّه دائما ما "يجري الخلط عند التعرّض للمفهوم الإسلامي التقليدي للدولة بين الرّوحي والزمني والديني والسياسي في الممارسة العملية، يجب على المسلمين الاختيار بين الدولة الإسلامية والشكل الحديث للدولة، يجب عليهم حلّ مشكلة المؤسّسات وتحديد حقوق غير المسلمين"، ويُضيف التقرير أنّ "قادة الثورة الوطنيّين ناقشوا هذه الأسئلة من السنوات الأولى للثورة، خاصة خلال مؤتمر الصومام الذي حدّدوا خلاله برنامج الثورة، وكان بن بلة يودّ أن يحتفظ بشكل الجزائر دولة إسلامية، بينما كان معظم (باقي القادة)[2] الآخرين يميلون لصالح قيام دولة علمانية ويُؤيّدونها".

ولكي تتضح لنا الأمور أكثر نتعرّض لموْقف الوفد الخارجي عموما وموقف أحمد بن بلّة على وجه الخصوص.

–موقف الوفد الخارجي من المسألة:

كان الوفد الخارجي المتكون من: بن بلة وبوضياف وآيت أحمد وخيضر يمثل الثورة التحريرية في الخارج، تحديدا في مصر، ونتيجة لأسباب غامضة لم يتمكن من حضور المؤتمر، لكنه اعترض على قراراته، واعتبر الجماعة التي حررت البيان ليست أهلا لحمل المبادئ الثورية[3].

---

1 يتناول فهرس هذا التقرير مجموعة من القضايا، تمّ تقسيمها إلى أجزاء؛ بعد المقدمة جاء الجزء الأول معنونا ب"التمرّد والدولة الإسلامية"، وتلاه الجزء الثاني موسوما ب:"الالتزامات الأساسية الخمسة لجبهة التحرير الوطني"، أمّا الجزء الثالث فقد خُصِّص لإلقاء نظرة على:"التنظيم الداخلي للمجتمع الإسلامي"، والجزء الرابع تناول جانبا مهمّا من الثورة وهو" جبهة التحرير الوطني والحرب المقدّسة، وخُتِم التقرير بملحق خاص برسالة فرحات عباس بمناسبة العيد الصغير (09 أفريل 1959) (أنظر هذه الوثيقة الأرشيفية في: فتح الدين بن أزواو، البعد العربي والإسلامي للحركة الوطنية الجزائرية وثورة نوفمبر 1954 (1927. 1962)، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر والثورة الجزائرية، إشراف: بوضرساية بوعزة، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013).

2 ذكرتهم الوثيقة "بالمتمرّدين" ونحن أسقطنا هذه الكلمة من النص المُتَرْجم عمْدا حتى لا نقف مع أيّ طرف ونحاول تناول الأمور بموضوعية.

3 حسب رؤية الوفد، فإن تلك الجماعة قد رفض توجهها أثناء الصراع القائم بين المركزيين والمصاليين، ثم أصبحت على مستوى القيادة التنفيذية C.C.E التي تتكون من بن خدة الذي لم يعد بإمكانه التجرد من صفة «المركزي» وساعد دحلب

هذا الأمر استنكره أحمد بن بلة في مذكراته بالقول: "أن مؤتمر الصومام كانت غلطته، بالأخص، هي أنه أدخل في تنظيمات القيادة شخصيات سياسية، كانت على طول الزمن، تعارض بضراوة الانتقال إلى النضال المسلح، والتي لم تخش غداة نوفمبر أن تشجب علانية عملنا، بيد أنها، مع نجاح أسلحتنا ودعوة جبهة التحرير المؤثرة «تطور هؤلاء الانتهازيون إلى الأبد وقفزوا الآن في القطار السائر لينتفعوا بهذه الثورة التي احتقروها في البداية»[1].

حسب هذا النص، يبدو أن أحمد بن بلة كان يعتقد إلى حد الإيمان "بأن الثورة مُلْك لمفجريها"، وأنه من غير اللائق استبعاد من كانت لهم اليد الطولى في تدعيمها –إشارة منه إلى شخصه–وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نزوع شخصي إلى احتلال مكان معين في الثورة، وإلا كيف نفسر قوله: (بأن مؤتمر الصومام كان هدفه سحب البساط من تحت أقدامنا)[2].

إذن، لقد اعتبر أحمد بن بلة مؤتمر الصومام طعنة، وضربة خنجر في خاصرة الثورة الجزائرية[3]، وبمعنى أدق، شكل بداية حقيقية لانحرافها.[4]

هذا وقد صعَّد بن بلة من لهجته بسبب "فكرة التوجه الماركسي وعلمانية الدولة"[1] وعدم القول بالمبادئ الإسلامية كإطار مرجعي لها، حيث اعتبر بأن مؤتمر الصومام كان فارغا من مفاهيم العروبة والإسلام، وهذا ما يؤكده قوله

الذي ينتمي إلى نفس التوجه، أما عبان رمضان وإن كان عضوا سابقا في los وأدخل السجن إلى سنة 1955 بسبب هذا الانتماء، فلم يكن اسمه مسجلا مع التسعة الذين يعرف عنهم أنهم مسببو ميلاد الحركة الثورية.
(أنظر: محمد تقية، المرجع سابق، ص 237).

[1] أحمد بن بلّة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د ت، ص 115–116.

[2] أنظر شهادته في: أحمد منصور، الرئيس احمد بن بيلا...يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، ط01، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2007، ص 129.

[3] أحمد منصور، مرجع نفسه، ص 127.

[4] أشار بن بلة في حوار له مع التلفزيون الفرنسي عام 1982، أن الثورة الجزائرية بدأت تنحرف عن مسارها في العام 1956، ويعني بذلك مؤتمر الصومام، وقد اعتبره أول ردة ضد الثورة الجزائرية، (أنظر شهادته في: أحمد منصور، مرجع نفسه، ص 129.

التالي: "...هناك أناس لا يؤمنون بالعروبة والانتماء لها أو للإسلام –مثل عبان رمضان– إن مؤتمر الصومام وبرنامجه حينما تطَّلِع عليه لا تجد فيه كلمة واحدة عن العروبة أو الإسلام في الوقت الذي لم نَكُن نُصْدِر فيه قرارا ولا بيانا من قبل الثورة إلاّ[2] ونركِّز فيه على الانتماءات العربية والإسلامية، البيان الأول للثورة كان يركز على أن بنية الحكم في الجزائر تكون على المقاييس الإسلامية"[3].

لقد شكلت العروبة والإسلام "الكلّ المتكامل" في الحياة وفي تفكير بن بلة[4] والشعب الجزائري برمته، وهذا واقع روحي لا مناص منه ولا يحتاج منا إلى برهان، وإذا استقرانا فكر أحمد بن بلة العروبي، فإننا سنجده شديد الغيرة على الإسلام، عدو لدود لكل من تسول له نفسه بتشويه العروبة، أو الإنقاص من قيمتها التاريخية، وهذا ما تلمسناه في عديد حواراته التي اعتبر فيها الإسلام مخزونا تاريخيا فينا لا يمكن التملص منه.

ولما تم تحاشيه في مؤتمر الصومام، اعتبر ذلك خيانة للثورة الجزائرية وللانتماءات الأساسية العروبية الإسلامية[5]، وهنا جاء رد حسين آيت أحمد على تصريحات بن بلة الذي اتهم المؤتمر بالخيانة، قائلا: (لا يمكن

---

[1] مقلاتي، المرجع سابق، ص 156.

[2] أحمد منصور، المرجع السابق، ص 130.

[3] يرى بن بلة أن "التجربة التاريخية للعرب مع الإسلام جعلته بالنسبة إليهم ثورة إنقاذ حقيقية، لم تستبدل آلهة بإله واحد فحسب، وإنما أعطتهم مضامين اجتماعية وأخلاقية وروحية وأيضا سياسية ووحدوية، كانت مجتمعاتهم القبلية خارج صورتها بشكل كامل تقريبا، بالنتيجة الاسلام هو الذي بلور الشخصية العربية مع الزمن وبطريقة لم يفعلها أي دين مع أي قوم آخر ينفي التاريخ، وفي المجتمع العربي نسج الإسلام بالتالي عقدا فريدا من النظم والنظريات والفلسفات القانونية والأخلاقية والسياسية حتى أصبحت المدينة العربية هي ذاتها القسم والنظم الإسلامية، وإلى درجة أصبح الإسلام معها في النهاية هو المرجعية الحقيقية للفرد وللمجتمع العربي أيا كان موقعه الفكري أو انتماؤه الطبقي" (أنظر: ساسي لطيف، أحمد بن بلة استرداد المستقبل، تقديم، طارق البشري، دار المستقبل العربي، بيروت، 1995، ص، ص 107، 117.

[4] أنظر رسالة أحمد بن بلّة إلى لجنة التنفيذ لجبهة التحرير الوطني التي أبدى فيها موقفه مِن مؤتمر الصومام في: Mohammed Herbi, Les Archives de la révolution algérienne, post face de: Charles Robert Ageron, les Edition Jeune Afrique; Paris, 1981, p 168 (document 34)

[5] أحمد منصور، المرجع السابق، ص 130.

إعطاء أية قراءة أيديولوجية أو حزبية لمؤتمر الصومام، بل أؤكد وأعيد بأنه أول اتفاق سياسي تعاقدي بني على احترام التعددية وليس على اجتماع جماهيري).[1]

موقف أحمد محساس:

اعتبر الزعيم التاريخي أحمد محساس أن تيار مؤتمر الصومام كان موجها ضد التيار العربي الإسلامي (أو البعد العربي الإسلامي) وينطلق من أن عبان رمضان هو مهندسه، وهو لا يؤمن بالبعد العربي الإسلامي، وتمخض هذا المؤتمر عن تبوأ أناس مراكز القيادة مثل فرحات عباس، لا يؤمنون بجزائر إسلامية، بل بجزائر متفرنسة.[2]

ويرى محساس أنَّ أقليةً هي التي شاركت في هذا المؤتمر مُشَكَّلَة من ولاية القبائل، وتمثيل مزيف من الولاية الرابعة وغابت الولاية الخامسة والأولى وفيدرالية فرنسا وقيادة الثورة في الخارج، وإضافة لهذا فإنه سيطر على المؤتمر خمسة أو ستة أشخاص فقط هم الذين كان بيدهم القرار[3]، ويقول محساس بأنه "لديه شريط يتكلم فيه بن طوبال عن مجريات المؤتمر، ويقول كان عبان يأتي بوثائق لم نشارك في تحريرها ويطلب منا التوقيع ويضيف محساس أن وسائل الاعلام هي التي ضخّمت المؤتمر وزعمت أن عبان هو مهندس الثورة، كيف يكون مهندسها وهو الذي خرج من السجن عام 1955 ولم يكن على علم باندلاعها"[4].

لقد بدت نظرية التوجه الماركسي وعلمانية الدولة أفكارا غريبة وغير مستقبلة ومثار جدل، وهو ما استغله بن بلة ومحساس وآخرون في انتقاد ومعارضة قرارات الصومام[5]، وانتقاد فكر وتوجه عبان رمضان نفسه.

---

[1] أنظر شهادة "حسين آيت أحمد" حول "عبان رمضان ومؤتمر الصومام" المنشورة بجريدة «لوكو تيديان دوران» في: أحمد منصور، المرجع نفسه، ص 393.

[2] سعيد عليوان، ميثاق الصومام (1956) بين قيم الإسلام والتوجه العلماني، المعيار، العدد الرابع، قسنطينة، الجزائر، جوان 2003، ص 130؛ أتهم فرحات عباس بأنّه من البورجوازية اللاوطنية "التائبة"، التي ظلت طوال سنين تطالب بالإدماج، وفجأة تعلن بين عشية وضحاها إفلاسها وتوبتها فتصبح «وطنية» وتنضم للثورة (أنظر تعقيب مترجم مذكرات أحمد بن بلة (العفيف الأخضر)، المصدر السابق، ص 113.

[3] سعيد عليوان، مقال سابق، ص 130.

[4] نفسه، ص 130.

[5] مقلاتي، المرجع السابق، ص 156.

فبن بلة الذي أظهر ميولات إسلامية، وقال بأن الثورة أصبحت لائكية قد فنّد عبد الحفيظ أمقران (وزير الشؤون الدينية الأسبق، وأحد الذين حضروا المؤتمر) طرْحَه، حينما صرح مؤخرا أن عبان أخذ بعين الاعتبار كثيرا من المبادئ الروحية التي تشكّل إحدى ركائز المجتمع الجزائري، وفي كثير من المناشير التي كانت تُوزّع في القصبة خلال معركة الجزائر كان عبان يستعمل كلمة «الجهاد» في أكثر من مرة[1]، وليس هذا فحسب، فعندما وقع الاختيار على عنوان للسان حال جبهة التحرير الوطني، وتم اقتراح ثلاث عناوين "المكافح" و"الجزائري" و"المجاهد"، اختار عبان رمضان العنوان الأخير، كونه الأقرب إلى الشعب حسب قوله لزملائه، ثم أضاف أما الغرب فيكفي إقناعه بافتتاحية كي لا تستغل فرنسا ذلك واتهامنا بالتعصب الديني، فقام عبان بذلك فعلا في افتتاحية العدد الأول الصادر في جوان 1956 وشرح مصطلح المجاهد ب" كل جهد يقوم به الفرد ضد النظام الاستعماري في أي وقت كان".[2]

علاوة على ذلك، كان عبان رمضان يعتبر جبهة التحرير الوطني منظمة سياسية وطنية تعكس تنوع المجتمع الجزائري مفتوحة لجميع الحساسيات دون استثناء بشرط الالتزام، بشكل فردي، بالعمل على «تدمير النظام الاستعماري بواسطة الثورة» ومن أجل تحقيق هدف "الاستقلال"، نتيجة لذلك لم تكن جبهة التحرير الوطني «تجمُّعا أيديولوجيا» (حسب التصوُّر الليبرالي) ولا «تجمُّعا طبقيا» (حسب التصور الماركسي)، لذلك لم يكن من الممكن وضعه في خانة معينة لا حسب الأيديولوجيا ولا حسب التركيبة الاجتماعية لأعضائه مثلما هو الحال لأي حزب كلاسيكي وإنما حسب قدرته على الجمع، وطبيعة تنظيمه وممارساته، وهدفه الأساسي المتمثل في الاستقلال وإقامة دولة ذات سيادة تطالب بها الأغلبية وتعكس طموحات هذه الأغلبية.[3]

لكن إذا حصرنا قضية مؤتمر الصومام في شخصية عبان رمضان، وأوّلنا نتائجه ومساراته حسب الذهنية الأيديولوجية لهذا الأخير، فإننا لن نبلغ مدانا التاريخي المرجو، والمتمثل في فهم مسالك التصور الخاص بمشروع الدولة والمجتمع.

[1] أحمد منصور، المرجع السابق، ص 34.

[2] رابح لونيسي، مقال سابق، ص 34.

[3] جيار، المرجع السابق، ص 127.

إنّ تباين المواقف حول مقررات الصومام بين مؤيد ومعارض، يندرج ضمن مشكل شرعية السلطة داخل الثورة حسب مبروك بلحوسين[1]، وهو أمر قد بانت معالمه من خلال لهجات الخطاب والتصريحات المتبادلة، بيد أنّ مسألة الخلاف قد تجاوزت مشكل السلطة و"التمثيل إلى خلاف حول التوجهات العامة التي سلكها حينما اتّهم المشرفين على إعداد الوثيقة بالخروج بالثورة من إطارها العربي الإسلامي"[2].

وعلى الرغم من كل ذلك حاول ابن خدة في معرض تقييمه لوثيقة الصومام التأكيد على عدم ذكر الهوية الدينية للدولة جاء لأسباب تكتيكية ولم يكن موقفا مبدئيا، حيث يعتبر أن وثيقة الصومام المنبثقة عن المؤتمر تمثل "ميثاقا" تضمّن بكثير من الدقة، الجوانب المختلفة من واقع الثورة وتطورها، وآفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية"[3].

وعليه، فقد سطرت وثيقة الصومام معالم الدولة المستقبلية كما رأينا، وما (ورد فيها، وفي العديد من مقالات المجاهد من تجاهل لمبدأ الإسلام ليس معناه التخلي عنه، بل يعود إلى الخوف من استغلال فرنسا لذلك وتأليب الرأي العام الغربي على الثورة الجزائرية وإثبات تهمتها للمجاهدين بأنهم "متعصبين دينيين"، وكانت هذه الفكرة توضع دائما في ذهن قيادة الثورة بل لدى الاتجاه الاستقلالي)[4].

فهذا المبدأ —حسب بن أزوار فتح الدين– لم يتم إهماله في ميثاق الصومام حتى وإن لم يعلن عنها، وحجته في ذلك أنه "لا يوجد ما يؤكد رفضه لتلك المبادئ أو استبداله لها بمبادئ أخرى، بل وجدنا من النصوص ما يثبت دفاع ميثاق الصومام عن الهوية العربية الإسلامية وعن الإسلام وقداسته: «وقد خنق الاستعمار أنفاس اللغة العربية هي لغة القومية لغة الأغلبية الساحقة من السكان»[5]، ثم إن مؤتمر الصومام قد تحدث عن مقومات

[1] فيلالي، المرجع السابق، ص 307.

[2] المرجع نفسه، ص 307.

[3] مقلاتي، المرجع السابق، ص 156–157.

[4] رابح لونيسي، مقال سابق، ص 33.

[5] بن أزوار، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 171.

الأمة من تاريخ ولغة واحدة ودين وعادات، وتحدث عن انتماء الشعب الجزائري الحضاري، كما استعرض ذلك أبو القاسم سعدالله عند حديثه عن الثقافة في مؤتمر الصومام.[1]

ومهما كثرت استخدامات المفاهيم الأيديولوجية في عديد نصوص الثورة وأدبياتها، وتأثيرها نوعا ما على فهم وإدراك بعض المسائل، فإن ذلك لا يعني أن نهتم بالمخْرجات قبل المدخلات، مثلما فعلنا في قضية المبادئ الإسلامية في مؤتمر الصومام، أين تحرينا النتائج قبل المساءلة عن منهجها، وأعطينا تأويلات عدة دون تحليل ضمني لماهيتها، وهنا تعقدت المسألة وتأشكلت، لكن ثمة تأكيد بتبني قيم الإسلام في المؤتمر[2]، ثم إن الشعب الجزائري لا يؤمن بغير الإسلام مرجعية وأرضية، فكيف سيقبل أن تتلبَّس دولته المستقلة لباسا غير المبادئ الإسلامية؟

نعتقد في هذا المنحى أن ما أوردته وثيقة الصومام من مفاهيم مُلْتبسة لن يؤثر في طابع الدولة المستقبلي، وذلك بسبب ما تلا هذا الميثاق من أدبيات أخرى نصت على أن الدولة التي ستقام ستكون ضمن أو في إطار المبادئ الإسلامية.

علاوة على ذلك، فإن: (دساتير الجزائر كلها تنصّ على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية)[3]، وعلى سبيل المثال، أوردت الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1956 بنود دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد استهل الدستور الباب المعنون ب: المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري بأن الإسلام دين الدولة.[4]

04: مستقبل المجتمع الجزائري في تصورات ميثاق الصومام

لم تكن الثورة التحريرية الجزائرية نضالا من أجل الحصول على الاستقلال وإعادة بعث الدولة الوطنية السليبة وحسب، وإنّما كانت أيضا كفاحا شرسا ضد الأيديولوجية التغريبية الاستعمارية، في سبيل إعادة بناء المجتمع الجزائري، وإفلات قيوده من قبضة الاحتلال.

---

[1] سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج09، المرجع السابق، ص 84.

[2] أنظر: السعيد عليوان، مقال سابق، ص 148.

[3] عليوان، مقال نفسه، ص 147.

[4] الجريدة الرسمية، 08 ديسمبر 1996.

لهذا توجَّب على المجتمعين في مؤتمر الصومام أن يضعوا تصوُّرا وهيكلة جادة لمستقبل الفرد والمجتمع، كما اجتهدوا واستشرفوا معالم الدولة المستقبلية، حينما أكدوا بأن الثورة ستكون من أجل إقامة دولة جمهورية، ديمقراطية واجتماعية، ثم إن مجرد التفكير بمستقبل الدولة، ينجز عنه بصفة تلقائية التفكير في مصلحة الأفراد التي سيهبونها القوة، الفاعلية والاستمرارية بعدئذ.

من هذا المنطلق، سعت جبهة التحرير الوطني من خلال مؤتمر الصومام إلى أخلقة حقيقية للشعب الجزائري عن طريق تنظيمه وهيكلته أثناء الثورة، ليكون لاحقا على استعداد تام لاستكمال البناء الوطني بعد الاستقلال، ومن خلال هذا المؤتمر "**أعلنت بأنّ الشعب الجزائري يُريد أن يقوم بثورة أي إعادة بناء المجتمع على أُسُس مواتية للفئات الأكثر اضطهادا من الشعب**"[1]، ولكي يتأتى لها ذلك؛ سطّرت المعالم واقترحت الوسائل، وآمنت بالهدف الذي تبنته في برنامجها، فكانت مهمة تنظيم الشعب الجزائري كما يلي:[2]

1-كيفية تنظيم وقيادة ملايين الرجال للكفاح العظيم:

انبنت الثورة التحريرية الجزائرية على أساس شعبي، تنطلق من الشعب، وتنتهي إليه، في حدث تفاعلي فريد، أفصح عن وجود رابط علائقي متين بيْنه وبين ثورته التي أكد مؤتمر الصومام بأنها: "ستؤازره مؤازرة ثابتة، ودائمة أمام الجهود التي يبذلها الفرنسيون لإبادته"[3]، باعتباره "القاعدة الأساسية للقوة السياسية والعسكرية للمقاومة".[4]

[1] Mohammed Herbi , Une Vie de bout Mémoires Politiques Tom 01 1945-1962, Edition la découvert , paris , 2001, p266.

[2] أنظر ذلك في: ميثاق الصومام، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 186

[3] نفسه، ص 180.

[4] نفسه، ص 186.

وبما أن "المستقبل لا يتطلّب فقط التحليل والنظرية بل التطبيق التدريجي وهذا أمر طبيعي في العالم في إطار حركة ثورية"[1]، فإنّ جبهة التحرير الوطني التي تغلغلت في وجدان الشعب، قد تصوّرت مذهبا خاصا بالمجتمع وبدأت بتطبيقه عن طريق:[2]

-تنظيم نفسها تنظيما شاملا في كل أنحاء البلاد: في كل مدينة وقرية، في كل عرش وحارة، في كل معمل وجامعة ومدرسة. إلخ.

-نشر الوعي السياسي في مراكز الثورة.

-انتهاج سياسة تقوم على إطارات مدربة تدريبا سياسيا، ومحنّكة، تحرص على احترام هيكل المنظمة ومتيقظة وقادرة على الإبداع –الابتكار-.

-الرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب واستنكار أعمال الاستفزاز، وتعريف أوامر جبهة التحرير الوطني، بنشر مكاتب كثيرة ومتنوعة تبلغ جميع الدوائر حتى المحصورة منها.

-إكثار مراكز الدعاية (مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الكلام الموجه إلى الشعب الذي أصبح ناضجا وأكثر وعيا).

2-**تصفية الجو السياسي**: وذلك بإبعاد العناصر المشوشة والمؤثرة على صفاء واستمرارية المهمة الوطنية النبيلة، وقد جاء في الميثاق: "يجب علينا للمحافظة على اتجاه المقاومة القائمة كلها لتدمير العدوان أن نزيل جميع الحواجز والعراقيل التي أقامتها في طريقنا كل العناصر الشاعرة أو غير الشاعرة بعملها المفسد الذي أبدت التجربة سوءه ومضراته"[3]، ومن هذا المنطلق تعمل جبهة التحرير الوطني بجميع الوسائل المتوفرة لديها على محاربة الآفاق

[1] فيليب لوكا وجان كلود فاتان، جزائر الأنثروبولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية، تر: محمد يحياتن وآخرون، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، د-ت، ص 314-315.

[2] ميثاق الصومام، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 187.

[3] ميثاق الصومام...، مقلاتي، ص 187. 188.

الاجتماعية مثل الرشوة والجهوية والقبلية والعشائرية والانتهازية التي تشكل مصادر ضعف قاتل وحواجز تعرقل عملية التجنيد من جهة ومساعي بناء المجتمع الثوري من جهة ثانية.[1]

3-**تحويل السيل إلى طاقة خلاقة:** لزم على جبهة التحرير الوطني رسم مجموعة من الضوابط، إن أرادت النجاح والارتقاء إلى ما تطلّبه مستواها كحركة تحررية شاملة[2]، ولكي يتحقق لها ذلك، وجب عليها أن تنهض بمستوى طاقة وهبَّة الجماهير الشعبية، وتزويدها بغطاء تنظيمي –فعالي مُحكم حتى تزداد نشاطا وارتكازا، وبالفعل كانت النتيجة توزيع "وتنظيم كل فروع النشاط البشري في أشكال عديدة"[3] هي:

-الحركة الفلاحية:

أقرت جبهة التحرير الوطني تنظيم الحركة الفلاحية لإيمانها العميق بأن: (الفئات العريضة من الفلاحين هي التي تقوم بتزويد صفوف جيش التحرير الوطني بالشباب المقاتلين الأكثر صلابة، وتتحمّل الثقل الأكبر لهذه الحرب)[4]، وباعتبارها أحد أبرز ركائز المجتمع الجزائري، وأكثرها تشبثا بالأرض[5] عمدت حكومة الاحتلال الفرنسي إلى عزل هذه الفئة عن ثورتها، وذلك عن طريق القيام: "بإصلاح زراعي يستهدف تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين عن طريق إعادة توزيع بعض المساحات التي قد تقتطع من المزارع الكبرى أو من أراضي الشركات الخاصة ومؤسسات الدولة، كما أنها قررت في ذات الوقت تعديل نظام الخمّاسة الذي كان سائدا في أرياف الجزائر خاصة.[6]

---

[1] الزبيري، مرجع سابق، ص 60.

[2] نفسه، ص 60.

[3] عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرّابعة 1954. 1958، ط01، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص 182.

[4] محمد تقية، المرجع السابق، ص 244.

[5] ما هو معروف عن الفرد الجزائري أنه كثير التمسك بأرضه، كما يذود عن عرضه تماما، حيث الأرض والعرض عنده سواء، ومهما كانت الظروف التي يعيش فيها، فهو باق على عهده مع أرضه، وقد صور لنا كل من "هسنار" و"بورو" ذلك في كتابيهما "الطب النفسي للحرب" بالقول: (إن الأهالي مهما كانت الأرض التي أنبتتهم كئيبة، وفي الغالب شحيحة، ومهما كانت ظروف معيشتهم المادية بائسة، فإنهم شديدو التشبث بأرضهم) (نقلا عن: فرحات عباس، المرجع السابق، ص 58).

[6] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 62.

هذه السياسة الاستصلاحية (الاستئصالية) ليست لسواد عيون الفلاحين الجزائريين، بقدر ماهي بترٌ، جزأرةٌ ومغالطة.

فكما جاء في قول الشاعر:

وللمستعمرين وإن ألانوا قلوب كالحجارة لا ترق

وعليه فقد فقه الفلاحون أبجديات الخطاب الاستعماري جيدا، وأيقنوا بان الإصلاح الزراعي الحقيقي لن يتأتّى إلا بهدم النظام الاستعماري هدما تاما شاملا[1]، وبالتالي يجب على جبهة التحرير الوطني أن تخوض في هذه السياسة العادلة الاجتماعية المشروعة، وستكون نتائجها كما يلي:[2]

-الحقد الشديد على الاستعمار الفرنسي، وكل ملحقاته من إدارة، وشرطة، وجيش وخونة.

-تكوين قوات احتياطية لا تنفذ لجيش التحرير والمقاومة.

-تحطيم الاقتصاد الاستعماري وكل ما يرمز إلى وجوده، وذلك بإحراق المزارع وتحطيم محلات الجمعيات التعاونية للتبغ والخمر.

-إحداث الشروط لتنظيم ودعم المناطق المحررة الجديدة وتعزيزها.

وبذلك تكون الحركة الفلاحية الوطنية قائمة بذاتها، قادرة على تقوية الثورة التحريرية أثناء الاحتلال وبعدها.

-الحركة العمالية:

أدركت جبهة التحرير الوطني أن الثورة ستمضي قُدُمًا إذا ما فعّلت النشاط العمالي، وفسحت له المجال لتجسيد رؤيته النقابية في الميدان، وقد "بادرت إلى مباركة ميلاد U.G.T.A الذي رأى فيه المؤتمرون تعبيرا

[1] أنظر: ميثاق الصومام...، مقلاتي، مرجع سابق، ص 190.

[2] نفسه، ص 191.

صادقا عن رد فعل سليم قام به العمال الجزائريون ضد التأثير الشامل الذي يصدر عن مسيري الكنفدرالية العامة للشغل والقوات الشغيلة والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين"[1]

لقد تحول تاريخ الرابع والعشرين من فيفري سنة 1956 إلى حدث عظيم للحركة الوطنية العمالية والثورة التحريرية، استطاع أن يربط الصلة الوثقى بين الثورة المظفرة بجميع أبنائها من أجل نصرة الكفاح المسلح واسترجاع السيادة الوطنية، ابتداء من هذا التاريخ تجسدت مساندة العمال الجزائريين في دعمهم الكامل والدائم للكفاح من أجل الاستقلال الوطني مما أعطى ديناميكية وفعالية أكثر للمسيرة الثورية[2]، وعليه ستعمل الجبهة على مساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A لتكميل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هيئة النقابية وتقويمها بالعمل على:[3]

-تقوية روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفا محدودا وتنظيم إضرابات محلية للتضامن.

-إشراك العمال الأوروبيين في الحركة.

-تحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق تجهيز المجاهدين والقيام بأعمال الإتلاف والإضرابات التضامنية، والإضرابات السياسية.

-الروح الثورية ستعمل على تطهير العنصرية وخلق روح الأخوة بين العمال.

تشير المعطيات الواردة في الميثاق أن جبهة التحرير تريد من شريكها العمالي أن يكون ذراعها الأيمن في تسيير الثورة وتنظيم مجاهديها، كما نصّت على مبادئ هامّة كالإخاء والعدالة الاجتماعية، وعدم التمييز أثناء العمل والنضال، فضلا عن تكريس التعاون النقابي مع بلدان شمال إفريقيا، وإثبات الجدارة والحنكة في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة.

---

[1] جويبة، المرجع السابق، ص 184.

[2] محمد قنانش، مرجع سابق، ص 284.

[3] ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطوّر ثورة التحرير الوطني 1956. 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 147.

-حركة الشباب:

أوردت الجبهة في مؤتمرها أيضا دور الشباب وأهميته بالنسبة للثورة ومستقبل الوطن، وقد وصفته بالناضج قبل الأوان نتيجة ظروف البؤس التي حنكته وصقلت شخصيته[1]، والحق أن الثورة من حيث هي انبثاق للكيان الوطني، ومن حيث هي انطلاقة تجديد، إنما يُنظر إليها في كتابات جبهة التحرير على أنها شابة[2]، باعتبار "أن أغلبية مفجري الثورة لم يكونوا قد خرجوا بعد عن طور الشباب"[3]، وهكذا فإن الشبيبة تبدو وكأنها واحدة من القوى الأساسية للثورة وهي في حالة الفعل، لأنها تؤلِّف أكثرية هذا الشعب المجُنّد، وبشكل خاص، لأنها تُجسّد تدفق القوة والحماسة في معركة التحرير، ولأنها تحمل في ذاتها، كل سمات وآمال المشروع الثوري: كقلْب البُنى القديمة، والانفتاح على التقدُّم والتجديد، والميل إلى المعاركة... وباختصار فإنها بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، رافعة لا تلتوي، ولها قوة ومقاومة هائلتان[4]، وكما يقول سليمان الشيخ "فإن الثورة –المحمولة على أكتاف الشباب– تحمل الشبيبة في ذاتها، ولما كانت الثورة شعبية، فإنها تلقي في المعركة شعبا فتيا".[5]

-المثقفون وأصحاب المهن الحرة:

إقرارا منه على تأليف عقد بشري، اجتماعي متراصّ لخدمة القضية الوطنية، أشار المؤتمر إلى ضرورة إشراك المثقفين وأصحاب المهن الحرة في مسيرة التشييد، وذلك باعتبارهم حلقة مهمة من حلقات المجتمع الجزائري التي يجب أن تتلاحم لإنجاح المشروع، وعليه فقد "وجب على الجبهة أن تسند إليهم بطريقة حكيمة صائبة مهمّات معينة محدودة في الميادين التي يمكن لهم أن يقوموا فيها بعمل مفيد كالأعمال السياسية والإدارية والثقافية والصحية والاقتصادية وما إلى ذلك".[6]

---

[1] أنظر ميثاق الصومام...، مقلاتي، المرجع السابق، ص 196.

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 445.

[3] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 186.

[4] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 445.

[5] المرجع نفسه، ص 445.

[6] ميثاق الصومام..، مقلاتي، المرجع السابق، ص 197.

-التجار والصناع:

رأى المؤتمر أن الاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي ظهر في شهر سبتمبر 1956[1] "سيحتل مكانة هامة إلى جانب المنظمة الشقيقة، وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومن واجب جبهة التحرير أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع"[2]، وذلك "بالتكوين والمتابعة من أجل مكافحة الضرائب، إذ أن الوطنيين المشرفين على الاتحاد العام للتجار الجزائريين مكلفون بإيجاد أفضل السبل لكسر الاحتكارات الأوروبية التي تخنق التاجر الجزائري الصغير، وتوجهه وفق ما يخدم مصالحها"[3]، وبالاتحاد واليقظة والحرص الشديد، سيستعيد التجار والصناع مكانتهم.

-الحركة النسائية:

أَوْلى مؤتمر الصومام عناية فائقة للعنصر النسوي، باعتباره جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع، وقد ورد في الميثاق: "توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باطراد، وإنا لنُحيّ بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات، ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير وبالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن"[4]، ويُعَدّ هذا النص "اعترافا بدور المرأة الجزائرية في معركة التحرير الوطنية، وبعد ذلك أول محاولة –في أيديولوجية الثورة الجزائرية– لإعادة الاعتبار لمكانتها المرموقة".[5]

---

[1] محمد قنانش، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946. 1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 315.

[2] ميثاق الصومام...، مقلاتي، المرجع السابق، ص 198.

[3] جويبة، مرجع سابق، ص 188.

[4] ميثاق الصومام...، مقلاتي، المرجع السابق، ص 198. 199.

[5] بن أزوار، أيديولوجية الثورة...، المرجع سابق، ص 185.

إن المرأة الجزائرية استفادت كثيرا من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن بكامله، فارتفع مستواها الفكري، ووعيها السياسي –بقضايا المرأة–والمجتمع ككل[1]، وقد برهنت منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر على أنها أهل لحمْل مشعل "لالة فاطمة نسومر"[2]، وبالفعل كانت مهيأة لخوض الثورة في المدن والقرى والأرياف إلى جانب أخيها الرجل، فامتهنت التطبيب والتمريض، والإيواء، والاستعلام ونقل الأخبار، والأسلحة، وصناعة القنابل والدعاية والأعمال الفدائية.[3]

–فئات أخرى من المجتمع الجزائري (المواطنون الأوروبيون، اليهود)

إن مرحلة تنظيم وتأطير الثورة التي انتهى إليها المؤتمر رسخت الطابع الإنساني والحضاري للثورة ونزعت عنها صورة الإرهاب والهمجية التي حاول الاستعمار الفرنسي إلصاقها بها[4]، وعلى إثر ذلك جدّد المؤتمر دعوته إلى "علاج مشكل الأقليات وخاصة اليهود الجزائريين"[5]، وبمعنى آخر: "الاهتمام بالأقليات الأوروبية سواء التي جاءت غازية في رِكاب الاستعمار، أو التي قدمت إلى الجزائر تطلب العيش بوسائل مختلفة"[6]، ففي نهاية المطاف «ليس من هدف الثورة الجزائرية رمي الجزائريين ذوي الأصل الأوروبي» في البحر «وإنما هدم النير الاستعماري»[7].

وبالنسبة لليهود، فإن الثورة وجّهَت بيانا خطابيا[8] إلى هذه الفئة جاء فيه: (حان الوقت ليقوم كل جزائري إسرائيلي ويعرض على نفسه... تحديد موقفه دون غموض... في هذه المعركة المنظمة)[1]، فالثورة الجزائرية برهنت

[1] يحيى بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 144.

[2] جويبة، المرجع السابق، ص 190.

[3] يحيى بوعزيز، المرأة الجزائرية، المرجع السابق، ص 144.

[4] زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 200، ص 124.

[5] نفسه، ص 124.

[6] جويبة، مرجع سابق، ص 191.

[7] ازغيدي، مرجع سابق، ص 149.

[8] صدر هذا البيان عن جبهة التحرير الوطني بعنوان: "رسالة إلى الإسرائيليين" يوم أول أكتوبر 1956، كانت تهدف من ورائه إلى إلغاء الآثار الوخيمة لمرسوم (Grémieux) (أنظر: آن ماري لوانشي، صالح لوانشي مسيرة مناضل جزائري،

بالفعل على أنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة[2]، وما على هؤلاء اليهود إلا أن "يشاركوا في تشييد الجزائر الحرة ذات الإخاء الحقيقي وما هذا الرجاء منها إلا لأنها تعتبر الإسرائيليين الجزائريين من أبناء وطنها"[3].

-فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:

حلّل المؤتمرون الحالة السياسية التي يعيشها الديمقراطيون الأحرار في الجزائر، وخرجوا باستنتاج مفاده أن معالم الخلاف تلقي بضلالها على الرأي العام الفرنسي، وبالتالي لابد من تدارك الوضع، ومساعدة الحركة الديمقراطية الحرة التي تهدف من ورائها إلى فرض الحلول السياسية، وحقن الدماء[4]، وهذه المهمة ستكون على عاتق فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، من خلال قيامها بمجموعة من النشاطات الهادفة مثل: (القيام باتصالات سياسية مع المنظمات والحركات واللجان المناهضة للاستعمار، وتعزيز ذلك بنشاط دعائي متنوع، غرضه التنديد بنقل الجنود والعتاد الحربي للجزائر، علاوة على مساندة المقاومين والمجاهدين عن طريق التضامن معهم).[5]

منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 100)؛ وانظر الرسالة كاملة في: زيدان زبيحة، الأزمة، المرجع السابق، ص . ص 126-129.

[1] زيدان زبيحة، مرجع نفسه، ص 125.

[2] ميثاق الصومام...، مقلاتي، مرجع سابق، ص 207.

[3] أنظر رسالة FLN إلى الإسرائيليين في: زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص 129، حسب ما ورد في مذكرات صالح لوانشي فإنه "لم ينجم عن المسعى شيء: وحرضت السلطة الاستعمارية طائفة ضد الأخرى، واستدل المناضل "بالحادث الذي وقع يوم 12 ماي 1956 غداة يوم العيد بقسنطينة"، وبغض النظر عن نتائجه التي كانت حقا أليمة، اعتبرت لوانشي أنه "لا يستطيع أحد الكشف عن النوايا لمحو ما من حديث، مشحون بالعنف ما عدا العلاقات بين الناس في الأحياء ضمن الصداقة الحقيقية" (أنظر المزيد في: ماري لوانشي، مرجع سابق، ص 101).

[4] أنظر: جويبة، مرجع سابق، ص 193.

[5] أنظر: ازغيدي، مرجع سابق، ص 150.

كما أشارت الجبهة إلى ضرورة تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا، والاهتمام بالمهاجرين الجزائريين الذين يعتبرون رأس مال ثمين بالنسبة إلى عددهم وطابعهم الذي يمتازون به من الفتوة وحب الكفاح وقوتهم السياسية[1]، وتبصيرهم إلى حجم الخطورة التي تشكلها "الحركة المصالية"[2] على جبهة التحرير الوطني.

وبهذا الأسلوب، أرادت الجبهة من خلال المؤتمر تمرير سياسة اجتماعية جامعة لمختلف الشرائح إن لم نقل الطبقات التي تمثل في عمومها سكان الجزائر.

وبالنسبة لتصوّرها المطروح حول مستقبل ومشروع المجتمع فإنها أرادته أن يكون مُوحّدا ومتّحدا لا تمييز فيه ولا عنصرية، يقوم على أساس العدالة والمساواة، والتضامن الاجتماعي.

أما على المستوى الإفريقي، فأرادت الجبهة لمجتمعها أن يثمر في إطار الوحدة الشمال إفريقية التي يعززها الإخاء، وتحكمها الروابط التاريخية والجغرافية والحضارية.

إن الجبهة تؤمن إيمانا شديدا بقدرة الثورة التي تقودها على "إحداث الصياغة الديناميكية للفرد والمجتمع"[3]، وإدراج ثورة اجتماعية في جزائر الغد ضمن برنامجها[4]، ولهذا سلّطت أضواء المؤتمر على الحركات الاجتماعية المختلفة، وأكدت أنّ الفلاح والعامل والمثقف، والمرأة والشاب بالإضافة إلى الأقلية اليهودية، سيشكلون جميعهم

---

[1] ميثاق الصومام...، مقلاتي، مرجع سابق، ص 209.

[2] تم تسجيل خلافات عديدة بين الباحثين حول تاريخ تأسيس "الحركة الوطنية الجزائرية" M.N.A، فمثلا سليمان الشيخ يرى في كتابه "L'Algérie en armes"، أن ميلاد هذه الحركة يرجع إلى مؤتمر هورنو ببلجيكا من 13 إلى 15 جويلية 1954، في حين أن محمد حربي وبنيامين ستورا وإيف كوربار، فيرجعون تاريخ تأسيسها إلى بداية شهر ديسمبر 1954 وحسب الباحثة "جمعة بن زروال"، فإن الوثائق الفرنسية كوثائق الاستخبارات ووثائق الحركة الوطنية في فرنسا، تؤكد أن تاريخ تأسيس M.N.A كان في شهر ديسمبر 1954، حيث قرر مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة التحريرية، وما سبقها في أزمات أن يؤسس حركة سياسية منافسة لFLN، أسند مهمتها إلى عناصر موالية له كمولاي مرباح، العربي أو لبصير وعبد الله فيلالي (أنظر: جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 54-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي أجقو، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص 123).

[3] عبد المالك حمروش، التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية بين عبقرية ثورة التحرير وظلال الثورة المضادة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، د ت، ص14.

[4] خالفة معمري، المرجع السابق، ص 365.

مجتمعا واحدا، وأن الثورة عازمة على "إقامة العدالة الاجتماعية بين الجزائريين في دولة ديمقراطية لا تعرف التمييز بجميع أشكاله العرقية والدينية"[1]وفي ذلك إعلان عن برنامج اجتماعي وتقدمي.[2]

في هذا المقام يحق لنا أن نتساءل: هل ستكون وسائل العمل التي تعول عليها جبهة التحرير كافية لإنجاح كل هذا؟

هل سنرى انسجاما بين نموذج المجتمع المصاغ وهوية الدولة المتبناة؟

قد تكون الإجابة مرهونة بآفاق الاستقلال وما بعده، لكننا سنحاول تقديم قراءات تقييمية حول ذلك على ضوء مؤتمر الصومام.

ثانيا: قراءة تقييمية لمشروع الدولة والمجتمع على ضوء ما أفرزه المؤتمر

سعى منظرو مؤتمر الصومام إلى وضع إطار أيديولوجي لمشروع الدولة والمجتمع، ورأينا فيما سبق كيف حاولوا استدراج بعض المفاهيم الجديدة إلى سياق التصوُّر، ليُسوِّغوا وجهات نظرهم ونظرياتهم على أسس مثالية صرفه، وحتى لا نحكم على الأفكار من منظور ضيق، سنحاول إلقاء الضوء على الجوانب المشرقة للمؤتمر ووثيقته، لنتلمس من ذلك جهود منظّريه في تكريس وغرس ثقافة الدولة والمجتمع في عصر الثورة التحريرية.

01: ملامح الدولة والمجتمع في مؤتمر الصومام

لقد فرض الاحتلال الفرنسي وجوده الكامل على الشعب الجزائري، حيث حكم واستحكم في شؤونه الشخصية والوطنية، فارضا عليه إجبارية الانصياع والخضوع لسيادة أسياده، دون الأخذ بعين الاعتبار أن لذاك الشعب وطن وتاريخ ووجود، ومن أجل أن يحق الحق ويبطل الباطل، بادرت جبهة التحرير الوطني بعد مرور عامين تقريبا على اندلا ع الثورة إلى قلب الطاولة وإحداث التغيير الكلياني فقررت من خلال مؤتمر الصومام:

-أخلقة مؤسسات جديدة للثورة، بعد أن كانت هذه الأخيرة مجرد معارك كر وفر في الميدان، والانتقال بفكرة الرؤية الاستشرافية إلى الواقع العملي، وهو ما تجسد من خلال انبثاق هيئتا وCCEو CNRA كمؤسسات

[1] عبد المالك حمروش، المرجع السابق، ص 16.

[2] خالفة معمري، المرجع السابق، ص 365.

شرعية للثورة[1]، وضعتها الجبهة على محمل الجد، وهي مدركة تمام الإدراك بأن: مستقبل الدولة يُبنى على مؤسساتها، و"ثقافة الإنسان وأرضه وطبيعته هي التي تصُوغ وتُشكّل مؤسّسات الدولة"[2]

-ترصيص هيكل جيش التحرير الوطني وتطويره، والتأكيد بأنه الحاضن والحامي للثورة والشعب[3]، وتنور هذا الفعل من منطلق أن "قوة الثورة من قوة الجيش، وهيبة الدولة المستقبلية من هيبة مؤسسة الجيش أيضا".

-الإيمان بعنصر الشعب، وأهميته في تقوية عَضُد الدولة، لذلك ربط منظرو مؤتمر الصومام الثورة بالشعب[4]، ووعدوه بالعدالة الاجتماعية[5] في المستقبل، وقبل حدوث هذا التصور، حققوا له الاستقلال الإداري —كما رأيناه- ، وكذا القضائي[6] خلال الثورة.

---

[1] يقتضي بناء دولة حديثة متمكنة وسيدة، إقامة مؤسسات شرعية دائمة لها قدرات تكيفية مع التحديات الهيكلية الداخلية، والضغوط النسقية الخارجية، وتتميز بالفاعلية لأداء المهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية، ملبية الاحتياجات الضرورية التي يتطلع إليها المواطنون وتحظى بثقتهم

(أنظر: عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، إشراف: منصور بن لرنب، جامعة الجزائر، 2008، ص 34، وعليه فإن تدعيم الثورة بأجهزة قانونية سيبطل زعم المحتلين القاضي بجمود إرادة الجزائريين وفتورها.

[2] Ferhat Abbas, Autopsie D'une Guerre, Présentation : Abderrahmane Rebahi, Livres Editions, Alger, 2011, p 27.

[3] أولى مؤتمر الصومام عناية فائقة للجيش، وذلك من خلال تحديث رتبه، تنظيمه وتصنيفه (أنظر القرارات المتخذة على المستوى العسكري في: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص، ص 25، 31، وانظر كذلك:
Alistair Horne, OP.CIT, p150.

[4] وفي المستقبل القريب سيرتبط الشعب بدولته الجديدة.

[5] الحقيقة أن المسألة أكثر من تحقيق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع، المسألة حسب مال بن نبي تتوضح في مقولته التالية: (إن ثورة تقوم، لا تكون ثورة حقيقية لمجرد ما تجتهد في نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب، إذا هي لم تعلمه كيف يستعيد شخصيته وتلقنه معنى كرامته) أنظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص25.

[6] أرست قرارات الصومام نظاما شعبيا ينفي النظام الاستعماري، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر إنشاء سلك القضاء ليتولى نظام الأحوال الشخصية والفتوى والتوثيق وتعليم القرآن للناشئة وتربيتها، وقيام المجالس الشعبية بنظام الحالة المدنية، وتدوين كل القضايا الإدارية وتأسيس الهلال الأحمر الجزائري ليعنى بعدة جوانب اجتماعية ويساعد المحتاجين (أنظر: محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص27.

-الالتفاف حول حزب جبهة التحرير الوطني[1] كأداة وطنية فاعلة وحاوية لآمال الجماهير الجزائرية، وهنا يمكننا القول بأنّ الشعب قد وجد حزبه (فهل سيجد الحزب شعبه بعد الاستقلال؟)

وعليه أمكننا وضع تصميم –لما هو كائن–لدولة الصّومام المصغرة على النحو ال

حزب وطني ثوري

(جبهة التحرير الوطني)

⇩

الجيش

جيش التحرير الوطني

⇩

أجهزة سياسية قانونية

CCE , CNRA

⇩

إدارة محلية

(قضاء محلي، مجالس شعبية...)

⇩

الشعب والوطن

[1] يرى العديد من الباحثين من بينهم الأمين شريط أن حزب FLN كانت طبيعته بين 1954–1956 حزب الثوار، وأصبحت طبيعته بعد 1956 الجبهة الأمة (أو حزب الأمة) أنظر: الأمين شريط، مرجع سابق، ص، ص 94، 96.

وهذا يعتبر انتصارا للثورة ومؤتمرها، رغم وجود نقائص مذهبية عديدة من جهة، وكذا تصاعد حدة الخلاف بين الداخل والخارج من جهة أخرى.

02: المآخذ المسجلة حول مسألة الدولة والمجتمع في مؤتمر الصومام

حقيقة رغم تطرّق المؤتمرين لمسألة الدولة والمجتمع، وتناولهم لمواضيع شتى ذات صلة بهذه المسألة، إلا أنهم افتقدوا إلى ميكانيزمات خطابية عارفة بما وراء الشعب وثورته، اللهم إذا استثنينا بعض العناصر المشاركة والتي كان لها ما يكفي من الاطلاع على أحوال وأوضاع الوطن آنذاك.

فمنظرو مؤتمر الصومام قد وضعوا تصورات شبه طوباوية، لا تناسب البتة أحداث المرحلة، خاصة وأن الثورة التحريرية لا تزال في بداياتها، ونهايتها لن تكون إلا بعد مسار طويل وشاق[1]، فكيف تحدَّث هؤلاء عن استقلال وشيك؟ وما الذي جعلهم يؤمنون بذلك؟

هل بسبب ظهور زعامات وطنية نافذة في جهاز جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فإن الحكومة الفرنسية ستنقاد لأوامرهم، وسيحسم الأمر بمسألة المفاوضات؟

هل قوة الثورة التحريرية التي فاجأت الكل، هي التي ساقت إلى هذا التفكير؟ أم أن ثمة قصور في التصور؟ ومحاولة لتجاوز الأحداث قبل بداية مفاعيلها؟

في الواقع بدا لنا ملمح التنظير باهتا في الأفق، وما زاد من تعقيده هو عدم وضوح المذهب السياسي والعقائدي الذي يجب على المنظرين ترسيم خَطّة وإفهامه، وكذا استخدام بعض المفاهيم البعيدة[2] عن سياق المرحلة الثورية، وبالتالي حدث اهتزاز في الوثيقة المتمخضة عن المؤتمر.

---

[1] يرى الشيخ البشير الإبراهيمي أن الثورة القائمة في الجزائر، يتوقف نجاحها على تحقيق ثلاثة أشياء: الإطالة، والتعميم والسلاح، وبهذه الثلاثة –حسبه—نجحت كل الثورات التي وقعت في العصور القريبة على الاستعمار، كثورة ليبيا على الاستعمار الإيطالي والتي دامت عشرات السنين، وثورة الهند الصينية على الفرنسيين والتي دامت ثماني سنوات (أنظر التفاصيل في: أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ص64).

[2] ما لوحظ عن المؤتمر هو استخدام بعض المفاهيم "الغير ناضجة بعد مما أدى غلى انقلابها، وطغيان (تغلب) مفاهيم على أخرى، بقصد أو عن غير قصد، وهذا كله تسبب في إفراز مآخذ شديدة.

إن الإعلان عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية، والقاضية بضمان المساواة للجميع (الإشارة هنا للأوروبيين بما فيهم اليهود) قد يحيلنا –حسب أبو القاسم سعدالله– إلى تلمس غياب الخطاب العربي والهوية الثقافية في برنامج مؤتمر الصومام، كما تلمسنا ذي قبل غياب كلمة "الإسلام" عن فقرات النص الخاصة بالدولة واستحضار مبادئ أخرى: كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي تتضمن المساواة وما إلى ذلك[1]، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يرون بأن: "التحيز من البعد الإسلامي من طرف محرري الصومام، قد أثّر على قيمة الوثيقة، حيث كانت للأبعاد القيمية للإسلام مكانتها في مشروع الكفاح الوطني التحرري، باعتبارها عقيدة وهوية للشعب الجزائري يستحضرها لإنجاح المشروع الجهادي"[2].

وبالتالي فإن مشروع الدولة المستقبلية كان مُضبّبا، والوسائل المقترحة لتحقيق مآل التحرر بدت أغلبها سياسية ودبلوماسية وإعلامية[3]، وهذا لا يكفي لتحقيق غايات أمة بكاملها.

وبالنسبة لمشروع المجتمع، فإننا لم نتلمَّس مفهوما دقيقا يفصل آفاقه وتطلعاته، باستثناء بعض النصوص المتعلقة بفرض المساواة التامة بين سكان الجزائر، أو اقتراح إعادة النظر في مستقبل الحركات الاجتماعية التي أتى على ذكرها المؤتمرون.

صحيح أنه تم إفراد مساحة خاصة لطبقات المجتمع، من حيث التطرق إلى ثقل كل واحدة منها، وأهميتها في الثورة، وكذا حاجة البلاد إليها عقب الاستقلال، لكن ما غاب عن رؤية المنظرين هو عدم وضع تخطيط اقتصادي يكفل نماء أفراد ذاك المجتمع مستقبلا، واكتفى فقط باستعراض حالة الفلاحين ووضعية أراضيهم الزراعية التي

[1] الإسلام في أصله وجوهره، إنما هو ديمقراطية، عدالة ومساواة، وفيما يخص مسألة "تضميره" أو "إسقاطه"، فتلك عملية تكتيكية ترجع إلى ذهنية منظريه، ومدى حجْم إحساسهم بشعور الأمة المشترك.

[2] مقلاتي، مرجع سابق، ص 155.

[3] يرى الباحث "عبد الله مقلاتي" أن "الميثاق أكد على أهداف الثورة الواردة في بيان فاتح نوفمبر، وهي تحقيق الاستقلال الوطني التام، ولكنه اهتم بتفاصيل الحل السياسي، معتمدا أن المفاوضات وشيكة وهو تصور أثبتت الأيام قصوره، ومثلما ركز الميثاق على المقاومة المسلحة كوسيلة لتحقيق أهداف الثورة، فإنه اهتم أكثر بوسائل العمل السياسية والدبلوماسية والإعلامية، معتقدا أنها أكثر نجاعة، وكل ذلك يدخل في إطار أولوية السياسي على العسكري، أي أولوية الجبهة على الجيش" (أنظر: مقلاتي، مرجع سابق، ص 155، 156).

استولى عليها الاحتلال[1]، وهذه الحالة جعلت خالفة معمري يقول: (... كما أنه وارد للغاية أن مؤتمري الصومام لم يتمكنوا من الذهاب بعيدا في استشرافهم للمستقبل للكشف عن الوجه الآخر للجزائر المستقلة، فلنفترض أنّ الطابع الغالب لهذه الأخيرة سيكون الطابع الفلاحي".[2]

وعليه فإن ميثاق وادي الصومام لم يخصِّص فصلا مستقلا لمعالجة الواقع الاقتصادي والثقافي في الجزائر، أو لضبط آفاق المستقبل بالنسبة للمجالين المذكورين، لكننا –يقول العربي الزبيري– عندما نقرأ مختلف فقرات الوثيقة التي صادق عليها المؤتمرون، وكلّفوا هيئات الثورة بالعمل على متابعة تطبيقها، فإننا نستطيع جمع ما يلزم من معلومات للتعرُّف على حقيقة الوضع الذي آلت إليه الجزائر بفعل الاستعمار الاستيطاني، ولتصوُّر النهج الذي لابد من إتّباعه للقضاء على آثار السيطرة الأجنبية ولبناء المجتمع الذي يكون في مستوى ثورة نوفمبر.[3]

إن هذه المحاولات التفسيرية المتذبذبة والمقدَّمة لتصور مستقبل المجتمع الجزائري، لا تكفي لبناء نسيج مجتمعاتي متماسك، ما لم تتدعّم بنظريات وأدبيات جريئة أخرى، تُحتّم على منظري الثورة التحريرية إفرازها وتدعيم نظرية المستقبل بها.

. استطاعت جبهة التحرير الوطني أنْ تتحدّى ظروف الثورة القائمة في أعوامها الأولى وتدعو إلى عقد أوّل مؤتمر جامع لتدارُس الأوضاع من مختلَف الجوانب، وقد تحقّق لها ذلك بفضل اتّساع نطاق الثورة من جهة، وكذا ضرورة تأطيرها وتكييفها مؤسّساتيّا وإداريّا من جهة أخرى.

بغض النظر عن أصداء المؤتمر ومخلّفاته، فقد نجحت جبهة التحرير بالخروج ببرنامج وطنيّ . ثوريّ ينمّ عن رغبة شديدة في تأصيل العمل النضالي ودفعه إلى تحقيق الاستقلال الذي كان مطلبا لا جدال فيه في كلّ برامج ونصوص الثورة.

---

[1] المتفحص للوثيقة حسب العربي الزبيري سيلْحَظ بأنّ المؤتمرين يؤكدون على "أنّ السياسة الزراعية في الجزائر ظلت منذ الاحتلال قائمة على اغتصاب الأراضي الخصبة من أصحابها الخواص أو من المؤسسات الدينية والإدارية وتمليكها للكولون ولشركات الاستغلال الأوروبية بصفة عامة لأجل ذلك فإن الهدف الأول بعد التخلص من السيطرة الأجنبية يكون متمثلا في إيجاد طريقة مثلى لإعادة المياه إلى مجاريها، وجعل المغتصبة حقوقهم يسترجعون بعض ما أخذ منهم بالقوة" (أنظر: الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 77).

[2] خالفة معمري، المرجع السابق، ص 368.

[3] الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 76-77.

. لقد خصّص البرنامج مساحة معتبَرة للجانب الأيديولوجي للثورة، حيث أفْرَد لمشروع الدولة والمجتمع إطاراً خاصا، غايته إعطاء صيغة لائقة تكون في المستقبل المسْتنَد والقِوام، وهذه الصيغة لا تكادُ تخرُج عباراتها عن مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع.

. رغم تمسّك منظّرو مؤتمر الصومام ببعض أسُس الإسلام ومبادئه وإدراجها ضمن النّص النهائي في الميثاق إلاّ أنّهم تجاوزوا أدبيات بيان أول نوفمبر بإسقاط عبارة "في إطار المبادئ الإسلامية" وجعل هويّة الدّولة المستقبليّة مفتوحة على جنْسيات عالمية، الأمْر الذي أنتج نوعا من النرجسية في تقرير مثل هكذا مصير وطني، وإعْلانه دون اكتراث للمستقبل في أهمّ ميثاق ثوري.

. إنّ إغفال إدراج نص المبادئ الإسلامية من الميثاق لم يُسْكت عنْه من طرف الكثيرين من صُنّاع القرار الثوري في الجزائر؛ حيث عارض الوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلّة قرارات مؤتمر الصومام، ووقع فأس الاتّهام على رأس عبّان رمضان الذي كان مهندسا ومُنظّرا للمؤتمر ومعروفٌ عنه ميوله الماركسي، ولم تهدأ العاصفة نوعا ما إلاّ بإجراء أوّل دورة وطنيّة للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة التي أدرجتها جبهة التحرير ضمن برامجها من أجل النّظر في القرارات وإعادة القطار الأيديولوجي للثورة إلى سكّته النوفمبرية الحقيقية.

الفصل الرابع

الدولة والمجتمع من خلال محاضر ووثائق المجلس الوطني للثورة وبعض التصريحات والقوانين

أولا: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 1957 ومحاولة تطبيق تصوّرات الثورة.

ثانيا: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني للثورة الأولى بطرابلس 1960/1959م

ثالثا: الدولة والمجتمع في برنامج دورة طرابلس الثانية 27/09 أوت 1961: التطوّرات والأبعاد

الفصل الثالث: الدولة والمجتمع من خلال محاضر ووثائق المجلس الوطني للثورة وبعض التصريحات والقوانين (1957-1961)

تتّسع صفحات هذا الفصل لعرْض مُجْمل النّشاطات السياسية والأيديولوجية لجبهة التحرير من خلال دورات المجلس الوطني للثورة التي بادرت إلى تفعيلها وتكييفها منذ الانْتهاء من أشغال مؤتمر الصّومام.

وتندرج هذه العمليّة البحْثية ضمن تساؤلنا العميق حول مشروع الدولة والمجتمع الذي تناضل من أجله الثورة وتسعى إلى تحقيقه واقعا بعدما رسمتْه مطلبا ثوريّا في برامجها، وهذه المرّة سنتوقّف عند دورات المجلس الوطني للثورة التي انطلقت من القاهرة نحو طرابلس للبحث في قضايا الثورة الشائكة ومحاولة ترصيص المسار الأيديولوجي ببرامج أكثر فاعلية، والاستجابة للطّموح الشعبي وطمأنته بشأن مستقبله ومصيره.

وقد اسْتهلّ المجلس الوطني دورته الأولى بالقاهرة، حيث سعى إلى إعادة تصحيح بعض المفاهيم التي انْجرّت عن مؤتمر الجبهة في الدّاخل (مؤتمر الصومام)، وإيجاد الصّيغة الأليق لهوية الدولة المستقبليّة التي أكّد النوفمبريين على إطارها الإسلامي، وأصرّ الصوماميون على علْمنتها؛ وواصل المجلس عرْض تصوّراته بشأن المسألة في مدينة طرابلس اللّيبية أين أعاد كلمة " المبادئ الإسلامية" إلى مجْراها (النوفمبري) مع طرْحٍ عميق لمْ يُدْرَك جدْواه بعد.

وعليه عُدّت البرامج التي صادق عليها المجلس الوطني في دورات: القاهرة (1957)، وطرابلس (1960.1959) و(1961) من أهمّ أدبيّات ثورة التحرير التي تبنّت النضال الأيديولوجي، وفي مباحث هذا الفصل سنتوقّف عند كلّ دورة للتّفصيل في حيْثياتها، دون نسْيان أوّل جهدي حقيقيّ وملموس للثورة في إحْداث اسْتقلالية في الممارسات الدبلوماسية؛ ونعْني بذلك تشكيل أول حكومة مؤقّتة للجمهورية الجزائرية.

فكيف تصوّر المجلس الوطني للثورة الجزائرية طبيعة الدولة والمجتمع المسْتقبلين في مختلف دوراته؟، وهل أخذت كلّ دورة مجراها التاريخي في تقصّي حقيقة الثورة التحريرية ومستقبلها النضالي؟

أولا: الدولة والمجتمع في دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 1957 ومحاولة تطبيق تصوّرات الثورة

1: من الصـــــــومام إلى القاهرة: مســـــيرة توبة؟ أم تقويم اعوجاج؟

صحيحٌ أنّ سنة 1956 انْتهت بمحاولة تطبيق نتائج مؤتمر الصومام وتأكيد النيّة على تحرير الوطن والحصول على الاستقلال بأيّة طريقة، لكن ما أبدته سلطات الاحتلال الفرنسي من غِلْظة في التعامل وسوء في الممارسة الإدارية والعسكرية تجاه الجزائريين، جعل الثورة تتصلّب أكثر في الميدان وتزحف شيئا فشيئا إلى المراد المنشود وذلك عن طريق فرض أنماط نوعية في التفكير على قادتها ودفعهم إلى لعِب جميع أوراقهم السّياسية والدبلوماسية على المسْتويين الداخلي والخارجي.

لقد كان وضع الثورة يفرض من تلقاء نفسه ضغطا كبيرا على قادتها؛ فهي بحاجة إلى ترصيص مسارها أيديولوجيا، وتقويته عسكريا وعمليا، وما معركة الجزائر[1] التي خاضها الفدائيون عام 1957م وبايعها الشعب الجزائري على حدّ تعبير "محمد بجاوي" عن طريق الإضراب العام الذي شمل الجزائر ثمانية أيام من 28 كانون الثاني 1957م إلى 04 فيفري 1957م[2]سوى عمليّة تأطيرية . تنظيميّة لجعل لهيب الثورة ينتشر في قاطبة التراب الوطني سيّما التركيز على المدن، والإثبات لسلطات الاحتلال الفرنسي أنّ الثورة التحريرية منظّمة ومتكافئة وتتّجه نحو المنحى الصّائب الذي تنحوه أي ثورة تحريرية،في العالم وهذا دليل آخر على ما أقرّه مؤتمر الصومام السالف بأنّ حركتنا التحريرية ليست بحرب تمرّدية أبدا.

إنّ شمولية الثورة بعد تسرّبها إلى المدن، وكذا تصاعد مكانتها على المستوى الدولي واتّساع نطاق حلفائها من العرب والأفارقة والآسيويين، أثار بلا شكّ حفيظة الاحتلال الفرنسي، حيث بدأ يتربّص الدوائر بهذا التطوّر الإيجابي للمشروع الأيديولوجي، وسعى بكل ما أوتي من قوّة إلى عرقلة ديناميكية ذلك عن طريق تعزيز أكبر

[1] استخدمت فرنسا في هذه المعركة قوات كبيرة من المظلّيين العائدين من حرب فيتنام بقيادة الجنرال ماسو Massu بوسائل ضخمة، كما لجأت إلى التعذيب الممنهج لأجل انتزاع المعلومات، كما أنّها استطاعت أن توجّه ضربات قاصمة للمقاومين المتخندقين في أزقّة وأحياء القصبة الضيّقة، الذين كان يقودهم علي لابوانت وياسف سعدي، عندما اكتشفت طرائق تنظيم ونشاط المجموعات الفدائية وهرميّة تنظيمها (أنظر: فيلالي، المرجع السابق، ص 324).

[2] أنظر: محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 94.

للقوات والعمليات العسكرية في الميدان[1]، وبالتالي سيكون الاصطدام بين جيش التحرير الوطني وغريمه الفرنسي أمرٌ لا مفرّ منه وربّما سيأخذ أشكالا وأبعادا أخرى.

إنّ هذا التضييق والحصار النّاتجان عن هذه المواجهة الحربية غير المتكافئة قد دفع قيادة جبهة التحرير أي أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخروج من المدن والالْتجاء إلى الأرياف "أصل انطلاقة الثورة" من أجل إعادة التنظيم والدّفع بالمقاومة إلى حيث الأهداف التي سطّرت لها، وهذا الوضع الجديد أدّى إلى تعقيد موقف القيادة المبتعدة عن مجال المقاومة الأثير بالنسبة للسّياسيين، أيْ المدينة[2].

في خضمّ هذه الأحداث، عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ فقدان "العربي بن مهيدي" أحد أعضائها الذي أوقف من طرف الاحتلال، وتمّ تعذيبه إلى غاية استشهاده على يد ضبّاط فرنسيين[3]، وبذلك وجد عبّان رمضان نفسه رهين ظرف جديد صعب يكاد يجعل إشرافه على الثورة حرجاً وضعيفا، نظرا لصعوبة الاتّصال وصعوبة تطوير عمله التنظيمي عبر كامل التراب الوطني[4]، وفي هذه الحالية المستعصية عن الاحتواء " قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ الانتقال إلى الخارج لإعادة تنظيم وتعزيز جبهة التحرير الوطني، وتطهير العلاقات مع البلدان الشقيقة والصّديقة وخصوصا تونس ومصر والمغرب"[5].

لبلوغ هذه الغاية، اسْتدْعت لجنة التنسيق والتنفيذ[6] أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى القاهرة للاجتماع والبتّ في "إقرار برنامج عمل على المستوى الداخلي والخارجي ورسم الآفاق النظرية الإستراتيجية للدولة الجزائرية المستقبلية"[7]، و هنا ستأخذ بعض مقرّرات الصومام "**المغضوب عنها**" الحيّز الأكبر من المناقشات ومن ثمّة ستُحال على محكّ التصحيح والتقويم لتفادي المشاحنات والصراعات "السّلطوية المسبّقة، والشيء الذي يهمّنا في هذا المقام هو أيديولوجية المجتمعين، ونظرتهم إلى مستقبل الدولة والمجتمع خاصة بعد أنْ أحاط مؤتمر الصومام

[1] أنظر: بن أزواو، أيديولوجية الثورة...، المرجع السابق، ص 189.188.

[2] أنظر: فيلالي، المرجع السابق، ص 324.

[33] أنظر: مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص67.

[4] فيلالي، المرجع السابق، ص325.324.

[5] مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص67.

[6] وصلت هذه اللّجنة إلى تونس في نهاية جوان 1957م (أنظر المرجع نفسه، ص67).

[7] بن أزواو، أيديولوجية الثورة، المرجع السابق، ص 190.

هوية الدولة الوطنية بهالة من الضبابية، وقبل ذلك سنعرّج أولا إلى المحاور التي تناولها المؤتمر في برنامجه وأشّر عليها في محضره الختامي لنفهم حينئذ تجلّيات الأمر وأبعاده.

أ : دورة القاهرة 1957: مجرياتها وقراراتها

جرت أشغال الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة لسنة 1957 في القاهرة بين 20 و27 أوت من نفس الشهر، وقد حضره كلّ من: عبان . عباس . بن عودة . بن خدّة . بن يحي . بومنجل . بومدين . بوصوف . دحلب . دهيليس . بن طوبال . فرانسيس . كريم . لعموري . مزهودي . أوعمران . الثعالبي . توفيق المدني . يزيد . لمين . مهري . الشريف . محمود، وعيّن فرحات عباس رئيسا للجلسة ومحمد بن يحي كاتبا[1].

والمتأمّل في تشكيلة الأعضاء الحاضرين في هذا الاجتماع سيلاحظ أنّ عدد العسكريين كان عشرة وأمّا السّياسيين فكان عددهم اثنتا عشر[2]، وهو الأمر الذي سنرى بصمته على القرارات المقبلة، وحسب "فتحي الذيب" فإنّ "الاجتماع استغرق أربعة أيام مشحونة بالمناقشات والدراسة المستفيضة لوضع الثورة الجزائرية وكافة أوجّ نشاطها"[3]، ما أدّى إلى عودة "إرهاصات مؤتمر الصومام" إلى الواجهة سيّما ما يتعلّق بمبدأ الأولويات؛ الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

ويصف لنا "العربي الزبيري" الأجواء التي دارت في المؤتمر بقوله:" ...ولقد كانت الدورة بالفعل منعرجاً خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر، وكان من الممكن أن يتحوّل اللّقاء إلى مأساة دموية، لكن الرّوح الوطنية تغلّبت في النّهاية، وتوصّل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلّح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التّوجّه رغم كلّ ما وقع من مشادّات ونزاعات واختلافات تجاوزت حدّ اللّياقة في بعض الأحيان"[4]، هذا الحكم أرجعه "عبد السلام فيلالي" إلى "درجة التباين الحادّة بين مواقف كلّ من جماعة لجنة التنسيق والتنفيذ ومن سيُعرفون من الآن فصاعدا ب"الباءات

[1] Mohammed harbi, Les Archives, OP CIT, p 175

[2] فيلالي، المرجع السابق، ص 333.

[3] فتحي الذيب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط01، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص 355.

[4] الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 99.

الثلاث"، وهم كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، ولعلّ أهمّ درجة في هذا التباين ما تعلّق بالنقطة المتعلّقة بجدارة القادة التاريخيين في تولّي المسؤوليات العليا في الثورة الجزائرية، كتصحيح للحيف الذي يعتقدون أنّه حلّ بهم جرّاء قرارات مؤتمر الصومام وبروز المركزيين من جديد"[1]، وهذا ما سنعرفه من خلال استعراض تاريخي لأهمّ القرارات المتمخضة عن لقاء القاهرة.

استهلّ المؤتمرون اجتماعهم بقراءة عبان رمضان لحصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ التي صادقوا عليها بالإجماع، وبعدها صوّتوا على مجموعة من المبادئ[2] تمحورت حسب ما تبيّن لنا من خلال المحضر الختامي[3]حول أمرين مهميّن؛ يتعلّق أوّلهما بالجانب التنظيمي الذي تحتاجه الثورة المتصاعدة، والثاني تلمّس الشق الأيديولوجي الخاص بسيادة ومستقبل الدولة الوطنية، وبالتالي أثمرت جهود المؤتمرين مجموعة من القرارات التالية:

القرارات التنظيمية:

. **توسعة الهياكل القيادية للثورة:** تقرّر في اجتماع القاهرة رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى 54عضوا، ولجنة التنسيق والتنفيذ إلى09أعضاء رئيسيين[4]يُضاف إليهم سجناء الثورة الخمس[5]، وجاء هذا القرار نتيجة تطوّر الثورة وحاجتها للتنظيم والتسيير[6] من جهة، وكذا الرّغبة في إشراك كلّ الفاعلين الوطنيّين في مهمّة تسيير وضبط حرب الجزائر مع الاحتلال الفرنسي من جهة أخرى، ولا ندلّ على ذلك إلاّ بوجود عناصر كثيرة من مختلف أحزاب الحركة الوطنيّة السّابقة في أجهزة المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ.

[1] فيلالي، مرجع سابق، ص333.

[2] Voir : mohammed harbi , Les Archives, OP CITE , p175

[3] أنظر الملحق رقم 03,

[4] هم: عبان رمضان مشرفا على جريدة المجاهد، فرحات عباس مكلّفا بالصحافة والإعلام، لخضر بن طوبال مكلّفا بالداخلية والتنظيم الإداري، كريم بلقاسم وزير حرب، الأمين دباغين مكلّفا بالعلاقات الخارجية، محمود الشريف مكلّفا بالمالية، عبد الحميد مهري مكلّفا بالشؤون الاجتماعية والثقافية، عمر أوعمران مكلّفا بالتّسليح والتموين، عبد الحفيظ بوصوف مكلّفا بالاتّصالات العامّة (أنظر، فيلالي، المرجع السابق، ص334).

[5] Mohammed Harbi, Les Archives, OP CITE , p 175

[6] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 212.

إلغاء الأولويات وتأكيد مبدأ المساواة والوحدة في العمل: بعد الجدل الكبير الذي ساد حول مبدأ العمل بالأولويات المنبثق عن مؤتمر الصومام بثّ المؤتمرون أخيرا في هذه القضية وقرّروا إلغاء أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، مؤكّدين أنّ "الأولوية لا تكون إلاّ حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة"[1]، وحسب العربي الزبيري فإنّ هذا التأكيد لم يكن إلا شكليّا باعتبار أنّ الواقع يثبت ذلك؛ فمن جانب يبدو أنّ السلطة قد آلت إلى الباءات الثلاث (بوصوف، بن طوبال، بلقاسم) في ظلّ رفض صارخ من طرف عبان رمضان الذي بدا شبه وحيد في "معركة القفز نحو السلطة"، ومن جانب آخر فإنّ الداخل كان مستقلا إلى غاية وقف إطلاق النار[2]، وبالتالي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج ترجع حسب شهادة "عبد الحميد مهري" أساسا إلى " الاختلاف الفكري والصراع بين القادة، مبيّنا بأنّ هذه القضية منذ ظهورها سنة 1956 وإلغائها سنة 1957 تعود جذورها إلى فترة قبيل الثورة عندما احتدم الجدل بين أنصار العمل المسلّح وأنصار العمل السياسي وأكّد أنّ ما أقرّه مؤتمر الصومام بخصوص هذه المسألة راجع إلى هذه الخلفية، وكذلك إلى خلفية أخرى تتعلّق بالصّراع بين الأشخاص مجسّدا على الخصوص بين عبان رمضان في الداخل وبن بلّة في الخارج"[3].

وعليه فإنّ قرار إلغاء الأولويات جاء ليزيل التفاوت بين مناضلي الواجب المقدّس، ويستعيد قوّة العبارات الواردة في بيان نوفمبر الدّاعية إلى الوحدة في العمل وتحاشي التأويلات الغامضة التي قد تؤدّي إلى أمور غير مُتحكّم فيها، وهذا الإجراء اعتبره "عبد الحميد مهري" (حلٌّ للمشكلات السّابقة، ومحاولة للعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل مؤتمر الصومام للقضاء على الخلافات والصراعات، أي العودة إلى بيان أول نوفمبر ومنع الثورة الوقوع في انحرافات وانزلاقات)[4].

[1] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 101

[2] الزبيري، المرجع السابق، ص 101 . 102.

[3] بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 192 . 193.

[4] أنظر: المرجع نفسه، ص193.

ب: القرارات الأيديولوجية المتعلّقة بمستقبل الدولة والمجتمع:

ناقش المؤتمرون في اجتماع القاهرة مسألة النظام المستقبلي للدولة الوطنيّة، وخرجوا بقرار أيديولوجي نصّ على أنّ " هدف الثورة التحريرية يظلّ هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لن تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية للإسلام"[1].

والملاحظ من خلال هذا النّص أنّ الثورة الجزائرية يبقى هدفها الأوّل والأخير هو بناء الدولة المستقبلية كما أكّدت على ذلك جبهة التحرير الوطني في نصوصها ومواثيقها السّابقة، ومن خلال مؤتمر القاهرة أرادت الجبهة أنْ تعيد صياغة الرؤية الفكرية لمشروع الدولة انطلاقا من استعادة مفهوم "الإسلام" المنصوص عليه في بيان أول نوفمبر[2]إلى قاموس التداول التاريخي بعد أن أُسقط بصورة غير مشروحة في مؤتمر الصومام، لكن شتّان بين "دولة تكون في إطار المبادئ الإسلامية" و"دولة لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية"[3].

صحيح أنّ قرارات مؤتمر القاهرة لم يسقُط منها مصطلح الإسلام وهذا "وضع مطمئن" بالنسبة لمجتمع منغرس في أساسيات هذا المبدأ، لكن حسب ما نرى أنّ كلمة "الإسلام" وردت كمجرّد لفظ أُسْتُعمل من أجل احتواء الوضعية الناتجة عن مؤتمر الصومام (خاصة القسم المتعلّق بهوية الدولة) حتى لا تأخذ الأمور مجرى آخر في انتظار تهدئة أشمل لحالة الثورة وفهم جيّد لمخططات الاحتلال وإرْجاء مسألة ضبط نظام الدولة المستقبلية إلى مناسبة أخرى تكون أكثر ملائمة ونجاعة.

وتأصيلا لوضعية نظام الدولة في مؤتمر القاهرة نستدلّ بما أشار إليه الباحث "فتح الدين بن أزواو" حول شأن إدراج جملة "لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية" إذ يرى بأنّ هذه الأخيرة تحمل عدّة تفسيرات وتأويلات، وتترك المجال مفتوحا لمزيد من الجدل حول النظام المستقبلي للدولة الجزائرية، ما يوحي . حسب رأيه . إلى التوجّهات

---

[1] Harbi , Les ARCHIVES, OP CITE, p176 .

[2] رأينا سابقا أنّ هدف الثورة من خلال بيان أول نوفمبر هو "إقامة جمهورية جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية".

3 ورَد في وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" بخصوص طبيعة الدولة المستقبلية في دورة القاهرة ما يلي:"بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأول في 28 أوت 1957 يؤكّد على: الجمهورية الجزائرية والديمقراطية والاجتماعية (دون الرّجوع إلى الدين)" وهذا يثْبت لنا بأنّه ثمّة فرق كبير بين ما قصده بيان نوفمبر وبين ما قَصده بيان اجتماع القاهرة (راجع العبارة المقتبسة من الوثيقة في: بن أزواو، البعد الإسلامي والعربي في...، ص 351).

العلمانية التي بدت ملامحها تتّضح منذ انعقاد مؤتمر الصومام بسبب تباين الرّؤى الأيديولوجية بين مختلف قيادات الثورة، خاصة بعد انضمام تيارات فكرية وسياسية أخرى لجبهة التحرير الوطني"[1].

ومهما يكن من أمر فإنّ مؤتمر القاهرة قد انطلق من المبادئ النوفمبرية من أجل ترسيم أيديولوجية حقيقية معبّرة عن مستوى قادة الجبهة وثورتهم التحريرية، وبالتالي حاولوا تغليف نظام الدولة بغلاف الإسلام الذي لا يمكن التأقلم إلاّ في روحه، ومن ثمة يمكن للدولة المأمولة أن تنفتح على المستجدّات وتستلهم من مختلف النظريات ما يساعدها على الانبْناء الصحيح دون التأثير على أساسياتها الحضارية.

كما جاء ورود مبدأ "الإسلام" بالصيغة التي رأيناها في نص قرار المؤتمر محاولةً استدراكية للوضع المتضخّم الناتج عن مؤتمر الصومام[2]، وكذا عودة صريحة إلى مناخ أوّل نوفمبر من أجل تبيان أنّ حركة الأيديولوجية الثورية سليمة في أفكارها وليست أبدا "أيديولوجية أشخاص محدّدين" أو "أيديولوجية متذبذبة لا ثوابت لها"، وبالتالي فالمؤتمر" أعاد التأكيد على أصالة الثورة الجزائرية وانتمائها الحضاري وكرّس في الوقت نفسه أحد الأهداف الرّئيسية للحركة الوطنية التي كثيرا ما تناولت أدبياتها الجوانب الحضارية للمجتمع الجزائري والدولة الجزائرية، تكريسٌ جاء بعد تسجيل الحضور القوي لعناصر جمعية العلماء في أجهزة الثورة سواء على مستوى تمثيل فيدراليات جبهة التحرير المتواجدة بالخارج أو في السلطة التشريعية للثورة حيث التحق محمد خير الدين وأحمد توفيق المدني للمجلس الوطني للثورة كأعضاء دائمين بداية من أوت 1957"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤتمر القاهرة لم يُغْفل برنامجه التمسّك بالسيادة الوطنية وهذا دليل على أنّ جبهة التحرير الوطني لن تساوم بشأن هذه المسألة وتعتبرها إلى جانب الأهداف الأخرى بيت القصيد ومقصد المرمى الذي من أجلها تمّ تفجير الثورة وقبلها تفعيل ديناميكية المقاومات المختلفة الرافضة لسيادة الأجنبي.

---

[1] بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص194. 195.

[2] اعتبر عبان رمضان في تقريره الموجّه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمعين بالقاهرة أنّ ما بدر من الوفد الخارجي من تهم ومشاحنات بخصوص تجريد الجمهورية الجزائرية من الطابع الإسلامي حجة ديماغوجية لا يؤمن بها حتى أصحابها (أنظر: التقرير كاملا في: عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص، ص235، 278).

[3] أحمد مسعود سيد علي، بصمات تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في مختلف الاثراءات التي عرفتها أيديولوجية جبهة التحرير الوطني إبّان الثورة التحريرية 1954 . 1962، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، جويلية 2012، ص 5251.

إنّ تأكيد البرنامج على سيادة الدولة الجزائرية كما أكّده بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، يُبْرز . حسب الباحثين . التحدّي الذي رفعته أيديولوجية جبهة التحرير الوطني ضدّ النظام الاستعماري، الذي حاول بكلّ الوسائل إزالة هذه الدولة والقضاء على سيادتها وطمس تاريخها وحضارتها، وهو ما يجعل منها إيديولوجية وطنية ثورية، كونها تهدف إلى التغيير الشامل لأوضاع البلاد والعباد[1].

وبالنسبة لمشروع المجتمع فقد قرّر المؤتمرون أنْ يكون قائما على أركان المساواة والعدالة والتكافل، ويأتي هذا المنظور من منطلق أنّ الجمهورية الجزائرية التي ينتظر الجميع اكتمالها لن تكون إلاّ ديمقراطية واجتماعية، نامية من وجدان الشعب وقائمة من أجله أو بمعنى آخر:" من الشعب وإلى الشعب"؛ وهذا التصوّر كثيرا ما تلمّسناه في شعارات الثورة التحريرية وأدبياتها على غرار برنامج القاهرة الذي نجد فيه إشارات قوية تدعو إلى تحقيق مبادئ المساواة والديمقراطية في مختلف المعاملات الثورية، وكذا إشراك الشعب في معركة التحرير وتقديم شروحات له حول مستجدّات التطوّرات الحاصلة بالميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية لأنّه في نهاية الأمر "يجب قيادة الثورة الجزائرية في الوضوح وهو الشرط الأساسي للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري"[2].

تأكيدا لما سبق" توخّى مؤتمر القاهرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يُعطي الاستقلال الوطني محتواه الحقيقي، بالتأكيد على النظام الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي؛ وذلك بإرجاع السيادة للجماهير الشعبية صاحبة الحق الشرعي فيها، وهي السيادة التي لا تستمر إلاّ بالاعتماد على مبدأ الديمقراطية التي تضمن وتجسّد اختيار الشعب، وتحقّق الحريات، وتصون كرامة المواطن في ظلّ نظام اجتماعي يسوده التكافل والعدالة الاجتماعية لا وجود فيه لطبقة مسيطرة أو تمييز فئة على حساب فئة أخرى"[3].

علاوة على ذلك، سطّر المجتمعون برنامجا للعمل يقوم على ضبط التوجّهات الخارجية للثورة وهذا من أجل إيجاد حركة وفاعلية أكبر على المستوى الدولي[4]، ولن يتأتى ذلك إلاّ بوجود جهاز "ضامن، ومُعْترف به يحقق الغاية الدبلوماسية للثورة، وعليه سيكون من نتائج مؤتمر القاهرة "إنشاء أول حكومة جزائرية" كما سنرى.

---

[1] أنظر المقال نفسه، ص 52، وكذلك: بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 195.196.

[2] Herbi , Les Archives, OPCIT , P176

[3] أحمد مسعود، مقال سابق، ص 52.

[4] أنظر: بن أزواو، أيديولوجية الثورة، المرجع السابق، ص 198.

2. تطبيق نتائج الثورة بتأسيس أوّل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية

أ: انبثاق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من كواليس لجنة التنسيق والتنفيذ وتبلوُر الفكرة

أنهى المجتمعون في القاهرة مؤتمرهم بمجموعة من القرارات التاريخية الهامّة، وأجملوها "مختصرةً معبّرةً" في محضر موجز تناول الوضع المتطوّر للثورة ومستقبلها على ضوء مؤسّساتها وأجهزتها القائمة، وقد تم تخويل لجنة التنسيق والتنفيذ بتطبيق دقيق لمختلف نصوص المؤتمر حتى لا تكون الدورة مجرّد تنظير وتأمّل.

ومن ذاك المنطلق، شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تطبيق قرارات المؤتمر «فقامت بتحديد يوم 30 مارس يوما للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا"[1]، ثمّ استكملت مسيرتها من أجل تأسيس حكومة وطنية بعد أن فوضها المجلس الوطني صلاحيات ذلك، ومن تونس باشرت مهامها بعقد اجتماع تمّ فيه استدعاء جميع قادة الولايات لكنّه لم يحقق توازنا بين قادة الداخل والخارج ما أفضى إلى نتائج وخيمة كانت أقساها لاحقا على الثورة الجزائرية "اغتيال عبان رمضان"[2].

بعد التخلّص من عبّان رمضان ظهرت إلى الوجود في شهر أفريل سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف لجنة التنظيم العسكري مقسّمة إلى فرعين لكن بدون رأس موحّد في الظاهر على الأقل[3]، وفي خضمّ هذه الأحداث ستتعاظم شخصية "كريم بلقاسم" كأحد قادة الثورة الأوائل الذي يبحث عن القيادة[4]ومن ثمة ستتفاقم أزمة الحدود الشرقية التي ستدفع بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى عقد اجتماعها في 09 سبتمبر 1958، وفيه إلى جانب مسائل أخرى سيتمّ البث في إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

---

[1] جويبة، المرجع السابق، ص 214.

[2] يكاد يتّفق الجميع على حقيقة اغتيال عبّان رمضان بسبب الأوضاع المتأزّمة بينه وبين رُفقاءه بعد الانتهاء من عقد مؤتمر الصومام؛ لكنّنا نجد عكْس ذلك في جريدة المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني حيث عنْونت في أحد أعدادها الخبر بما يلي:"**عبّان رمضان يستشهد في ميدان الشرف**" وتقول:"إنّ جبْهة التحرير الوطني تُعلن بكلّ ألم أنّ الأخ عبّان رمضان أُسْتُشْهد فوق التراب الوطني من جرّاء جراح خطيرة أُصيب بها على اثْر اشْتباك حدث بين كتيبة من جيش التحرير الوطني كانت مكلّفة بحراسته وبين فرقة من الجيش الفرنسي" (أنظر: المجاهد، العدد 29،1958/05/24).

[3] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 104،103.

[4] أنظر: تفاصيل ذلك في فيلالي، المرجع السابق، ص 359.

[5] أنظر المزيد في: العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 105،104.

ب/ 19سبتمبر 1958: ميلاد دولة الثورة للجمهورية الجزائرية وتنوّر الفكرة

أصبح لزاما، أمام ألاعيب الساسة الفرنسيين، ومناورات ديغول المتعدّدة، على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عُقد بالقاهرة من 22 آب (أوت) 1957[1]، وفي هذا الصّدد أوصى المجتمعون في مؤتمر طنجة المغاربي[2] بضرورة تجسيد "مشروع الثورة"، وقد جاء في النص الرّسمي لمقرّراته:" ...ونظراً لما تحمله جبهة التحرير الوطنية الجزائرية والهيئة المسيّرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات في جميع أنواعها فإنّ المؤتمر يُوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي مرّاكش وتونس"[3]، وبعد هذا النصّ المشجّع والواضح لم يبق أمام جبهة التحرير الوطني إلاّ أن تجسّد الفكرة وتعلنها للعالم، وتوضّح غاياتها من وراء تأسيس هذا الجهاز وطبيعته، وفي هذا الصّدد صرّح "كريم بلقاسم" لإحدى شركات التلفزة الأمريكية قائلا:" إنّ الجزائر . بعد مؤتمر طنجة . لا بصفتها ولاية فرنسية لها دور سياسي ودبلوماسي هام عليها أن تقوم به في الميدان الأممي وستقوم بجميع مسؤولياتها...إنّ جبهة التحرير الوطني ستؤسس فعلا حكومة جزائرية مؤقتة، لكن يجب عليها أن تنصّ على أنّها ليست حكومة في المهجر، ولكنّها حكومة تحريرية"[4].

وتأسيساً على ما جاء في مؤتمر طنجة الذي اعتبره"مولود قايد" فرصة مواتية لجبهة التحرير الوطني من أجل استشارة الأشقاء وسبر مدى استعدادهم للترحيب بالوليد الجديد والاعتراف به[5]، وكذا تهيّؤ الظروف الداخلية والخارجية بادرت لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 18 سبتمبر 1958 إلى تأسيس الحكومة المؤقتة

[1] لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 190.

[2] انْعقد هذا المؤتمر في مدينة طنجة المغربية بحضور ممثّلين عن حركات التحرير في كلّ من الجزائر وتونس والمغرب، وبغض النظر عن مشكلة الاستعمار المشترك الذي يتوجّب مُحاربته تطلّع الجميع إلى بناء مغرب عربي موحّد، وبهذا الشأن عنْونت المجاهد بأسلوب استفهامي:" **هل تتحقّق وحدتنا في مؤتمر طنجة؟**" (أنظر: المجاهد، العدد22، 1958/04/15)، ولعلّ هذا المأمل ظلّ يُراود جبهة التحرير الوطني ويتجلّى هذا من خلال تنصيصها في مختلف نصوصها وأدبياتها على الدّعوة الصريحة إلى إقامة مغرب عربي مُوحّد وكذا الاستقلال ضمن إطار الشّمال الأفريقي.

[3] المجاهد، 02/07/ 1958.

[4] أنظر: الملحق رقم 12

[5] أحمد سعيود، لعمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954.1958، دار الشروق للطباعة والنسر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 178.

للجمهورية الجزائرية، والإعلان الرّسمي عنها من القاهرة[1]على الساعة الواحدة زوالا (بتوقيت الجزائر حسب البيان)[2]، وكان يوم تأسيسها يصادف اليوم ال "**1416**" من أيّام الثورة[3]، وتجدر الإشارة إلى أنّ قرار إنشاء الحكومة كان قرارا جزائريا محضا، حيث لم يتم استشارة أيّ صديق أو حكومة أجنبية وتمّ إعلام الحكومة التونسية والمغربية ساعة قبل الإعلان الرّسمي[4]، وبخصوص هذا الشأن أكّد "عبد الحفيظ بوصوف" لصحيفة لوبسرفاتور ما مفاده:"أمّا تشكيل حكومة جزائرية، فهو مبدأ اعترفت به ندوة طنجة، وإعلانها ليس إلاّ مسألة ظروف مناسبة ومهما يكن من شيء فإنّ الحكومتين التونسية والمغربية لهما دور استشاري فقط، إذ أنّ قرار إعلان الحكومة من حق لجنة التنسيق والتنفيذ وحدها"[5]

وتُعتبَرُ الحكومة الوليدة امتدادا طبيعيا ومباشرا للجنة التنسيق والتنفيذ التي أنشأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام[6]، وقد أنْشئت من أجل رفع معنويات الشعب، الذي كان يأمل في دعم خارجي جاد[7]، وحسب ما صرّح به كلّ من "كريم بلقاسم" و"محمود الشريف" لصحيفة المجاهد "فإنّ الأسباب التي تدعو إلى إنشاء حكومة جزائرية عديدة؛ ففيها تلبية لرغبة الشعب الجزائري الذي عبّر عنها عدّة مرّات، وهي أيضا تجسّم . بعد كفاح . أربع سنوات وجود الأمّة الجزائرية والنهاية الرّسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر"[8] ولهذا كان لنبأ تأسيسها صدا كبيرا لدى الشعب الجزائري الذي اسْتقبله بفرح بالغ[9]، خاصة وأنّ حكومته تؤمن به كأمّة كائنة وبمستقبل حرّيته وانفصاله عن فرنسا كحقيقة ثابتة.

[1] محفوظ قداش، وتحرّرت الجزائر، المرجع السابق، ص 190.

[2] جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: شراز موجد، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 305.

[3] لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 191.

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 190.

[5] أنظر: الملحق رقم 10

[6] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 105.

[7] هذا ما أشار إليه تقرير حول الوضعية العسكرية (أنظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1859. 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 30).

[8] المجاهد، العدد 23، 07 ماي 1958، ص 07.

[9] لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 191.

وحتى نربط أمر تأسيس هذه الحكومة بموضوعنا العام المتعلّق بمشروع الدولة والمجتمع في نصوص وأدبيات الثورة، ينبغي أن نشير إلى أبجديات الخطاب الفكري الذي يتّسم به أعضائها، وكذا المضمون الأيديولوجي لبيانها التأسيسيّ الأوّل، وماذا تريده هذه الحكومة بالذّات من سلطات الاحتلال الفرنسي؟

ج: آفاق الدول والمجتمع في بيان الحكومة المؤقتة الأوّل.

تمّ الإعلان عن تشكيلة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية GPRA[1] في 19 سبتمبر 1958، وهي الحكومة الأولى التي ستستمرّ في العمل إلى غاية 1960[2]، برئاسة "فرحات عباس" المناضل السابق في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقبله "الزعيم الروحي" للاتجاه اللّيبرالي، هذه الحكومة النّاشئة استهلّت بداية تأسيسها بالإفصاح عن "**منهاجها السياسي**"[3] الذي عُدّ أوّل تصريح أُذيع على العالم، وتذكّرنا هذه التجربة باندلاع الثورة التحريرية وتعريفها لنفسها عن طريق البيان التاريخي الخالد، لكن ثمة بوْن واسع بين المرحلتين التاريخيّتين من عمر الثورة الجزائرية.

جاء في مستهلّ التصريح:" **إنّ هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الاحتلال الحربي سنة 1830 ومحاها بصفة قاسية ظالمة من الخارطة السياسية للشمال الإفريقي**"[4].

نلاحظ من خلال هذه الفكرة أنّ البيان انطلق من أساس "الشعب" ليؤكّد هو الآخر بأنّ الثورة التي قامت من أجل الشعب الجزائري، وناضلت في سبيل رُقيّه ونهضته سوف يكون هو المحور الأساس للعملية النضالية خلال مرحلة النضال وبعده، وبالتالي فإنّ كل نصوص الثورة تبدأ بتوجيه نداء إلى الشعب قصد إشعاره بأنّه عماد الدولة المستقبلية وأنّ إلى سيادته مردّ كلّ قرار.

[1] أنظر تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسيرة أعضائها في: المجاهد، 19 سبتمبر 1958 (طبعة خاصة).
[2] فيلالي، مرجع سابق، ص 367.
[3] أنظره في: المجاهد، 1958/10/10.
[4] المجاهد، مصدر نفسه.

كما نسجّل من خلال البيان ذاك الإيمان القوي بوجود الدولة الجزائرية قبل 1830، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ الشعب الجزائري وكلّ ممثّليه لن يسمحوا بأيّ قرار ينافي صدق ويقين هذا الأمر من منطلق أنّ التاريخ أثبت حضارة الأمة الجزائرية قبل العدوان الفرنسي عليها، وقد تطرّقنا إلى هذه المسألة من الفصول السابقة، وعليه فإنّ البيان أكّد بأنّ الدولة التي تمّ ابتلاعها بتاريخ 1830 قد بُعثت من جديد بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ أي سنة 19 سبتمبر1958، وهذا الحدث آمنت بميلاده لجنة التنسيق والتنفيذ إلى درجة اليقين، حيث صرّحت بعد مؤتمر طنجة بما يلي:"لقد قُبرت فكرة <<الجزائر الفرنسية>> إلى الأبد، وانهار الجهاز الاستعماري بأكمله، ومن خلال الأنقاض الاستعمارية تقوم دولة جزائرية تتمتّع بجميع خصائص السيادة...والأمّة الجزائرية في نفس الوقت تستعيد مكانتها داخل مجموعة المغرب العربي"[1].

ويدعّم "الأمين شريط" فكرة إعادة بعث الدولة الجزائرية سنة 1958[2]، ويشرح استنادا إلى فقه"الدساتير" أنّ "كوْن الدولة في حالة حرب لا يغيّر . من وجهة نظر القانون الدولي . شيئا من وجودها الرّسمي كدولة، إلى جانب ذلك فإنّ المستعمرات تتمتّع طبقا لميثاق الأمم المتحدة بمركز خاص وليست كجزء من الميتروبول، وقد أُعْتُبرت حروب تصفية الاستعمار حروبا دولية، ولذا فإنّه طبقا لذلك تعتبر الجزائر قد أُعيدت إلى الوجود بموجب التصريح الذي أصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ بتفويض للسلطات من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 والذي يتضمّن الإعلان عن الجمهورية الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[3].

وفي رأي مدعّم آخر يرى الباحث "أحمد سعيود" أنّ تأسيس الحكومة المؤقتة يقابله إعادة بعث جديدة للدولة حيث يقول:" إذا كان أول نوفمبر بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري، فإنّ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، هو بعث جديد للدولة الجزائرية"[4] واستند في ذلك إلى الفقرة الأولى من بيان الحكومة والذي ذكرناه أعلاه.

أمّا "مصطفى هميسي" فيرى أنّ تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958يشكّل مع باقي مؤسّسات الثورة **أوّل سلطة مركزية للجزائريين التي غابت منذ سقوط الدولة الزيانية، بغض النظر عن محاولة**

[1] المجاهد، العدد 23، ماي 1958، ص07.
[2] أنظر: الأمين شريط، المرجع السابق، ص 101.
[3] المرجع نفسه، ص102.
[4] أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 182.

الأمير عبد القادر، أو عمّا يمكن أن يفجّره اعتبار السلطة العثمانية دولة جزائرية من جدل[1]، وبالنظر إلى شرعية تأسيسها[2] ومنهجها في الممارسة السياسية الذي سيتّضح فيما بعد ولو كان متذبذبا، فإنّنا نعتبرها لبنة تأسيسية أخرى تضاف إلى جهود الوطنيّين الجزائريين الذين يسعون بمختلف الطرق إلى إعادة إحياء الدولة الجزائرية وتنظيم نبضها القانوني والسّيادي، بل الأكثر من هذا نعتبرها . استنادا إلى المفاهيم الواردة في البيان . بمثابة دولة الأمّة.

وعلى العموم اعتبر الباحث "فيلالي عبد السلام" تأسيس الحكومة حدثا فاصلا في حياة نضال الجزائريين ضدّ الاستعمار، فهو من الناحية النفسية يلغي التّبعية السياسية لفرنسا ويجعل مشروع تحقيق السيادة أمرا واقعا، لذلك فهو **انجاز**، ولو أنّه انتظر قرابة الأربع سنوات ليصير مجسّدا، وأمّا ما كان بين عناصرها من خلافات فذلك من مقتضيات العلاقة بين رفقاء النضال وقيّم الثقافة السياسية لديهم"[3]

وفيما يخصّ آفاق "دولة الاستقلال" التي يناضل الجميع من أجلها، فإنّ التصريح أشار إلى الجانب الأيديولوجي المتعلّق بذلك وأكّد:" **أنّ الشعب الجزائري يريد إقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية تأسيسا على ما جاء في بيان أول نوفمبر"**[4]، ونقرأ في نص البيان كما ورد في جريدة المجاهد:" ...**فالشّعب والشّعب**

[1] مصطفى هميسي، المرجع السابق، ص 204.

[2] ما يثبت شرعية تأسيسها أنّها خُضعت للبيعة من طرف الشعب الجزائري، وأجهزة الثورة العاملة على أرض الوطن؛ فقد بايعتها لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تنهض بالأعباء التنفيذية، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اتّخذ قرارا في السّابع والعشرين من شهر أغسطس أوت 1957 فوّض فيه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تنفيذ تلك الحكومة، ومن جبهة التحرير التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر باعتبارها حركة شعبية (أنظر: عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلّة المصادر، العدد 14 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006، ص 69.

[3] عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 369. 370؛ في رأي نقيض للفكرة نجد مصطفى الأشرف يرى بأنّ الحكومة المؤقتة لم تبْذل جهدا مُعتبَراً بسبب وجودِها في الخارج لكي تصبح لها سلطة ثورية، وذلك بسبب أولوية السياسي على العسكري (Voir :Mostefa lachreraf, OP CITE, p 292).

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج09، المرجع السابق، ص 93.

وحده هو صاحب الحق المطلق في بناء أسس الدولة الجزائرية، وبما أنّ الشعب قد تبنّى مبادئ الثورة فقد اختار من الآن، وأمام العالم أجْمع جمهورية ديمقراطية واجتماعية"[1].

يبدو واضحا من التصريح أنّ الدولة الجزائرية المستقبلية ستكتسي طابع "الجمهورية" لا محالة، وسوف لن تخرج في انبناءاتها الفكرية والتأسيسية عن مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهي أسُس نادت بها مختلف نصوص واثراءات الحركة الوطنيّة والثورة الجزائرية السّابقة لميلاد الحكومة المؤقتة، وفي إشاراتنا السّابقة لطبيعة النظام المستقبلي لتلك الدولة ناقشنا كثيرا طابع الإسلام[2] الذي بالكاد نراه "المثل الأعلى" والغلاف الأصلب لها وحسب نظرنا "**أنّ طابع الإسلام بالنسبة للدولة الوطنية يماثل في أهميته الروحية والمادية الجندي بالنسبة للثورة**"، لكن يكفي أنّ البيان أشار إلى الانتماء الإسلامي والعربي بما فيه المغاربي للشعب الجزائري وناد بضرورة التضامن الفعّال فيما بينهم، وتجدر الإشارة إلى أنّ المؤرّخ الرّاحل" أبو القاسم سعد الله" قد أعاب على البيان عدم التطرّق إلى الهوية الحقيقية للجزائر مستغربا من ذلك كوْن أنّ الثورة تكافح من أجل استعادة الاستقلال الذي يعني استعادة الأصالة والهوية الوطنية[3].

كما وعدت الحكومة المؤقتة بأنّ دولة الجزائر المستقلة سوف تقوم على مبادئ التضامن الفعّال مع احترام كلّي لميثاق الأمم المتّحدة، وتبنٍّ كامل للإعلان العالمي الخاص بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى فتح آفاق التعاون المثمر مع دولة فرنسا عندما يتحقق الاستقلال؛ ما يعني أنّ فرنسا والجزائر ستنتقلان من معركة العداوة والاحتلال إلى معركة التّعاون والعلاقات الذي سيميّز دولتين مختلفتين؛ الأولى خرجت من فوهة البندقية معلنة انتصارها وسيادتها (الجزائر) والثانية (فرنسا) تبحث عن بدائل أخرى من أجل الإبقاء على "فردوسها المفقود" بأيّ ثمن.

وعليه ما قيل بشأن دولة الشعب الجزائري المنتظرة لا تكاد تخرُج من تخمينات منظّري جبهة التحرير الوطني السابقة، في انتظار ما ستجود به . ربما . نصوص الثورة المقبلة من صياغات مفهومة حول "**الإشكال الأيديولوجي الذي جمع جبهة التحرير الوطني على طاولات النقاش عديد المرّات، وفشل في إيجاد قناة**

[1] المجاهد، 1958/10/10، المصدر السابق.

[2] أكّد أحمد توفيق المدني (السكرتير العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ووزير الثقافة للحكومة الجزائرية) بأنّ "الجزائر ستكون أمّة إسلامية، وجزء لا يتجزّأ من الأمة العربية" (أنظر وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" في بن أزواو، البعد العربي والإسلامي...، ص 351).

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج09، المرجع السابق، ص 92.

أيديولوجية موحّدة، تعطي السّؤال جوابه"، فيا ترى هل كان للمجتمع حصّة الأسد . كما يقال . من بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟

لما دقّقنا النظر والقراءة الفاحصة في البيان تلمّسنا تكرارا كبيرا لكلمة "الشعب" "الحلقة المتينة لعِقْد المجتمع"، لكن ذلك ليس تصوّرا لمستقبل المجتمع الجزائري وإنّما هو سرد تاريخي واستعراضي لبطولات الشعب المناضل أمام جحافل القوّات الفرنسية، اللّهم إذا استثنينا حيوية البيان المفعمة بمبادئ الحرية والعدالة وغيرها، وكذا تطرّقه إلى قضيّة الأقلية الأوربية التي تمثّل جزءا من المجتمع الجزائري ومصيرها المستقبلي في ظلّ دولة الجزائر المستقلّة، وحول هذا جاء البيان مبسّطا فكرة "مصير الغير جزائريين" في العبارات التالية:" إنّ وجود فرنسيين وأوربيين بالبلاد الجزائرية لا يكون مشكلا عسيـــر الحلّ، وعلى كلّ حال فإنّ الجزائر بعد تخلّصها من الاستعماريين لا تُقرّ وجود مواطنين ممتازين ومواطنين ذوي حقّ منقوص وإنّ الجمهورية الجزائرية لن تميّز أبدا . استنادا على العنصر أو المُعْتقد . بين الذين يرغبون أن يكونوا من أبنائها، وستُعطى الضمانات الأساسية لكي يتمتّع الجميع في جميع الدّرجات بحق المشاركة في حياة البلاد وإنّ كلّ المصالح المشروعة ستكون محترمة"[1].

في سياق متّصل و"بعد أشهر من تكوين الحكومة المؤقتة، اعتبر البعض ذلك الحدث بمثابة تحقيق الأمّة وإيذانا بحلول عهد المجتمع، أي الانتقال من القومي إلى الاجتماعي:<<إنّ أكثر ما يهمّ الجزائريين بالفعل ويبلور تطلّعات أوسع للجماهير، ليس الاستقلال الوطني، الذي أصبح من قبيْل تحصيل حاصل، بقدر ما يهمّهم بناء هذا الاستقلال وتحقيق محتواه الاجتماعي>>"[2]، وأمر "تحقيق النصر المبين"كان مهضوما ومفهوما لدى الجميع وآت لا محالة بلا شك مع انتصارات الثورة ونضج مفاهيمها، لكن إشكالية تكييف مختلف التصوّرات المطروحة مع الأطر البنائية لجسم المجتمع بقيت مجرّد رهان يتطلّب حسن التدبير والتوظيف من طرف جبهة التحرير الوطني التي ذابت بشكل تدريجي في أجهزة الثورة التحريرية.

[1] المجاهد، 10/10/ 1958، مصدر سابق؛ بشأن هذه الوضعية كتب فرحات عباس مقالا في المجلة الاقتصادية والسياسية المصرية في شهر جويلية 1958جاء فيه:"الجزائر للجزائريين، دون تمييز بين الأعراق أو المعتقدات، الذين سيتمتّعون جميعا بنفس الحقوق أمام القانون الجزائري، دون امتيازات مباشرة أو غير مباشرة" (أنظر وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" في: بن أزواو، البعد العربي والإسلامي في...، ص352).

[2] أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الدولة . الأمة والعروبة عند النّخب الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 146.

وعليه لا يمكننا أن نحكم على تموقُع الحكومة المؤقتة في مفاصل الثورة من خلال بيانها الأول فقط، وإنّما علينا أن نتقصّى مسلكها الثوري في سبيل افتكاك رهان النصر؛ فهذه الحكومة سيكون لأعضائها صولات وجولات دبلوماسية عبر العالم، وستُصْدر بعد عام تقريبا بيانا تردّ فيه على خطاب ديغول الموجّه من أجل تقرير المصير (16 سبتمبر 1959) وتضع فيه شرط "عدم إغفال العناصر الموضوعية المتمثّلة في الكيان القومي الذي تشكّله الجزائر ووحدة شعبها الاجتماعية"[1]أساسا لتطبيق هذا المبدأ، كما أنّها ستجلس مع المفاوضين الفرنسيين على طاولة المفاوضات وستحقّق للجزائريين مطلبهم السياسي المتمثل في الاستقلال والانفصال عن فرنسا، وهذا كلّه يدخل ضمن نطاق إستراتيجياتها وأهدافها المسطّرة، أمّا مشروع الدولة والمجتمع فلا يزال يحتاج إلى "**حضانة وتحصين**" باعتبار أنّ أدبيات الثورة التحريرية السابقة قد اختلفت نوعا ما حول نموذج سليم يمثّل على وجه الخصوص جسم دولة المستقبل، وفي المبحث الموالي سنرى بأنّ هذا المشروع سيُلقي بظلاله من جديد على دورة المجلس الوطني في طرابلس الغرب (1959.1960)، على أمل أن ينجح مهندسو الثورة في تحقيق مبدأ الاتفاق على نظام معقول.

فهل سنرى "عودة أمينة" إلى روح بيان أول نوفمبر؟ أم أنّ الأيديولوجيات ستتغلّب على القرارات كما يحدث في كلّ مرّة؟

[1] أنظر نص بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ردّا على خطاب تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 في: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص، ص394، 398.

ثانيا: الدولة والمجتمع في دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1960.1959م

1: ما قبل وأثناء انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس

أ: اجتماع العقداء العشْر وتسريح أرضية المؤتمرين بطرابلس

انتهى موسم 1958 بتأسيس حكومة جامعة للجزائريين وتغيُّر بعض المفاهيم التكتيكية، وأطلّ عام 1959 بمستجدّات جديدة أثّرت بشكل أو بآخر على تطوّر المسار السياسي والعسكري للثورة التحريرية الجزائرية، فمن جهة انزلقت الحكومة المؤقتة نحو خلافات معقّدة شائكة، ومن جهة أخرى انفصل الداخل عن الخارج في صورة شبيهة بانْفصال الرأس عن جسده؛ فالمسألة أصبحت واضحة بين الفرقاء: إمّا السلطة وإمّا التسلّط.

فالأجواء العامة التي تطبع المرحلة السّببيّة ما قبل اجتماع العقداء تطرّق إليها "علي كافي" في العبارات التالية:" ...كانت الخلافات داخل الحكومة المؤقتة قد انفجرت بستّة أشهر فقط بعد تكوينها، كانت وضعية الجزائريين في تونس . وخاصة اللّاجئين . مأساوية، وكانت الدعاية الفرنسية . النشيطة جدّا . قد انطلقت من قاعدة بنزرت . لتترك آثارها السّلبية، حتى أنّ بعض مسئولينا في الإعلام أدركوا سُـمّ دعاية العدو"[1]، وفي موضع ذي صلة يقول الباحث "رابح لونيسي":" تزايد الضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عبّاس بسبب عجزها عن إيجاد الحلول للمشاكل التي خلّفها ديغول للثورة وعلى رأسها صعوبة إدخال السّلاح إلى الجزائر بسبب خطّي موريس، وتعقّدت مشاكل الحكومة المؤقتة باحتدام الصّراع بين الباءات الثّلاث ممّا جعل عبد الحميد مهري يقول أنّ عدم فعاليّة الحكومة المؤقتة يعود إلى انشغالها بحلّ الصّراع بين بن طوبال وكريم وبوصوف الذين كانوا يضعون مسدّساتهم فوق الملفّات"[2]، وعليه يبدو أنّ أزمات الحكومة المؤقتة المتتالية[3]هي التي ستدفع برئيسها

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 250.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوّامة الصّراع بين العسكريين والسّياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 38.

[3] تعرّضت الحكومة المؤقتة إلى عدّة خلافات أصبحت مع مرور الوقت أزمات، نذكر من بينها: أزمة الأمين دبّاغين المستقيل من منصبه كوزير للخارجية في 15 مارس 1959 بسبب اتّهامه من طرف الباءات الثلاث بالعناد والشّوفينيّة والرّغبة في خلافة فرحات عبّاس، كذلك الخلافات التي ظلّت ماثلة وعاملة بين أعضاء الحكومة منذ حادثة مقتل (انتحار) علاوة عميرة (أنظر: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 386).

"فرحات عباس" إلى تطبيب الداء الذي ينخر هذا الجهاز، و"...اشترط أن تُسْند مسؤولية إمعان النّظر في الأزمة الحكومية وإيجاد الحلّ المناسب لها إل 10 عقداء"[1].

وفي صيف 1959 أُنْعُقِد ما عُرف فيما بعد ب"اجتماع العشرة"[2] في "مؤتمر استثنائي" جرت الدّعوة إليه في الفترة الزّمنية الفاصلة ما بين تأليف الحكومة الأولى للثورة الجزائرية برئاسة فرحات عباس، وبين تأليف الحكومة الثانية برئاسة بن يوسف بن خدّة، وقد اشتمل هذا الاجتماع على ثلاثة وزراء في الحكومة المؤقتة هم كريم بلقاسم، (وزير القوّات المسلّحة)، وبن طوبال (الداخلية)، وبوصوف (الاتّصالات والعلاقات)، بالإضافة إلى قائدَيْ الأركان، بومدين عن المنطقة الغربية وسي ناصر عن المنطقة الشرقيّة، وقادة الولايات الخمس[3]وهم: عبيد الحاج لخضر (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، السّعيد يازوران (الولاية الثالثة)، دهيليس سليمان المدعو الصّادق (الولاية الرّابعة)، ديغن بودغن المدعو لطفي (الولاية الخامسة)، أمّا الولاية السّادسة فلم تكن تمثَّل[4].

جرى اجتماع العقداء في جوّ وصفه على كافي بالمنعرَج الخطير والحاسم نتيجة رواسب المخلّفات القبلية التي طفت على السّطح[5]، وشبّهه محمد حربي ب:"بحلبة ملاكمة حقيقية حيث ساد السبّ والاتّهام"[6]، وبغض النظر عمّا ميّز هذا الاجتماع من مشاحنات ومُلاسنات، فإنّه يظلّ ذا قيمة تاريخية نظرا لما ستفرزه نقاشاته من قرارات ونصوص مهمّة، وفي ذلك يقول عبد السلام فيلالي:"...يُحْسبُ لهذا الاجتماع الإرادة الواضحة في وضع برنامج سياسي، كان يريد به أن يتجاوز وبصورة جوهرية الأدبيات العامة التي استغرقت بيان أول نوفمبر وأرضية مؤتمر الصومام، من خلال اقتراح نظام أساسي لجبهة التحرير الوطني"[7].

---

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954. 1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 443.442.

[2] راجع سبب انعقاد اجتماع لجنة العشرة والدّاعون إليه في: شاوش حباشي، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959)، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية، العدد 01، الجزائر، 2001، ص 296، 297

[3] جورج الرّاسي، الدين والدّولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر (بوتفليقة) دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص 254.

[5] أنظر المصدر نفسه، ص 255.

[6] نقلا عن عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص 393.

[7] فيلالي، المرجع نفسه، ص 393

وبالفعل تمّ دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية[1]وحتى الأيديولوجية، وتخلّل معرض الاجتماع إقرار جملة من القرارات الهامة[2]، "حتى أصبح اجتماع العقداء لجنة تحضيرية لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس وتمّ تشكيل لجْنتين من أجل وضع المشروع؛ اللّجنة الأولى: اشتغلت لمدّة أسبوعين وتمثّلت مهمّتها في تحضير مشروع برنامج، كان أعضائها عمر أوصديق وفرانس فانون وعبد الرزاق شنتوف ومحمد الصديق بن يحى، واللّجنة الثانية كانت مهمّتها إعداد القانون الأساسي لجبهة التحرير، وكانت تتشكّل من بن يوسف بن خدّة ومبروك بلحسين ولمين خان"[3].

ما نلاحظه على أعضاء اللّجنتين خاصة اللّجنة الأولى هو إقحام "فرانس فانون" في صياغة المشروع الأيديولوجي للثورة، ما يُنْبئ بانْفلاق جديد للمفاهيم خاصة ما يتعلّق بمشروع الدولة والمجتمع، وإذا حلّلنا "فكر" و "مواقف" كلّ عضو ن اللّجنة أمكننا فهم النظام المقترَح للمشروع في دورة طرابلس المقبلة، فهل سنشهد "قرارات . بخصوص هذا الشأن . نابعة من وعي مدرك لطبيعة الجزائريين وسلوكياتهم الذهنية والنفسية؟ أم سنشهد قرارات نابعة من تأثير مواقف واحتكام ظروف؟

ب/ تقديم الدورة ونسقيّاتها التنظيمية والفكرية

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الثالثة بالعاصمة اللّيبية طرابلس خلال الفترة الممتدّة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 في إطار من السّرية والتّكتّم الشديد[4]، وأسْندت التحضيرات المادّية لهذا المؤتمر إلى "المالق"، وتكفّل بها "أحمد بودة" ممثّل جبهة التحرير في ليبيا، وحسب ما ذكره "مصطفى بن أعمر" في كتابه "الطريق الشاق إلى الحرّية" أنّ الحكومة اللّيبية وجميع المسئولين أبدوا استعدادهم الكامل لاحتضان ذلك اللّقاء الهام الذي جمع كامل الهيئات بما فيها اتّحادية الجزائريين بالخارج[5].

[1] جورج الراسي، المرجع السابق، ص 248.

[2] سيناقش المجلس الوطني للثورة جملة القرارات المتمخّضة عن لقاء العقداء العشرة وستتمّ المُصادقة عليها، وبالتالي سنرجئ أمر ذكرها عند التطرّق إلى مجريات الدورة وبرنامجها النهائي.

[3] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 389.

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 443.

[5] مصطفى بن أعمر، الطريق الشاق إلى الحرّية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 247.

دام هذا المؤتمر نحو شهر، بحثت فيه القيادة عن أجدى الطّرق والوسائل التّي تدعّم مسار الثورة في جميع الميادين والمجالات الداخلية والخارجية[1]، وبعد استماعه إلى عرض عن نشاطات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قام المجلس الوطني للثورة بدراسة معمّقة للوضع العسكري واتّخذ إجراءات هامّة تتعلّق بالإستراتيجية العسكرية وبتنظيم تدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني[2]، وهو الأمر الذي تمّ تجسيده عندما تبنّى المجلس قرار إلغاء وزارة القوات المسلّحة وتعويضها ب"اللّجنة الوزارية المشتركة للحرب CIG تكون تحت إشراف الثلاثي: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، وثم قرار هذه اللّجنة بإنشاء هيئة الأركان العامة[3]EMG تحت قيادة هواري بومدين وبعضوية قائد أحمد وعلي منجلي وعز الدين زراري، وكُلّفت بمتابعة وتنظيم جيش التحرير وتسليحه وتطويره ميدانيا وعلى الخصوص جيش الحدود الشرقية والغربية[4]، خاصة وأنّ "الجيش" سيكون عماد الدولة في المستقبل وحامي قرارات الشعب ومصيره،كما تحدّد في الدورة التشكيلة النهائية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5] برئاسة ثانية لفرحات عباس، وهذا التطوّر يدخل ضمن استراتيجيات المجلس الوطني للثورة في أبعاده الآنية والمستقبلية.

وبالنسبة للأنساق الفكرية المصمّمة لنموذج الدولة والمجتمع، فقد خصّصت الدورة رؤية خاصة لتأطير منهاجها الأيديولوجي انطلاقا من تدعيم خطّ الثورة ببرنامجين مؤسّسين لقوام الحياة الفكرية والسياسيّة والعسكرية، "فصادقت على وثيقتين أساسيّتين تتعلّق الأولى بمؤسّسات الدولة الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال، وتتعلّق الثانية بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، وقد كانت الوثائق والقرارات الصّادرة تهدف إلى تحيين الأجهزة النظامية للثورة وجعلها تتلاءم مع الأوضاع الجديدة"[6]، ونظرا لأهمّية هاتين الوثيقتين في تجسيد نظرة جبهة التحرير الوطني لمستقبل الدولة والمجتمع، فإنّنا سنحاول ضبط الإيقاعات الأيديولوجية في برنامج الدّورة حتى نصل إلى ما هو مطلوب منّا من تحليل ومقاربات وتوظيفٍ صحيحٍ للمفاهيم.

---

[1] مدني بجاوي، مذكّرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد مسار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 320.

[2] المجاهد، العدد 1960/02/05/59.

[3] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 412.

[4] مدني بجاوي، المصدر السابق، ص 320.

[5] أنظر هذه التشكيلة في: سعد دحلب، المصدر السابق، ص 78. 79.

[6] الطاهر سعود، مقال سابق، ص 188.187.

2: مناقشة مسألة الدولة والمجتمع من خلال "وثيقة المؤسّسات المُؤقّتة للدولة" و"القانون الأساسي لجبهة التحرير"

أ/ هوية الدولة ونظامها المستقبلي:

أعلنت جبهة التحرير الوطني في دورة طرابلس عن برنامج خاص بالنظام المستقبلي للدولة، وقد ورد تصوّرها لذاك المشروع كما يلي:"إنّ هدف جبهة التحرير الوطني هو إعادة بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية تكون مؤسّساتها غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية"[1]، وبذلك يكون برنامج طرابلس (1960.1959)[2] قد نحى هو الآخر منحى ميثاق الصومام(1956) وبرنامج القاهرة (1957) في عدم التّأكيد على الإطار الإسلامي للدولة الجزائرية"[3]، وهو الوضع الذي اعتبره العربي الزبيري بمثابة "تجسيد واحد من الانحرافات الخطيرة التي ستكون أساسا للانزلاقات التي ستقود بالتدريج إلى الخروج نهائيا عن الخطّ الأيديولوجي الذي سطّرته جبهة التحرير الوطني ليلة الفاتح من نوفمبر"[4].

ورغم بعض المحاولات المسجّلة للعودة إلى بيان أول نوفمبر في هذا المجال، فإلاّ أنّها فشلت، إذ تفيد النقاشات الواردة في محاضر اجتماع العقداء العشر[5]. يقول بن أزواو. بأنّ الأمين خان قدّم للعقداء عرضا يتضمّن

---

[1] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 137

[2] أنظر البيان النهائي لهذه الدورة (18 جانفي 1960) في: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 406. 411.

[3] بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 207.

[4] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 138.

[5] يذكُر شاوش حباشي ـ مِن خلال محاضر اجتماع العُقداء العشرة " وفي خضمّ مناقشة مشروع قوانين جبهة التحرير الوطني اقترح الأمين خان التسمية التالية للجمهورية الجزائرية (مستقبلا بعد الاستقلال) **جمهورية حرّة ديمقراطية عادلة مستوحاة من مبادئ الإسلام الكبرى**، فردّ عليه العقيد ابن طوبال بأنّ المسألة قد نُوقِشت في القاهرة في اجتماع المجلس الوطني سنة 1957، وقد اتّفق الحضور وقتاك على التسمية التالية: **جمهورية جزائرية حرّة ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع مبادئ الإسلام**، وعاد الأمين خان إلى الحديث موضّحا **إذا لم نُحدّد اليوم (طبيعة الدولة الجزائرية المستقلة) فإنّ كل الأبواب ستكون مفتوحة**، وتدخّل بعدها العقيد بوصوف مؤكّدا: **اتّفقنا هذا الصباح على الصيغة التالية: لا تكون (أي الجمهورية الجزائرية في تناقض مع الإسلام، فوافق ابن طوبال كما هو مسجَّل في المحضر، أمّا العقيد درين بن علي (لطفي) فقد خالف الرّأي الأول معلّلا بأنّ ذكر عدم تناقُض الجمهورية مع مبائ الإسلام مُعرْقل ومُضيّق في رأيي، وقد يُستَعمَل في المستقبل كسلاح ديماغوجي (كذا)، إنّنا ننوي القيام بالتخطيط (الاقتصادي) والتأميمات ...لخ (كذا) فأعْقبه الحديث العقيد بلقاسم كريم: ما هي مصلحتنا عدم تعارض الجمهورية مع مبادئ الإسلام؟ أنا موافق، ثم عاد بعده الأمين خان مرّة أخرى إلى الحديث موضّح: حتى لو كان القائد ملحدا، فهو مُلْزَم بأن يأخذ بعين الاعتبار مُعْتقَد الشعب، وإنّ هذا الشعب مسلم، كما أنّ هناك وسائل حديثة لا تتعارَض والمبادئ الإسلامية"** (طالع المزيد في: شاوش حباشي، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959)، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، العدد 02، الجزائر، 2002، ص 299-300)

العودة إلى استلهام مبادئ بيان أوّل نوفمبر فيما يخصّ جعل مبادئ الإسلام كإطار للدّولة الجزائرية المستقلّة، لكن العقيد بوخروبة (هواري بومدين) والعقيد بوصوف والعقيد بن طوبال رفضوا هذا العرْض، وبرّر بعضهم هذا الموقف بكوْن القضيّة حُسمت في مؤتمر الصومام ومؤتمر القاهرة"[1]، ويقول جورج الراسي أنّ هواري بومدين قد دافع كثيرا عن مبدأ الإسلام عندما لم تتم الإشارة إليه من طرف لجنة الصّياغة، وفي هذا الخصوص يذكر:"وكم كانت دهشة بومدين كبيرة عندما لاحظ أنّ لجنة الصّياغة لم تُشِرْ لا من قريب ولا من بعيد إلى الإسلام، فانتفض ثائرا ومقاطعا المناقشات بقوله<<إذا كان الجزائريون قد بقوا جزائريين، بعد 130 سنة من الاستعمار فالفضل في ذلك يعود إلى الإسلام، الإسلام لا يتعارض مع الإصلاح الزّراعي كالذي يجري تطبيقه في مصر، وفي أماكن أخرى، لقد سبق وناقشنا هذا الأمر مرّتيْن: الأولى في أوّل نوفمبر /تشرين الثاني، والثانية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957، فلماذا التراجع اليوم"[2].

هذا النص الذي أورده جورج الراسي، يجعلنا نفهم لماذا نظّرت جبهة التحرير الوطني . من خلال الدورة لمستقبل الدولة . بالصيغة التالية:"إنّ هدف جبهة التحرير الوطني هو إعادة بناء جمهورية جزائرية حرّة ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية[3]، كما يجعلنا نفهم أيضا مشروع الدولة والمجتمع عند هواري بومدين، والذي سيطبّقه لاحقا في مسيرته الثورية وبعد الاستقلال بعديد السنوات.

لقد رأينا في الفصل الثاني الأصداء التي خلّفها أحمد بن بلّة وبعض رفقائه بعد إسقاط مبدأ الإسلام من أدبيات مؤتمر الصومام، ولاحظنا كيف حاول مؤتمر القاهرة إيجاد تصحيح مقبول للمسألة مع ما أثاره الأمر من استفهام ولُبس، ونفس الشيء تقريبا تكرّر مع دورة طرابلس من خلال الصّيغة المقدّمة، لكنّنا إذا رجعنا إلى المادة

[1] بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 207.

[2] جورج الراسي، المرجع السابق، ص 249.

[3] Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, op cit, p372.

الثانية من الفصل الأول[1] الخاص بالقوانين الأساسية للجبهة نجد أنّ "هدف جبهة التحرير جاء أكثر شمولا وثراء"[2]، ولتوضيح ذلك سنعرض ما جاء في نص هذه القوانين من مواد لصالح مستقبل ونظام الدولة.

بداية أُسْتهلّت وثيقة "القوانين الأساسية للجبهة" بمدخل تأصيلي عام، أكّدت فيه على أنّ الهدف الرّئيسي الذي تتوخاه جبهة التحرير التي تقود الثورة هو:"**محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية**"[3]، وجاءت هذه القناعة لتأكّد على أنّ جبهة التحرير الوطني لا تحارب من أجل خلق وضع مستجدّ لدولة لم تكن يوما، وإنّما . هذه الجبهة . تحارب من أجل إحياء وإرجاع واستعادة هيبة الدولة التي أبطنها الاحتلال عنوة ليبني فوقها جمهورية فرنسية أخرى، والحقيقة أنّ دولة الجزائر إذ ذاك "دفنت بأنفاسها الحية"، وبعد قرن ونيف من الزّمن عادت إلى الوجود بفضل تضحيات جسام لا تقدّر بثمن، وبعد بلورة المدخل في قيمة توضيحية لبعض مسائل الجبهة والحرب، تمّ تبويب الوثيقة إلى ثمانية فصول، يحتوي كلّ فصل على مواد، وفيما يخصّ موضوعنا فقد ارتكزنا على الفصل الأول الذي يتضمّن مبادئ عامة، ومنه اسْتقينا المواد التالية:

. **المادة الأولى**: "إنّ جبهة التحرير الوطني هي منظّمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية مستقلّة ذات سيادة.

المادة الثانية: أشرنا إليها سابقا، وتبدوا بالنسبة إلينا أكثرا وضوحا وفهما للبرنامج.

المادة الرابعة: إنّ جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمّتها التاريخية كقاعدة ومنظّم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرّخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

[1] تقول المادة أنّ الجمهورية الجزائرية ستكون حرّة، ديمقراطية واجتماعية وغير متناقضة مع المبادئ الإسلامية، وقد تطرّقنا إلى ذلك، ولتفاصيل أوفى حول "القوانين الأساسية لجبهة التحرير التي أصدرها المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960 أنظر المُلْحق رقم:04.

[2] أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 52.

[3] أنظر: الملحق رقم (04)

وأيضا قبل أن نناقش هذه النقاط الأيديولوجية، سنذكر ما تضمّنته "وثيقة مؤسّسات الدولة الجزائرية"[1] من تصوّرات استشرافية تتعلّق بالدولة، حتى يتسنّى لنا فهم بنْيتها المستقبلية التي صمّمها المجتمعون في لقاء طرابلس بشكل عام وشامل، وعليه جاء في المادة الأولى من الوثيقة ما يلي:[2]

. الدولة الجزائرية ستكون جمهورية.

. الجمهورية الجزائرية المستقلّة، الديمقراطية والاجتماعية لن تكون مؤسّساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

انطلاقا من هذه المواد الواردة في الوثيقتين الواردتيْن نقول بأنّ دورة طرابلس (1959.1960) أرادت للدولة الجزائرية (الجمهورية) أن تكون **حـــرّة** ذات **سيادة** ، تقوم على مبادئ: الحرّية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكلّ هذه الأوْصاف المقْتَرَحة، سوف لن تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية؛ فالنص قد ركّز على مبدأ الحرية "كوْنها تضمن تحقيق إرادة الجماهير الشعبيّة المبنيّة على التّعدّدية السياسية والعدالة الاجتماعية"[3]، والواقع أنّ "النّضال من أجل استقلال الجزائر هو في الحقيقة إرادة تحقيق الحرية لكلّ من الجزائر والجزائريّ معا، فالاستقلال والحرّية لا ينْفصلان، يُفْضي كلّ منهما إلى الآخر، وحيث أنّ فكّهما عن بعض . أي رفْض استقلال الجزائر ومنح بعض الحرّيات للجزائري . ليس له أدنى معنى، فلا حرّية ممكنة للمواطن الجزائري خارج الاستقلال الحقيقي للوطن الجزائري، والاستقلال هو الصّيغة الوطنيّـة للحرّية، أي هو تحقيق وتجسيد الحرّية على الصّعيد الوطني"[4].

[1] يعتبرها "طالب طاهر" في كتابه الموسوم ب:"المفهوم الجزائري للدستور "**أوّل دستور مكتوب للجزائري**، وفي الأمر يقول الأمين شريط:" وبالفعل يجب اعتبار هذه الوثيقة أول دستور للدولة الجزائرية، ولا يغيّر طابعها المؤقت شيئا من قيمتها الدستورية، حيث استمرّت الجزائر بعد الاستقلال تعيش في ظلّ نصوص دستورية مؤقتة إلى غاية صدور دستور 1963" (أنظر: الأمين شريط، مرجع سابق، ص 103.104).

[2] إلى جانب وثيقة القوانين التي تمّ إصدارها في نفس مؤتمر طرابلس، وضع المجتمعون أسُساً دستورية وقانونية في وثيقة مناصفة للوثيقة الأولى عُرفت ب:"مؤسّسات الدولة الجزائرية"؛ وقد تضمّنت عدّة قراءات استشرافية لمستقبل الدولة والمجتمع في الجزائر المستقلّة، بالإضافة إلى رصد عميق لمؤسّسات الثورة الفاعلة ودورها، وللاطلاع على هذه الوثيقة الهامة في تاريخ الثورة التحريرية أنظر الملحق رقم:05.

[3] أنظر: أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 53؛ وبن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 208.

[4] أندري مندوز، المرجع السابق، ص 51.

كما أعطى برنامج الدورة نظام "الدولة ذات السيادة" محتواه الحقيقي عندما سطّر هدفا استراتيجيا يتعلّق باسترجاع الاقتصاد الوطني، ومؤكّدا في الوقت نفسه على تحقيق الرّخاء الاقتصادي نُشْداناً لمطلب التقدّم[1]، لكن ما هو محلّ رصْد في أدبيات المؤتمر أنّ المجتمعين لم يوضّحوا أيّ وسيلة تحقّق غاية ذلك، وعليه فإنّ ما جاء في المادة الرّابعة بخصوص هذا المطلب يحيلنا إلى وضع أكثر من فرضيّة!

أولا: إنّ جبهة التحرير الوطني تتعهّد بمواصلة مسيرتها الثورية بعد الاستقلال ما يعني أنّها سوف لن تناضل في ميدان الاقتصاد من أجل أن تفي بوعدها الاقتصادي وحسب، بل ستتسيّد الميدان السياسي والحزبي أيضا[2].

ثانيا: إنّ بناء الديمقراطية الحقيقية، وتحقيق الرخاء الاقتصادي وتطوير الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، يعني أنّ كلّ شيء سيكون في يد الجميع دون تمييز أو طبقة، وسيُراعى مبدأ الديمقراطية في تجسيد كلّ ما هو جماعي بعيدا عن الانفرادية وحبّ التملّك، تماما مثلما تفعله أيّة جماعة ملتحفة بغطاء الاشتراكية[3].

ولعلّ الملاحظة التي يمكن أن نسجّلها من خلال ذلك، هي محاولة ضخ مفاهيم جديدة وفقا لتصوّرات الأيديولوجيين الذين صاغوا الوثيقتين ونظّروا لمستقبل الدولة الجزائرية، وما يعاب على الجهود الأيديولوجية المنصبّة حول مشروع ما هو قيام المنظّرين بتقديم نظريات استشرافية وفق أيديولوجياتهم وتأثيراتهم هم وليس وفق مقاس وواقع الذين يؤدلجون من أجلهم ومن أجل مستقبلهم، وهذا للأسف ما وقع لمستقبل الأيديولوجية الثورية الموجَّهة لبناء المستقبل المنتظر في الجزائر؛ فالأفكار الاشتراكية بدأت ترسم معالمها في أجندات المسئولين الوطنيّين، والمتأثّرين

[1] بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 208.209.

[2] إنّ دورة طرابلس (1959.1960) شكّلت في الحقيقة مسارا نوعيا في تاريخ الجزائر النضالي؛ فمن جهة بدأت ملامح الاشتراكية في الأفق، ومن جهة أخرى وكما يقول "إبراهيم لونيسي" أنّ هذه الدورة "تُعدّ الإرهاصات الأولى لإقرار مبدأ الحزب الواحد" (أنظر قوله في: إبراهيم لونيسي، الخلفية التاريخية لانبعاث الدولة الجزائرية المعارة وركائز نظامها السّياسي إلى غاية 1992، الحوار الفكري، العدد السابع، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2005، ص 102).

[3] حول هذه الفكرة بالذات يقول العربي الزبيري:" إنّ هذا التنصيص الذي جاء ضمن المبادئ العامة يُعتبر بداية القواعد الثابتة لما يسمّى فيما بعد بالمجتمع الاشتراكي، وسوف نرى أنّ المؤدلجين سوف لن يستقرّوا على صفة واحدة للديمقراطية نظرا لتعدّد الديمقراطيات في الجزائر المستقلة) وذلك نظرا لعجزهم عن تبليغ مفهومها الصحيح للجماهير الشعبية الواسعة" (أنظر: العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 140).

بها لم يجدوا بُدٌّ من تطبيقها والعمل على منوالها، وهذه الامتدادات المجهولة الأطراف ستؤدي لاحقا إلى انكشاف عيوب التنظير الخارجة عن نطاق أصحابها.

وتشير بعض الدراسات إلى أنّ الأفكار الاشتراكية كانت وليدة مؤتمر طرابلس (1959.1960)، ومن ذلك نجد ما ذهب إليه عبد السلام فيلالي عندما حصر الجوانب الأيديولوجية لهذا المؤتمر في "الأيديولوجية الاشتراكية المتأثّرة بأفكار فرانس فانون، وفي النزعة الشعبية الملّازمة للتيار الرّاديكالي في الحركة الوطنية"[1]، وأشار في هذا المجال أنّ الأيديولوجية الاشتراكية في الحركة الوطنية ارتبط تأثيرها عموما بالحزب الشيوعي الفرنسي، وبالنسبة لجذور التيار الوطني الرّاديكالي فقد نما وتطوّر باحتكاك روّادها بالحركة الشيوعية والاشتراكية مع حاج علي عبد القادر ومصالي الحاج عند تأسيس النجم، بيد أنّ مصالي الحاج بتجسيده للنضال السياسي للتيار الوطني الرّاديكالي قد ابتعد عن الأفكار الاشتراكية في بُعْدها العلمي، لكي يستقرّ عند برنامج سياسي يقوم على الوطنية. الشّعبوية؛ أي الارتباط بالقيم الاجتماعية والإسلامية والتي تتحدّد في الشخصية الجزائرية، وهو نفس الاستقرار الذي دأبت عليه جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسها، وهذه المعطيات هي التي جعلت الباحث يؤكّد على خُلوّ بيان أول نوفمبر من أية إشارة للأيديولوجية الاشتراكية، وكذا رفض أرضية الصومام لتلك الأفكار وبقي الأمر على حاله إلى غاية انعقاد هذا المؤتمر، وبداية تأثير أفكار عمر أوزقان وفرانس فانون، والمصادقة على دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية، تكون فيها طبقة الفلاحين هي القوة المحرّكة للثورة[2].

وتجدُر الإشارة إلى أنّ مستقبل الدولة الوطنية لم يوضَّح بشكل كبير خلال دورة المجلس الوطني للثورة، (1959.1960) حيث عادت عقارب التصوُّر إلى الصفر، بعدما كان النّقاش مُنْصبّا على نقطة واحدة وهي مسألة عدم تناقض مؤسّسات الدولة مع المبادئ الإسلامية، بالإضافة إلى كُثْرة التأويلات حول هذه النقطة الأخيرة، والتي فتحت أبعادا أخرى للقضية، ونُشير هنا إلى ردّ **ابن طوبال** على أسئلة بعض المناضلين لما كان بالمغرب في سؤال له حول الأمر قائلا:" لا يوجد تناقض على الإطلاق هنا، لأنّه لا يُقال في مؤسّساتنا أنّ الجمهورية الجزائرية ستكون إسلامية، ولكن فقط لن تتعارَض مع مبادئ الإسلام، على المستوى التكتيكي لا يمكننا الآن أن نُعلن أنّ الدولة الجزائرية ستكون مسلمة ...على أيّ حال فإنّ المؤسّسات المحدّدة في طرابلس هي

[1] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 418.

[2] فيلالي، المرجع نفسه، ص 418.

مؤسّسات مؤقتة فقط ، بعد التحرير سيكون للشعب الحرية الكاملة من خلال ممثّليهم المنتخَبين..."[1]، كما نجده في جواب آخر . يشير إلى أنّ "الشعب الجزائري ليس عربيا بالكامل"[2]، وهذا بعد سؤال وُجّه له حول "سبب إغفال معنى **جمهورية عربية** في مؤسّسات الدولة الجزائرية، وهل هذا الاغفال مقصود وله أهمية"[3]، لكن هل يقصد ابن طوبال من خلال قوله "أنّ الشعب ليس عربيا بالكامل" الفئات الأخرى من المجتمع الجزائري (أوربيون، يهود، فرنسيون)؟ أم أنّه يشير إلى البعد البربري للدولة المستقبلية؟

ب/ المجتمع ومكانة المرأة في البرنامج:

يمكننا فهم نسقيّات المشروع الوطني المتعلّق بمستقبل المجتمع في برنامج طرابلس، من خلال ما تمحورت حوله الأدبيات الخاصة بنظام الدولة المستقبلي؛ فالتنظير للدولة هو بالأساس تنظير للمجتمع، والتفكير في تأطير المجتمع هو في أصله تصميم وهندسة لدولته، وبالتالي كانت متلازمة تكيّف الدولة والمجتمع مع بعضهما حتمية لا تملّص منها.

وفي دورة المجلس الوطني بطرابلس رأى المجتمعون ضرورة إنماء المجتمع الجزائري ضمن صيرورة تنظيمية محْكمة، حيث سيتحرّك في إطار الحرية والعدالة الاجتماعية التي ستكفل له كافة حقوقه المشروعة في الحياة وهذا ما يبيّنه نصّها:"**إنّ جبهة التحرير الوطني تكافح لإقامة مجتمع حر في الجزائر قائم على أساس الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وهي تناضل لتضمن للشعب الجزائري استغلال خيرات بلاده وإدارتها والتمتّع بها**".

[1] كان هذا ردّ من طوبال حول السؤال التالي:" يُقال في مؤسّسات الثورة أنّ الجمهورية ومؤسّساتها لن تتعارَض مع مبادئ الإسلام، يذكر هنا أنه سيكون مفتوحا لجميع سكانه دون تمييز طائفي أو عرقي، ألا يوجد تناقض؟ وهل هذا لا يطرح مشكلة العلمانية؟" (أنظر الملحق رقم: 06

[2] أنظر الجواب رقم 15 في الملحق رقم: 06

[3] أنظر السؤال رقم 15 في الملحق رقم06

من خلال ذلك، نادت جبهة التحرير الوطني بحرية شعبها وفهمت مطلبه التالي بعمق إحساس:"إنّ مطالب الشعب الجزائري هي أن يحيا حُـــرّاً ويُشيّد مستقبله بنفسه، ويستغلّ ثرواته لفائدة جميع أبناء الوطن"[1]، وجعلت من ذلك المطلب هدفا قائما على أساس الديمقراطية السياسية والاجتماعية، حيث لا يقرّر أحد في مكانه، ولا يصدر أيّا كان قرارا دون استشارته، ينتخب ويختار من يشاء، ويساهم في إدارة موارده وثروات بلاده دون أن يُنْقَصَ من حقّه شيئا.

كما نبذت جبهة التحرير الوطني من خلال دورة طرابلس أيّ شكل من أشكال التمييز اللّوني أو الجنسي أو العرقي، وقد جاء في ذلك:" **تضمن الجمهورية الجزائرية لجميع المواطنين أن لا تفرّق بينهم أمام القانون على اختلاف مذاهبهم وأعراقهم**"[2].

علاوة على ذلك، سطّرت جبهة التحرير من خلال هذه الدورة برنامجا خاصا بالمرأة، وأعطت لها مكانة كما منحها إيّاها ميثاق الصومام ضمن وسائل العمل التي تسعى الجبهة إلى تحقيقها والتي من بينها:"ضمان تموين دائم وضع إستراتيجية سياسية في سبيل بقاء الشعب المحرّك الرّئيس للثورة، ضمان عمل سياسي فعّال، محاربة المحاولات الهادفة خلف قوّة ثالثة، إدخال الشباب في الكفاح، إعطاء المرأة المكانة التي اكتسبتها خلال الثورة"[3]، وهذا الجزء الأخير من النّص يدعو إلى القول بأنّ المرأة ستكون الشريك الاجتماعي الهام غداة الاستقلال، وستساهم مساهمة كبيرة إلى جانب الرّجل في بناء وتشييد جزائر قويّة، ولعلّ الدور الجبّار الذي اضطلعت به خلال الثورة هو الذي أهّلها في أن تكون محور اهتمام وعناية من طرف جبهة التحرير، وقد قال عنها مالك بن نبي في توصيف تنظيريّ دقيق:"**المرأة الجزائرية تنسجم منذ الخطوة الأولى مع وظيفة الدولة، لأنّها لا تعاني في ذاتها عقدة (الاستقلال) الفردي...**"[4]، وهنا مالك بن نبي لم ينطلق من فراغ عندما أطلق هذه الأفكار، وإنّما انطلق من واقع عمليّ وعلميّ مبرهن أثبت من خلاله . بعد أن شاهد الأثر صفة ووظيفة المرأة في الميدان.

[1] هذا ما جاء في مقال فرحات عباس والذي تحدّث فيه عن سياسة ديغول، ونشرته المجاهد كاملا (أنظر: المجاهد: العدد 29/ الأربعاء 17 سبتمبر/1958.

[2] أنظر النقطة الثالثة من الفصل الأول في وثيقة المؤسّسات المؤقتة للدولة (الملحق رقم: 05).

[3] بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 218.

[4] مالك بن نبي، بين الرّشاد والتيه، المرجع السابق، ص 47.

بعد هذه القراءات الأيديولوجية المقدّمة يمكن القول أنّ برنامج طرابلس كان حلقة مكمّلة لسلسلة اللّقاءات الوطنية خلال الثورة التحريرية، وقد اجتهد منظّروه في بلورة محاور الثورة الكبرى في نصوص تنظيمية وترتيبيّة تهدف إلى وضْع أحسن للمؤسّسات والجيش والشعب وما إلى ذلك.

أمّا "النصان الأساسيّان اللّذان تمّت المصادقة عليهما بالإجماع فيعُتبران مكسبا أيديولوجيا جديدا"[1]، وكلاهما وضعا تصوّرا للدولة المستقبلية كما رأينا، وعليه فقد أدرجناهما في دراستنا من أجل تتبّع أيديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة فيما يخصّ مشروع الدولة والمجتمع، ويمكننا أن نساند محمد تقية في طرحه الذي يقول فيه :"وإن كان لا يمكن أن نضيف القوانين التي تحكم جبهة التحرير الوطني والمؤسّسات المؤقتة للدولة الجزائرية إلى الوثائق الأساسية لجبهة التحرير الوطني طالما هي تصدر عنها إلاّ أنّها تسمح مع ذلك بإعطاء توضيح أكثر للتفسيرات المتناقضة التي تسجّل على النصوص القاعدية، لم تقم في الحقيقة القوانين والمؤسّسات التي تهدف إلى توضيح دوْريْ التنظيم السياسي وجهاز الدولة إلاّ بإضافة الغموض وتقنينه، ولا شكّ أنّه يكون من التّعسّف لو اقتصرنا على ذكر جوانبها السّلبية فقط ذلك أنّ هذه القوانين تحمل من جانب آخر معنى ضرورة التمييز ما بين جبهة التحرير الوطني والجهاز التنفيذي"[2].

ثالثا: الدولة والمجتمع في دورة طرابلس الثانية 27/09 أوت 1961م: التطوّرات والأبعاد

1: ملابسات وحيثيات انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1961م

أفضى مؤتمر طرابلس الأول (1960/1959) إلى مجموعة من النتائج التي بدأت تأخذ طريقها إلى التجسيد في الميدان العملي، وذلك تحسّبا لمستجدّات جديدة ستعرفها الثورة التحريرية في فترات لاحقة، سيّما فترة 1961م، أين ستلْعب جبهة التحرير الوطني دورها الدبلوماسي بكلّ حذاقة مع فِرنسا، وستكشف عن أوراقها بخصوص مستقبل الجزائر، هذا بالإضافة إلى ما ستؤول إليه المرحلة من تقلّبات في مزاج قادة الثورة بخصوص التهافت على الميراث المشئوم؛ أي السّلطة، وهو ما ستُعْرض تفاصيله في دورة المجلس الوطني للثورة الثانية بطرابلس الغرب.

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 137.

[2] محمد تقية، المرجع السابق، ص 239.

قبل هذا نودّ أن نشير إلى أنّ حلقات الصّراع بين قادة الثورة بقيت مستمرّة دون انقطاع، وهذه المرّة كان مسرحها هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة اللّتين تتبادلان في كلّ مرّة أسلحة التشهير والنّديّة نتيجة اختلاف وجهات نظرهما حول التسيير والتنظيم والقيادة، ويرجئ "مصطفى بن أعمر" أصل هذه المواجهة إلى صراع السلطة لا غير، ويستبعد أن يكون الصراع حول الأفكار، أو اختلاف حول مشروع سياسي أو مشروع مجتمع[1]، وبالتالي كان هذا العامل بالإضافة إلى عوامل أخرى[2] سببا في التعجيل بعقد الاجتماع.

وفي ظلّ هذه الظروف "انعقد المجلس الوطني الرّابع للثورة الجزائرية في الفترة الممتدّة بين 06 و26 أوت بطرابلس دون تمكّن الصحافة من الاقتراب من هذا الاجتماع فائق السّرّية"[3]، ويقول "علي كافي" في مذكّراته أنّ "الاجتماع دام من 05 إلى 22 أوت"، وجاء في البيان الختامي لمجلس الثورة أنّ الاجتماع دام من "09 إلى 27 أوت"[4]، وهو الأرجح والأصح باعتباره نصّ لا تحريف فيه على الأقل من جانب بعض الأمور الثانوية كالاختلاف في تحديد تواريخ حدث معيّن، وما ماثل ذلك، وعليه "انطلقت أشغال هذا المؤتمر في 09 أوت 1961، في ظلّ صراع شديد لم تظهر ملامحه إلاّ عند أصحاب القرار الثوري آنذاك بمختلف أطيافهم واتجاهاتهم، وعلى وجه الخصوص بين الحكومة المؤقتة التي جُرّدت تقريبا من كلّ صلاحياتها وهيئة الأركان العامّة وهذا يعني بالدرجة الأولى ظهور الصراع بين المدنيّين والعسكريين"[5].

وقد دار النقاش حول نقطتين؛ أولاهما: تتعلّق بمسألة المفاوضات مع فرنسا، وثانيهما: تناولت مسألة القيادة[6]، وإجمالا "درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مختلف التطوّرات التي حدثت في المجال العسكري والسياسي والدبلوماسي للكفاح الوطني للشعب الجزائري، بالإضافة إلى آفاق مستقبل الحرب التحريرية، وصادق على

[1] أنظر: مصطفى بن أعمر، المصدر السابق، ص 262.

[2] من بينها: حادثة الطائرة الفرنسية التي تمّ إسقاطها على الحدود التونسية وأسر طيّرها، استقالة هيئة الأركان العامة، بالإضافة إلى النتائج السّلبية التي أسفرت عنها مفاوضات ايفيان الأولى ومفاوضات لوقران (أنظر التفاصيل في عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، ص 425،449).

[3] جاك دوشمان، المرجع السابق، ص 314.

[4] أنظر نص البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة 27 أوت 1961 في الملحق رقم 07

[5] مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضيّة الجزائرية 19621954، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 107.

[6] راجع المزيد في: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 434. 435.

النصوص المحدّدة للتوجيه، والأهداف المرجوّة من الثورة الجزائرية"[1]، وفي الأخير تقلّص وجود المعتدلين والمحترفين السياسيين[2]"بتمكّن المركزيين في المجلس الوطني من إبعاد فرحات عباس، واستبداله برئيس كتلتهم ابن يوسف بن خدة، وعادت حقيبة الشؤون الخارجية إلى سعد دحلب، وبالمقابل حصل أعضاء قيادة الأركان على إلغاء اللّجنة الوزارية المختلطة للحرب CIG وأُلْغي كذلك منصب وزير الدفاع في التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة"[3].

أمّا فيما يخصّ الجانب الأيديولوجي، فقد تطرّق المجتمعون إلى أفُق المستقبل فيما يخصّ "الدولة والمجتمع"، وفي هذا الصدد "حدّد المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لمعركة الشعب الجزائري"[4]، وأعطى في نفس الاتّجاه البنْيات الفكرية والتأسيسيّة التي سيعتمد عليها الشعب بعد نيله للاستقلال وتبدو في نظرهم الأليق والأنسب لكلّ تحديث، وهذه النقاط مجتمعة سنحلّلها في المطلب التالي.

2: مستقبل الدولة ونموذج المجتمع من خلال برنامج الدّورة وما كرّسه من أبعاد حداثية واقتصادية وثقافية.

انبرى المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى وضع برنامج خاص بنظام الدولة والمجتمع، مؤكّدا فيه على أنّ المحتوى الديمقراطي والاجتماعي الذي خصّ به معركة الشعب الجزائري سيكون "مستوحى من خط جبهة التحرير الوطني التي تمثّل دليل الأمة، وهي قيم تهدف إلى تشييد مجتمع، وخلْق اقتصاد يعمل لصالح الشعب وإنشاء نهضة ثقافية"[5].

انطلاقا من هذه الرُّؤى المؤدلجة، يتبيّن لنا أنّ الخطّ الأيديولوجي الذي رسمته الثورة التحريرية إنّما ينطلق من قاعدة ثابتة ويستمرّ ضمن ديناميكيّة متقدّمة تحرّكها جملة العوامل التاريخية التي تجعل من ذاك الخط منهاجا أصيلا لكلّ اجتهاد فكري، وهنا شكّلت جبهة التحرير الوطني الغطاء الأمين لطموحات الأمة الجزائرية، وقد ناضلت

[1] أنظر نص البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة 27 أوت 1961 (الملحق رقم: 07)

[2] إشارة إلى فرحات عباس الذي ستنتهي عهدته على رأس الحكومة المؤقتة في هذا المؤتمر، لتؤول في نهاية المطاف إلى بن يوسف بن خدّة (أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 273).

[3] مصطفى بن أعمر، المصدر السابق، ص 264263.

[4] نص البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة 27 أوت 1961، عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 460.

[5] أنظر: البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة 27 أوت 1961 في الملحق رقم: 07

بكل الوسائل من أجل أن تحفظ الوحدتيْن الترابية والشعبية من التجزئة الاستعمارية، وتبرهن للاحتلال الفرنسي أنّها **جبهة تقاوم ولا تساوم** وتفكّر في المستقبل، وتسعى إلى نمذجة كلّ الصّيغ القيمية والتاريخية والأصالية في تصوّراتها واستشرافاتها، حتى تستكمل بذلك رسالة بيان أول نوفمبر وتجسّد ما فيه من استحقاق وجدارة وتبصّر، وعليه فهي ساعية إلى تحقيق هدفها الأوّل والمتمثّل في "إلغاء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل استبداله بنظام جديد في خدمة الشعب، والاستقلال بالنسبة إليها المرحلة التي تفتح الطريق نحو الرّقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد"[1]، وهذا هو هدف الثورة التحريرية الرّامي إلى إجهاض منظومة القيم السلبية المتمخضة عن ركام تجارب الاحتلال واستبدالها بالقيم الوطنية الأصيلة، وبمعنى آخر إقامة الثورة على الوضع الكائن من أجل ابتداع ظروف جديدة تسمح بتحقيق فرص الرّقي في جميع المجالات، وهذه الفرص تأتي بعد الحصول على السيادة والاستقلال.

وبالنسبة لنظام الدولة المستقبلية، فقد أرادته جبهة التحرير الوطني أن لا يحيد عن السياق النوفمبري، ومن أجل أن تشرح طبيعته من خلال برنامج الدورة أكّدت أنّ "الأشكال النظامية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ستكون مبنية على قاعدة الحداثة، عن طريق تأطير المجتمع سياسيا وتوحيده، وإلحاق به تغييرا عميقا، والاهتمام بالمرأة وتطويرها وكلّ ذلك يكون في إطار المبادئ الإسلامية"[2]، هذا النص يوحي إلى إستراتيجية عميقة في التفكير، ويكشف في أبعاده وتمثّلاته حقيقة الماضي المترابط مع الحاضر والذي بدونه . أي الماضي . سيكون المستقبل رهين تخمينات جوفاء متلاشية.

فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية سيندرج نظامها ضمن سياق حداثيّ . تجديدي مُواكب لحضارات العصر، ومُتّسق مع خط التفاعلات المستجدّة شريطة عدم الانزياح عن أطر المبادئ الإسلامية التي تعتبر هوية المجتمع وجنسيّته الحضارية، وبالتالي فإنّ أي انزلاق عن ذلك يعني بالضرورة خروجٌ عن المألوف، ثم إنّ المجتمع الجزائري لن يقبل بأيّ تحديث لا يتكيّف ومنظومته الاجتماعية.

وفي ذات السياق يشير الباحثون إلى أنّ نظرة جبهة التحرير الوطني من خلال هذه الدورة "تدلّ على تطوّر كبير في الفكر الوطني كوْنه يبحث عن السّبل المثلى لإلحاق الدولة الجزائرية بركب الأمم المتحضّرة والأهمّ من

[1] أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 54.

[2] سيد علي، المرجع نفسه، ص 54.

ذلك فإنّ هذا الفكر عرف كيف يؤقلم هذه السّبل لتستجيب والشروط الضرورية والموضوعية لتطبيقها في المجتمع الجزائري، لإدراكه بأنّ أية محاولة تحديثية تخرج عن الإطار الحضاري للمجتمع هي محاولة يائسة"[1]، وهذه الحداثة التي عبّر عنها النص تتضمّن في إحداثياتها حركية المجتمع، حيث ركّز المؤتمرون على نقطة مهمّة تتمثّل في تغيير وتوحيد المجتمع وتأطيره سياسيا، وهنا نستشفّ الدور الرّيادي الذي اضطلعت به الثورة التحريرية في سبيل تغيير الإنسان الجزائري والنهوض بإنسانيّته من خلال الدفاع عن مقوّماته والعمل على تحريره من رِبقة الاحتلال الفرنسي بأيّ ثمن، والأهمّ من ذلك هو إعادته إلى سكّة الأحداث وصكّه في "قالب مجتمع" يعي ويدرك ماذا يفعل، وإلى أين يريد أن يصل بثورته وثوْريّته.

وفي خضمّ حديثه عن المجتمع، أشار المؤتمرون إلى وجوب العناية بالمرأة وضرورة تأطيرها، ويُعدّ هذا الفعل من آثار الثورة التحريرية الجزائرية التي "غيّرت المجتمع النسائي"[2]، وجعلته يتفاعل ضمن حلقات المجتمع دون الشعور بأيّ دونيّة أو قيد، وبصورة مجملة يمكن القول أنّ هذه الثورة "أعطت للإنسان الجزائري حجمه الحقيقي في الحياة فأصبح مؤمن بأنّ عظمته وقيمته تتحقّقان مع قيمة وعظمة مجتمعه ككلّ...فنحن أمام مواطن جديد واعٍ بدوره في الحياة مستعدّ لبناء مجتمع جديد ومدرك لما يجري خارج وطنه"[3].

كما تجنّب المؤتمرون التأويل الغامض بخصوص "النظام الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي الذي يقود الدولة الحديثة، وراحوا يحددون معالمه الرّئيسيّة المتمثّلة في **حرّية الشعب في تسيير البلاد واستغلال خيراتها، الحرية الفردية والجماعية، حرية التعبير والتفكير والرّأي، حرّية ممارسة كلّ الديانات دون تمييز عنصري أو ديني، والعدالة الاجتماعية**"[4]، وبهذا القرار تكون أيديولوجية الثورة التحريرية قد بلغت شوطا بعيدا في التفكير والاستقراء والتحليل للمعطيات الماثلة، حيث أكّدت على نقطة مهمّة وهي" أنّ الثورة التي باركها واحتضنها وغذّاها الشعب، سيجني قطافها ويتمتّع بآثارها ومآثرها واستحقاقاتها وحده الشعب الذي كان سيّدها في الميدان

[1] أنظر على التوالي: أحمد مسعود سيد علي، مرجع نفسه، ص 54؛ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 229؛ محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1962/1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 215. 216.

[2] فرانس فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، ط01، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2004، ص 122.

[3] خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 62.

[4] أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 54.

التحريري، وسيكون سيّدها في ميدان التشييد والإعمار"، بالإضافة إلى منحه كلّ الأولويات والسّماح له بالحرّية الاجتماعية وممارسة شعائره بعيدا عن خطابات الإكراه والتفرقة، ناهيك عن تمتّع المجتمع بمزايا العدالة الاجتماعية التي لولا أهميتها في تسيير المجتمعات لما تطرّقت إليها النصوص السابقة وتداولتها الأدبيات فيما بعد.

وفي تجربة استشرافية أخرى، كرّست دورة طرابلس أبعادا جديدة بخصوص المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحجّتها في ذلك: لا قوّة للدولة دون تدعيم لهذه القطاعات الحيوية، وانطلاقا من هذا وضع المؤتمرون أهدافا لكلّ قطاع على النّحو التالي:

البعد الاقتصادي: تناول فيه المؤتمرون مجموعة من النقاط تتعلّق ب: "القيام بإصلاحات زراعية، بتوزيع الأراضي على الفلاّحين وتنظيم استغلال هذه الأراضي ضمن إطار التعاونيات، وكذا إحداث تجمّعات اقتصادية على الصّعيد المغاربي والعربي والإفريقي"[1]، ويدخل هذا التّصور ضمن إستراتيجية . منهجية معبّرة عن الحسّ الاقتصادي العميق الذي يتفرّد به منظّرو الثورة في هذه الدّورة، وقد تمّ التركيز على ضرورة الإصلاح الزّراعي باعتباره أحد المقوّمات الرّئيسة لجزائر المستقبل، وينبغي أن نشير إلى أنّ قادة الثورة قد نوّهوا بذلك، وعلى سبيل المثال نذكر"العربي بن مهيدي" الذي كتب مقالا في جريدة المجاهد بعنوان "**ثورتنا وأهدافها الأساسية**" جاء فيه:"...**والشعب الجزائري يحمل السّلاح مرّة أخرى لطرد المحتمل (المحتل)، وليتّخذ حكومة لنفسه على شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، ويُقيم نظاما يحتوي بوجه خاص على إصلاحات فلاحية عميقة ويضمن السّلام في المغرب العربي**"[2]، كما نورد أيضا ما صرّح به "عبد الحفيظ بوصوف" للمجاهد بالقول:"**لا قيام للجزائر الحديثة بلا إصلاح زراعي**"[3].

وبهذا التحديث ستحرّر جبهة التحرير الاقتصاد الوطني من قبضة الاحتلال الفرنسي، وعليه ستكون دولة المستقبل هي الآمنة على اقتصاد شعبها الذي لن يقاسمه في ذلك أيّ دخيل، وستعمل على توجيهه مغاربيا، عربيا وإفريقيا من أجل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وترسيخ مبادئ التعاون والتكامل الخارجي.

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 217.

[2] أنظر الملحق رقم: 11

[3] أنظر الملحق رقم: 10

البعد الاجتماعي: جاء في هذا المجال:"**إقامة نظام الصحة العمومي المجّاني، القضاء على البطالة والجوع والمرض والجهل**"[1]، والهدف منه هو النّهوض بالمجتمع الجزائري وتعويضه عمّا لقيه من بؤس وعذاب وحرمان تحت مظلّة الاحتلال الفرنسي، وبذلك تكون جبهة التحرير الوطني قد خطت خطوة جبّارة نحو تشييد المجتمع وأخلقة مفاعيل الحياة الكريمة في أوصاله السّاكنة؛ فدعت إلى مجانية الصحة العمومية حفاظا على الأفراد، وسطّرت من أجلهم خطاطة نفعية بُغية إدخالهم عالم العلم والمعرفة وذلك بالتخلّص من قيود الجهل والأمّية من جهة، ولإدراكها مدى أهمّية العلم في تمتين عرى المجتمع وعضُد الدولة من جهة أخرى.

هذه الرّؤية إذن، مهّدت لميلاد مجتمع جديد وكشفت عن إرادة التحرير والتعمير التي غرستها الثورة التحريرية في وجدان أبنائها المنْقذين، وهذا دليل على نجاحها . أي الثورة . في إخراج الإنسان الجزائري الحقيقي من داخل الإنسان الضائع المقهور، ولنا أن نقول أيضا مع "فرانس فانون":"نودّ أن نبرهن على أنّ مجتمعا جديدا قد وُلد على الأرض الجزائرية، إنّ نساء ورجال الجزائر اليوم لا يشبهون، أولئك اللّذين كانوا في عام 1930 ولا اللّذين كانوا عام 1954 بل إنّهم صاروا لا يشبهون حتى الذين كانوا عام 1957، إنّ الجزائر القديمة قد ماتت، إنّ كلّ هذا الدّم البريء الذي تدفّق غزيرا من الشّرايين على أرض الوطن قد عمِل على إنْهاض إنسانيّة جديدة، ويجب ألاّ يجهل هذه الحقيقة إنسان"[2]، وبهذه الطريقة نجح المفكّر والمثقّف والقائد والإنسان العادي في صناعة نموذج أيديولوجي خاصّ بإطار مجتمعه المستقبلي.

البعد الثقافي: تلمّس هذا الجانب صميم شخصية المجتمع الجزائري بصفته مجموعة من الأفراد المتآلفة، حيث تطرّق المؤتمرون إلى مجموعة من الأهداف المرتبطة عضويا بذلك والمتمثّلة في:"**تطوير الثقافة لأهمّيتها الوطنيّة والحضارية، رفع مستوى الثقافة للشعب الجزائري، التمدْرُس العام المجّاني، رفع مستوى المُثقّفين**"[3]، وجاء التركيز على الثقافة في برنامج هذه الدورة باعتبارها أحد أهمّ مكوّنات الشخصية الوطنية في الحاضر والمستقبل وبدونها "فالجزائر مهدّدة ببراكين انشطارية، لأنّ الثقافة هي روح الأمّة"[4] على حدّ تعبير فرحات عباس، ثمّ إنّ الشعب الجزائري قد صمد أمام موجات الانسلاخ الحضاري الذي قذفته بها أساطين الاحتلال الفرنسي، وتمسّك

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 218.
[2] فرانس فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 15.
[3] العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 219.
[4] علي تابليت، المرجع السابق، ص 42.

بالنواجذ على دينه وقيمه وعروبته وأصالته لإدراكه أنّ الثقافة إنْ ماتت مات معها المجتمع برمّته، فالجزائر مثلا. كما يقول "أحمد بن نعمان". "ضيّعت أثناء الاحتلال جنسيّتها الورقية لتصبح <<فرنسية مسلمة>> ولكنّها لم تضيّع شخصيّتها وهويّتها الثقافية ولسانها العربي المبين وعاداتها الأصيلة، ومن ثمة ظلّت ممْسكة بحجّة المطالبة بالاستقلال السياسي، ولو فرضنا أنّ فرنسا قضت على الإسلام والعربية في الجزائر وسوّت سكّان الجزائر بسكّان فرنسا في الثقافة عموما (والدين واللّغة على وجه الخصوص) لما كان لأحد الحق أو حتى التّفكير في المطالبة بالاستقلال عن فرنسا"[1].

بذلك يريد برنامج طرابلس 1961 أنْ يُطوّر الثقافة عن طريق فتح التعليم العام المجاني، ورفع مستوى الثقافة سواء بالنسبة للشعب عامة أو للمثقّف خاصة[2]، ودفعه إلى تحقيق مردود ثقافي كبير بتوفير الوسائل والإمكانيات اللّازمة، وهذه الخطوات نحتسبها ايجابية وذات فعالية نظرا للجهود التظيرية المبذولة في سبيل الخروج ببرنامج واضح ومتكامل يعْطي للدولة والمجتمع المقْبلين نضجا وكفاءة أقوى.

[1] أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 13.

[2] العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 219.

حوصلة لما سبق يمكن القول بأنّ دورات المجلس الوطني للثورة بكلّ من القاهرة وطرابلس شهِدت تفعيلا قويّا من طرف جبهة التحرير التي سعت إلى تقوية برامجها من خلال تكريس البعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فيها، واسْتظهار قدرة المجلس في تسيير بعض المهام وعلى رأسها صياغة برامج أيديولوجية تتعلّق بمستقبل الدولة والمجتمع.

وقد أكّدت المحاضر الختامية لهذه البرامج على إعطاء الأولوية لبناء وتحديث المجتمع، وإقامة دولة الاستقلال في كنفٍ منَ الإخاء والعدالة ضمن المبادئ الإسلامية، وبذلك تكون دورات المجلس قد أعادت كلمة "الإسلام" إلى الصياغة العامة لكنّها في نفس الوقت تركت المجال مفتوحا أمام الخيارات التي تفرض نفسها مع تقدُّم كلّ مرحلة.

إنّ التسليم بجدارة المشروع الوطني دفع بجبهة التحرير إلى تجْسد العديد من المنظورات المسطّرة في النصوص، وذلك من خلال تفعيل القوى الذّهنية والعملية التي انْسجمت لتَخْلق نموذجا مؤسّساتيّا فريدا تمثّل في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتثْبيت شرعيّتها، وجعلها شبه دولة لرعاية آمال الجزائريين في الانْعتاق.

لقد أدركت الثورة التحريرية مرحلتها الأخيرة بتحقيقها لنصف أهدافِها، وبفضل مؤسّساتها الثورية والمؤقّتة زادت تصميما على أنْ تكون دولة ومجتمع الغد من ضمن استراتيجياتها وأولوياتها الرّئيسة، وبالتالي سيكون الطريق إلى تشييد هذيْن المشروعيْن محْفوفا بصعوبات جِسام لا مُنْقذ منه إلاّ فكر سليم ورؤية موحّدة نحو الهدف.

الفصل الخامس

تصوُّرات الثورة الجزائرية لمشروع الدولة والمجتمع مِن خلال ميثاق طرابلس 1962م

أولا: مستقبل الدولة والمجتمع من منظورات نص اتفاقيات ايفيان وبرنامج المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1962: المنعرجات والخفايا

ثانيا: الدولة والمجتمع في تصوّرات مشروع الحمامات / ميثاق طرابلس ماي ـ جوان 1962

ثالثا: اسْتعادة السيادة الوطنية على الدولة والمجتمع بين نجاح المشروع الثوري واخْفاق القرار القيادي

خصّصْنا هذا الفصل لدراسة ميثاق طرابلس كأحد أهمّ وأغنى محاورنا، ونظرا لقيمته الأيديولوجية والتاريخية في مرحلتي الثورة وما بعد الثورة، فقد أُعْتُبر في مرحلة لاحقة أرضيّة صلْبة لجيل الاستقلال، خاصّة وأنّه كرّس بُعده في رسم معالم المجتمع الجزائري وإزاحة السّتار عن حقيقة الدّولة التي تداولتها أدبيات الثورة انطلاقا من بيان نوفمبر مرورا بميثاق الصومام ودورات المجلس الوطني للثورة فضلا عن اجتهاد بعض مُثقّفي الثورة في التنظير لها عن طريق كتابات مُتنوّرة في جريدتي المجاهد والمقاومة.

إنّنا بهذه الإطلالة التاريخية على مُدخلات ومخرجات هذا الفصل، تتجاذبنا قوّة الإيمان بالاستقلال المحقّق بعد طول انتظار وجهد جهيد، ورؤْيتنا لمشروع الثورة يتحقّق عبر سلسلة من العمل والتنظير والتخطيط، وفي نهاية مرحلة ثورة السلاح سيدخل الشعب الجزائري إلى مرحلة التشييد والبناء عبْر بوابّة اتفاقيات أيفيان وما تضمّنتها من ربْط لمستقبل الجزائر ببُنود لم يهْضمها التاريخ بعْد.

وبالتالي فمرورنا بتفاصيل الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس (1962)، ووُقوفِنا عند ما أفرزتها من معطيات مسْتقبلية خاصة بالمجتمع والدولة، سيجعلنا نكتشف وجه الدّولة العائدة من التاريخ بمقاس من أرادوها أن تكون كما سيكون وليُها فيما بعد، وهنا سنتساءل ما إذا كان برنامج طرابلس 1962 الذي تحوّل إلى ميثاق بمثابة امتداد حقيقي لمفاهيم نوفمبر والصومام؟ أم أنّ منظّريه اختاروا طابع الاستقلالية في تحرّي النموذج الأليق للدولة والمجتمع؟

أولا: مستقبل الدولة والمجتمع بين منظورات نصوص اتفاقيات ايفيان وبرنامج المجلس الوطني للثورة بطرابلس، المُنعرجات والخفـــايا

1: اتفاقيات ايفيان: الحدث والتّصوّر

شكّل عام 1962م مرحلة فريدة من عمر الثورة التحريرية الجزائرية وذلك بسُلوكها آخر طريق تحريري لها في حربها المضادّة مع الاحتلال الفرنسي من جهة، وكذا دخولها مرحلة استكمال الجهاد الأكبر بإعادة بناء سلطتها السّيادية باستقلالية وإرادة من جهة أخرى، وطبعا لم يتحرّر الشعب الجزائري من عنف المسْتعمِر إلاّ بعدما انتهج كافة السّبل الفكرية والأدبية التي قادته إلى العودة بقوّة حيث وجوده وكينونته في مقام التاريخ وشرعيّة الجغرافيا، وقد لاحظنا من خلال الفصول السابقة مدى تجاوب هذا الشعب مع حاضره وتشبّثه بمستقبله عن طريق ما ألهمته إيّاه أدبيات الثورة التحريرية من وجودِ وحضارة ومُدرَكات حقّقتها في نهاية المطاف "ملحمة الانتصار في ايفيان" التي فرملت مكابح التسلّط الكولونيالي في الجزائر، ومنحت القول الفصل للجزائريين.

في هذا "الاستثناء التاريخي" لنا الحق أن نتساءل: هل كانت نصوص اتفاقيات ايفيان "العتبة المنجّية" و"الخلاص الأبدي" من سيطرة فرنسا على الدولة والمجتمع في الجزائر؟

لقد تحقّق أخيرا ما تمّ الإعلان عنه في بيان أول نوفمبر ب:"**فتح مفاوضات مع الممثلين المفوّضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزّأ**"[1]، وتجسّد هذا القرار بعد مفاوضات تمهيدية مسبّقة، انتهت بمفاوضات ايفيان الرسمية التي جمعت ممثلي جبهة التحرير الوطني بنظرائهم الفرنسيين قصد وضع حدّ للمشكلة الاستعمارية العالقة بين البلدين، وانتهت بعد مشاورات حثيثة بالتوقيع على "اتفاقيات ايفيان" يوم 18 مارس 1962[2]والتي تقع في 93 صفحة[1].

---

[1] بيان أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 12.

[2] يُذكر أنّ اجتماعا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كان قد انعقد بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 لدراسة نص اتفاقيات ايفيان بكل جزئياتها، حيث كان سعد دحلب هو المقرّر، وتمّ التصويت على مشروع النص من طرف المجلس بالإجماع عدا ثلاثي القيادة العمة للجيش وهم: بومدين، قايد ومنجلي، بالإضافة إلى الرائد مختار بويزم (ناصر) من الولاية الخامسة (وهران)، أما سجناء الثورة الخمسة المتواجدون بأولنوى فقد صوّتوا بتأييد الاتفاقيات، واستؤنفت المفاوضات من

ويتضمّن النص الكامل لوقف إطلاق النار 11 مادة تقرّر فيها توقيف العمليات العسكرية وكل عمل مسلّح في القطر الجزائري يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، بالإضافة إلى قرارات أخرى تتعلّق بعملية سيْر وقف إطلاق النّار بما فيها تحرير جميع أسرى المعارك لكلا الفريقيْن[2]، وقد تمّ تحديد الفاتح من شهر جويلية 1962 موعداً لإجراء الاستفتاء، بالإجابة على السّؤال التالي:"هل تريد أن تصير الجزائر دولة مستقلّة متعاونة مع فرنسا في ظلّ الشروط المحدّدة في تصريح 19 مارس 1962؟"[3].

وبالنسبة لمستقبل الدولة الجزائرية من منظور نصّ اتفاقيات، فقد تمّ التصريح بأنّ هذه الدولة "ستمارس سيادتها التّامة والكاملة في الداخل والخارج، وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشؤون الخارجية، وللدولة الجزائرية أن تعدّ بحرية هيئاتها الخاصّة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها، للدولة السّيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي، وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتُقيم مؤسّساتها على مبادئ ديمقراطية، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس والعنصر والدين، وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي"[4].

إلى حدّ هذه السّطور يبدو أنّ الجزائر تتجه رأسا إلى تحقيق سيادتها وانفصالها أخيرا عن فرنسا، لكن المتأمّل بعين التحليل إلى بنود اتفاقيات ايفيان سيجد بأنّ هذه السّيادة وهذا الاستقلال (المنقوصيْن) سيكونان ضمن إطار التعاون <<الجزائري . الفرنسي >>، وبالتالي سوف تخرج الجزائر من عنق زجاجة الاحتلال لتعود إليها من نفس المنْفذ لكن بأسلوب ناعم آخر.

جديد يوم السابع من مارس لتنتهي بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار من طرف كريم بلقاسم عشية 18 مارس (أنظر التفاصيل مجملة في: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار ووحلّ العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص 37،38).

[1] فيلالي، المرجع السابق، ص 445.

[2] Ben Youcef Ben KHedaa, L'ALGèRIE A L'ALINDE'PENDANCE la crise De 1962, imprimerie Dahlab,p 145.

[3] فيلالي، المرجع السابق، ص 445.

[4] أنظر نص اتفاقيات ايفيان كاملا في سعد دحلب، المصدر السابق، ص،ص 292،337.

ويشير الباحثون إلى أنّ هذه الاتفاقيات لا تهدف فقط إلى وضع حدّ للحرب الجزائرية الفرنسية وإيجاد حلول ملائمة للمشاكل المترتّبة عن انْتهاء 130 سنة من الاحتلال، بل كان الهدف الرّئيسي والأساسي من ورائها بالنسبة للجانب الفرنسي، هو إبْقاء الجزائر أرضا فرنسية اقتصاديا وثقافيا رغم زوال الوجود السّياسي الفرنسي منها، ولذا عمِلت على رسْم صورة للدولة الجزائرية "المنْتظرة مثلما تريدها فرنسا وتتمنّاها[1]، والدليل ما حازت عليه أغلب نصوص اتفاقية إيفيان من دعوة إلى ضمان الحقوق الكاملة للأقليّة الأوربية دون استثناء وإلاّ فلعبة فرنسا لن تنتهي إلى حدّ توقيع هذه الاتفاقيات، والواقع أنّ هذه الاتفاقيات "بُنيت على مُقاربة الذي يريد أنْ يُمْلي شروطه من حيث أنّه الذي لم يزلْ بيده مصير الدولة النّاشئة، فكان الأمر بمثابة تسليم للحُكم وفقط، كما أنّها أكّدت على بداهة بقاء الأقدام السوداء في الجزائر، وبالتالي يجب أن تكون هذه الدولة متوافقة مع هذا الوجود على أساس التعايش بين الطائفتين"[2]، ما يعني أنّ "الاستقلال سيكون مشروطا بالتعاون"[3].

إنّ اتفاقيات إيفيان المنْجزة في مارس 1962 قد دقّت القارعة للأوربيين الذين لم يُغادروا بعد القُطر الجزائري، والذي يستوجب أنْ يفعلوه في ظروف مأسوية، فهذا الضياع (اللاّمنتظر والمؤلم) هو كمترادف أحيانا لضياع كامل بالنسبة للمعمّرين والتّجار المضطرّين لترك ممتلكاتهم بأيدي الجزائريين[4]، والتنازل عن « L'Algérie De Papa »، جزائر الشمس والحنين المتوسّطي بتعبير أنصار "مدرسة الجزائر" الأدبية[5]، لكن في المقابل وضعت فرنسا شروطا قاسية في المفاوضات ترمي إلى تغليب العنصر الأجنبي وإعطائه ضمانات عديدة بما فيها السياسية[6].

---

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 111.

[2] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 494.

[3] أنظر: المرجع نفسه، ص 494.

[4] مقالي دلاز، أحد الاستقلاليين والاستقلال الآخر 1954 . 1962، تر: محمد سالم وعبد الرحمن كابويا، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2013، ص 14.

[5] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 383.

[6] أنظر على سبيل المثال الفصل الرابع المتعلّق ب"محكمة الضّمانات" من نص اتفاقيات إيفيان؛ وفي هذا الصّدد علت صيحات الكُتّاب الفرنسيين بشأن خصوصية هذه الاتفاقيات، ودعوا إلى توضيح البنود الخاصة بالأوربيين الذين سيبقون في الجزائر، لدرجة أنّهم نادوا بالتقسيم في حالة ما تمّ خرق تلك الضمانات الخاصة بهم، ففي كتاب موريس أللّي المعنون ب"الجزائر واتفاقيات إيفيان" نجد ما مفاده:"...لا يمكن أن يكون لاتفاقيات إيفيان معنى؛ فلا يمكن أن تكون مطابقة للتقديم الذي أُعطي عنها للناخبين الفرنسيين من طرف السلطة؛ ولا يمكن أن تستجيب للأهداف المحدّدة لها والمتمثّلة في الوصول

لقد اتضح كل شيء وتبيّنت صورة الدولة الجزائرية المقبلة "**الطيّعة والوديعة**" التي قال عنها أحد الباحثين بأنّها تتوفّر على كامل خصائص الدولة اللّيبرالية الويلسونية الأوربية، وبصفة عامة فإنّ "**دولة إيفيان**" على مستوى المؤسّسات السياسية ككل لن تخرُج عن الحدود التي ترسُمها جمهورية مونتيسكيو[1]، وقد أوْعز الأمين الشريط هذا التصوّر القابل للتحقيق إلى **الهيئة التنفيذية المؤقتة** التي تمّ إنشاؤها كإجراء لمسايرة الأوضاع بعد وقف إطلاق النار[2]، والرّامية إلى "تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين وقف إطلاق النار والاستقلال، وهي تعمل بالتنسيق مع المحافظ السامي الفرنسي في الجزائر، تتولّى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والحكومة الفرنسية باتّفاق بينهما تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة"[3]، ولعلّ أهمّ ما أثار الجدال بين الباحثين بخصوص هذه الهيئة التنفيذية هو طبيعتُها القانونية، لقد أرادت الحكومة الفرنسية من خلالها أنْ تكرّس **النشأة الفرنسية** للدولة الجزائرية، أي أنّ الجزائر (بعد حصول الاستفتاء وتأكيد الرغبة في الانفصال) ستنشأ بموجب استفتاء أول جويلية 1962، ما يعني أنها لم تكن موجودة من قبل[4]، وهذا سحق لتاريخ وحضارة الدولة الجزائرية القائمة قبلا، وكذا غلوّ بعدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني وكذا بالحكومة المؤقتة التي استطاعت أن تفتك اعترافات العالم بشرعيّتها، وهذا ما جعل الأمين شريط يقول بأنّ كل هذا السيناريو (عدم الاعتراف بجبهة التحرير والحكومة المؤقتة شكليا، تشكيلة الهيئة التنفيذية ممثلة للفرنسيين من سكان الجزائر وأعوانها من الجزائريين) هدف أيضا إلى عدم تسليم السلطة إلى جبهة التحرير الوطني مع إجبارها أن تتقمّص اللّباس الذي فُصِل لها في إيفيان، وعليه فالتصوّر الذي وضعته فرنسا في

بجماعتين إلى التعايش والتعاون، إن لم يتم تحديد محتوياتها وطرق تطبيقها منذ الآن، بكل وضوح، وإن لم يتم التنصيص على تدابير عقابية فعالة تكون إلزامية بالفعل، في حالة اختراق تلك الاتفاقيات، وفي هذا المنظور من الضروري توفّر شروط أربعة تُعتبر فعلا أساسية: تمثيل سياسي خاص بالمجموعة الفرنسية؛ إمكانية استظهار حق الفيتو ضدّ كل تدبير مضاد لاتفاقيات لإيفيان؛ إمكانية الانفصال في صورة ما إذا تبيّن بأنّ الفيتو لم يكن مُجديا؛ وأخيرا ضمان دولي للضمانات، فهذه الشروط الأربعة لا تتناقض أبدا مع اتفاقيات ايفيان، بل متوافقة مع حرفية هذه الاتفاقيات، يمكن أن يتمّ تبنّيها في شكل بروتوكول إضافي لتطبيق اتفاقيات ايفيان، فهي متوافقة مع مصالح كافة الأطراف، ومع المُثُل الديمقراطية" (أنظر: موريس أللّي، الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: أحمد بن محمد بكلّي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 278،277).

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 112،111.

[2] أنظر: المرجع نفسه، ص 112.

[3] حيث تمّ تعيين "عبد الرحمن فارس" من الجانب الجزائري رئيسا لها، وروجي روت (من الجانب الفرنسي) نائبا له (أنظر أسماء بقية الأعضاء في: سعد دحلب، المصدر السابق، ص 338).

[4] أنظر: الأمين شريط، المرجع السابق، ص 112.

اتفاقيات ايفيان للجزائر المستقلّة، قد لعِب دورا ملموسا في اشتداد حدّة الصّراع بين قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني والمكتب السياسي فيما بعد من جهة، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة أخرى نظرا لارتباط هذه الأخيرة بتلك الاتفاقيات[1].

ومن جهتنا يمكننا القول أنّ الصّوت الفرنسي هو الذي تغلّب في اتفاقيات ايفيان لدرجة أنّها جاءت لتصوّر مستقبل الأقليّة الأوربية بالجزائر ومصالح فرنسا الاقتصادية والعالمية، وليس أبدا لتصوّر غد الدولة الجزائرية والمجتمع المقبليْن على تحدّ تعميريّ خلاّق، ومن هنا جاز لنا أن نجزم بأنّ حال المجتمع الجزائري لن يكون أفضل من حال دولته اللّهم إذا استثنينا سجيّة أفراده المطبوعة على نبذ الالتصاق بالآخر والعيش في رحاب قيوده المفْروضة، وطبعا لن تغرينا صيحات التحرّر والتعليم وتصدير فرنسا لأطْفُمها المتعلّمة ولأجهزتها العلميّة لمساعدة الجزائر في النّهوض على قدميها، وهذا لأنّ المشكلة ليس في التحرّر والانفصال على الورق، ولكن في كيفية ممارسة طقوس الاستقلال في ظلّ وجود ارتباطات جنينيّة وقهرية بين فرنسا وفردوسها المفقود (الجزائر).

بعد هذه الأشواط المرهقة من المفاوضات تمكّنت حكومة المنفى . حسب وسْم الباحثين لها . من التوقيع على وثيقة الاغْتراب، على أمل أنْ ترمّم آمال المجتمع الجزائري في الْتئام دورة المجلس الوطني الأخيرة في طرابلس وما ستُسْفر عنه من أدبيات جديدة حول مستقبل ومشروع الدولة والمجتمع في الجزائر المستقلّة للتّو.

هذا هو بيت القصيد في المطلب التالي.

2: مؤتمر طرابلس ماي . جوان 1962 ومهمّة تفصيل برنامج الجزائر المستقلّة

تمّ الشّروع في التحضير لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي تقرّر عقْده في العاصمة اللّيبية طرابلس ابتداء من السّابع والعشرين من شهر ماي 1962 منذ بداية سنة 1962، وأُرْسلت الاستدعاءات،

[1] أنظر المرجع نفسه، ص، ص 113،115.

وشُكّلت لهذا الغرض لجنة مختلطة من ممثلي مختلف الوزارات تداعت إلى مدينة الحمامات بتونس من أجل التحضير للاجتماع الهام، وتقديم عملها في مُهْلة أقصاها عشرة أيّام[1].

والملاحَظ على هذه اللّجنة أنّها ذات أيديولوجيا متباينة، ما سيؤثّر بشكل أو بآخر على برنامج الجزائر المستقلّة الذي سيكون حسْبنا عبارة عن كوكتال ضخم من التوجهات والمفاهيم المؤخلقة داخليا والمستوردة من الخارج، وحسب صالح بلحاج فإنّ "العناصر الأكثر ديناميكية وإسهاما في اللّجنة هي لشرف ورضا مالك وحربي، وبحكم ما اشْتهر به الثلاثة من توجّهات تحديثية ويسارية، كان متوقّعا أن تضع اللّجنة برنامجا يساريا معارضا للحكومة لأنّ أعضاؤها لم يكونوا من الدّائرين في فلك الرئيس بن خدة،...ولأنّ رئيس اللّجنة كان بن بلّة المعارض للحكومة"[2].

واستنادا إلى المهام الموزّعة على أعضاء اللّجنة التحضيرية بالحمامات، يبدوا لنا أنّ البرنامج العام لهذا الاجتماع سيتمحور . بصيغة تقريبية . على: تقديم قراءات مجملة حول الثورة التحريرية وبنياتها وهويتها، هيكلة مسار الجزائر المستقلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كذلك البحث حول إمكانية توظيف مفهوم الحزب غداة تسليم مقاليد الحُكم، بالإضافة إلى اقتراحات أخرى سنفصّل فيها لاحقا، وعليه سيكون البرنامج المحرّر في تونس

[1] ترّس اجتماع الحمامات أحمد بن بلّة عضو الحكومة المؤقتة إلى جانب محمد يزيد العضو الآخر في نفس الجهاز، وتمّ توزيع المهام على الأعضاء الحاضرين كما يلي:

. رضا مالك (رئيس تحرير صحيفة المجاهد) ومصطفى الأشرف (عضو في CNRA) أُسْندت لهما مهمّة تحديد طبيعة الثورة الجزائرية.

. محمد الصدّيق بن يحي (عضو في CNRA) ومحمد حربي (موظّف في وزارة الشؤون الخارجية) أُوكلا بمهمّة الإشراف على رسم المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياحة الخارجية.

. عبد المالك تمام، أُسْندت إليه مهمّة بناء الحزب.

(أنظر: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 462.463).

[2] صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2014، ص 133.134.

هو المادة الخام الذي ستُبْنى حوله مُقرّرات أشغال الاجتماع النهائي لمجلس الثورة بطرابلس، وسيتحوّل . حسب علي هارون . إلى "**مشروع ميثاق طرابلس بعد المصادقة عليه**"[1].

وبتاريخ 25 ماي 1962 توجّه أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى العاصمة اللّيبية طرابلس لعقد مؤتمرهم الرّابع[2] بهدف إعداد ميثاق وطني يصبح مرجعا للدولة التي سيتمّ إقامتها في الجزائر بعد الاستقلال[3]، وقد حضره كل الأعضاء من الداخل والخارج، بما فيهم السّجناء الخمسة، وللحفاظ على السّريّة التامة لأشغاله تمّ غلق مطار طرابلس، ومنعت السلطات اللّيبية الصحفيين من دخول المدينة[4]، وقد اجتمع أعضاؤه في مقرّ مجلس شيوخ الملك الليبي بطرابلس، وترأس هذا الاجتماع محمد الصديق بن يحي ونائبيه العقيد علي كافي وعمر بوداود رئيس فيدرالية فرنسا[5]، وفيما يخص الأعضاء الآخرين فقد تمّ توزيعهم على الطاولة المستديرة[6].

تمحورت أشغال هذه الدورة في نقطتين؛ حيث تتعلّق الأولى ب"المصادقة على مهام السلطة السياسية بعد الاستقلال"[7]، بمعنى دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني المتمثّل أساسا في الوثيقة الأساسية المحرّرة بالحمامات التونسية، والتي حدّدت طبيعة الثورة الجزائرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد استرجاعها لسيادتها

---

[1] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاّح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 14؛ كان هناك في الواقع مشروعان أُعدّا للمؤتمر، أحدهما عُرف ببرنامج الحمامات ثم ببرنامج طرابلس فيما بعد، قُدّم للمؤتمر على أنّه مشروع برنامج حزب جبهة التحرير الوطني لتحقيق <<ثورة ديمقراطية شعبية>> قام بتحريره خلال شهر ماي 1962 وتحت إشراف أحمد بن بلة فريق من شباب الجبهة المثقفين المذكورين أعلاه، أمّا ثانيهما فهو المشروع الذي اقترحته فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وهو حصيلة عمل مجموعة من التنظيمات التّابعة لهذه= =الفيدرالية مثل الوداية العامة للعمّال الجزائريين والفرع الجامعي للطلبة، ويُعْتبر المشروعان في الحقيقة متكاملان باعتبار أنّ منْطلقهما الأيديولوجي واحد، ووقوع أصحاب هذا وذاك تحت مؤثّرات غربية ومعتقدات شيوعية ونظريّات يسارية، سواء كانت قديمة أو جديدة (أنظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 43.42).

[2] الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1962/1929، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 277.

[3] مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص 204.

[4] إبراهيم لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 14.

[5] الطاهر الزبيري، المصدر سابق، ص 278.

[6] أنظر تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في: على هارون، المصدر السابق، ص . ص 17 . 19؛ وأنظر كذلك ترتيب المؤتمرين في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس في: المصدر نفسه، ص 20.

[7] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 116.

الوطنية[1]، أو ما اصْطُلح عليه إجمالا من قبل المحرّرين ب"**مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية**"[2] وتتعلّق النقطة الثانية ب"تعيين قيادة سياسية طبقا لتوجيهات البرنامج"[3] باسم "المكتب السياسي" لتحلّ محلّ الحكومة المؤقتة، وتتسلّم بدلا منها مقاليد الأمور وتكون مسؤولة على إنجاز وتنفيذ القرارات التي سيتخذها المجلس خلال الاجتماع ويكون أيضا مكلّفا تكوين الحزب وتشكيله وتحضير الاستفتاء وتنظيم الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي[4]، فوقتذاك كانت فكرة تأسيس هذا المكتب هي المستحوذة على العقول[5].

بالنسبة للنقطة الأولى، وبما أنّها دُرست من طرف اللّجنة وفي دورة موسّعة فقد تمّ تبنّيها بالإجماع[6] على الرّغم ما احتواه المشروع من طروحات لم يتعوّد عليها لا الشعب الجزائري ولا قادة ثورته[7]، وجرت الأمور على هذا الشكل من التوافُق إلى غاية الإعلان عن العمل لتشكيل المكتب السياسي الذي سيسهر على تنفيذ وثيقة الميثاق، وعلى تبليغها إلى قادة الولايات في الداخل وبقية الإطارات في الخارج لإبداء آرائهم حولها، وكذا على التحضير للمؤتمر الذي سيُعقد داخل الجزائر ويجمع كلّ الإطارات[8]، وفي هذه النقطة الثانية "تعثّرت أشغال الدورة، التي أدّت إلى توتّر الجو وتحويل المداولات في بعض الأحيان إلى خصامات، وكانت بعض التدخُّلات عبارة عن اسْتفزازات صريحة، فَقَدَ أصحابها كلّ إحساس بالكرامة واحترام القانون"[9]، وتحوّ المؤتمر إلى "لقاء المغامرة والانتقام"[1]، بدلا أن أن يكون لقاء الإخاء الثوري والانتصار بعد إيصال الثورة التحريرية إلى مرادها المنشود والمحقّق.

---

[1] إبراهيم لونيسي، الجزائر في دوّامة الصراع، المرجع السابق، ص 14.

[2] وردت هذه النقطة في محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 07 جوان 1962 (أنظر المحضر في: عمار ملاّح، وثائق وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص . ص 231.229).

[3] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 116.

[4] إبراهيم لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 15.14.

[5] علي كافي، المصدر السابق، ص 289.

[6] أنظر المحضر في الملحق رقم08.

[7] إبراهيم لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 15؛ سنفصّل في حيثيات الموضوع عند تطرّقنا إلى الشق الأيديولوجي الخاص بدراستنا.

[8] مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص 205.

[9] تقدّم مكتب الدورة باقتراح يتضمّن التركيبة التالية للمكتب السياسي : السُّجناء الخمسة وهم: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر، بالإضافة إلى زايد محمدي السعيد والحاج بن علا، غير أنّ آيت أحمد وبوضياف رفضا المشاركة في التشكيلة المقترحة التي لم تُحرز على أغلبية الثلثين كما ينصّ على ذلك القانون الأساسي

اسْتأنف المجتمعون جلسات المؤتمر في 04 حزيران/ يونيو بعد انقطاع قصير[2]، وبتاريخ 07 جوان 1962 تمّ المصادقة على محضر الاجتماع طبْقا لتوصية جبهة التحرير الوطني في نص "قوانينها الأساسية" التي أصدرها المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960م، والذي ينصّ على أنّ "**اجتماعات جبهة التحرير الوطني يجب حتما أن تسجّل في محاضر جلسات**"[3]، وانتهى الاجتماع بخاتمة مُرّة قال عنها على هارون:"لا...ما كان المجلس الوطني للثورة يستحقّ أن يغادر خشبة التاريخ بمثل هذه المهانة...إنّها بداية الفتنة الكبرى !"[4]

إذا كانت نهاية المؤتمر تبدوا بهذه الصورة الكالحة، فكيف لمصير الدولة والمجتمع أن يكون في ظلّ تنافر من اجتمعوا لتحديده؟

إنّ المسألة ستتّضح بلا ريب عندما نفصّل في الجانب الأيديولوجي للبرنامج الذي سيتحوّل إلى ميثاق بعنوان: "الثورة الديمقراطية الشعبية".

فيما يتعلّق بانتخاب المكتب السياسي (أنظر: شهادة بن يوسف بن خدة في: محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 113.112)؛ وللمزيد حول الأزمة المثارة حول محور اختيار تشكيلة المكتب السياسي طالع: مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص . ص 207.205؛ وكذلك: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 278 وما تلاها.

[1] جاك دوشمان، مرجع سابق، ص 317.

[2] أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 280.

[3] أنظر هذا النص المُدرَج ضمن القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني في: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص431.

[4] علي هارون، مصدر سابق، ص 34؛ ويعتبر مصطفى بن أعمر أنّ "مناسبة هذا الاجتماع كانت آخر فرصة للوصول إلى تسوية تُرضي الطرفين في ظل شرعية المجلس الوطني، لكن الأمل في انبثاق فريق متلاحم عن هذه الجلسة، وقادر على التكفّل بمصير الوطن لم يُعمّر طويلا إذ أنّ الاجتماع قد انتهى إلى غموض كرّس القطيعة بين أغلب الوزراء، وعلى رأسهم ابن خدّة، وبين قيادة الأركان المتمثّلة في بومدين وقايد أحمد ومنجلي" (أنظر: مصطفى بن أعمر، المصدر السابق، ص 265).

ثانيا: الدولة والمجتمع في تصوّرات مشروع الحمامات/ ميثاق طرابلس 1962

1: مستقبل الدولة الوطنية في آفاق الثورة الديمقراطية الشعبية

شكّل برنامج طرابلس 1962 حسب الباحثين "أوّل إعلان أيديولوجي لجبهة التحرير الوطني بقصد تزويد البلد المستقل حديثا بتوجيه سيّاسي"[1]، وبالتالي وضْع جرْد دقيق لإيجابيات وسلبيات الماضي وتحاكُم المسؤولين من خلال أفعالهم، وإعْطاء نقد شامل للحاضر بمعطياته الموضوعية ورسْم المعالم الرّئيسية لمرحلة البناء الثوري في الجزائر المستقلّة انطلاقا من نفس الثوابت أو المبادئ التي لازمت الحركة الوطنية ومرحلة الكفاح المسلّح[2]ولهذا صُيّر على شكل ميثاق يحاكي واقع وتطوّر الثورة التحريرية، ويضعها ضمن نطاق أيديولوجي عريض يُفْترض أنْ يكون مرجعية وهوية الدولة والمجتمع الجديدين، ومُكمّلا لشريط الثورة الفكري المتمثّل في أدبياتها وكتاباتها.

وبخصوص نظام الدولة المستقبلي ناقش الاجتماع الاختيارات الأساسية للدولة الجزائرية، حيث تمّ تسْطير محور كبير يهْدف إلى تجسيد "مشروع برنامج من أجل ثورة ديمقراطية شعبية" Projet De Programme Pour La Révolution Démocratique Populaire يُفْضي بأفكاره وأدواته إلى "**تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب**"[3]؛ فالوقت قد حان "للكفاح المسلّح أن يترك المكان للمعركة العقائدية"[4]؛ لأنّ البرنامج يريد لمستقبل الدولة التي ستنهض بالمجتمع أن تكون:

. دولة حديثة، يتمّ تشييدها على أسس ديمقراطية مُضادة للإمبريالية ومعادية للإقطاعية، وذلك بمبادرة الشعب ويقظته ومُراقبته المباشرة.

---

[1] مغنية الأزرق، المرجع السابق، ص 139.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 85.

[3] Voir : Projet De Programme pour la réalisation de la Révolution Démocratique Populaire (adopté a l'unanimité par le CNRA à Tripoli en juin 1962), Les Textes Fondamentaux De La Révolution, Ministère De La Culture, Op.cit, p 100.؛ أنظر النسخة العربية، ص 61.

[4] Ibid. p99-100.

. دولة ذات سيادة واستقلال كامل وثقافة وطنية.

. دولة ذات تنمية اقتصادية قوية.

. دولة تتمتّع بسيادة خارجيّة مستقلة.

. دولة ذات حزب جماهيري فاعل وجيش وطني قويّ[1].

وكلّ هذه الميكانيزمات التي وظّفها البرنامج من أفكار مضادّة للاستغلال الفردي، وحب التملّك والشخصانية في الحكم والتسيير يجب أن تتكيّف . أي هذه الميكانيزمات . وتُصاغ وفق منظار اشتراكي، لتحقيق آفاق هذه الثورة التي يُنتظَر منها أن تكون معركة جديدة لنهضة فريدة ومتقدّمة.

ما يلاحَظ على أدبيات الميثاق؛ أنّ رصيد القاموس الأيديولوجي للثورة التحريرية قد تعزّز في آخر مواثيقه خلال فترة التحرير بمصطلح "الاشتراكية"[2]، والذي يبدوا اختيارا جريئا نوعا ما وتحدّيا قويا في الوقت نفسه نظرا إلى استقطاب هذا المفهوم نحو الذهنيات وفرضه كمصطلح مفتوح على جسم الدولة والمجتمع دون التفصيل في نوعيّته وإعطاء قراءات مهضومة حول الاشتراكية الأليق بجزائر المستقبل التي يريدها المنظّرون في برنامج طرابلس 1962م.

[1] في هذا الصّدد تمّ إفْراد القسم الأخير من الميثاق للتفصيل بشأن الحزب الذي يُقْصد به "حزب جبهة التحرير الوطني"، وقد وُصف بأنّه منظّمة لجميع الجزائريين وليس تجمّعا، وبالنسبة لدوره فهو مُخوّل لوضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة، وهذا نظرا لدوره الطلائعي إبّان الثورة، كما تمّت الإشارة في ملْحق الحزب إلى جيش التحرير الوطني وهذا من أجل إحداث تكامل بنْيوي بين الحزب والجيش أين بين جبهة التحرير الوطني وجيشها الثوري، ودليل ذلك ما يبيّنه النص التالي:" وحصول الجزائر على الاستقلال أوْجب ثانية عودة بعض أعضاء جيش التحرير الوطني إلى الحياة المدنية، وإمْداد الحزب ببعض الإطارات"، كما أجْمل الميثاق مهمّة الجيش في:" الحفاظ على الاستقلال الوطني ووحدته الترابية وتعبئة الجماهير لإعادة بناء الوطن" (أنظر الميثاق).

[2] ما يُلاحظ على مفردة الاشتراكية أنّها لم يكن لها وجود في أدبيات جبهة التحرير الوطني من قبل، فلم تكن محلّ استعمال قَطْ في جريدة المجاهد لا باللّغة العربية ولا باللّغة الفرنسية، وهذا التطوّر النّوعي لأيديولوجية جبهة التحرير الوطني انطلقت من ميراث الحركة الوطنية مع تيّارها الوطني الرّاديكالي، بتوجّهات أيديولوجية مرتبطة بالنزعة القومية والدين الإسلامي، ثمّ ما تشكّلت به في أثناء المراس الأوّل لرعيلها الأوّل مع العمل النّقابي بدعْم من اليسار الفرنسي، بالإضافة إلى الأوضاع المزرية للمناضلين التي دفعتهم إلى الانْعتاق، كلّ هذا دفع بعناصر التحليل التي قام عليها التيار الوطني الرّاديكالي إلى الالْتقاء بصورة شبه بديهية مع عناصر التحليل الاشتراكي (أنظر: عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 485.

فهل إلباس دولة الدولة المستقلّة ثوب الاشتراكية مجرّد تصوّر فرضته المرحلة في انتظار ما سيجسّده الميدان بعد توظيف الآليات المقترحة لتحقيق الثورة المعْلنة؟ أم أنّه مُحاولة لإرضاء أطراف وإغاظة أخرى؟

تفاوتت آراء الباحثين حول مسألة إفهام الثورة الديمقراطية الشعبية التي تنتظر الجزائر المستقلّة ضمن أُطر الاشتراكية، وتراوحت ما بين رافض للفكرة، وما بين مؤيّد لها وآخر متحفّظ عنها، وفي هذا المجرى الطبيعي الذي تفرضه أي إشكالية تاريخية متعدّدة التفسيرات يذهب بن يوسف بن خدّة في كتابه "أزمة صائفة 1962" إلى القول بأنّ برنامج طرابلس استلهم قيما أجنبية دخيلة على حضارتنا وبالتالي فقد خرج عن الهدف الذي سطّره بيان أول نوفمبر 1954 المتمثّل في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية[1].

من جهة أخرى نجد فرحات عباس الذي اعتبر "ما دار في نقاش البرنامج نوعا من الشيوعيّة الغير مطحونة"[2]، يقول بأنّ الخيار الاشتراكي كان أحد مقترحات أحمد بن بلّة "كان هذا إذن خيار بن بلّة بقصر أولنوى، اشتراكية كاشتراكية فيدال كاسترو، ومع إرادة قويّة لوضع نفسه على الجزائر عن طريق فكرة الحزب الواحد"[3]، ويصف البرنامج بالماركسي في قوله" في طرابلس تحصّلنا على نصّ لم يتمّ تنظيفه من المحتوى الماركسي، كان المحتوى ماركسيا متطرّفا"[4]، ومن هذا المنطلق وسم المشروع الذي حُرّر بالحمامات التونسية ب"الميثاق البن بلّي" باعتبار أنّ أحمد بن بلّة الذي كان ضمن الهيئة المحرّرة قد تمّ وتحت إشارته إلى اتخاذ قرارات من بينها: ستكون الاشتراكية منصّة لعمل الحكومة الجزائرية مع احترام المبادئ الإسلامية[5].

ضمن هذه الإشارات، أفْرج أحمد بن بلّة عن سبب انتهاج الخيار الاشتراكي في اجتماع طرابلس 1962م بالقول:" ...وكان التصويت في هذا الاجتماع على البرنامج السّياسي الذي كُنّا قد أعددناه ونحن في السّجن، وناقشناه فوْر خروجنا منه، وأطلقنا عليه اسم <<برنامج طرابلس>> وقد اخترنا فيه النّهج الاشتراكي

[1] Ben Youcef Been KHedda,OP.CiT , P 87.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 278؛ (أنظر أيضا رأي بن طوبال حول نظام الاشتراكية كخيار لجزائر ما بعد الاستقلال في الملحق رقم06، الجواب 40)

[3] Ferhat Abbas, L'andépendance Confisquée 1962-1978, Flammarion Paris, 1984, p47.

[4] Ibid. p 47.

[5] Ibid. p 48.

غير الماركسي وحدّدنا فيه البرنامج السياسي والاقتصادي لجمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية، واخترنا نهج الشورى " وأمْرُهُم شُورَى بَيْنَهُم "[1]، وقد جاء في مذكّراته ما يلي: "لقد أعْددنا في ألنوى، منْهاجا مرحليّا تفترض كلّ اختياراته بأنّ الجزائر قد اختارت لنفسها أبْنية اشتراكية، وللمرّة الأولى استطاع ممثّلو الدّاخل الالتحاق بممثّلي الخارج للدرس والتشاور، وحضور هؤلاء المناضلين كان حاسما لاختيار منْهاجها المرحلي، وفي الواقع لم يلْق معارضة هامّة، لا لأنّ المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكين، بل لأنّ الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يُفكّرون بالبوْن البعيد بين المصادقة على منْهاج وبين تطبيقه"[2].

وقد فنّد أحمد بن بلّة أنْ يكون البرنامج مصبوغا بالنهج الماركسي المتعارض مع قيّم المجتمع الجزائري الحضارية، وهذا ما يبدوا من خلال قوله التالي:" أؤكّد هنا مرّة أخرى أنّنا لم نُقرْ مُطلقا النهج الماركسي، ولكن اخترنا المنْهج الاشتراكي وفق الرّؤية العربية الإسلامية، لم يكن أيٌّ منّا شيوعيا ولكن كنّا جميعا وطنيّيين عُروبيّين إسلاميين، كانت هناك مداولات مستمرّة لحلّ المشاكل وكانت الاتّصالات قائمة باللّيل والنهار من أجل الخروج من المؤتمر بقرارات واضحة من المقرّر أنّها كانت ستحدّد مستقبل الثورة ومستقبل الجزائر بشكل عام"[3].

هذه هي "الاشتراكية الجزائرية البن بلية"[4] التي يريدها أحمد بن بلّة سيعمل وفق منظورها بعد تعيينه على رأس الحكومة الأولى، وسيدفع بفرحات عباس إلى تحليل هذه الخصوصية بالقول أنّ الإسلام محقّ في الميدان الرّوحي لكنه مخطئ في الميدان الاقتصادي وهذا بالنسبة لبن بلة، أمّا الماركسية فهي مُخطئة في الميدان الرّوحي ومحقّة في الميدان الاقتصادي وبالتالي تمّ خيانة الإسلام والماركسية، فالمزج بين أيديولوجيتين مختلفتين، الأيديولوجية الإسلامية والأيديولوجية الماركسية سيقود البلد إلى شلل اقتصادي تام وإلى عمل فوضوي[5].

إنّ الطابع اليساري في برنامج طرابلس قد خلق هوّة أيديولوجية سحيقة بسبب ملامحه المكشوفة، ويلاحظ عبد الحميد زوزو أنّ التوجّه له امتدادات في مفاصل الحركة الوطنية ومنه إلى الثورة التحريرية وصولا إلى

[1] أنظر شهادة أحمد بن بلّة في: كتاب الجزيرة شاهد على العصر، المرجع السابق، ص 186.187.

[2] مذكّرات أحمد بن بلّة، المصدر السابق، ص135

[3] شهادة أحمد بن بلّة، المرجع السابق، ص 187.

[4] Ferhat Abbas,L'andépendance Confisquée OP.CIT. P 59.

[5] Ibid. p 59.

دورة المجلس الوطني الأخيرة لعام 1962، ويشرح ذلك من خلال قوله:"...الترسّبات اليسارية التي علقت بالنجم في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي قد انتقلت إلى حزب الشعب الجزائري، ومنه إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومن هذا الأخير إلى جبهة التحرير الوطني، باعتباره امتدادا لكلّ هذه التنظيمات الحزبية، فاعتماد الحزب الواحد في برنامج طرابلس، والأخذ بالإصلاح الزراعي، وتحييد الإسلام دليل واضح على ما للمرجعيات التنظيميّة والفكرية القديمة ذات الطابع اليساري من آثار واضحة على برنامج طرابلس المصادق عليه بالإجماع من قِبل المجلس الوطني للثورة في دورته المنْعقدة بطرابلس في جوان 1962"[1].

ويستشْعر عبد السلام فيلالي النبض الماركسي في الوثيقة إذ يرى بأنّ قاموس مفرداتها يحيل إلى تبنّي مقاربة نموذج التحليل الآسيوي الماركسي الذي يُعلي من دور طبقة الفلاّحين في هذا المشروع[2]، ويقول بأنّ الفريق الذي أشرف على تحريرها "قد باشر تحليلا اجتماعيا تمّ حصْره ضمن رُؤية صراعية <<طبقيّة أو فئوية>>"[3].

ما يُلاحَظُ أيضا على الوثيقة أنّها قد حدّدت المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني عن طريق توزيعه إلى الفئات التالية: الفلاّحون، البروليتاريا، الفئات المتوسّطة، البرجوازية[4]؛ ما يعنى أنّ الميثاق أدرج "المفهوم الطبقي" في نصوصه، وهذه إحالة إلى وجود آثار ماركسية عالقة في روح الوثيقة بدليل أنّ "الاشتراكية هي في الواقع فلسفة سياسية واقتصادية تقوم على فكرة التكامل في المجتمع، في محاولة لإنْهاء التفاوت بين الناس على المستوى المعيشي في ما بينهم، والقضاء على فكرة الطبقات"[5]، والثورة الجزائرية من خلال مساعيها الأيديولوجية والعملّية هي ساعية إلى إقامة مجتمع متساوٍ تسوده العدالة الاجتماعية، خاصّة وأنّ هذه الطبقات حسب عبد العالي دبلة قد أسْهمت جميعها في الثورة على الرّغم من أنّ دوافع بعضها توضع محلّ تساؤل عند الإشارة إلى تأييدها للجزائر الجديدة"[6].

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية...، المرجع السابق، ص 42.

[2] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 485،484.

[3] المرجع نفسه، ص 484.

[4] VOIR : Projet De Programme Pour La réalisation de la Révolution démocratique populaire 1962, OPCIT. P 96-97.

[5] حسين محمود رمّال، المرجع السابق، ص 78.

[6] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت، ص 15.

هنا يجب الإشارة إلى أنّنا لم نتطرّق إلى فكرة الطبقات من أجل إثارة صراعات فكرية لا منتهى لها، وإنّما من أجل تقديم صورة واضحة حول طبيعة الدولة المستقبلية التي تمّ التنظير لها في مناخ جدلي غلبَت عليه سطوة المفاهيم والمضامين.

إنّ الحديث عن دولة قائمة في ظلّ المبادئ الاشتراكية "كان منتظرا في ظلّ العداء الأكثر صراحة ضدّ اللّيبرالية البرجوازية"[1]، وبالرغم من التلوين الاشتراكي الذي ظهر به الميثاق إلاّ أنّ الكثيرين لم ينظروا إليه أو يعتبروه آخر الكلام لما كان يعنيه قادة البلاد بالاشتراكية الجزائرية، فقد وقف بين نظرة الماركسيين الذين لم يكونوا ليسمحوا بأيّ نظام إنتاج اجتماعي سوى الاشتراكية العلمية وبين أولئك الذين يرفضون الاشتراكية في شكلها الماركسي . اللّينيني على أنّا أيديولوجية أجنبية مستوْردة من الخارج، وعليه فميثاق طرابلس ما كان ماركسيا كما كان الماركسيون يريدونه، ولا إسلاميا بالقدر الذي يريده الإسلاميون، فمثله مثل ميثاق الجزائر من بعده، كان ميثاق طرابلس يمثّل **الحدّ الأدنى الممكن لإرضاء جماعتين** على طرفيْ نقيض ترى كلّ منهما أنّ لها الحق المطلق فيما تذهب إليه، أمّا على صعيد الصّراع بين اليمين واليسار فقد كان يُمثّل انتصاراً ساحقا للاتجاه الاشتراكي في طرابلس على دعاة النموذج الغربي الحديث لتنمية الجزائر[2].

إنّ الاختيار الاشتراكي لم يأت من فراغ أو منظور أيديولوجي أو من منطق صراع الطبقات وسلطة البروليتاريا على نحو ما تقول به النظرية الماركسية، كما لم يكن النموذج الاشتراكي هدفا في حدّ ذاته، بل أُعْتُمد كوسيلة للتنمية الشاملة وتحقيق العدالة واختزال الحقبات والمسافات للالتحاق بركب الدول المتقدّمة وتكريس مفهوم الدولة الذي استعمال مصطلحه الحقيقي لدى الشّعوب العربية مازال . حسب إدريس فاضلي . خارج مجال التغطية كما يُقال[3].

ومهما يكن من أمر فإنّ المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية والتي من بينها تشييد البلاد في إطار المبادئ الاشتراكية وسلطة بأيدي الشعب، قد انطلقت . كما يُؤكّد الميثاق . من الواقع الجزائري من خلال معطياته

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 539.

[2] ميلود سفاري، الصراع بين الدين والأيديولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 03.

[3] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 47.

الموضوعية ومطامح الشعب مع الأخذ بعين الاعتبار متطلّبات التقدّم العصري واكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى ومحاربة الإمبريالية في العالم، وتفادي الاستلهام من الصّيغ الجاهزة دون الرّجوع إلى واقع الجزائر الملموس وبنفس الطريقة الاحتراز من الانجرار إلى خطأ الذين يزعمون الاستغناء عن تجربة الغير وما تقدّمه الحركات الثورية في عصرنا[1]، وبهذا يكون الميثاق قد أراد لاشتراكيته أن تكون علمية محضة بالاستناد إلى الواقع العملي الملموس ودون الخروج عن ما ألفه الشعب، حيث ألقى بظلال الأفكار على شكل تصوّرات ونظريات، واقْترح الوسائل التي بإمكانها تحقيق الممارسة الناجحة؛ لأنّ الميدان حسبهم إجابة لكلّ غموض واستفهام

وفي أتون التنظير لمستقبل الدولة، كان المجتمع الجزائري محلّ دراسة وتحليل حيث سطّر البرنامج جملة من التدابير المستقبلية لإقامة مجتمع ديمقراطي وحرّ، وهذا انطلاقا من تجارب ثورة كبيرة ساهمت أيما مساهمة في صقله وتهذيبه والرّفع من مستوى أفراده المتنوّرين بقيم ومبادئ عالمية.

فهل سنشهد دعوة إلى إقامة مجتمع اشتراكي في ظلّ المناداة بدولة اشتراكية؟

إنّ جواب هذا السّؤال مرهون بما سنقدّمه من معطيات كائنة من المطلب التالي.

[1] Pro jet de Programme pour la réalisation de la Révolution démocratique populaire OPCIT. P 99.

2: تصوّرات ميثاق طرابلس 1962 لمشروع المجتمع الجزائري

كان مشروع طرابلس "**مشروع مجتمع**"[1]أمْلته ظروف الثورة التحريرية التي أدركت السّاعة الأخيرة من أنفاس التحرير إيذانا بدخول مرحلة حاسمة من مراحل إعادة بناء الذات وترشيد الوعي وإقامة الدّليل بأنّ بادرة الفاتح من نوفمبر التي غيّرت التاريخ في الجزائر قد أتتْ أُكُلها بعد بذْر عصيب.

وبعد أنْ أفْردت أدبيات الثورة التحريرية مساحة كبيرة للمفردات الشعبية، وتصدُّر عبارة "الثورة من الشعب إلى الشعب" الصفحات الأولى من أعداد جريدة المجاهد، نجد في المقابل أنّ ميثاق طرابلس ومن خلال المحتوى الشعبي للثورة الديمقراطية يرى بأنّ **الشعب** هو القادر على انجاز الثورة الديمقراطية الشعبية وبعثها من التنظير المسبّق إلى الممارسة الحقيقية.

ويقصد الميثاق بالشعب "الفلاحون والعمّال والشباب والمثقفون الثوريون"، ويعتبرهم "**طليعة واعية**" مهمّتها "**وضع فكر سياسي واجتماعي**" يعكس بوفاء مطامح الجماهير في إطار الثورة الديمقراطية الشعبية، وهذه الطليعة ستعمل على إنضاج عقيدتها من أجل تحقيق ما في ذمّتها من واجب وطني، وطبعا قد راع الميثاق الظروف التي خرج بها الشعب الجزائري من حرب ضروس لهذا أكّد على أنّه "**لا يوجد عقيدة جاهزة، بل مجهود عقائدي متواصل وخلاّق**"[2]، وهذا ما يجعلنا نفهم بأنّ الثورة التحريرية لم تستكمل نصابها التّام من الجانب العقائدي، وبالتالي فإنّها ساعية إلى تجذير وتطوير هذا الفعل الخلاّق إلى أن يصل إلى استحقاقه الفكري الذي سيتفرّد به الشعب الجزائري في المستقبل.

وبعد استقرائنا لنصوص الميثاق، أمكننا استخلاص السياسة الاجتماعية المسطّرة من أجل النهوض بالمجتمع الذي سيناضل إلى جانب دولته لتحقيق آفاق الثورة الديمقراطية الشعبية، وتتجلّى هذه السياسة فيما يلي:

. قيام المجتمع على أساس **الديمقراطية** التي يجب أن تكون تعبيرا جماعيا للمسئولية الشعبية.

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية...، المرجع سابق، ص 41.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 63.

. مجتمع اشتراكي يتماشى ونموذج الدولة المصرّح به؛ باعتبار أنّ ما ينطبق على الدولة ينطبق بالأساس على مجتمعها والعكس.

. تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير ب: رفع مستوى المعيشة، محو الأميّة وتطوير الثقافة الوطنية، السكن، والصحة العامة.

. تحرير المرأة من ربقة الأحكام التقليدية، وإشراكها في تنمية المجتمع.

تدخل هذه الاستراتيجيات ضمن الوسائل المقترحة لتحقيق المهام الاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، حيث لا نهوض للدولة دون استقامة وقوّة من المجتمع، ولا فعالية لتجديد الذهنيات المؤسّساتية لتلك الدولة دون تكريس حقيقيّ لمؤسّسات المجتمع وديناميكياته، ويأتي هذا الخيار التكتيكي المنصوص عليه في الميثاق ضمن قراءات ملموسة لحقيقة ومطامح المجتمع الذي يستوجب لنهوضه وارتقائه ترسانة عمليّة من المخطّطات والتدابير خاصّة مع فترة مؤثّرة خرج فيها الشعب الجزائري مُكبّدا بخسائر ذهنية ومادية جعلته يفتقر فيها إلى أبجديات التحليل الاجتماعي وسط هرج سياسيّ كبير، مُفْرط ومتأزّم، فهل نجح الميثاق في وضع تصوّرات لائقة بشعب أدّى ما عليه في ثورة التحرير وأحسن الصّياغة لنموذج مجتمع متّزن وفعاليّ واجتماعي كما وعدت به تلك الثورة؟.

إنّ سياسة التخطيط المرسومة في الميثاق أضافت شيئا وتجاهلت أشياء كما يحدث في كلّ مرّة مع أيّة مبادرة تحديثية عميقة؛ فأمّا الأشياء التي أضافتها فتتجلّى في مواصلتها التأكيد على بعض البرامج المسطّرة في النصوص السابقة (دورة طرابلس 1961 تحديدا) كتطوير نظام الصّحة والقضاء على الجهل وإقحام المرأة الجزائرية في ميدان العمل، وهذا كلّه نتاج تطوّر أيديولوجي للجبهة السّاعية إلى استحداث مناهج تكتيكية حديثة في كلّ دورة مناسباتيّة لها.

فالثورة الجزائرية لم تنهض بأعباء شعبها لترميهم بعد ذلك في المجهول، إنّها فعل تحريريّ خلاّق قوامه أسُسيْن: النضال من أجل تحرير الأرض وفي نفس خطّ الهدف تحرير الأفراد وبنائها ضمن مجتمع، لهذا أقرّت في نصوصها الدعوة إلى تشييد مجتمع ديمقراطي وتثويره سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا تكون فيه الديمقراطية عنوان كلّ

تقدّم وبناء، وبالنسبة لتحويط هذا المجتمع بسياج الاشتراكية فإنّ هذه الأخيرة ترمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة في الجزائر هي:[1]

. دعم الاستقلال الوطني.

. إقامة مجتمع متحرّر من استغلال الإنسان للإنسان.

. ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتّح شخصيّته وازدهارها.

وهذه الأهداف هي "نفسها وسيلة لتحقيق الاشتراكية التي ستبني الإنسان الجزائري الجديد والذي بدوره سيعمل على تحقيقها"[2]، وتندرج هذه الأهداف دائما في حركيّة واحدة للتطوّر التاريخي ما يجعلها مترابطة ومتكاملة، ذلك أنّ دعم الاستقلال الوطني وتوفير أسباب الازدهار للإنسان كلاهما يتماشى مع محتوى الثورة الديمقراطية الشعبية، ولن يتحقّقا كواقع ملموس إلاّ بقيام **المجتمع الاشتراكي**[3].

لكن أليس من الأجدر أنْ يتوفّر الوعي الاشتراكي من أجل قيام المجتمع الجزائري؟

إنّ الإجابة تكمن في ثنايا نصوص الميثاق الوطني 1976، وهذا نصُّها:

"إنّ التحرير الوطني والتحرير الاجتماعي هما شيئان متلازمان في عصرنا هذا، ذلك أنّ الرّفض البات للاستعمار يُفْضي حتما إلى رفض الرّأسمالية، وعندما تُدرك الجماهير أنّ كلّ من الاستعمار والرّأسمالية مرتبطان أشدّ الارتباط وأنّ أحدهُما ما هو إلاّ انعكاس للآخر، عندئذ تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتحوّل إلى وعي اشتراكي"[4]

ويوضّح الميثاق الوعي الوطني المبكّر للجماهير قائلا: " فمنذ السنوات الأولى لحرب التحرير أخذت الأفكار المتعلّقة بالتحرّر الاجتماعي تتّضح في الضمير الشعبي بالجزائر، إذْ سرعان ما ارتفعت في ميادين القتال شعارات من نوع <<الأرض لمن يخدمها>> و<<الاستقلال ليس مجرّد راية>>، وإنّ الجماهير الشعبية من

[1] انظر:جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي، الجزائر، 1976، ص27.
[2] أنظر:حزب جبهة التحرير الوطني، المسيرة، المصدر السابق، ص 193.
[3] أنظر: جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 31.
[4] جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، المصدر نفسه، ص 31.

فلاّحين وحرفيين وعمّال وتجّار صغار وطلبة...قد فرضت بتحمّلها كافة أعباء الكفاح طابِعها على جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وإذا كان من المؤكّد أنّ التغييرات السياسية والاجتماعية التي تمّت أثناء سنوات الحرب لم تكن صياغتها العقائدية واضحة كلّ الوُضوح، فإنّ حجمها قد بلغ حدّا لم يبْق معه مجال لتجاهل أثرها السياسي والأيديولوجي"[1].

إذا لقد أفصح محرّرو الميثاق عن نوايا قيام مجتمع اشتراكي في ظلّ سيطرة الرأسمالية، وتبدوا معالم الاشتراكية واضحة بسبب غياب فلسفة أخرى بديلة، والواضح أنّ هذه الفلسفة لم تقتصر فقط على المجالين السياسي والاجتماعي وإنّما امتدّت أيضا إلى المجال الاقتصادي الذي يُعْتبر أداة الشعوب في تنميّة دولتها وتعزيز قوّتها وهيبتها.

في هذا المنحى أرسى الميثاق دعائم **بناء اقتصاد وطني** يقوم على:

. الثورة الزراعية[2].

. تطوير المنشآت.

. تأميم القرض والتجارة الخارجية.

. تأميم الثروات المعدنية والطاقة.

وقد ربط الميثاق هذه الدّعائم بآفاق المجتمع، حيث جاء فيه:" إنّ طموح شعبنا إلى التنمية الاقتصادية وإلى رفع مستوى معيشته طموح عميق شامل لا يقاوم، وقد علّمتنا تجربة البلدان حديثة الاستقلال العدول عن أساليب اللّيبرالية التقليدية لإجراء تحوّل حقيقي في المجتمع"[3].

[1] المصدر نفسه، ص 31.

[2] يذكُر محمد حربي وجلبار ميني في كتابيْهما المشترك أنّ: "الهدف من الثورة الزراعية هو أوّلا وقبل كلّ شيء التحرير الوطني، واسْتعادة سيادتهما كاملة، هذا هو الهدف الأساسي، والشرط لتأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية لاحقا تكون الوحيدة القادرة على تطوير اقتصاد البلاد، واشْباع الحاجات المادية والمعنوية للشعب الجزائري .Voir : Harbi et Gilbert, OP. CIT, p660

[3] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954، المصدر السابق، ص 69.

يتّضح من خلال ذلك عزم جبهة التحرير الوطني في إحلال قطيعة حقيقية بين كلّ ما هو ضيّق ومحدود بشأنه أنْ يشلّ طموح الجماعة وبين كل ما قد يؤدّي إلى الانجرار عنوة نحو السياسات اللّيبرالية الهدّامة التي أجرت العقم في البلاد لأزيد من قرن، إنّ روح التجديد في هذا الميثاق تتراءى لنا أيضا من خلال توسيع الاهتمام بالصناعة والتجارة وقبلها الزّراعة وكذا الدعوة إلى التأميمات المتعدّدة التي من شأنها أن تحقّق تكاملا اقتصاديا فاعلا، وما يبرز لنا بشأن مستقبل الجزائر الاقتصادي أنّه سيكون زراعيّا بامتياز وذلك من خلال تحقيق ثورة زراعية يكون الفلاّحون فيها عصب التنمية والإنتاج.

وهذه السياسات المسطّرة والمنتهجة في الميثاق سوف لن تدرك مرحلة نجاحها إلاّ من "خلال التخطيط الاقتصادي وتحكّم الدولة في توجيه الاقتصاد بمشاركة العمّال"[1]، وبدون تخطيط دقيق وواع لا يمكن للتسيير والتوجيه أن يحقّق نتائج في المستوى المطلوب، وهنا تدخل فاعليّة أفراد المجتمع في إحداث تلك الموازنات المرغوبة باعتبارها شريكة في الأحداث، "فالمهمّ ليس أن يكون المرء الواحد وراء كلّ الأحداث فذلك من باب المستحيلات بل المهمّ هو أن يكون شريكا في التخطيط للأحداث العظيمة وفي إنجاحها"[2]، خاصة وأنّنا كما يقول فرحات عباس" ورِثْنا جزائر قابلة للحياة الاقتصادية"[3]

وتأتي الثورة الثقافية أيضا ضمن التخطيطات الممنهجة التي تبنّاها الميثاق، وذلك نظرا لأهمّية الثقافة في حياة الدولة والمجتمع، وقد شبّه مالك بن نبيّ وظيفتها فيه بوظيفة الدم حيث يقول:"فهو يتركب . أي الدم . من الكريات الحمراء والبيضاء، وكلاهما يسبح في سائل واحد من البلازما ليغذّي الجسد: فالثقافة هي ذاك الدم في جسم المجتمع، يغذّي حضارته ويحمل أفكار النخبة كما يحمل أفكار العامة، وكلّ من هذه الأفكار منسجم في

[1] ميلود سفاري؛ مقال سابق، ص 32؛ هذه السياسة تمّ الإشارة إليها أيضا في برنامج جبهة التحرير الوطني خلال دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1961م.

[2] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 81.

[3] Ferhat Abbas, Autobsie D'une Gerre , OP, CIT, p 23.

سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة، والاستعدادات الموحّدة، والأذواق المتناسبة"[1]، وبالنسبة للثقافة الجزائرية التي وضعت الوثيقة خطوطها العريضة فقد أن تكون: "**وطنية، ثورية وعلمية**"[2].

أمّا الثقافة الوطنية، فتتمثّل في إعطاء اللّغة العربية مكانتها المسْتحقّة، باعتبارها "المظهر، والثوب الثقافي الشامل"[3] وأحد أهمّ وأعمّ مكوّنات الهويّة التي ستسمح بإعادة بناء تصوّرات الماضي وتوظيفها بما يخْدُم مستقبل البلاد، وجاء هذا التكريس من أجل إعادة الاعتبار للغة العربية التي تلاشى بريقها الحضاري بسبب الهيمنة الثقافية والغربية، كما تلاشى عنوانها بأشهر قليلة في نصوص اتفاقيات أيفيان، أين تمّت التضحية بها على "مذبح هذه الاتفاقيات"[4].

إنّ وثيقة طرابلس لا تتحدّث عن اسْتعادة ساذجة للّغة التي سدّد لها الاستعمار ضربات متلاحقة أراد أن تكون قاتلة، وإنّما تحدّث عن لغة حضارة، ينبغي أن تُبْعث، وإذا ما تمّ ذلك، فإنّ المولود الجديد لا بدّ أنْ يكون برُمّته عصريّا، إذْ لا يمكن الخروج عن الظّرف الزماني، أردْنا ذلك أم لم نُردْ، فكلّ حضارة في التاريخ فاعلة، تكون بحكم نواميس الزّمان معاصرة، أو لا تكون[5].

فهل ستصمُد هذه اللّغة ردْحا آخر من الزّمن؟

وأمّا الثقافة الثورية، فالهدف منها إفلات الشعب من أوْصار الإقطاع والعادات الفكرية والتقليدية والخرافات المعادية للمجتمع، وكذا تنوير وتطوير الوعي الشعبي الثوري، وسيحدث هذا ـ حسب الميثاق ـ عندما تعكس باستمرار مطامح الشعب وواقعه وانتصاراته الجديدة وكذلك كلّ أشكال تقاليده الفنيّة.

---

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، تر: عمر كامل مسقاوي وعبد الصّبور شاهين، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، د ت، ص 127.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 63.

[3] عبد المالك حمروش، المرجع السابق، ص 23.

[4] عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958.1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 24.

[5] عبد المالك حمروش، مرجع سابق، ص 23 .24.

ومن جانب آخر تشكّل الثقافة العلمية ثالثة الأثافي التي تكمّل مفهوم الثقافة الجزائرية، حيث تعتبر علْمية في وسائلها وأبعادها ما يفْرض عليها أنْ تتحدّد حسب طابعها العقلاني وتجهيزها التقني وروح البحث التي تنشّطها، ويدعو الميثاق إلى تعميم هذا الجانب التقانيّ من الثقافة من أجل أنْ يسود جميع المستويات وفق ما تقتضيه الرّؤية المعاصرة للثورة الثقافية الشاملة (المفتوحة على مصراعيها).

وفي إطار الثقافة الجزائرية دائما أشاد الميثاق بالحضارة الإسلامية واعتبرها ذات صيْت تاريخيّ كبير، نظير إسهاماتها في التقدّم البشري، وأكّد في نفس الوقت انتماء الجزائر لها باعتبارها جزء من هذه الحضارة لكن في نفس الوقت أبْدا الميثاق بعض الملاحظات بخصوص هذا الشأن مُعتبراً أنّنا أسأنا خدمتها بسبب بعض الادراكات الضيّقة، وهنا دعا إلى ضرورة تجاوز السلوكيات الذاتية من أجل جعل هذه الحضارة محلّ انفتاح عالمي.

وفي حديثه عن الإسلام أحد أهمّ أسرار نجاح هذه الحضارة، أشار الميثاق إلى أنّ هذا المبدأ الذي فهمه بعض محرّريه على أنّه مجرّد كتلة روحية لا تكاد تنفصم عن البدع والأوهام التي كانت سببا في خنقه وتحريفه، يجب أن ينْعكس . أي الإسلام . علاوة على كونه دينا في عاملين أساسييْن هما الثقافة والشخصية.

إنّ هذا التشخيص يجعلنا ندرك أنّ سبب تبنّي الخيار الاشتراكي للدولة الجزائرية كإطار لها وإبعاد مبدأ الإسلام عن النص المحرّر هو رغبة محرّريه في تجاوز المفاهيم الضيّقة الديماغوجية التي علِقت بالإسلام كنظام ومرجعية للهوية والثقافة الوطنية، واسْتجلاب المفاهيم الأكثر انْفتاحا وفضاضة إلى عالم أدبيات الثورة التحريرية مع الاكْتفاء بتضمين مبدأ الإسلام في عاملي الثقافة والشخصيّة حتى لا يُعْتبر ذلك انحرافا عن الخطّ الأيديولوجي الذي رسمته الثورة مذ بيانها النوفمبري.

ويعلّق عبد الحميد زوزو على الشقّ الخاص بمقوّمات الشعب الجزائري الذي يشمل جانبه الثقافي والحضاري بالقول:" مشروع طرابلس... لم تُراعَ فيه مقوّمات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية ولا ثوابت الأمة، حيّد الكثير منها مقترحوه الذين انْساقوا وراء شعارات السّاعة وأخضعوه لذاتيّتهم المتأثّرة بالثقافة الأوربية الشرقية

منها والغربية وطبعوه بمفاهيم وقيّم غريبة عن المجتمع الجزائري العربي الإسلامي، فوقع فصْمٌ وحدثت قطيعة بين ما يُمكن تسْميّته بمُقْتضيات الحال أو بضرورات الواقع وقيّم المجتمع وثوابت الأمّة"[1].

وعليه فإنّ الثقافة المنشودة حسب عبد المالك حمروش هي "تلك التي تقوم على التّوازن الدّيناميكي المبدع بين الثابت والمتغيّر، حيث إنّ **الثابت** هو منظومة القيّم الحضارية العربية الإسلامية الأصيلة، و**المتغيّر** هو النّشاط الإبداعي المعاصر لهذه المنظومة ذاتها، عندما تسْتوعب التّراث الثوري والعلمي المعاصريْن وهي الحالة التي اكْتسبها المجتمع الجزائري فعْلاً في خضمّ الكفاح الضّاري، والتي هي الشرط الضروري لتحوّل أيّ مجتمع من **الحالة السّكونية اللّاتاريخية إلى الحالة الحركية التاريخية**، التي تكون بطبيعة الحال إلاّ معاصرة"[2].

وبآفاق هذه التصوّرات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يكون ميثاق طرابلس قد أسّس لعهد بنائيّ جديد؛ تتحدّد بُناه في إستراتيجية فكريّة . معرفيّة بأنساق المجتمع وارتكازاته، ولئن تمّ تلمُّس بعض الإخفاقات المفاهيميّة التي لم تُؤدّ وظيفتها فإنّ الميثاق . رغم خبطاته وعثراته الأيديولوجية . يشكّل شرف الثورة التحريرية التي استطاعت الصّمود إلى غاية تحقيق النصر المبين.

وعلى بُعد خُطوات من توقيع وثيقة الاستقلال عن طريق اسْتفتاء تاريخي مشهود، تلوح في قمّة الانتصار بوادر هزيمة سياسية أبطالها هم أنفُسهم من اجتمعوا يوما على قوّة الهدف الوطنيّ الواحد، ما سيُؤثّر بشكل أو بآخر على "التاريخ المسْترْجع"، ويُلْقي بظِلاله القاتمة على الدولة والمجتمع العائدين من التاريخ من أوسع أبواب البطولات والقيّم والوحدة.

إنّ ما آل إليه مشروع الثورة التحريرية من نهايات مؤسفة، يجعلنا نتحرّى أكثر ممّا نكتب حتى نفهم ربّما ملابسات "أزمة صائفة 1962م" التي قلبت الأوضاع رأسا على عقب، وجعلت الشعب الجزائري يدفع ثمنا مضاعفا، نتيجة الخلافات المعقّدة بين رفقاء الدرب الثوري أنفسهم، والذين حوّلوا بخلافاتهم واختلافاتهم (الأيديولوجية)، ثورة نوفمبر، مِنْ ملحمة ثائرة في البداية إلى صراع هزلي في النهاية!

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية...، المرجع السابق، ص 41.

[2] عبد المالك حمروش، المرجع السابق، ص 22.

ثالثا: اسْتعادة السّيادة الوطنية على الدولة والمجتمع بين نجاح المشروع الثوري وإخْفاق القرار القيادي

1: أزمة صيف 1962م، وتداعيات المرحلة الخانقة على الدولة والمجتمع الجديدين.

أ/ من التصويت على الاسْتفتاء إلى التوقيع على الاستقلال

كان اليوم الثاني من شهر جويلية من عام اثنين وستّين وتسعمائة وألف مرحلة ظافرة للشعب الجزائري، حيث سيقرّر مصيره أخيرا بعدما اجْتاز أشْواطا مرْعبة في سبيل التّمسُّك بشخصيّته وهويّته العربية والإسلامية.

في يوم الأحد 02 جويلية، انْتخب الجزائريون بأغلبية ساحقة، واخْتاروا الاستقلال كما كان مُتوقّعا[1]، وانْتهت مرحلة أليمة من كفاح شعب اسْتمرّت لعقود، لكنّها بالمقابل فتحت جبهة داخلية للصراع على السّلطة[2]، وفي يوم الثلاثاء وبتاريخ الثالث من نفس الشّهر، على السّاعة العاشرة صباحا تمّ نشْر النتائج على الملأ ليرافق الإعلان عن حصيلة الاسْتفتاء خطاب الرّئيس الفرنسي الذي أعلن بدوره عن اعْتراف فرنسا رسميّا باسْتقلال الجزائر، لتُطْوى بذلك صفحة مائة واثْنيْن وثلاثين عاما من التاريخ، حلّت محلّها صفحة الجزائر المستقلّة[3]، ويُصْبح **جان . مارسيل جينه** أوّل سفير فرنسيّ مُعْتمَد في الجزائر، بيْنما تواصل بإيقاع سريع رحيل الأوربيّين والأقدام السّوداء إلى الوطني الأمّ[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ قبل تاريخ هذا الاستفتاء والحصول على الاستقلال كانت منظّمة الجيش السرّي التي تتألّف من أعضاء يعتبرون أنفسهم من أعضاء فكرة الجزائر فرنسية، تنْتهج سياسة الأرض المحروقة في كلّ المناطق الجزائرية تعبيراً عن رفضها لخيار استقلال الجزائر ودفاعا عن جزائر فرنسية، حيث تبنّت خيار الأعمال الإرهابية ضدّ الجزائريين والتصفية الجسدية للأطر الجزائرية، كما تبنّت سلسلة من التفجيرات وأعمال تخريب

[1] على هارون، المصدر السابق، ص 86.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 281.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص 86.

[4] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962.1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السّورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012، ص 10.

المنشآت الحيوية كالمكاتب والمدارس والمستشفيات، أبرزها إحْراق مكتبة جامعة الجزائر[1]، وانتهت بعد التوقيع على مشروع الاتفاق الذي أبرمته جبهة التحرير الوطني مع المنظمة العسكرية السّرية OAS[2].

ورغم الآلام التي تركتها هذه المنظمة التي سعت إلى إبطال إنجاز حق تقرير المصير، إلاّ أنّ الشعب الجزائري "توصّل إلى الاستقلال من خلال ثورة كهْربت جهده البطولي طوال سبع سنوات (وأزيد)، الْتحمت خلالها جميع النشاطات الفردية دونما تحفظ ضمن الانطلاقة الثورية"[3]، وفي الخامس من شهر جويلية تمّ إنْزال الأعْلام الفرنسية ورفع العلم الجزائري خفاقا فوق المؤسّسات الفرنسية والجزائرية والإدارات الحكومية والشعبية وأُقيمت الأفراح في كلّ مكان بعيد الاستقلال للأمّة الجزائرية[4].

حقّا لقد كان يوما مشهودا في تاريخ الجزائر والجزائريين، ذلك أنّ دماء الفرنسيين تجمّدت أخيرا على صخرة الكفاح القومي للشعب، وقوّة عملاقة من نموذج بلاد الغال قد اهتزّت في كبريائها لحظة وقوف الجزائري أمامها مسلّحا بالعقيدة والإيمان ورافضا لها جنسيّةً ولغةً وديانةً، فكان الرّفض منطلقه نحو التغيير، ولولا شعور عميق بالانْتماء والوطنيّة لما أثمرت عقيدته الثورية هذا التغيير في حياته السياسية والاجتماعية.

إنّ الاستقلال الذي كان "أمراً لا منْدوحة منه"[5] قد أعاد للجزائر تاريخها الموجود والكائن قَبْلاً، لكن يجب أن نشير هنا إلى أنّ **تاريخ الاستفتاء الذي حصلت بموجبه الجزائر على استقلالها إنّما هو محطّة لاستقلال الدولة الجزائرية وليس لتأسيسها كما تدّعي فرنسا!**

---

[1] محمد بنحمو، الجزائر أزمة النظام وسراب الدولة، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 2017 ، ص 40.

[2] انتهت محاولات الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن فارس إلى إيجاد حل لهذه المنظمة الخطيرة، حيث أفضت حواراته ومساءلاته إلى التسليم ب " البروتوكول المفروض" من قِبل سوزيني زعيم هذه المنظمة، والذي يتضمّن مجموعة من المبادئ في السياسات التالية: الداخلية، الخارجية، الاقتصادية والثقافية (أنظر نص هذا الاتفاق في: علي هارون، المصدر السابق، ص . ص 48.44).

[3] مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 102.

[4] مذكرات مدني بجاوي، المصدر السابق، ص 322.

[5] كان هذا أحد العناوين العريضة على صفحات جريدة المقاومة، حيث كان الجميع يؤمن بدنوّ ساعة الاستقلال طبقا لسُنّة التاريخ "الأيام دُول" يوم على الجزائر وآخر على فِرنسا، ثم إنّ "الثمار تسقط من نفسها عندما تنْضج، ونفس الشيء الذي

لا شكّ أنّ إغْفال المرحلة الممتدة من 1958 إلى 1962، واعتبار دستور 1963 كأول دستور بالمعنى الشكلي للجمهورية الجزائرية يُعْتَبَر موقفا غير سليما حسب الأمين شريط، فهو ينْطوي على مُغالطة تاريخية ناتجة عن رغبة فرنسا في اعتبار استفتاء شهر جويلية حول تقرير المصير، كاسْتفتاء مُنْشئ للدولة الجزائرية نتيجة الانْفصال عن الإقليم الفرنسي، بحيث لم يكن للجزائر وجودا سابقا، غير أنّ هذا الاستفتاء لم يكن له في الواقع ومن وجهة النظر الجزائرية سوى "طابع تصديقي" إذْ يُكرّس حقيقة موجودة في الواقع وفي القانون[1].

ويذهب نفس الباحث إلى اعتبار أنّ الاستفتاء مُجرّد إرْضاء حصلت عليه الحكومة الفرنسية على المستوى الإجرائي رغبةً منها في الاحترام الشكلي للمادة (**72**) من دستورها، وكذا لم يكن إلاّ شرطا من شروط تطبيق اتّفاقية دولية مُسبّقة أُبْرمت بين دولتين، وهو شرْط يكتسي أهمّية سياسية وليست قانونية، حيث لم يكن من آثاره إنْشاء الدولة الجزائرية كما يزعم الكُتّاب الفرنسيون[2].

إنّ أغلب الحروب بين الُمسْتَعْمِر والُمسْتَعْمَر إمّا أنْ تنتهي بتوقيع اتفاقيات أو بإجراء استفتاء أو لا تنتهي أبدا، ذلك أنّ الدّول "الغالبة" التي أصبحت بعد الاستقلال في نظر المضطَهدين المسْتَعْمَرِين "مغلوبة" لا تستسلم لهفوة ورقة، أو لشكل توقيع؛ لأنها لا تغادرا بلدا احْتلّته إلاّ ونفثت فيه من سمومها وتركت فيه ما سيجعله غير قابل للتطوّر، فهذا هو منطق المحتل وذاك هو قدر الأبطال.

وفي بلد كالجزائر لم يكن الاستقلال كما أُريد له أن يكون، ليس بسبب ما ورّثه الاحتلال الفرنسيّ من رواسب ملوّثة فهذا أمرٌ واقع لا محالة، لكن بسبب ما نتج عن الثورة التحريرية من تضخّمات زائدة أدّت إلى تعكير نشوة الانتصار، وتحويل فجر الاستقلال إلى ليل مأساويّ حالك عنوانه "أزمة صائفة 1962".

يحدث للثمار يحدثُ للمستعمرات" (طالع: المقاومة الجزائرية، العدد 16، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 20 ديسمبر 1956).

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 101.

[2] المرجع نفسه، ص 102.

ب/ السّلطة والقيادة: فكرة واحدة وغايات متعدّدة

عند الإعلان عن الاستقلال باشرت مختلَف شرائح المجتمع الجزائري ونُخبه السياسية عمليّة إعادة بناء الذات، والتأسيس لنواة دولة وطنية جديدة بهياكلها ومؤسّساتها السياسية والاقتصادية والثقافية، مُحاولةً اسْتيحاء أنموذجها الخاص كما نصّت عليه الوثائق والنصوص المرجعية للثورة التحريرية؛ أيْ بعيدا عن نموذج الدولة التقليدية مثلما تجسّدت في ظلّ الحكم العثماني، أو نموذج الدولة الكولونيالية كما جسّدتها تجربة الحُكْم الاستعماري، إلاّ أنّ تحقيق هذا الطموح لم يمرّ دون صعوبات، فمثل كثير من البلاد الآفروآسيوية الخارجة لتوّها من مرحلة الاستعمار بعدما خاضت ثوراتها لتصفيّته تفجّرت أزمة على مستوى قيادتها ونخبها السياسية والعسكرية[1].

والوضع كان شبيها بالجزائر، حيث استقبل أبنائها غمرة الاستقلال وسط زحمة من الانْفلاتات المؤسفة التي شهدتها مؤسّساتها وهيئاتها القيادية، وحدث في صفوفها ما "يُعرَف في لسان السياسة بأكْل الثورة لأولادها"[2].

ليت الأمر كان تمثيلا دراميّا هادفا إلى إسقاط القناع عن ممارسات فرنسا ومخلّفاتها المأساوية في حق الإنسان الجزائري وإنسانيته ودولته، وليس أبدا "لعبة مصالح" بين أبناء الوطن الواحد وفي مرحلة لا يُناسِبُها تغليب الطموحات الفرديّة على الآمال الجماهيرية الجماعية.

إنّ أزمة الجزائر، وُلِدت وِلادة قيصريّة مع ميلاد الدولة الوطنية، بعد رحيل الاستعمار مباشرة، بل قبل رحيله ببضعة شهور، إلاّ أنّ قوّة الثورة وفرحة النصر حجبت عن الجماهير السّحب الدّاكنة التي كانت تُلبّد سماء السياسة الجزائرية؛ فالواقع الجزائريّ في الشارع كان شيئا، لكن الحقيقة الجزائرية في الكواليس السّياسية كانت شيئا آخر مُختلفا تماما[3]، وهذه الحقيقة نجدها نفسها في قول على هارون:"إذا كانت الجماهير قد احْتفلت في جوّ الفرح العارم . وهي بذلك جديرة . خلال ثلاثة أيّام وثلاثة ليال (وهو حدث فريد في التاريخ العريق للبلد)، فإنّ

[1] الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية إرْهاصات النشأة والتّشكّل، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013، ص 08.
[2] أبو جرّة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، دون مكان نشر، الجزائر، 1995، ص 04.
[3] المرجع نفسه، ص 09.

الإطارات، بعد إطّلاعهم على مصيبة طرابلس، شاركوا وهم شاعِرُون بمرارة فشل جائر وفتور في الحماس كمن يتظاهر بفرح ظرفي لكي لا يُفْسِد سعادة الأبرياء"[1].

إذن شهِد ميلاد دولة الاستقلال، تنافُسًا شديدا بين مختلف المحاور والعصبيات ومراكز القِوى التي قادت الثورة التحريرية لأجل الاسْتيلاء على مقاليد الحُكم، أو على الأقل للحصول على قَدَرٍ من الغنائم والامتيازات التي قد يُتيحُها الوُصول إلى السَلطة، ويبدو أنّ هذا التنافس ليس وليد هذه المرحلة وإنّما له امتداداته السّابقة في التاريخ القريب للثورة، بدْءا بما شهدتْه داخل صُفوفها MTLD؛ أيْ بين المركزيين والمصاليين، ثمّ بين السياسيين والعسكريين بعد انْدلا ع الثورة، ثمّ بين هيئة الأركان العامّة للجيش والحكومة المؤقتة عشية الاستقلال[2].

صحيح أنّ أزمة صائفة 1962م انْفجرت بصورة علنية يوم 04 جوان من ذات التاريخ، بعد فشل المؤتمر في التّصويت على قائمة أعضاء المكتب السّياسي المقْترح عليهم، وانْسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من المؤتمر ومُغادرته لطرابلس، رُفقَة بعض أعضاء حكومته، وما تَبِعَ هذا الانْسحاب جزءا من أعضاء المجلس الوطني للثورة، إلاّ أنّ أسْباب انْفجار الأزمة حسب إبراهيم لونيسي لا تعود إلى ما حدث في المؤتمر من خلاف حادّ بين أحمد بن بلّة وهيئة الأركان من جهة، وبن خدّة وجماعته من جهة أخرى، وإنّما مردُّها إلى القرار الذي تمّ اتّخاذه في اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959 وجانفي 1960، والمتمثّل في إنْشاء هيئة القيادة العامة للأركان وإلْغاء وزارة القوّات المسلّحة، وتعويضها بلجنة وزارية للحرب CIG[3].

وعليه يمكن إجْمال ملابسات هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة والخانقة في دخول الحكومة المؤقتة إلى التراب الوطني بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء المقرون بالحصول على الاستقلال، ثمّ إصدارها لقرار حلّ هيئة الأركان وتجريد أعضائها من رُتبهم وما تمخّض عن الأمر من ردّ فعل عنيف من قِبل هذه الهيئة، وكذا بروز ملْمحين في السياسة الوطنيّة هما: المعارضة والموالاة للمركز الأكثر قوّة وتأثيرا وجيْشا، وهنا برز فريق أحمد بن بلّة المسانَد من طرف هيئة الأركان، والولايات الأولى والخامسة والسادسة وبعض الوجوه السياسية كفرحات عباس، وهو ما سيسمّ

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 86، 87.

[2] الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية...، المرجع سابق، ص 08.

[3] أنظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 19.

لاحقا بمجموعة تلمسان، أمّا بالنسبة لغريم هذه المجموعة فهي الحكومة المؤقتة التي بدأت مراحل التعفّن السياسي تصل لقمّتها بعد أن وجد رئيسها بن يوسف بن خدّة نفسه عاجزا أمام تنامي طموحات بن بلّة ومُعاونيه.

وبالنسبة للُجنة "الدّفاع والاتصال للجمهورية" التي أنْشأها كريم بلقاسم ومحمد بوضياف في 27 جويلية في تيزي وزو[1] (مجموعة تيزي وزو)، فستكون صخرة المعارضة لمجموعة تلمسان التي تريد للمكتب السياسي أن يدخل العاصمة، لكن الأدهى من كلّ هذا هو الانزلاق إلى العمليات العسكرية والعبث بدماء الأبرياء، حيث كانت قسنطينة في فوهة المدفعيّة[2]، ثمّ ستليها مدينة الجزائر لفرض سلطة المكتب السياسي فيما بعد.

لم يكن الحل سوى مهادنة الأطراف المتصارعة ودعوتها إلى حوار بنّاء يفْضي إلى تفاهم أكبر وإيجاد حلّ مناسب لمسألة المكتب السياسي التي شكّلت شوكة في حلق جميع المشاركين في مؤتمر طرابلس الأخير[3]، فكانت مُبادرة محمد خيضر ورابح بيطاط من جهة، وكذا محمد بوضياف وكريم بلقاسم من جهة أخرى يوم 02 أوت بارقة أمل جديدة في أُفُق الاستقلال المرير، حيث تمّ الاتفاق على قبول سيادة المكتب السياسي، لكن من سيُرضخ عَنَتَ الولايتين الثالثة والرابعة في ظلّ اسْتفحال علني لكوامِن معارضتهما؟ وما هي السّبل الأجدى لإيجاد قنوات الحوار وتغليب مصلحة الوطن على الاعتبارات الشخصية؟

حسب ما توصّلنا إليه، كان الحلّ العسكري هو العامل الحاسم لِلعب آخر لقطات العبث السياسي في مسيرة البحث عن المكتب الذي سيزكّي الدولة المنتظرة، وفي مقابل هذه الجدلية المثارة في عام الاستقلال تبرُز في الأفق ملامح الرئيس الجديد الذي سيتولّى زمام الجمهورية الجزائرية الجديدة.

وحتى لا نطيل عمليّة الالتفاف حول مسبّبات وحيثيات هذه الأزمة[4]سنتطرّق إلى قضيّة المكتب السياسي الذي أصبح "منذ أواخر جويلية الممثّل الحقيقي للدولة والممارس الفعلي للسّيادة، واكْتسى نشاطه طابعا حكوميا"[1]، ومن خلاله سنتعرّف عن تماهي أوّل حكومة للجزائر المستقلّة.

---

[1] أنظر، علي هارون، المصدر السابق، ص 174.

[2] أنظر تفاصيل المواجهة في: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 296،295.

[3] دار الإشكال بين طلب داعٍ إلى توسيع أعضاء المكتب، وآخر بتضييقه.

[4] للاطّلاع على كلّ ما يتّلق بهذه الأزمة راجع: على هارون، مصدر سابق، ص 167 وما تلاها.

ج/ تأسيس المكتب السياسي ومحاولة تكييف تفاعلات الأزمة مع وضع الجزائر المستقلّة

كانت مبادرة الجمع التي قام بها بوضياف وكريم ومحند أولحاج عن الولاية الثالثة وخيضر وبيطاط باسم مجموعة تلمسان قد توصّلت إلى وضع صياغة لموضوع الاتّفاق تدور حول النقاط التالية[2]:

. المكتب السياسي.

. انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية التي سيكون في شهر أوت واحتمالا في 27 منه.

. اجتماع CNRA في دورة عادية، وسينْعقد هذا الاجتماع مبدئيّا في بحر الأسبوع الموالي لانتخاب الجمعية وسيكون موضوعه تقييم الوضع وفحص مشكلة المكتب السياسي.

وبتاريخ 03 أوت دخل مكتب تلمسان إلى مدينة الجزائر أيْن اسْتقبله الشعب اسْتقبال المنْتصرين، وهو **دخول يجب أنْ يُجسّد نهاية الأزمة**، وإذا كانت الولاية الرابعة غائبة عن النّقاش ولم توقّع على الاتّفاق فإنّها . حسب علي هارون . أعْربت رغم ذلك عن اغتباطها به (...)، واعترافها بوجوده في حدود صلاحياته التي يُحدّدها اتّفاق 02 أوت[3].

أمّا في اليوم الموالي، فقد اجتمع المكتب السياسي أخيرا في مدينة الجزائر، حيث أجْرى أوّلا اتّصالا بالهيئة التنفيذية المؤقتة لإعْلامها بقراره حول تحديد يوم 02 سبتمبر تاريخا للانتخابات، وهذه الأخيرة نشرت في الحال هذا القرار، وفي نفس اليوم يذْكُرُ على هارون أنّه تمّ توزيع المهام داخل المكتب، فكُلّف بن علاّ بالشؤون العسكرية، وبن بلّة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، وبيطاط بتنظيم الحزب، وبوضياف بالشؤون الخارجية، وخيضر بالأمانة العامة والمالية والإعلام، ومحمدي سعيد بالتربية الوطنية والصّحة العمومية[4].

[1] الأمين شريّط، المرجع السابق، ص 126.
[2] على هارون، المصدر السابق، ص 180، 190.
[3] علي هارون، المصدر نفسه، ص 181.
[4] نفسه، ص 186، 189.

وبشأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد أصدر المكْتب السياسي بتاريخ 30جويلية 1962 تعْليمة نصّت على تكليف هذه الحكومة بتمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية من طرف المجلس الوطني التأسيسي، هذا السّلوك حسب "زيدان زيبحة" يُفسّر الدور الإيجابي للمكتب ومدى توخّيه العقلانية والمنطق في تسيير دواليب الدولة في حداثة إعادة بعثها، رغم أنّ المكتب السياسي نفسه كان هيئة مزدوجة حزبية وحكومة في آن واحد[1] بالنّظر إلى تشكيلته المذكورة من قبل.

وفي نفس الخط، يرى الأمين شريط أنّ المكتب "قد وزّع المهام بين أعضائه توزيعا حكوميّا، فكان هيئة دولتيــة وحزبيّة في نفس الوقت، حتى وإن كانت الحكومة المؤقتة لازالت موجودة رسميا"[2]، وبالنسبة للمهام الموكَلة إليه؛ فإنّ صلاحياته تقتصر حسب نظرة محمد حربي التحليلية على "الإعْداد للانتخابات ولانْعقاد المجلس الوطني للثورة، إلاّ أنّه كان لدى المكتب السياسي فهم آخر، إذْ يُبيّن توزيع المهام داخلَه أنّه لا يعتبر نفسه كأمانة سرّ إدارية لجبهة التحرير الوطني، بل كسلطة سيّدة...كان للمكتب السياسي صلاحيات الحكومة والحزب في آنٍ معًا، وهو ما يُبْعده عن الدّور الذي أوكله إليه برنامج طرابلس"[3].

إنّ المكتب السياسي لم يتخلّص حقيقة من خصومه النّديين"فموقف الولاية الرّابعة التي لا تزال تسيطر عسكريا على العاصمة جعلت المكتب السياسي يبدو ضعيفا ومجرّد من القوة رغم مساندة بعض العسكريين المناضلين الوطنيّين له من أمثال: ياسف سعْدي يُضاف إلى ذلك كُلّه تلك التّصرّفات الخطيرة جدا جدا والتي كانت تميّز يوميا ما يَصْدُر عن فرنسيّ الجزائر وبقايا منظّمة الجيش السرّي"[4]، بالإضافة إلى قيام فرق ياسف سعدي المؤيدة لبن بلة في 29 أوت، بمواجهة وَحَدات الولاية الرّابعة، فأدّى ذلك إلى سقوط قتلى[5]، ورغم منع التجوّل، نزل السكّان إلى الشوارع، وجابوا الأحياء المجاورة للقصبة السّفلى هاتفين بشعار "سبع سنوات بركات"[6]،

[1] زيدان زيبحة، المرجع السابق، ص 161.
[2] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 126.
[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 300.
[4] زيدان زيبحة، المرجع السابق، ص 162.
[5] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 509.
[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 303.

"الجنود في الثكنات والسلطة للمدنيين!"[1]، وهكذا لم يقفوا إلى جانب أيّ من الأبطال الرّئيسيين، وفي الساعة الحادية عشر ليلا حاول الملازم الأوّل "علواش"، الناطق بلسان الولاية الرّابعة، أن يُطمئن السّكان:" لن تكون هناك حرب أهلية، لأنّه ما من أحد يرغب فيها"[2].

إنّه من المؤسف جدّا أن يسجّل التاريخ أنّ مظاهر "الوحدة . الظاهرية والقشرية . التي جمعت الفُرقاء السّياسيين أيام الثورة، قد تحوّلت إلى حالة من الصّدام كادت تقذف بالجزائر إلى حرب أهلية مدمّرة"[3]، ولولا وعي الشعب الجزائري وصبره على "عناد أوْصيائه" لوصلت الأمور إلى ذروة أخطر وأعنف.

ومن أجل كبْح تمرّد الفكر السّلطوي لدى البعض، كانت الدعوة في كلّ مرة إلى عقد اتّفاق يرمي إلى إيجاد ورقة تفاهم!، وفي هذه المرّة ورغم محاولات **تنويم الحساسيات مؤقّتا** "تفاوض العقيد موحند ولد الحاج من أجل وقف إطلاق النار، بناء على طلب العقيد حسن"[4]، وقد تمّ ذلك بتاريخ 05/09/ 1962[5]، وعليه انْسحبت وَحَدات الولاية الرّبعة في 09 أيلول/ سبتمبر من الجزائر العاصمة، بدخول قوات الحدود التي أصبحت تسمّى <<الجيش الوطني الشعبي>>، وعلى إثر الحدث أعلن بن بلة:" الجيش الوطني الشعبي هو اليوم في الجزائر ويمكن أن أقول لكم أنّ المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب"[6].

[1] وهو المطلب الذي وافق عليه محمد خيضر:" إنّ شعاراتكم هي شعاراتنا"، وبذلك نشر المكتب السياسي بيانا لتهنئة شعب مدينة الجزائر على مظاهرته العفوية (أنظر: علي هارون، المصدر السابق، ص 195).

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 303.

[3] الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 08.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 303.

[5] زيدان زبيحة، المرجع السابق، ص 163.

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 304؛ ويرى حربي أنّ ذلك لم يكن صحيحا، فالمكتب السياسي كما يُشير انتصر بفضل قوات هيئة الأركان، ودليله في ذلك: ما سيقع من أحداث يوم 19 حزيران/ يونيو 1965 (ويقصد واقعة الانْقلاب على بن بلّة)(أنظر: المرجع نفسه، ص 304).

إذن لقد سطّر المكتب السياسي نجاحا بالنسبة لابن بلة، وسيتعزّز مقام هذا المكتب عند إجراء الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي[1]، ومن ثمّة سيفتح كتاب التاريخ مجدّدا على الدولة الجمهورية الجديدة التي سيُطلِق بن بلّة صافرة ميلادها في العصر الجديد.

إنّها حقا مفارقات عجيبة في سياسة الجزائر المستقلّة التي خرجت من حرب كولونيالية مدمّرة لتنزلق حيث وضعت أقدامها في أزمة الصائفة، ومن ثمّة ستلملم شتاتها لتجسّد ما نظّرت وسطّرت له برامج وأدبيات الثورة التحريرية من آفاق وأحكام، ونحن بدورنا لن نختم بحثنا دون أنْ نستشرف مشروع الدولة والمجتمع في تصوّر أوّل رئيس للجمهورية المستقلّة.

02: تجسيد المشروع الثوري بتأسيس أول دولة ومجتمع مستقلّين . بعد الاحتلال . واقعاً وممارسة.

أ/ تعيين أوّل حكومة للجزائر المستقلّة وتحديد آفاق الدولة والمجتمع في مستهلّ وثائقها.

تمّ تحديد تاريخ 20 سبتمبر 1962 يوما لإجْراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث سيُقدّم فيها المكتب السياسي قائمة وحيدة بالإضافة إلى قائمة فرنسي الجزائر وفقا ذلك اتفاقيات أيفيان التي اشْترطت في الحقيقة انتخابات تعدّدية، لكن ذلك لم يعُد بالإمْكان كوْن أنّ المكتب السياسي أصبح مُرْتبطا بتوصيات مؤتمر طرابلس المصادق عليها بالإجْماع والتي تؤكّد أنّ جبهة التحرير هي وحْدها الحزب السياسي في الجزائر[2].

[1] جرت هذه الانتخابات وهذا الاستفتاء في يوم 20 سبتمبر 1962، وحدّد له القانون المُسْتفْتى عليه ثلاث مهام هي:
. تعيين حكومة.
. التشريع باسم الشعب الجزائري.
. وضع دستور للجزائر والتصويت عليه (أنظر: الأمين شريط، مرجع سابق، ص 127)؛ وللمزيد حول حيثيات ومجرى هذه الانتخابات يُنْظر: زبيحة، المرجع السابق، ص، ص 164، 166).

[2] أنظر: زبيحة، المرجع نفسه، ص 164.

وبالفعل تقرّر إجراء الانتخابات التي لم تكن "تنطوي على مفاجأة"[1]على حدّ تعبير على هارون، حيث أسْفرت عن 5303661 مُصوّتا من بين 6504033 مسجّلا، فيما تغيّب 1504033 عن التصويت[2]، وبذلك تمّ انتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية.

وبتاريخ 25 سبتمبر من ذات العام افْتُتحت أخيرا أوّل دورة للجمعية المؤسّسة التي تسلّمت السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي نفس الجلسة **أُعْلن عن قيام الجمهورية الجزائرية**، لكن دخلت المزايدة اللّفظية من الآن إلى مقرّ الجمعية، واقترح أن يُضاف إليها صفة **الديمقراطية** ثمّ صفة **الشعبية**، هذا الطابع الثلاثي لنظام الدولة الجزائرية كما يذكر علي هارون كاد أنْ يُصبح رباعيا عندما اقترح أحد النّواب (محمدي السعيد) وصفها في المقام الرّابع **بالإسلامية**، وربّما كان أصحاب الأغلبية قد فكّروا في أنّ ثلاث صِفات كافية لتمييز الاختيارات الأساسية الأيديولوجية لنظام الدولة الجديدة[3].

لقد فرض الفراغ المؤسّساتي وضرورة إمْداد البلاد بسلطة تنفيذية على الجمعية الوطنية التأسيسية التصويت في 26 سبتمبر 1962 غداة الإعلان الاحتفالي بالجمهورية الجزائرية على قرار يُوطّن كيفيات تعيين الحكومة، والإسْراع في إمْداد البلاد بجهاز تنفيذي حكومي، ويتضمّن هذا القرار مادّتيْن توردان أربعة إجراءات مؤسّساتية مهمّة[4]هي[5]:

. تضطلع الجمعية الوطنية التأسيسية بتعيين الحكومة.

. تضطلع الجمعية الوطنية التأسيسية بتعيين رئيس الحكومة.

. عرْض الحكومة أمام الجمعية الوطنية التأسيسية.

. عرض برنامج الحكومة على الجمعية الوطنية التأسيسية.

---

[1] على هارون، المصدر السابق، ص 217.

[2] محفوظ قداش، وتحرّرت الجزائر، المرجع السابق، ص 299.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص 215.

[4] عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 24. 25.

[5] المرجع نفسه، ص 25.

"وبعد مُناقشات ليلة 28 و29 سبتمبر عيّنت الجمعية **بن بلّة** رئيسا للمجلس ورئيسا للحكومة بعد 159 صوْتا ضدّ صوت واحد وامْتناع 19،...وبما أنّ بن بلّة تقدّم كمُرشّح وحيد فإنّ التصويت ضدّه يعني حرمان البلد من أيّ حكومة"[1]، وهكذا يصبح للجزائر حكومة وحصانة قانونية ودولية.

وتِبعاً لذلك، تمّ تعيين أعضاء حكومة بن بلّة وتوزيع الحقائب الوزارية كما يلي[2]:

. خمسة وزراء اقترحتم هيئة الأركان: العقيد بومدين، وزير الدفاع، وأربعة ضبّاط، اثنان منهم يمثّلون جيش التحرير الوطني الغربي، وهما أحمد مدغـري (الداخلية) وعبد العزيز بوتفليقة (الشباب والرياضة والسياحة)، واثنان يمثّلان جيش التحرير الوطني الشرقي، وهما موسى حسني (البريد والبرق والهاتف) ومحمد صغير نقاش (الصّحة).

وزيران اقترحهما بن بلة: محمد خميستي (الخارجية) وبشير بومعزة (العمل والشؤون الاجتماعية).

. وزيرين كانا سابقا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أحمد فرانسيس (المالية) وأحمد بومنجل (إعادة البناء، الأشغال العامة والنقل).

. وزيرا يُدعّمه العقيد شعباني من الولاية السادسة، هو محمد خبزي (التجارة).

. وزيرا من العلماء: توفيق المدني (الشؤون الدينية).

. وزيرين اقْترحهما خيضر وبيطاط: عمار بن تومي (العدل) ومحمد حاج حمو (الإعلام).

. وزيرين يُمثّلان فيدرالية الجزائر، هما عمار أوزقان (الزراعة والإصلاح الزراعي) وعبد الرحمن بن حميدة (التربية الوطنية).

. ثلاثة أعضاء من المكتب السياسي: أحمد بن بلة (رئيس المجلس)، ورابح بيطاط (نائب الرّئيس)، ومحمدي السعيد (قُدامى المجاهدين).

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 216.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 307. 308.

كانت هذه أوّل حكومة للجزائر المستقلة، وما يُلاحَظُ على تشكيلتها غياب شخصيات بارزة كبوضياف وآيت أحمد وكريم بلقاسم وبوصوف، وتفسير هذا الغياب حسب عبد السلام فيلالي هو ميْل ميزان القوة إلى التحالُف المقام حول أحمد بن بلّة[1]، تحالفٌ سيكون له وجه آخر في نهايات عام 1962 وما بعده، أين سيُرْكَن المشروع الثوري مؤقتا على طاولة المناقشات، فيما ستبرُز بين فيْنة وأخرى رؤوس جيدة تُطالب بمقامها تحت الشمس.

وبعيدا عن السّموم التي عكّرت صفو الاستقلال وصفاء المواطنين الخُلَّصِ، أفْصحتْ الحكومة الجديدة عن طموحاتها العميقة من خلال أوّل وثيقة لها، عُدّت تصريحا وزاريا خالصا معبّرا عن نشوة الانتصار على جبروت الكولونياليين من جهة، وكذا عقد العزم على إنْهاض الجزائر من جديد ودفعها قُدُما نحو التغيير والرّقي العالميين.

فجاء في التصريح:[2]" بعد هيمنة استعمارية لمائة واثنين وثلاثين سنة وسبعة سنوات من الثورة التحريرية،

. الشعب الجزائريّ مستقل.

. الأمّة الجزائرية حرّة.

. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مُعْلنة".

وبالإجمال تعرّض التصريح الصادر بالجزائر يوم 28 سبتمبر 1962م إلى جملة من القضايا السياسية والتخطيطية التي تخصّ واقع المجتمع الجزائري أثناء وبعد الاحتلال الفرنسي؛ حيث بعد أنْ توجّه رئيس الحكومة "أحمد بن بلة" من خلال تصريحه بتقديم التقدير لكلّ الشعب الجزائري الذي ضحى من أجل استقلاله، اسْترْسل في الحديث عن أزمة صائفة 1962 التي اعْتبرها "نتيجة منتظرة لنقائصَ حتمية لجبهة وطنية كان عليها قيادة حرب تحريرية طويلة، إبْرام السّلم لمباشرة تغير نشاط عاجل لجهازها العسكري والسياسي"[3].

[1] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 511.

[2] أنظر وثيقة أوّل حكومة للجزائر في: عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص، ص34 .53.

[3] وثيقة أول حكومة للجزائر، منشورة في: عبد القادر بولسان، مرجع نفسه، ص 36.

لقد تمّ تقديم الوثيقة من أجل اسْتعراض برنامج الحكومة ومنهج عملها في سياق مشروع الدولة والمجتمع الذي ينتظر الترميم والترصيص ومن ثمّة إعادة البناء والتثبيت، ويبدو أنّ سياقات المشروع المتصلة طبيعيّا بمخطط أيّة هيئة سامية تتطلّب لزاما وضع المنهاج العام والقانوني لتسيير نظام الحياة فيه.

لهذا توعّدت الحكومة بأنّها لن تدّخر جهودها من أجل "إعْطاء **دستور** للوطن".

ومُحاولةً منها تنشيط الفعل البنائي . الوطني خارج المنظومة المورّثة من لدن الاحتلال الفرنسي، ترى الحكومة إلْزامية "إعادة ترميم الدولة الجزائرية التي سقطت في 05 جويلية 1830 خارج الهياكل الاستعمارية، سننْشط . يضيف التصريح . في جمهورية أين يُنظّم كل شيء حول عدالة صارمة لكل المواطنين، فقد عانى شعبُنا بما فيه الكفاية من التمييز العنصري لكي يرْضخ لتعليمات الحقد والمعاملة بالمثل".

كما عادت الوثيقة بروح عباراتها إلى برنامج طرابلس الأخير، أين تمّ التوقّفُ عند مضامينه الأيديولوجية، والتذكير بأهمّ الأسس الموضوعة لبناء مستقبل الجزائر، وفي خضمّ هذا أخذ "الاستقلال" محتواه الجادّ من خلال اعتباره سبيل من أجل:"**زوال التخلّف، الإنْهاض الاجتماعي والاقتصادي للشعب الذي لا يريد أن يكون محرومٌ من ثورته**".

ومن أجل تحقيق إنْهاض حقيقيّ للمجتمع في جميع المجالات، طرّقت الوثيقة إلى: وضع مخطّطات تنموية وتطويرية، تمسّ المجال الجوهري الفلاحي كهدف أساسي للثورة، التصنيع، البناء والعمران، بالإضافة إلى تحسين الوضع الفكري والاجتماعي من خلال الاهتمام بمشاكل التربية، التمدرس لكلّ الفئات، التجهيز الصحّي، والاهتمام بالشبيبة: الرّجالية والنسائيّة على حدّ سواء، وكذا إعطاء الأهمية للجامعة والاهتمام بشبيبتها.

ولم تغفل الوثيقة الأبعاد المغاربية والإقليمية والعالمية في مخططاتها، حيث وكما وعدت ستنفتح الجزائر على الخارج، وستساهم في بناء الإتحاد المغاربي والوحدة الإفريقيتين والعالم العربي، وستناشد السلم في كلّ مكان.

وبالنسبة لجبهة التحرير وجيشها، فإنّ الحكومة عازمة على "توحيد وتنظيم الجيش الوطني الشعبي في إطار إعادة تحويل الهياكل السياسية العسكرية لجيش التحرير الوطني"، وستدفعه إلى القيام ب"المهام الاجتماعية والاقتصادية"، أمّا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فإنّ الحكومة تعتبرها "كمنظمة سياسية شعبية، فإنّها ليست

متجَاوَزة تاريخيا، إذْ أنّه سواء تعلّق الأمر بقيادة حرب للاستقلال أو بتشييد دولة في إطار ثورة حقيقية، فإنّ تنسيق القِوى الثورية هو ردّ للآمال العميقة لشعبنا".

ومن أجل أن تقوم الحكومة بجعل هذه الرّؤى تأْتي أُكْلها المطلوب في الواقع وتُمارس عمليّا، دعت إلى "إعادة الثقة للأذهان" كسبيل لمباشرة أية خطوة.

إنّ هذه التصوّرات لهي عبارة عن مُحاولة "شبه مُرتجلة" من أجل التخفيف من حدّة الانسداد الذي وصلت إليه الجزائر في عنفوان استقلالها، وموقفٌ لا بدّ منه لطمأنة الشعب الجزائري وإعادة الثقة إلى نفسه ليتيقّن بأنّ ميراث الاستقلال لن يتقاسَمه أحدٌ سواه، وبأنّ ما وعدت به الثورة قد بدأ يتحقّق، والمستهلّ بتكوين حكومة وطنية ذات برنامج وأهداف، وما تلا هذه المرحلة التاريخية الحاسمة من انتخاب أول رئيس للجمهورية الوليدة.

وفي المحطة التالية سنستجلي رؤية أول رئيس للجمهورية الجزائرية بخصوص مشروع الدولة والمجتمع الواجب إنهاضه في مرحلة الاستقلال، ومدى توافق طموحاته وآمال الشعب الخارج من توّه من احتلال رهيب، ويجري هذا التحليل في سياق ظروف مختلفة طبعت مجرى الأحداث السياسية والتي كان لها تأثير مثير على السّلطة الجديدة.

ب . قيام الجمهورية الجزائرية المستقلّة برئاسة أحمد بن بلّة بين تحدّيات المرحلة ورهانات المستقبل.

دخلت الجزائر المستقلّة مرحلتها الجديدة بتأسيس أوّل حكومة وطنيّة لها، أتْبعها انتخاب أحمد بن بلّة رئيسا للبلاد، وبذلك تحقّقت أسس قيام الدولة بتوفّر عناصر البناء القانونية المشارة إليها في بدايات هذا العمل، وحدث أخيرا أنْ "تجسّدت الثورة الجزائرية على أرضها في كيان معيّن هو الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، ذات البيْت المحدّد الأبعاد والصّورة والنظام، وذلك بعد مسيرة طويلة اتّسمت بتزاوج العنف الدموي مع العنف السياسي خلال مراحل الصّراع من أجل الاستقلال"[1].

[1] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التّجمّع الجزائري البومدييني الإسلامي، الجزائر، 1975، ص 11.

إنّ هذا الاستحقاق الوطني المـنْجَز بفضل ثورة التحرير اعْتبره العديد من الباحثين وعلى رأسهم مصطفى هميسي "تجربة جديدة في **الدولة** وفي **الحكم** وفي ترتيب العلاقات بين الجزائريين، في كلّ المجالات، وفي إدارتها"[1]، حيث ولأوّل مرّة . بعد الاستقلال . استقرّت سلطة وطنية مقتدرة للجزائر تمكّنت من أن تمْسك بعلمها الوطني بقوّة، وهي تقف أمام مُفترق الطرق التاريخي الذي تجد كلّ ثورة وطنيّة نفسها فيه بعد التحرير[2].

وفوْر تنْصيبه رئيسا أوّلا للجزائر المستقلّة، باشر أحمد بن بلّة مهامه الوطنية التي لم تكن باليسيرة في ظلّ الأوضاع المزرية التي تكون عليها حال البلدان حديثة الاستقلال، ومن رصيد ما جناه من إرْث الحركة الوطنية والثورة التحريرية حاول الحفاظ على بريق برنامج طرابلس1962 ليُضْفي من مسحته على مشروع بناء الدولة والمجتمع الذي ينتظر التجسيد والتطبيق العاجل.

وقبل التطرّق إلى ذلك لا حرج في أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت به لتولّي سدّة الحكم دون غيره من الوطنيّين الثوريين؟

وبعد استنطاق حقائق المؤرخين الجزائريين المعروضة في مؤلّفاتهم تبيّن لنا أنّ أحمد بن بلّة مدفوع ب**الشرعية التاريخية** لنيْل مثل هكذا منصب، ما يعني أنّه الشخص الأنسب للرّئاسة بحكم مُسبّبات عدّة، وحتى نتحرّر من بعض المفاهيم التي لا صلة لها بموضوعنا نُعْطي تعريفا **للشرعية** Lègalitè كفعل توضيحي لما سيأتي ذكْره.

حسب ما أفاد به عبد السلام فيلالي فإنّ "مفهوم الشرعية يتمظهر عندما يصير شخص ما ذا قدرة على التأثير بواسطة فعل مرتبط بحق، وبالتالي: <<أنا أتمتّع بشرعية فعل هذا أو ذاك، لأنّي حصلت على حقّ ما>>، ومن ثمّ يتّصل الحق بالشرعية اتّصال النتيجة بالسبب، ليفْرد الولاية، ولذلك فإنّ الشخص الشرعي هو الشخص المؤهّل لاتّخاذ قرار ما، والقيام بتحكيم بين أشخاص تجمعهم رهانات مشتركة"[3]، وحسب الباحث دائما فإنّ هذه الشرعية قد تكون مرهونة بالقوة ويبدو أنّ ما تناولناه سابقا حول فرض سلطان القوة لتبرير المواقف والوصول إلى

[1] مصطفى هميسي، المرجع السابق، ص 244.
[2] الخولي، المرجع السابق، ص 45.
[3] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 513، 514.

الغايات سيجعلنا نقارب بين المفهومين ما دامت الأهداف واحدة وبالتالي سنكون بمنأى عن جوّ التفسُّخ الذي غطى أجواء التحضير لإعلان قيام الجمهورية الجزائرية وبناء المجتمع الجديد[1].

لقد رأينا سابقا مدى ضراوة التنافس على السلطة، وفي نهاية المطاف استقرّت العاصفة مؤقتا ب" توحيد السلطة وتركيزها التام في يد شخص واحد ومن ثم شخصنتها بدرجة كبيرة"[2]، الأمر الذي سيعطي نظرة حول مستقبل الحكم في الجزائر، وما يهمّنا في هذا الجزء هو كيفية تعامل أحمد بن بلّة وطاقمه الوزاري مع مخلّفات الاحتلال الفرنسي التي أضرّت بالهياكل البشرية والمادية، وكيف سيجعل مشروع الدولة والمجتمع يُدرك مداه ويبلغ مستوى التحقّق؟

إذ لا يُخْفى على القاصي والداني أنّ "بن بلة ورِث بلادا خالية حتى من الكوادر الإدارية ومن الإطارات العلمية والكفاءات التقنية التي كانت تُدير عجلة الحياة في مرافق البلاد، والتي رحلت بين ليلة وضحاها مع فلول الاحتلال المهزوم"...لقد كان الوضع يشبه بعض الشيء وضع قناة السويس عندما أعلن جمال عبد الناصر تأميمها عام 1956، فانْسحبت منها على الفور الكوادر الغربية، والانكليزية على وجه الخصوص، وهي تراهن أنّ مصر ستكون عاجزة عن تسيير القناة وحدها، وهو الأمر الذي أثبتت بُطلانه تطوّرات الأحداث"[3].

وبعد قراءة عامة لأوضاع الجزائر المستقلّة أمكننا اختزال حالتها . باقتضاب . على المستويات التالية:

[1] للمزيد حول الشرعية ينظر: المرجع نفسه، ص، ص 514، 519.

[2] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 135؛ كان نظام الحكم في بدايته أحاديا مشخّصا في زعيم سياسي مدعوم عسكريا ومن دون قاعدة حزبية، ونظرا لذلك لجأ بعض الزعماء التاريخيين إلى المعارضة الفردية والجماعية السلمية والمسلّحة: فلجأ محمد بوضياف لاحقا في 20 سبتمبر 1963 إلى تأسيس الحزب الثوري الاشتراكي وتبعه آيت أحمد عام 1964 بإنشاء جبهة القوى الاشتراكية، وذلك بعد أن أخْفقا في محاولتهما للعمل معا من خلال واجهة سياسية مشتركة "لجنة الدفاع عن الثورة" التي شكّلاها في 06 جويلية 1962، مُبلْورين الصّراع حينها بين ما كان يُدعى ب "جماعة تيزي وزو" القبائلية و"جماعة تلمسان" في الغرب الجزائري، كما تمرّد في إطار مُغاير العقيد محمد شعباني في حزيران/ يونيو 1964 في منطقة الأوراس الشرقية (أنظر المزيد في: إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 105، 106).

[3] جورج الراسي، المرجع السابق، ص 265.

اجتماعيا: إنّ المجتمع الجزائري الخارج لتوّه من فترة استعمارية طويلة قد جرّ خلفه قيود الفقر والحرمان والجهل والأميّة[1]؛ فالوضع جدّ مأساوي كما يوضّح محمد حربي: سبعون بالمئة من الجزائريين كانوا عاطلين عن العمل، ومن سخرية القدر أنّ الجزائريين بعد أن طردوا الأوربيين، راحوا يهاجرون بالآلاف إلى فرنسا سعيا وراء العمل وفقاً لعبارة جان فرانسوا ليوتار:"**لم يصبح البلد بعد بيت الذين يقطنونه، لا يزال ينتظر أن يكسبوه**"[2].

اقتصاديا: كانت جزائر 1962 تمتلك كلّ الخصائص المميّزة للاقتصاد المتخلّف والخاضع الذي تميّز "بالتضعضع" Desartculee كغيْره من البُنى الاقتصادية المتخلّفة والتابعة، وحسب عبد العالي دبلة فإنّ ظاهرتي التضعضع والتفاوت قد تحدّدتا من منطق التّبعية الذي ربط الاقتصاد الجزائري بحاجات الرأسمالية الميتروبولية، فكان أن تجسّد هذا الرّبط بتركيب وحجم المبادلات بين البلدين الذي بلغ نسبة 80 بالمئة عام 1954[3].

سياسيا: تعرّضت الجزائر عقب حصولها على الاستقلال إلى انفلاقات سياسية عديدة[4] ما أثّر بشكل أو بآخر على بنْية الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة كان لزاما على ولاّة الأمور الجُدد أنْ يجدوا علاجا لكلّ مطبّة فاغرة وإلاّ تحوّل مشروع الثورة التحريرية إلى مجرّد تصوّرات في أبراج عاجية؛ فالمرحلة الأولى من إعادة البناء كانت صعبة جدا، وتكمن الصعوبة في هشاشة هيكل الدولة وافتقارها إلى دعائم صحيحة وموارد مركّزة، وقد جاء وصف حالتها على لسان محمد حربي بالقول:"دولة ضعيفة ولا دعامة لها غير بيروقراطية معادية لبن بلا وجيش الخارج، وكانت خزائنها فارغة"[5].

---

[1] ينظر: عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 10.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 308.

[3] دبلة، المرجع السابق، ص 26.

[4] انّ ثورة التحرير الوطني بقدر ما جمعت كافة الشعب الجزائري حول مشروع واحد هو استقلال الجزائر، فإنّها في المقابل لم تسمح بتبلور طليعة سياسية ذات تكوين عضوي متناسق وذات اتجاه فكري وأيديولوجي واضح، بحيث تتولّى السلطة بعد الاستقلال في سلاسة وتستطيع أن تسير بالثورة الجزائرية في لمجال الاجتماعي والاقتصادي، وهكذا فإنّ فهم البنْية السياسية لما بعد الاستعمار **يجب أن يُرْبَطَ لما قبْله**، فأحداث صيف 1962 تجد تفسيرها في الأحداث التي سبقتْها ولم تعمل فترة الاستقلال إلاّ بانْتقال تلك الصراعات إلى حقل آخر هو حقل الجزائر المستقلّة (أنظر: دبلة، المرجع نفسه، ص 38).

[5] حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 308.

وانطلاقا من مستجدات الوضع الكائن آنذاك حاول الرّئيس أحمد بن بلة إحداث معجزة وطنية بتبنّي سلسلة من الإجراءات والقوانين التي تهدف إلى بناء دولة ومجتمع ما بعد الاستعمار، مُراعيا في ذلك أهمية أنْ **تلي مرحلة التنظير عملية المُمارسة والتجسيد**[1]، وبالعودة إلى برنامج طرابلس 1962 وكذا أول مدى وثيقة للحكومة الجزائرية سنجد عازماً على القيام بمشروع تنموي لآفاق الدولة والمجتمع وفقا لمنظوراته المتّفق عليها خلال الإجماع الوطني الذي ميّز المرحلة الانتقالية.

لقد بدأ عهد بن بلّة **مُرْتجلا**[2] من خلال قيامه بإجراءات مسْتعجلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي خضمّ ذلك لجأ إلى وضع الدستور الأوّل للجزائر المستقلة[3] والذي أبان فيه بخصوص الدولة والمجتمع عما يلي[4]:

. تشييد البلاد وفقا للمبادئ الاشتراكية والممارسة الفعلية للسلطة من طرف الشعب الذي يشكّل طليعته الفلاحون، والجماهير الكادحة، والمثقفون الثوريون.

[1] حسب جورج الراسي فإنّ " الميزة الأولى التي تميّز بها أحمد بن بلة منذ دخوله مُعترك النضال والسياسة هو حبّه للعمل على الأرض، وتفضيله الممارسة الحيّة المباشرة على التنظير في أبراج عاجية، طالما أنّ الهدف الأساسي واضح، ألا وهو تحرير البلاد عن طريق الكفاح المسلّح" (أنظر: جورج الراسي: المرجع السابق، ص 263).

[2] في مستهلّ الأمر ونتيجة عدم وضوح الرؤية السياسية أحاط بن بلة نفسه بعدد من "المستشارين" الذين تقاطروا على الجزائر من كلّ حدب وصوب، إمّا بسبب كوْنهم عاطلين عن العمل في بلادهم الأصلية، أو لأنّهم كانوا يبحثون عن أرض بكر يجرّبون فيها مفاهيمهم "الثوروية" المختلطة، هكذا عملت هذه الظروف وتلك العوامل على دفع بن بلة إلى اتخاذ قرارات متسرّعة، فقد صدرت سلسلة من التأميمات المرتجلة دون أيّ إعداد مسبّق، وشُكّلت لجان للتسيير لم تكن تتوفّر فيها أيّة مواصفات ضرورية وبدأت مؤسّسات الجمهورية الوليدة تترنّح بين الحكم الفردي وبين الشعبوية، وكلاهما كان دارجا في تلك الأيام في مناطق كثيرة من العالم الثالث (أنظر: الراسي، مرجع نفسه، ص 265. 266).

[3] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 583.

[4] اشتمل دستور 1963 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على: مقدمة، المبادئ والأهداف الأساسية، الحقوق الأساسية، جبهة التحرير الوطني، السلطة التنفيذية، المجلس الدستوري العدالة، المجلس الأعلى، تعديل الدستور، أحكام انتقالية

راجع الدستور على الموقع: www.algeriedroit.fb.bz

. ضمان الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع وهو ما تمّ الإشارة إليه في المادة العاشرة من بند **المبادئ والأهداف الأساسية** و بند **الحقوق الأساسية**.

. تحويل حزب جبهة التحرير الوطني من حزب جماعي ثائر خلال ثورة التحرير إلى حزب طلائعي واحد[1].

. اعتماد قوّة الجيش في الذود عن حياض الجمهورية، باعتباره سنان الرّمح في نضال التحرير القومي[2].

. العناية ب**الأسرة** باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

. اعتبار الإسلام واللغة العربية عماد الجمهورية وديدنها[3].

كما حاول بن بلّة تفعيل الدولاب السياسي والأيديولوجي في عهده وذلك باتّجاهه إلى صياغة **ميثاق الجزائر**، وقد كان عبارة عن مجموعة من النصوص المتبنّاة من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني (في الفترة من 16 إلى 21 أفريل 1964)، واعْتُبِر تعميقا لبرنامج طرابلس ومرجعاً أيديولوجيا وحيدا للثورة الجزائرية، وتمّ إعطاء إشارة لتكوين اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني مستعينا بعناصر ذات التوجّه

[1] لقد تمّ تحويل جبهة التحرير الوطني، التي لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المُتعارف عليه، بل جبهة ظرفية لجميع القوى الوطنية بهدف تحقيق الاستقلال، إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذي اتّجاه اشتراكي كرّسته نصوص مؤتمر طرابلس عام 1962 وتوجّهات الحكومة (أنظر: إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 103).

[2] حرص بن بلّة على تقوية وتوسيع جهاز الجيش، وما عُرِفَ عنه في عهده أنّه راح يشكّل عبر كامل التراب الوطني ما يشبه ميليشيات، ويفتح القسمات الجديدة في شتى ربوع البلاد ويعزل هذا المسئول أو ذاك، ويقوم بجولات ميدانية، ويستقبل الوفود الأجنبية التي لم تزل منبهرة بالانجاز الكبير المتمثّل في التخلّص من استعمار عنيد (أنظر: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 589).

[3] شكّل عاملا الإسلام واللغة العربية ملمحا بارزا في حياة أحمد بن بلّة؛ فهو ابن زاوية وعائلة محافظة ما أنتج شخصيّة متشبّعة بالمبادئ الإسلامية وبما أنّ الإسلام والعربية قرينان في خط الهويّة الوطنية فإنّ عروبة ابن بلّة قد تجاوزت صيته.
وقد سجّلت الأحداث بعضا من مواقفه العروبية، وفي ذلك يقول جورج الراسي:" بدأ بن بلّة عهده ناصريا يحمل لواء الدعوة العربية، ومن منّا لا يذكر صرخته في مطار يوم 14 نيسان/ أبريل 1962 حيث جاء بورقيبة لاستقباله مع رفاقه الذين أُطلق سراحهم بعد التوقيع على وقف إطلاق النار:<<نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب>>، لكنّه ما لبث أن اسْتعار القاموس الماركسي من "المستشارين" المحيطين به، وانتهى به الأمر إلى اسْتلهام تجربة ماوتسي تونغ" (أنظر: جورج الراسي، المرجع السابق، صفحات 261 و266).

الاشتراكي . الماركسي[1]، ومن ثم الإعلان عن الميثاق القومي الذي سيدعو إلى المزاوجة بين الإسلام والاشتراكية في بناء المستقبل من منطلق أنّ **بناء الاشتراكية يُطابق ازدهار القيم الإسلامية**[2].

لقد حاول أحمد بن بلة من خلال بعض من تجاربه الأيديولوجية والسياسية أنْ يختطّ منهجا اشتراكيا للدولة والمجتمع عن طريق إقرار بعض الأفكار والمشاريع الهادفة إلى إشراك اليد الوطنية في التخطيط، ونعني بذلك **عملية التسيير الذاتي** التي "طُبّقت كأسلوب تلقائي بعد مغادرة الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم بهدف إحداث فراغ كبير يمكن أن يهُزّ البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولهذا قام العمّال والفلاحون تلقائيا بتسيير الوحدات الإنتاجية حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك نصوصا قانونية لإضفاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة"[3].

وقد وصف أحمد بن بلّة أسلوب التسيير الذاتي بالإبداع الشعبي الذي ولّدتْه الضرورة قائلا،" إنّ التسيير الذاتي جاء إبداعا شعبيّا ومن وحي الضرورة ففي المرحلة الانتقالية من استقلال الجزائر، كان المستوطنون الفرنسيون قد تركوا كل شيء في الجزائر فجأة ومضوْا فتقدّم الشعب تلقائيّا في كلّ المواقع ليُدير المصانع والهياكل العامة"[4]، غير أنّ هذه التجربة واجهتها العديد من المعوّقات منها: البيروقراطية ونقص الخبرة، وصعوبة الحصول على المواد الأوّلية ووسائل الإنتاج الضرورية[5].

---

[1] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 589. 590.

[2] روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوّا، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 1999، ص 180؛ يتحدّد مضمون ميثاق الجزائر من عنوان كبير هو: من أجل ثورة اشتراكية ... من أجل نوفمبر جديد، نوفمبر الاشتراكية، منطلقا من مسلّمة مفادها أنّ الشعب الجزائري هو شعب عربي مسلم، وكما كان الشأن مع "ميثاق طرابلس"، يستمرّ إضفاء الطابع الشعبوي والاشتراكي في "ميثاق الجزائر" من خلال تقديس "عمل الشعب ومشاركته في الكفاح بأشكاله المختلفة"، الذي هو العامل الحاسم في الانتصار على العدو"، وذلك بالتركيز على الدوّر الحاسم ل"الفلاحين الفقراء في الجبال ...في توجيه التحرير الوطني...ضمن معنى اشتراكي (أنظر: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 590).

[3] دبلة، المرجع السابق، ص 29.

[4] المرجع نفسه، ص 29.

[5] شايب قدادرة، مشروع المجتمع الجزائري في تصوّرات أحمد بن بلّة (عمل مقدّم ضمن كتاب جماعي بعنوان: مشروع المجتمع في تصوّرات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج02)، مرجع سابق، ص 157.

فهل بعد هذا . يحقّ لنا أن نتساءل . هل أفلح أحمد بن بلّة في بناء الدولة والمجتمع بعد عمليّة ميلاد عسيرة من ليل الاحتلال؟

يحاول البعض أن يجيب بأنّ ظروف البلاد المستقلّة للتو لم تكن مواتية لتحقيق ذلك[1]، فيما نجد أحد شركائه يعبّر بالقول:" ماذا كان يمكنه أن يفعل سوى التقليد والنقل؟"[2]، إنّ الحكم على هذه المرحلة التي طغت عليها الشخصية والبيروقراطية صعب جدّا خاصّة إذا قرأنا المرحلة الانتقالية من زاوية أخرى، وأوّلنا فيها كلّ انحراف في السياسة إلى فرْط "**حساسيات الحُكم المضمرة**".

هذا ما نظنّه قد حدث بعد انهيار السيادة البن بليّة، وقيام أركان حكم آخر بزعامة هواري بومدين على أنقاضه.

إنّنا أمام مرحلة تاريخية تفرض على المتداولين على حكم الجزائر المستقلّة "إعادة قراءة جديدة لمشروع الدولة والمجتمع" حتى نتحرّر من المفاهيم المكرّرة ونثبُت على قيم فكرية ناضجة تضمن لنا الانفتاح الواعي دون تسلّط لأيديولوجيات الغير أو للمصالح الانتهازية الساعية إلى إثبات جدارة الذات على حساب الأمة والوطن.

ج . تقييـــــــم، مُســـــاءلة وتطلُّــع:

رسمت أدبيات ثورة التحرير الجزائرية خـطّا فكريا ممنهجا يهدف إلى التنظير لمشروع الدولة والمجتمع، وكانت النصوص الأيديولوجية بما تحمله من أفكار لا تكاد تخرج عن إطار الإلحاح على استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق بناء متكامل على مختلف الأصعدة الحياتية مع الإبْقاء على مكتسبات الثورة وبريقها التي وبفضلها تمكّن الشعب الجزائري من تغيير نفسه والوقوف مجدّدا على منصة النضال للمطالبة بشرعيّته في البقاء والعيش ضمن إطار جغرافي وتاريخي مستحَق.

---

[1] نجد مثالا على ذلك في القول التالي:" قد لا يكون أحمد بن بلّة مسئولا كُلّيةً عن الأخطاء الكبيرة التي أُرْتُكبت أيّام حكمه، فبعضها جاء بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعاني منها البلاد، ولكن البعض الآخر يُرجع إلى سوء تصرُّف البعض (أنظر: جورج الراسي، المرجع السابق، ص 265).

[2] إشارة إلى فرحات عباس (أنظر: Ferhat Abbas, L'idépendans Confisquée, OP , CIT , P 61).

لكن بعد تحقيق الاستقلال ونكوص الاحتلال الفرنسي كان من المفْتَرَض أن تنْضُج مفاهيم "الدولة" و"المجتمع" في الضمير الجمعي، وأن تجد البيئة الخصبة لكن تنْغرس بثبات وعزم في الذهنيات حتى يتّضح مسار البناء ويُفْهَم منهج الإبداع فيه.

صحيح أنّ الثورة الجزائرية كانت مشروعا كبيرا لبناء الإنسان، وتحقيق مجتمع الاشتراكية والتقدّم، وقيادة حركات التحرّر عربيا وأفريقيا وعالميا، إلاّ أنّ الدولة الوطنية الوريث الشرعي لمشروع الثورة وحسب ما يشير إليه "المنصف وناس" لم تكن تلك المعجزة المنتظرة، ولا حتى النموذج الثوري المرْتقب بسبب حدوث فجوة طبيعية بمجرّد الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة[1]؛ أي إلى المرحلة الأهمّ في سلّم التدرّج والاطراد الثوري، وهي مرحلة بناء الدولة والحفاظ على الخط والنهج الثوريْن[2].

إنّ الإجماع على اعتلال الثورة في أواخرها يكاد يكون واحدا بحكم النتائج والأحداث، ذلك أنّ "نزعة الأسطرة Mytification التي أُضفيت على الثورة التحريرية، كواحدة من كبرى الثورات المعاصرة، تبعا للتضحيات الكبرى التي قدّمها الشعب الجزائري، وهزيمتها لأقدم قوّة استعمارية استيطانية لم تكن مُحصّلة هذه الثورة ترقى إلى مستوى جسامة تلك التضحيات، فنموذج الدولة التي تولّدت عنها كان نموذجا زهيدا ومخيّبا للآمال بسبب ما صحبه من مسْلكيات بالغة الفضاضة كادت تضع وحدة الأمة الجزائرية في مهبّ حرب اسْتنزافية جديدة وتوقف عملية الاطراد الثوري عند منصف الطريق"[3]

فالثورة حسب هذه الأطروحات وأخرى لم **تنجب ما تمنّته** أو بمعنى قريب **اجتهدت في الامتحان كثيرا لكنّها أخفقت فيه أخيرا**، ولهذا فإنّ "المسار الطبيعي للانتقال من جزائر الثورة إلى جزائر الدولة، واجهته أزمة

[1] المنصف ونّاس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، تونس، 1995، ص 50، 51.
[2] الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية، مرجع سابق، ص 09.
[3] المرجع نفسه، ص 09.

ذات أبعاد عديدة أهمّ ملامحها تنامي مستويات الصراع السياسي بين المكوّنات السابقة للحركة الوطنية ممّا وضع مشروع بناء الدولة أمام مأزق سياسي امتدّت آثاره إلى فترات زمنية لاحقة"[1]

لكن هل يمكن فقط إرجاء الصورة الزهيدة للدولة الجديدة إلى بعض اهتزازات الثورة ومآلبها؟ أم أنّ لتبعات الاحتلال وآثاره جانب من ذلك القصور؟

يرى المفكّر الآسيوي "حمزة علوي" أنّ "الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار، ومشكلة هذه المؤسسة السياسية اليوم ليست عائدة كما يذهب المفكرين الغربيين، إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة واحترام القواعد والقوانين الوضعية، ولكن المشكلة الرئيسية هي أنّ الدولة لم تتأسس في هذه المجتمعات عن طريق برجوازية وطنية محلية (كما حدث في أوربا)، وإنّما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية، فالأجهزة التي خلّفتها هذه الأخيرة، كانت أساسا بيروقراطية مدنية . عسكرية متضخّمة لخدمة أغراض الاستعمار"[2].

كما يذهب عالم السياسة الأفريقي "علي مزروعي" في حديثه عن طبيعة "الدولة الحديثة" وأزمتها في أفريقيا خصوصا، والعالم الثالث عموما إلى اعتبار أنّ الاستعمار الغربي قد فرض مفهوم الدولة القومية على شعوب أفريقيا وقبائلها قبل أن يرحل عسكريا وبعد أن منحها الاستقلال والسيادة، ثم جعلها تتخبّط حيث لا يسمح لها النظام الرأسمالي العالمي بأن تمارس حقيقة الاستقلال أو السيادة[3]، وقد وصف هذا الواقع بقوله:" إنّ أبشع نكتة للغرب على حساب أفريقيا، هي أنّه خلق سجْنيْن حقيقيين (على شعوب القارة)، الأوّل قومي صارم، والثاني عبر . قومي لا يقاوم . أحدهما هو السيادة ، بكل سلطاتها السياسية والعسكرية، والسجن الثاني هو الرّأسمالية العابرة . القوميات، والتي لا تكفّ عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته"[4]

---

[1] منال كواش، إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر قراءة نقدية، مجلة تحوّلات، العدد الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018، ص 176.

[2] سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي . دراسة .، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 72.

[3] أنظر: المرجع نفسه، ص 73، 74.

[4] المرجع نفسه، ص 74.

هذا هو حال الجزائر ومثيلاتها من دول العالم الثالث؛ **استقلال بمساومة وسيادة بتبعيّة، ودولة بأمراض، ومجتمع بحساسيات**، وهكذا...، لكن ما يهمّ الجزائريين " أنّ البلد صار دولة" [1]كما أشار إلى ذلك علي هارون، ويملك من المؤهّلات ما سيعوّضه عيْشة مئة واثنتين وثلاثين عاما من البؤس في ظلّ البسْطة الاستعمارية الممتدّة.

وباستقلال الجزائر كان من المفروض أن تُحلّ كل المشاكل العالقة وأنْ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر، يُهْتمّ فيها ببناء دولة ما بعد الاستعمار ورسم برنامج تنموي ينهض بالمجتمع الجزائري ويحقّق تطلّعات الشعب بعد أن عاش الحرمان بكل أنواعه أيام الاستعمار، ولكن هذا الذي كان من المفروض أن يحدُث، لم يقع أصلا في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الجزائر، فعوضا عن البحث عن بناء الدولة والاقتصاد والمجتمع، دخل الزعماء السياسيون في البحث عن الزعامة والسلطة[2]، هذا الواقع دفع البعض إلى القول بأنّ "قضية الدولة كانت غائبة على أفكار السياسيين، ذلك أنّ هذه الصراعات حجبت عليهم تكوين دولة ورسم برنامج تنموي للنهوض بالمجتمع، فالفكر المسيطر في هذه الفترة هو من يحكم ويزيح الآخرين من الطريق"[3]، وعليه فإنّ مرحلة الاستقلال قد أفرزت عدّة نمطيّات معقّدة بخصوص البناء الجديد للدولة والمجتمع ما سمح بحدوث هشاشة على مستوى الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية مردُّها عديد الأسباب والظروف.

إنّ "العهد الجديد حين يتأسّس تحت إشراف دولة ينبغي ألاّ يكون مجرّد إعلان للسيادة الوطنية، إعلانا مسجّلا في السّطور الأولى من الدستور بل ينبغي أن يكون أداة ضرورية لتنمية هذه السيادة، في كلّ أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية؛ فإعلان السيادة حاصل منذ اللّحظة الأولى، قد كتبتْه الدّماء الزّكيّة التي أراقها الشهداء على مذبح الوطن، أمّا التنمية، فإنّها تتطلّب عرق الأحياء في عملهم المشترك، إذ هو يتكفّل بها لمواصلة الكفاح من مقتضيات التحرير إلى متطلّبات البناء"[4]، وهذا ما سيُحدّد علاقة أفراد المجتمع بدولتهم.

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص217.
[2] دبلة، المرجع السابق، ص 42.
[3] المرجع نفسه، ص 44.
[4] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص 39، 40.

كما أنّه يجب تهيئة الإنسان الجزائري ودفعه إلى خوض مغامرة البناء بذهنية صافية وخالية من رواسب الاستعمار التقليدي، وكما يقول فرحات عباس، في كتابه "تشريح حرب:" يجب أن نقتُل روح العبودية فيه أولا، في الدولة وفي الحرّة، يجب أن نكون ما قاله الشاعر عن حُبّ الأم لأطفالها، ولكلّ منهم نصيب، والجميع لهم نصيب كامل"[1]

وعليه فإنّ مشروع الثورة التحريرية الذي اضطلعت به جبهة التحرير الوطني لم يلْق البيئة الأنسب في عهد الرّئيس الأوّل أحمد بن بلّة ليتنوّر ويثمر، بل بقى مجرّد تصوّرات أيديولوجية احتضنتها نصوص ووثائق الثورة إلى غاية توفّر فرصة أخرى، وهذا الأمر جعل البعض يقول بأنّ "**جبهة التحرير لم تستطع أن تكوّن أو تُطوّر طيلة الحرب سوى جنين الدولة، ولم تكن أيّ قوى على مستوى البلاد قادرة على قيادة الدولة**"[2]، وربّما هذه الصورة كان بإمكانها أن تكون أرقى لولا تلوُّثها ببراثن الزعامة، حيث وعلى ما يبدوا "**غلب التدافع على السلطة أكثر من التدافع المعرفي الأيديولوجي**"[3].

وبعد هذه القراءات، يمكن القول بأنّ الدولة الجزائرية القائمة قد تميّزت بملمحين؛ **أوّله**: كان على شكل صورة أجهزة نظام جبهة التحرير الوطني (GPRA / CNRA ، قيادة أركان جيش التحرير) قبل اسْتلام الإدارات والأجهزة، وكلّها كانت تعيش أزمة حادّة وصلت حدّ اسْتخدام المجاهدين السلاح ضدّ بعضهم البعض؛ و**ثانيّه** فقد تجلّى في مرحلة إدارة شؤون الدولة، وسيتمّ التركيز فيها على الإدارة ومناهجها وأساليبها التي أُعْتُمدت في المراحل المختلفة[4].

وتبعا لذلك فإنّ نجاح أيّ دولة واستمرارها مرهون بتماسك المجتمع وتجانسه، وبالنسبة لوضعية دولة الجزائر المستقلّة فإنّ الملاحظ في تركيبتها الاجتماعية أنّها مزيج بين المواطنين الجزائريين الأُصلاء والأقلّية الأوربية التي دعت أدبيات الثورة إلى حمايتها وضمان عيش كريم لها، وهذا يجعلنا نتساءل: كيف سيتحقّق الاجتماعي في ظلّ وجود

[1] Ferhat Abbbas, Autopsie D'une Gerre, OP,CIT, p27.

[2] دبلة، المرجع السابق، ص 44.

[3] هميسي، المرجع السابق، ص 246.

[4] أنظر: المرجع نفسه، ص 245.

أقلّية غير متجانسة دينيّا وأيديولوجيا مع السكّان المحلّيين؟ بالأحرى هل ستساهم تلك الأقلية في بناء المجتمع والدولة وتنسى مرارة فقْد جنّتها الموعودة . الجزائر .؟

حسب التقسيم العام للمجتمع الجزائري الجديد ثمّة صنْفان[1]:

هناك أولا المناضلون المجاهدون، وهم من أوساط سياسية واجتماعية مختلفة، وحّدتهم لحظة سياسية ثورية أو "عصبيّة" أو "تجميع عصبيّات" في إطار مفهوم الوطن والأمّة والوطنية، وهم يُشكّلون الأغلبية العددية، مثلما يمثّلون في تلك اللّحظة التاريخية "الشرعية" المظفّرة، من دون نسيان حقيقة سوسيولوجية أساسية وهي حال المجتمع مباشرة بعد اسْتعادة الاستقلال وافْتقاره للنّخب عالية التأهيل.

وهناك ثانيا خليط سوسيولوجي آخر يمثّل الأقلّية المهزومة . بتعبير هميسي . والتي تعتبر من بقايا النظام السابق، حيث تعيش حالة ضعف معنوي وسياسي تُجاه التركيبة الجديدة، لكنّها في المقابل تملك تفوّقا عمليّا كوْنها متمرّسة على العمل الإداري، طبعا في شكله القديم وفي عقْليّته السابقة.

كلّ هذا يدفع لتقدير أنّ العلاقة التي يمكن أن تقوم هنا هي علاقة بين طرفين مختلفين ومتباعديْن؛ فمن جهة يوجد طرف ضعيف سياسيا ومُنْكفئ تماما على نفسه، خدم الإدارة الاستعمارية و/ أو خدم في الإدارة الاستعمارية، ويعرف ما يريد ويملك الكثير من الأدوات الهامة بين يديه، خاصة خبْرته الإدارية القانونية، ونعني به (الأقلية ذات المصالح)، وطرف آخر قويّ سياسيا يعيش فوْرة عارمة من الشعور بالانتصار، وتواجهه مصاعب عديدة أهمّها: ضرورة تسوية مشاكله الداخلية ثم التلبية السريعة لجملة من المطالب العاجلة في ظلّ غياب رؤية متكاملة لما ينبغي القيام به في مجال بناء الدولة فضلا عن مصاعب كبيرة في ترتيب شؤون البيت السياسية، وهذا ما واجهه الشعب الجزائري وقادة ثورته[2].

ولهذا السّبب يصْعب الانطلاق نحو بناء المجتمع من جديد وهيْكلته وفق مقاس دولته، ذلك أنّ الواقع هش والآمال كثيرة والآليات محدودة؛ وحتى تتلاقى مطامح الدولة بمجتمعها لا بدّ من سياسة توحيدية تقوم على أساس

[1] هميسي، المرجع السابق، ص 246. 247.

[2] أنظر: المرجع نفسه، ص 247.

التخطيط والتنفيذ والمشاركة الجماعية ونبذ الشخصية في الحكم، ولكي يتحقّق النجاح أيضا لا بدّ من توفّر ثلاثة شروط هي:" أولا قيادة شعبية قوية، ثانيا تخطيط اقتصادي واجتماعي، وثالثا مشاركة الشعب في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة"[1].

لكن ما هو مسجّل في الغالب ينطوي على وجود "فجوة بين السياسة والمجتمع المدني، بين السلطة والنفوذ المادي أو الأدبي، بين الدولة والفرد، فجوة موروثة عن الدولة السلطانية القديمة والتي ركّزتها الإدارة الأجنبية[2]، وعليه لا بدّ من التدارك العقلاني للأولويات حتى لا تستبدّ الدولة فينهار المجتمع أو يتمرّد هذا الأخير فيهدّم بيته بنفسه، وبالتالي عليه أنْ يبني نفسه جيّدا ويحافظ على علاقاته الاجتماعية كي يتخطّى الظروف ويتجنّب الأسوأ، وحول ذلك كتب مالك بن نبي يقول:"إنّ المجتمع الذي عانى عندما خضع مثلا لسلطان الاستعمار اضطرابا في شبكة علاقاته الاجتماعية، سيعاني قطعا مشكلة في علاقاته السلطانية، حيث يصبح هيئة سياسية، أي عندما يصبح دولة، وكل مجتمع أصابت فيه محن الزمن شبكة علاقاته الاجتماعية، سيواجه مسبّبات الروح الانفرادية، وستكون فيه العلاقات السلطانية ملوثة لأنّ الخضوع الذي تفرضه العلاقات هذه . أفقيا وعموديا . (الرّئيس والمرؤوس) لا يجد مسوّغه بصفته التزاما وواجبا، ومن هنا ينبغي على هذا المجتمع، عندما يشرع في النهوض أن يرمّم ويصلح شبكة علاقاته الاجتماعية، ليتغلّب على الصعوبات الناشئة في نطاق علاقاته السّلطانية"[3].

ويبدوا انطلاقا من تحليلات كثيرة أنّ الوضعية التي كانت عليها الجزائر عقب استقلالها لا تبشّر ببناء آمن للدولة والمجتمع، وهذا راجع إلى أسباب عديدة رأيناها آنفا على غرار الضآلة في التطبيق، الرعونة في التسيير، العجز في الاحتواء...وعليه توجّب على الجميع البدء في التغيير من جذوره لا من جذوعه حتى يتمّ الوصول إلى الدولة والمجتمع المأمولين، "**لأنّ الأمنية إذا اشتدّ القصد إليها يمكن أن تصبح حقيقة**"[4].

---

[1] هذا ما تصوّره المغربي المهدي بن بركة ونشره عام 1958 في كتيّب بعنوان "نحو مجتمع جديد" (أنظر: عبد الله العروي، الأيديولوجية العربية لمعاصرة، المرجع السابق، ص 69، 70).

[2] العروي، مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 228.

[3] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص 47.

[4] آخر ما ختم به علي هارون كتابه "خيبة الانطلاق" (أنظر المصدر السابق، ص 226).

في الأخير هل يمكن لنا أنْ نقول بأنّ الثورة قد نجحت بعد تتويجها بشهادة "الاعتراف باستقلالها"، وحيازتها لميثاق الشرف بالإعلان عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ميثاقها الأخير بطرابلس 1962؟

إنّ الجدّية الثورية أثمرت انتصارا رائعا في نهاية المطاف، واستطاع المجلس الوطني للثورة في آخر لقاءاته أنْ يضع برنامجا جديرا بأن يتحوّل إلى ميثاق، وفي نصوص هذا الأخير أدرك المجتمع الجزائري أنّ النّعزة التي كانت تؤلم جسد الثورة وتؤثّر في تفكير بعض فاعليها هي "فكرة الاشتراكية" المأخوذة من نظريات البلدان الأخرى حديثة الاستقلال، والقائمة على العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص بين الجميع.

فالميثاق قد تبنّى فكرة تشييد مجتمع عصري خلاّق عن طريق القيام بمهام الثورة الديمقراطية الشعبية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولن تنجح ثورة البناء هذه إلاّ بتجاوز مرحلة الاحتلال بكلّ مخلّفاتها النفسية والرّوحية والاستعداد لتطبيق مشروع الثورة بروح جماعية عالية دون العوْدة إلى "فترات الهزيمة الذاتية" التي كان سببها التنازع إلى السّلطة.

لم يكد يُعْلَن على الاستقلال الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى حتى وجد الشعب الجزائري نفسه أمام تحدّ جديد، اسْتلزم عليه هذه المرّة أن يكون جزائريا ليحافظ على الموروث القيمي الذي هيّأته له الثورة، ومحنّكا بارعا ليواجه أزمة أبناء جلْدته المتصارعة على الحُكم لا على الأفكار، وثابتا قويّا ليصمد أمام الإرْث الاستعماري الموبوء الذي أصابه في دينه وثقافته وإنسانيّته؛ لقد حتّمت ظروف القهر والحرمان على الشعب الجزائري أن يكون مناضل فكر وسياسة وتخطيط لكي يُنْجِح ثورته الديمقراطية التي رسمها له الميثاق، لقد صار مجْبورا على تحويل الثورة إلى انْجاز لا إلى تحويل الاستقلال إلى سياسة.

خاتمة

خاتمة:

بعد اسْتعراضنا لأبْرز أدبيات ثورة التحرير الجزائرية التي نظّرت لفكرة الدولة والمجتمع، نصِل في ختام موضوع بحْثنا إلى مجموعة من النتائج التاريخية التالية:

. إنّ التّجاوُب مع المواضيع الفكرية التي تنتهي نتائجُها غالباً إلى آفاقٍ مفتوحة، لا ينمّ فقط عن سِعَتِها وامتدادها في الزمان والمكان بقدر ما ينمّ عن القدرة التحليلية التي سيكْتسِبُها الباحث من جرّاء ذلك، والتي ستقوده إلى التعمُّق أكثر في دهاليزها المضبّبة والمجهولة ليكتشف أغوارا جديدة ما له بها من دِراية سابقة.

وتاريخ الثورة الجزائرية وما يحملُه من تعقيدات وكوامِن خفيّة يحتاج هو الآخر إلى الكفاءة في التحليل والنقد حتى يتسنّى للباحث تناوُل زواياه المختلفة من منظار الرّؤية الصحيحة والخروج بنتائج أكثر مصداقية، ومن ثمّة فتح نوافذ جديدة على كلّ المستجدّات لِيُتاح له الاطلاع على ما أمكنه من حقائق وتوظيفها في الدراسات التاريخية أدقّ توظيف.

إذا كان الجانب العسكري للثورة يعتمد بدرجة كبيرة على ما أفْرزه الميدان من مُعطيات وأحداث، وما وثّقته العيْن المجرّدة من أساسيات شاهدة، فإنّ الجانب الأيديولوجي لهذه الثورة قد تكوّن خلال سنوات حرب التحرير وقبلها بأعوام نتيجة الواقع الذي عكَس الطموحات وخلَق ما لا يُسايرُ عقليّة الجزائري ثقافيّا ودينيّا واجتماعيا، ممّا أدّى بالفكر الثوري إلى خوْض تجربة الاعتماد على التنظير لضمان تخطيطٍ مُميّز لما هو آتٍ.

. تتميّز الثورة التحريرية بجِديتها في الميدان وتكتيكها النوعي في اتّخاذ قرارات مصيريّة فيما يتعلّق بالشعب الجزائري ومستقبلِه، وقد تجلّى ذلك بديهيّا من خلال نضالها ضدّ الاحتلال الفرنسي ودفاعِها عن مقوّمات الأمّة وهويتها، وحتى تكْشِف عن غاياتها أبدت جبهة التحرير الوطني جدارة في ترجمة واقعها الحربي والتّأمُّلي في أدبيات مكْتوبة جَعلَت منها المنْهل والأرضية لكلّ منطلق وتجديد نحو الأفضل.

. تجلّت أدبيات ثورة التحرير في مُجْمَل أوْجُه النّشاط الفكري والأيديولوجي الذي تفرّدت به جبهة التحرير الوطني خلال مسيرتها الجهادية (1954 . 1962م) في سبيل تحقيق الاستقلال واسْتعادة سيادة الشعب الجزائري على أرضه ونفْسه بعْدما نال الاحتلال الفرنسي من الشخصيّة الوطنيّة وأباد مِن معالمها عناصر الوُجود والتاريخ، ولكي

يتمّ إعادة إحْياء ما تمّ طمْسه وتذويبه وتمْويته بادر المناضلون إلى تفجير الثورة وإحْقاق العنف الذي يؤدّي إلى إحلال السّلم والأمان، لا إلى زيادة تكديس الظلم والعدوان كما فعلت فرنسا.

. إنّ ما كرّسته الثورة من مبادئ وقيّم مُثْلى ينمّ صراحة عن مدى وُضوح رسالتها الهادفة إلى استعادة حق الجزائريين في الحرّية . وهذا مطلب عالمي . قيْميّ عادل . والدّعوة إلى التفكير بأسلوب نموذجي في طريقة بناء العلاقات الآدمية ونبْذ كلّ ما من شأْنه أنْ يُسيء لكرامة الإنسان الذي بجّله الإسلام قبل أن تتكرّم المعاهدات والقوانين الدولية في تبْجيله واحترام إنسانيته.

. إنّ مطْلَبَ الدعوة إلى إعادة ترْقيع نسيج المجتمع الجزائري الممزّق وتأطيره سياسيا في كيان دولة قانونية مستقلّة لم يكُن وليد عهد ثورة 1954م بدليل قيام قيامة المقاومة الجزائرية في وجه الاحتلال الفرنسي ورفضها لسياسة الاحْتواء والإبادة، وكذا تحرُّك القاطرة السياسية للحركة الوطنية وإلحْاحِها على الاستجابة للمطالب الوطنيّة وتحرير الفرد الجزائري من طوْق التحقير الذي يشُدَ فكْره وحركَته وحرّيته.

فثورة التحرير قد نَهَلَتْ من مَعين الحركة الوطنية بكلّ أشكال نِضالها، واتّخذت لنفسها شعارَ "الانتصار أو الشهادة" من أجل تحقيق الاستقلال الذي ضلّ الهدف الأسمى في نصوص الثورة ومواثيقها والذي بدونه لن تتحقّق آمال المجتمع الجزائري في البناء والتغيير والنهضة الجديدة على كافّة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

. استهلّت جبهة التحرير الوطني التي تزامن ظهورها واندلا ع ثورة 1954 بإعلان أوّل بيان أيديولوجيّ لها تسمّى باسم الشهر والتاريخ الذي انْبثق فيه وصار مرجعيّة فكرية مُلْهِمة لكلّ تقدُّم وتغيير ووثْبة؛ فكان "بيان الفاتح من نوفمبر" بداية الطريق إلى النّصر المبين، ونهاية طريق الحركة الوطنيّة التي أُخِذ منها اللّب والجوهر واسْتُغْنِيَ عن القشور.

. اشتمل بيان أولّ نوفمبر على مجموعة من الأهداف الداخليّة والخارجيّة؛ كان أهمّها من الجانب الأيديولوجي تقديم رؤية مستقبليّة بخصوص شاكِلَة الدولة التي سيتمّ إعادة إحيائها مع نموذج المجتمع الجزائري المأمول، فاشتملت أدبيات البيان على أسُس ومبادئ الإسلام لتكون إطارا وقِواما للدولة المستقلّة، وركيزة صلْبة للمجتمع الذي أغْناه دينُه وكفاه عن كلّ شيء، ووقاه من كلّ انْسلاخ أو ذوبانٍ في ديانة المحتلّين منذ عهود.

. ركّز بيان أول نوفمبر على قواعد الديمقراطية والمساواة والتّسامُح والسّلم والإخاء والتضامن كسبيل لرقيّ المجتمع الجزائري ونهضة دولته، وعلى عروبة الأمّة الجزائرية وعقيدتها الإسلاميّة ومذهبها الثوري الخالص كرِهان كبير يجب كسْبُه عن طريق الثورة لا غيْرها.

. استمرّ النّهج التنظيري لمشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة، وقد خصّ ميثاق الصومام هو الآخر حيّزا مُعْتبَرا لإعطاء فلسفة تصوّرية للمستقبل، حيث وبعد تركيزه على هدف الاستقلال كأمر لا منْدوحة منه، أشار إلى طبيعة الدّولة المستقبلية التي أرادَها منظّروه أنْ تكون ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخُّل في شؤون الغير والتعامُل في إطار المصالح المتبادلة، وما تمّ استنتاجه من الصيغة أنّ آفاق الدولة المستقبلية سيكون مفتوحا لكلّ العناصر التي تشكّل المجتمع الجزائري ضمن العدالة الاجتماعية التي ستُكرّس لِنظام سياسي فعّال وجدير بالبناء والعمل.

. لقد أسقط المنظّرون في مؤتمر الصّومام عن إطار الدولة المستقبلية طابع "المبادئ الإسلامية" الذي جرّ محرّرو بيان نوفمبر من أجله قلم الفكر الثوري بقوّة السّلاح، وبذلك حدث الاهتزاز في الخطّ الأيديولوجي المرسوم في ثاني ميثاق تصُدرُه جبْهة التحرير ما يؤكّد بأنّ النصوص تكْتبُ باسم الثورة وتُحرَّرُ بذهنيّة الفاعلين والمؤثّرين دون الأخذ بالحُسْبان أنّ كلّ ثغرة تُسجّلُ عن الثورة سواء من ناحية التفكير أو العمل سيستغلُّها الاحتلال ويمنع الفكرة من النّضج والتطوُّر.

. إنّ صدى محاضر اجتماع وادي الصومام انتقل إلى أرْوقة القاهرة عندما قرّرت جبهة التحرير الوطني إثراء أيديولوجيتها عن طريق نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اجتمع بالعاصمة المصرية للبتّ في بعض القضايا العالقة ومحاولة تهدئة الخواطر بإحْداث تغْيير طفيف في صيغة طبيعة الدولة الوطنية المنْشودة، فتمّ اسْتَعادة كلمة الإسلام إلى النصوص الخاصّة بالدولة والمجتمع لكن ليس وِفْق المنظور الأوّل الذي تمّ تسْطيره في بيان الفاتح من نوفمبر.

. لمْ تعْرف دورات المجلس الوطني للثورة المختلفة التي عُقدت بطرابلس (1959.1960/ 1961/ 1962) أيّ تجديد في أيديولوجيّتها بشأن مستقبل الدولة والمجتمع إلاّ من الناحية الاجتماعية، حيث تمّ إقْرار رزنامة ثريّة تدعو إلى النهوض بالمجتمع وتحديثه وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتحرير المرأة وتطوير الثقافة.

. إنّ من أهمّ الاجتهادات الأيديولوجية للمجلس الوطني للثورة اسْتصدارُ وثيقتين تاريخيتين مهمتين على الصعيد الفكري للثورة هما: "القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني" و"مؤسّسات الدولة الجزائرية المؤقتة" واللّتان قدّمتا رؤية مستقبلية للدولة والمجتمع وعبَّرتا عن تطوّر الثورة على الصعيد الأيديولوجي وبداية تطبيقها الجزئي لما تمّ التنظير له في أدبياتها السّابقة.

. شكّلت دورة طرابلس 1962 للمجلس الوطني للثورة البداية الفعلية لوضع أُسس الدولة والمجتمع المسْتقلّين، وقد تبنّت الوثيقة الصّادرة بعد اجتهاد طويل طموح الجزائريين في العيش الرّغيد ضمْن دولة قانونيّة قويّة يسُوسُها العدل والمساواة وتُصانُ فيها الحرّيات على النّحو الذي سيدفع الشعب من جديد إلى خوض ثورة ديمقراطية شعبية بوسائل أكثر سلْمية من أجل صِناعة المستقبل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

. إنّ معالِم الاشتراكية التي تبنّاها منظّرو وثيقة طرابلس 1962م في برنامجهم، تنمُّ صراحة عن رغْبة قويّة في بناء دولة ومجتمع اشتراكيّيْن يقومان على مبادئها ونظرياتها وهو ما بدأ يتجسّد فعليّاً عند انتخاب أحمد بن بلّة ومُباشرته للعمل الميداني، وتحقّق بصورة أكثر من واضحة في عهد نظيره هواري بومدين، وبهذا تكون الاشتراكية القول الفصل والحاسم في قرارات المجتمعين الذين لم يجدُ غيرَها لمعاكسة التيار الرّأسمالي النّرجسي والمعادي لأفكار التحرُّر والعمل الجماعي المشترك.

. لقد كشفت لنا الثورة التحريرية أنّ المشكل العقائدي لا يبرُز على مستوى المفاهيم الكبرى التي يتمّ اختيارُها دون تشخيص حقيقي لنمط حياة الفرد، بقدر ما يبْرُز أكثر في ذهنية المنظّرين الذين يطلقون الكلام على عواهنه دون حسيب أو رقيب أو حتّى وضع فرضيات أولية عند تحريرهم لأيّ نصّ يتعلّق بالمستقبل، وبالتالي أضحت أدبيات الثورة رهينة توجّهات أفراد مُعيّنين يقلّبون مفاهيمها كما يشاءون ويُوظّفونها حسب طبيعة المرحلة وهذا كلّه يحدث باسم الثورة وتحت غطائها.

. إنّ عمليّة التنظير للدولة والمجتمع خلال الثورة يقتضي حقّا الإيمان بأنّ الفكرة قابلة للتّحقيق، وهذا الإيمان وحده يدفع الكُلّ إلى العمل حتى تتحوّل الأفكار إلى مُمارسات وتطبيق وهنا تكْمُن مُعْجزة الفلسفة الثورية التي تراهن منذ على البناء انطلاقا من النظريّات؛ وثورة نوفمبر فعلا قد تحرّكت ضمن الخطّ التنظيري وسارت إلى حيث أرادت،

لكن منهجها في ذلك ظلّ مبتورا من وحدة الكلمة والتي كلّفها ثمنا باهظا وهو عدم ضبْط المستقبل على نسق معقول، ما أنْتج للأسف انبعاثا مشوّها للدولة والمجتمع!

. إذن بعد ثورة تحريرية كبرى تحقّق مآل الشعب في الاستقلال، وأصبح يشكّل مجتمعا بمعنى المصطلح ضمن دولة مُعْتَرَف بها، ولها من سيقودُها إلى برّ الأمان، لكن ونتيجة ما خلّفه الاحتلال من مشاكل...كان من الصعب جدّا تحقيق علاقة قوية بين المجتمع ودولته وظلّ البناء عبارة عن مشاريع صامتة ومؤجّلة بسبب الهوّة العميقة بين الرّئيس والمرؤوس وقلّة التفاعل والإنْهاك النفسي من جرّاء حرب طويلة، وبهذا دفع الشعب الجزائري الثمن مرّتين في حياته: مرّة في سبيل نضاله من أجل التحرُّر والاستقلال، ومرّة في سبيل بناء دولة طالما حلَم بها ولا يزال...وبهذا الأسلوب ورث الشعب الجزائري دولة غير مُكْتملَة، ومجتمعا "صار تكديسا لا بناء" حسب تعبير مالك بن نبي.

الملاحق

الملحق رقم 01: السمات التاريخية لقادة الثورة التسعة[1]

جدول رقم (01): جدول توضيحي حول سمات القادة التسعة التاريخيين

الفاعل	السن في سنة 1954	مكان الولادة	الانحدار الاجتماعي	المستوى التعليمي
مصطفى بن بولعيد	37	أريس. باتنة	عائلة ميسورة الحال	الإعدادية
محمد بوضياف	36	المسيلة	عائلة ذات أصول أرستقراطية (أجواد)	الإعدادية
ديدوش مراد	32	بالجزائر العاصمة	عائلة ذات أصول برجوازية (تعمل في التجارة)	الثانوية التقنية
العربي بن مهيدي	31	عين مليلة	عائلة ذات أصول أرستقراطية/مرابطية (تعمل في الفلاحة)، ميسورة الحال	الإعدادية
كريم بلقاسم	32	ذراع الميزان. تيزي وزو	عائلة متوسطة الحال	الإعدادية
رابح بيطاط	29	عين الكرمة. قسنطينة	عائلة فقيرة	الإعدادية،ثم دخل الكوليج وغادره مبكرا
أحمد بن بلة	36	مغنية. تلمسان	عائلة فلاحية فقيرة	الثانوية
حسين آيت أحمد	28	عين الحمام- تيزي وزو	عائلة أرستقراطية/مرابطية شهيرة ميسورة الحال	البكالوريا
محمد خيضر	42	مدينة الجزائر	عائلة فقيرة	عصامي

[1]- عبد السلام فيلالي، المصدر السابق ص 272

الملحق رقم 02: مقال في جريدة المجاهد يبين هوية الثورة بعنوان لماذا نكافح؟[1]

01. 07. 1956

لـــمـــــاذا نـــكـــــافـــح ؟

فـي فاتـح نوفمبـر 1954 أصـدرت جبهة التحريـر الوطنـي منشـورا مطولا بينت فيه الاسباب التاريخيـة لاعلان الثورة والاهداف المقصـودة منها. ولئـن اشتدت نار الحرب وحمـي وطيسهـا وأضحـت تقتضـي مـن الجزائريين جهـودا أكبر وأوسع، فينبغي الا تشغلنـا المهـام الحاضـرة عن مقاصدنا السامية. وانه من المفيـد ان نلفت الانظار دائما الـى الامر الـذي نجاهـد من اجله ولو بصفة اجمالية على الاقل لانه المرمى الذي يجب ان تكرس نحـوه مجهـودات حربنا التحريرية .

انـنا نكافـح للقضاء على نظام استعمـاري رجعي متجبر يسعى لمحو القومية. وقد عانى الشعب الجزائري منذ سنة 1830 أشد الآلام في جسمه ونفسه. وأصبح منبـوذا وهو في وطنـه، فقيرا بئيسا وسط الخيرات الطبيعية الوافـرة، مطاردا كالحيوان المؤذى، وكان شانه التاريخي والاجتماعـي محـل اضطهاد مستمر طويـل. وكان من جرائم الاستعمار الكبـرى ان دفـع بالجزائريين في حروب هـذه الحـروب مقامة ضد شعوب مستعمرة اخرى او ضد شعوب شقيقة في الجنس او في الدين. ولم تعتبر فرنسا أبدا هذه التضحية الاجبارية دينا عليها للجزائريين بل كانت على عكس ذلك تعتبرهـا دليـلا زائـدا علـى ان الجزائريين راضون بالنظام الذي يخضعـون ترضى ببذل جميع التضحيات للحصول عليه.

وشرط تحقيق هذا الاستقلال والتمتع به هو وجود دولة اي مجموعة دائمة من وسائل تمكن السيادة الشعبية من البروز الى الوجود وتمكن القوة العمومية من العمل وفقا لارادة الشعب وفي صالح الامة. فان الشعب تشخصه الامة . اما الدولة فانها ممثلته الرسمية مـن الوجهة القانونية سواء في داخل حدودهـا او خارجها.

وهكذا تكون الدولة ضرورة مطلقة تحتاج اليها الامة اياكان نظامهـا . وللدولـة شكـل ومضمون اما من ناحية الشكل فستكون الدولة الجزائرية جمهورية اي نظاما متوازنـا قائمـا على اساس المساواة في الحقوق والواجبات وحرية التعبير عن الآراء وعلى اساس سيادة الشعب وان اختيار هذا الشكل مفروض بحكم اسباب تاريخية . فليس في الجـزائر حكم ملكي سابق او اي نظام مركزي خاص يقـوم متوسطا بين الشعب والهيئات الحاكمة . ومن ناحية اخرى فان هذا الشكل الدولـي هـو الانسب لبلادنا التي تشمل اقلية من غيـر المسلمين . ثم ان النظام الجمهوري هو الذي يوافق التطورات الحالية للاوضاع والنظم في العالم الحديث . وقد اختارته اكثرية الـدول التي نالت استقلالها منذ الحرب الاخيرة حتى الان . وبهذا الاعتبار فان الجمهورية هي اكثر الانظم موافقة لحاجيات العالم الـذي اخـذت مشاكله تزداد كل يـوم تعقـدا وهـي تمكـن للديمقراطية ان تلعب دورها وتنجز مفعولهـا كاملا .

واما من ناحية مضمون الحكم فهـذا اشـد اهمية بالطبع ، لانه هو الجوهر والاصل الذي اما ان تسير به النظم سيرا حسنا واما ان يفضي بها الى الاخفاق والفشل .

ونحن نعتقد ان الديمقراطية هـي الامـر امكانيات البلاد والاراضي الصحراوية التابعة لها استخداما تاما.

لقد جعل النظام الاستعماري من الجزائر سوقا للصنائع الفرنسية. فيجب انشاء صناعة الفولاذ التي هي اساس كـل صناعـة حقيقية لسد الحاجيات الاساسية في هذا الميدان .

ان من شان التصنيع ان يمكن من تحديد توقف البلاد على غيرها في الميدان الاقتصادي ومن مواجهة مشكلة البطالة الاليمة التي هي آفة من آفات الحكم الاستعماري

له والذي لا يقبل اي اصـلاح ولا يرجـى له اصلاح فتدرك اذن ان واجبنا نحو هذا النظام هو هدمه واتلاف اثره .

انـنا نكافح لتحرير الجزائر تحريرا شاملا لكي يسترجع الجزائريون حيـاة اجتماعيـة مناسبة في نطاق الشخصية القومية الجزائرية وباعتبار التطور التاريخي في العالم .

تلك هي الغاية التي يمكن تحقيقها بعد نيل الاستقلال ، لانه لا يمكن ادراك هذه الغاية ان لم تكن البلاد متمتعة بالاستقلال الوطني الذي هو الهدف المباشر للثورة ، وبالتالـي هـي الوسيلة الرئيسية لتحقيق التطور السريع الذي تحتاج اليه كل امة جديدة عهد بالحرية. والتمتع بالاستقلال في معناه الجوهري هـو حرية الحركة والعمل بدون عائق او مانع او ما يتعطل بسببه تحقيق الغاية العامة اويتاخر. ومن شان هذه النظرية بمعناها الخصوصـي المتقدم ، ان ينتج عنها تحسن سريع لحالـة الامة اي لحياة الفـرد . علـى ان الاستقـلال الوطني لا مبرر له بصفته غاية في ذاته ولكن بصفته وسيلة اساسية قـادرة على ان تاتـي بتغييرات هامة وتحدث تطورات محسوسة في جميع الميادين وباختصار هي تفتـح عهـدا تاريخيا جديدا .

ولهذا نرى البلاد الحرة تبذل كل الجهود للمحافظة على استقلالها ، والبلاد المسـودة الوحيد والاحسن لتسيير الدولة الجمهورية الجزائرية لان الديمقراطية هي التي تستطيع الحريات الاساسية ان تحيا بيـن احضانهـا دون ما عرقلة ، وان تساعـد علـى تثبيت شخصية كل فرد . والحرية الفرديـة علـى الخصوص هي الاساس الجوهري للديمقراطية

لكن يجب رعاية هذه الحرية التامة اذ يترك لها العنان، حتى لا تفضي الى الظلم الاجتماعي واغفال مصالح الجزائريين العليا واخيرا الى الفوضى وعجز الدولة وفشلها .

يجب ان يكون العدل الاجتماعـي معيـارا سرمديا تقوم عنه جميع اوضاعنا التاسيسية غير ان هـذا العدد الاجتماعي لا يقتصر على مجـرد الانصـاف فـي توزيع المحصـولات الوطنية، بل يجب ان يوفر هذه المحصولات الى اعلى درجة والى اقصى حدود الامكانيات الطبيعية والبشرية في الجزائر لسد حاجات كل فـرد بالصفة الكافية. فالعدل الاجتماعي عندنـا أمر واجب فعال مرتبط ارتباطا وثيقا بازدهار الاقتصاد الوطني

وعليـه فان الميـدان الاقتصادي هو الذي يتوقف عليه سد الحاجات مع مراعاة العدالة الاجتماعية. بيد ان الاقتصاد الجزائري بحكم ما يخضع له من النظم الاستعمارية لا يقوم على أسس الحاجات التي يجب سدها في الجزائر بل هو قائم على اساس حاجات الاستعمار .

فيجب ايضـا تجديد هذا الاقتصاد باعطائه صبغة وطنية حقيقية. ففي الميدان الزراعـي يجب اجراء اصلاح تام يراعى ضرورة تركيز الاراضي من الفلاحين الذين لا ارض لهم وتسييـر الشـؤون الفلاحيـة بحسـب حاجـات البلاد الغذائية والصناعية، وبحسب حاجات التجارة الخارجية مع الاجتهاد في الحصول على انتاج اوفر من الانتاج المعهود تحت حكم الاستعمار

وفيمـا يتعلـق بالتصنيع يجب استخدام جبارا في الميـدان الاقتصادي لتدرك غايتها الدائمـة الا وهـي سعادة الجزائر تحت ظل العدل الاجتماعي والديمقراطي .

علـى ان هـذا السعـي الواجب للتجديد والتنمية يقتضي حفـظ النظام وطاعته من طـرف المواطنيـن، ويستلـزم حكما تنفيذيا معزز الجانب، ويستلزم تيقظا دائما في تطبيق المشاريع الدولية اللازمة. ويبدو ان التركيز الديموقراطي هو الوسيلة التي تضمن افضل النتائج من هذا القبيل

43

[1] جريدة المجاهد 01/ 07/ 1956

الملحق رقم 03: محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة عام 1957[1]

ملحـــق (1)

محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة 1957.

انعقد المؤتمر العادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لسنة1957 بالقاهرة يوم 28 أوت 1957.

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسون دقيقة مساء، الحاضرون هم: عبان، عباس، عمارة، بن عودة، بن طوبال، بن يحي، بومدين، بوصوف، دحلب، دهيلس، فرانسيس، كريم، لعموري، مزهودي، اوعمران، ثعالبي، توفيق المدني، يزيد، لمين، مهري، شريف محمود، عين فرحات عباس رئيس الجلسة ومحمد بن يحي كاتبا.

أعطى عبان رمضان قراءة لحصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ. في خضم المناقشات التي فتحت في هذه الجلسة قرر المجلس الوطني توسيع تنظيماته الإدارية.

لأجل ذلك تم التصويت بالأغلبية على إعلان المبادئ التالية:

- يتركب المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 54 عضوا. ويشكل الهيئة العليا للثورة ويجتمع مرة في السنة في دورة عادية، ويمكن أن يستدعى في دورة طارئة يختار من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية المطلقة، ويختار من طرف ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

339

- تكلف لجنة التنسيق والتنفيذ بتنفيذ السياسة الصادرة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تتبنى أو ترفض من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأغلبية ثلثي الأعضاء.

- صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ ممدودة حول كل المسائل، ماعدا تلك التي تلزم مستقبل البلاد ليست من اختصاصها، مثل المفاوضات، وقف الأعمال الحربية، الانحياز لكتلة أو لأخرى، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري إلخ... فهي من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

- لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

من جهة أخرى، دائما وفي نفس الأمر، صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية على الإجراء التالي:

- اعتبارا لكون الإخوة أوقفوا وسجنوا من بينهم الأشخاص الذين حضروا ونظموا وقرروا اندلاع الثورة ثورة أول نوفمبر 1954.

- اعتبارا لكون هؤلاء الإخوة لم يحضروا مؤتمر 20 أوت 1956 لأسباب خارجة عن إرادتهم.

- اعتبارا للفائدة العامة التي توجد في إخواننا، رغم سجنهم، والباقين مشتركين بالتنظيمات الإدارية والتنفيذية.

340

[1] فتح الدين بن ازواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 339-342

من جهة أخرى واعتبارا لكون التوسيع الذي يشمل ثورتنا يتطلب أن تكون التنظيمات الإدارية والتنفيذية تامة وموسعة.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقرر:

١- تعيين آيت احمد، بن بلة أبيطاط أوخيضر. أعضاء شرف في لجنة التنسيق والتنفيذ.

٢- تمديد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ٩ ٠ أعضاء و ٥٤ عضوا بالنسبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

من جانب آخر أولإزالة كل الالتباسات صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالأغلبية على الأجراء التالي:

- اعتبارا لكون أحد الحالات المؤكدة من طرف اجتماع ٢٠ أوت ١٩٥٦ أوصلت تأويلا مبهما.

- اعتبارا لكون الثورة الجزائرية يجب أن تقاد في الشفافية لتثبيت وحدة الشعب في المعركة كشرط أساسي.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعيد التأكيد:

١- كل أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحريري مع أو دون بذلة رسمية متساوون.

و بالتالي لا توجد أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج،

كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أصليون.

2- لا يزال هدف الثورة إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

امتنع عبان ودهيلس عند التصويت على إلغاء الاختلاف بين الداخل والخارج. بعد ذلك، باشر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بانتخاب تسعة أعضاء للجنة التنسيق والتنفيذ، كانوا قد اختيروا بالأغلبية:

عبـــان

عبـــاس

بن طوبـــال

بوصـــوف

كريـــم

لميـــن

محمـــود

الملحق رقم 04: القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني[1]

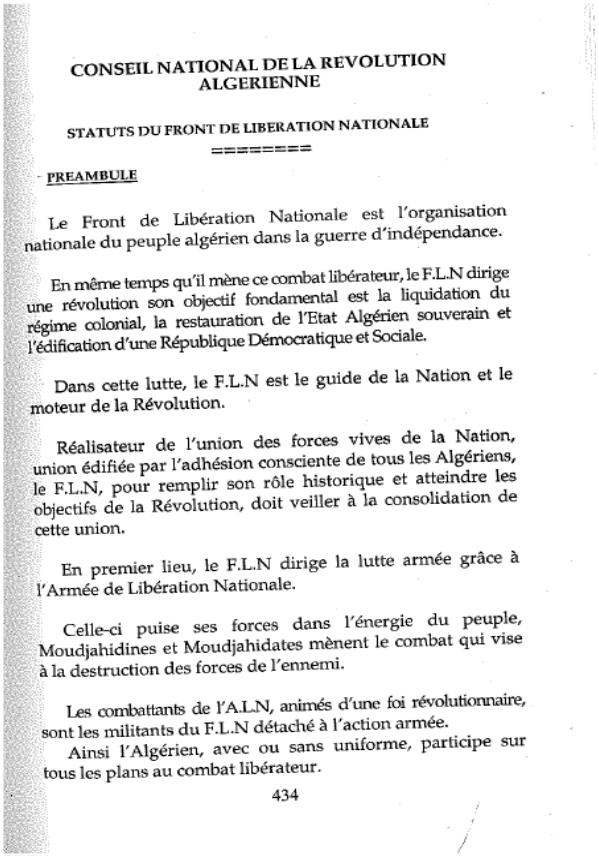

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

STATUTS DU FRONT DE LIBERATION NATIONALE

PREAMBULE

Le Front de Libération Nationale est l'organisation nationale du peuple algérien dans la guerre d'indépendance.

En même temps qu'il mène ce combat libérateur, le F.L.N dirige une révolution son objectif fondamental est la liquidation du régime colonial, la restauration de l'Etat Algérien souverain et l'édification d'une République Démocratique et Sociale.

Dans cette lutte, le F.L.N est le guide de la Nation et le moteur de la Révolution.

Réalisateur de l'union des forces vives de la Nation, union édifiée par l'adhésion consciente de tous les Algériens, le F.L.N, pour remplir son rôle historique et atteindre les objectifs de la Révolution, doit veiller à la consolidation de cette union.

En premier lieu, le F.L.N dirige la lutte armée grâce à l'Armée de Libération Nationale.

Celle-ci puise ses forces dans l'énergie du peuple, Moudjahidines et Moudjahidates mènent le combat qui vise à la destruction des forces de l'ennemi.

Les combattants de l'A.L.N, animés d'une foi révolutionnaire, sont les militants du F.L.N détaché à l'action armée.

Ainsi l'Algérien, avec ou sans uniforme, participe sur tous les plans au combat libérateur.

434

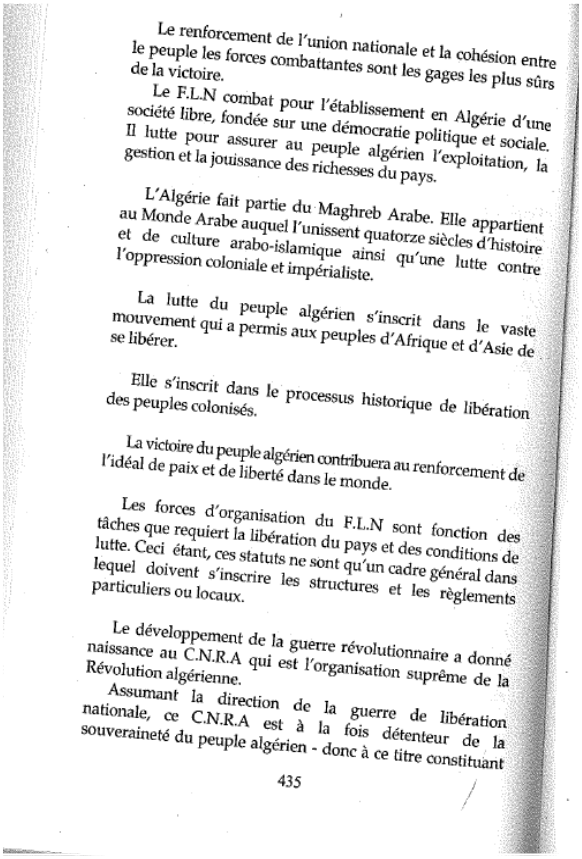

Le renforcement de l'union nationale et la cohésion entre le peuple les forces combattantes sont les gages les plus sûrs de la victoire.

Le F.L.N combat pour l'établissement en Algérie d'une société libre, fondée sur une démocratie politique et sociale. Il lutte pour assurer au peuple algérien l'exploitation, la gestion et la jouissance des richesses du pays.

L'Algérie fait partie du Maghreb Arabe. Elle appartient au Monde Arabe auquel l'unissent quatorze siècles d'histoire et de culture arabo-islamique ainsi qu'une lutte contre l'oppression coloniale et impérialiste.

La lutte du peuple algérien s'inscrit dans le vaste mouvement qui a permis aux peuples d'Afrique et d'Asie de se libérer.

Elle s'inscrit dans le processus historique de libération des peuples colonisés.

La victoire du peuple algérien contribuera au renforcement de l'idéal de paix et de liberté dans le monde.

Les forces d'organisation du F.L.N sont fonction des tâches que requiert la libération du pays et des conditions de lutte. Ceci étant, ces statuts ne sont qu'un cadre général dans lequel doivent s'inscrire les structures et les règlements particuliers ou locaux.

Le développement de la guerre révolutionnaire a donné naissance au C.N.R.A qui est l'organisation suprême de la Révolution algérienne.

Assumant la direction de la guerre de libération nationale, ce C.N.R.A est à la fois détenteur de la souveraineté du peuple algérien - donc à ce titre constituant

435

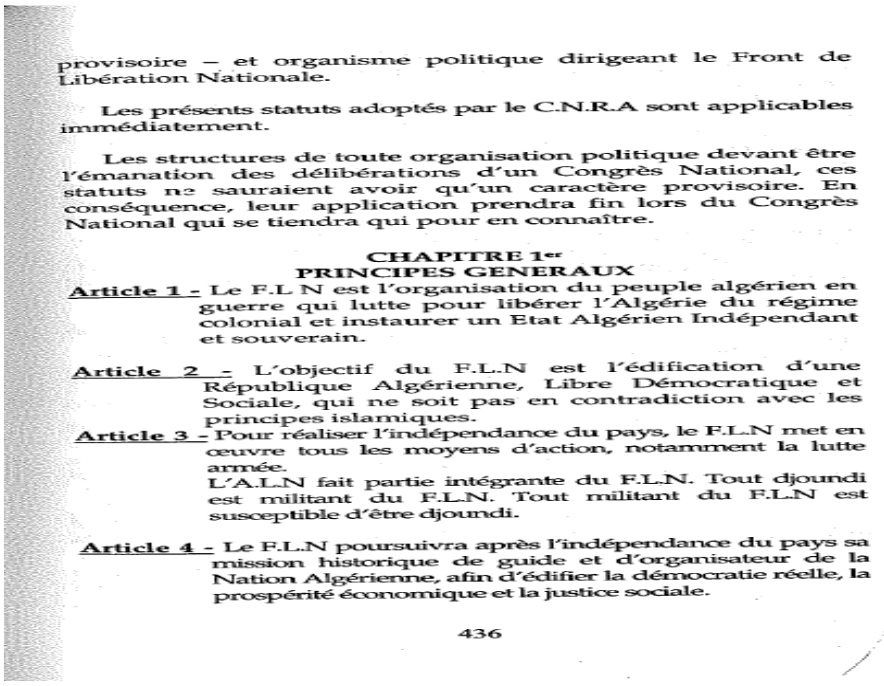

provisoire – et organisme politique dirigeant le Front de Libération Nationale.

Les présents statuts adoptés par le C.N.R.A sont applicables immédiatement.

Les structures de toute organisation politique devant être l'émanation des délibérations d'un Congrès National, ces statuts ne sauraient avoir qu'un caractère provisoire. En conséquence, leur application prendra fin lors du Congrès National qui se tiendra qui pour en connaître.

CHAPITRE 1er
PRINCIPES GENERAUX

Article 1 - Le F.L.N est l'organisation du peuple algérien en guerre qui lutte pour libérer l'Algérie du régime colonial et instaurer un Etat Algérien Indépendant et souverain.

Article 2 - L'objectif du F.L.N est l'édification d'une République Algérienne, Libre Démocratique et Sociale, qui ne soit pas en contradiction avec les principes islamiques.

Article 3 - Pour réaliser l'indépendance du pays, le F.L.N met en œuvre tous les moyens d'action, notamment la lutte armée.
L'A.L.N fait partie intégrante du F.L.N. Tout djoundi est militant du F.L.N. Tout militant du F.L.N est susceptible d'être djoundi.

Article 4 - Le F.L.N poursuivra après l'indépendance du pays sa mission historique de guide et d'organisateur de la Nation Algérienne, afin d'édifier la démocratie réelle, la prospérité économique et la justice sociale.

436

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، المرجع سابق، ص 247. 249

الملحق رقم05: جانب من وثيقة المؤسّسات المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

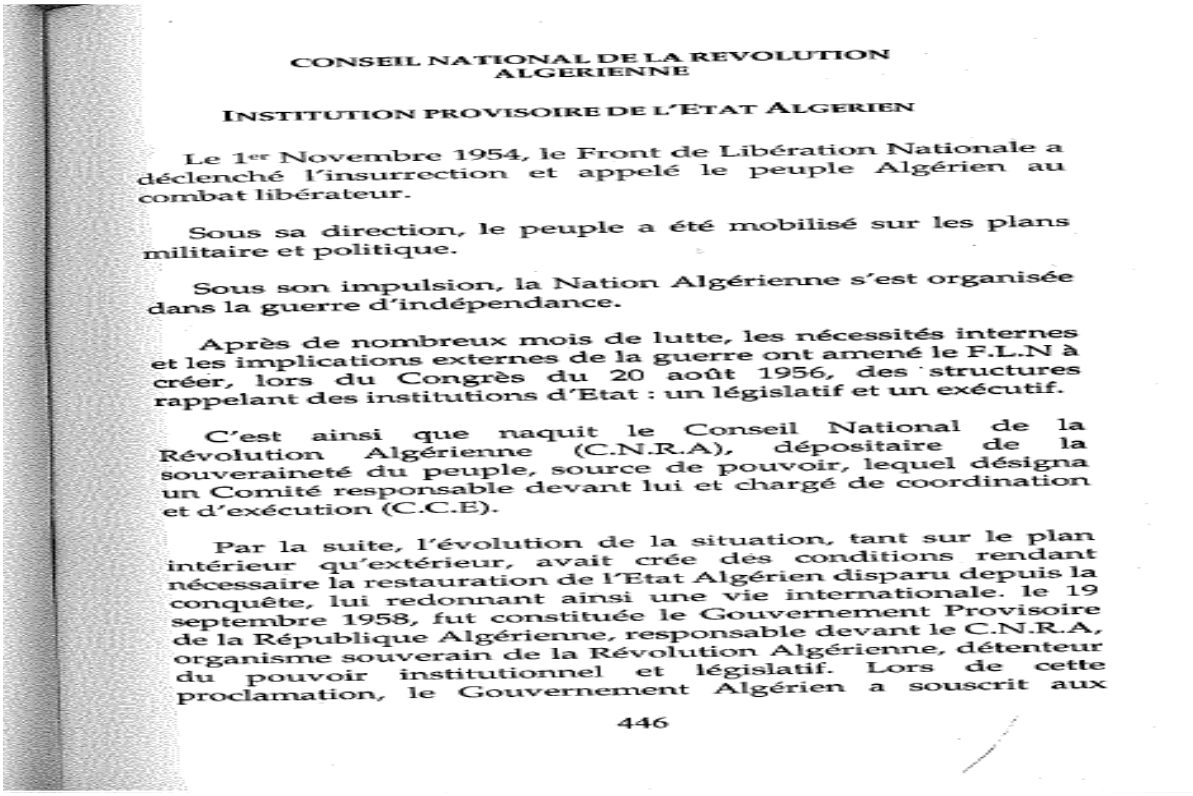

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

INSTITUTION PROVISOIRE DE L'ETAT ALGERIEN

Le 1er Novembre 1954, le Front de Libération Nationale a déclenché l'insurrection et appelé le peuple Algérien au combat libérateur.

Sous sa direction, le peuple a été mobilisé sur les plans militaire et politique.

Sous son impulsion, la Nation Algérienne s'est organisée dans la guerre d'indépendance.

Après de nombreux mois de lutte, les nécessités internes et les implications externes de la guerre ont amené le F.L.N à créer, lors du Congrès du 20 août 1956, des structures rappelant des institutions d'Etat : un législatif et un exécutif.

C'est ainsi que naquit le Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A), dépositaire de la souveraineté du peuple, source de pouvoir, lequel désigna un Comité responsable devant lui et chargé de coordination et d'exécution (C.C.E).

Par la suite, l'évolution de la situation, tant sur le plan intérieur qu'extérieur, avait crée des conditions rendant nécessaire la restauration de l'Etat Algérien disparu depuis la conquête, lui redonnant ainsi une vie internationale. le 19 septembre 1958, fut constituée le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, responsable devant le C.N.R.A, organisme souverain de la Révolution Algérienne, détenteur du pouvoir institutionnel et législatif. Lors de cette proclamation, le Gouvernement Algérien a souscrit aux

446

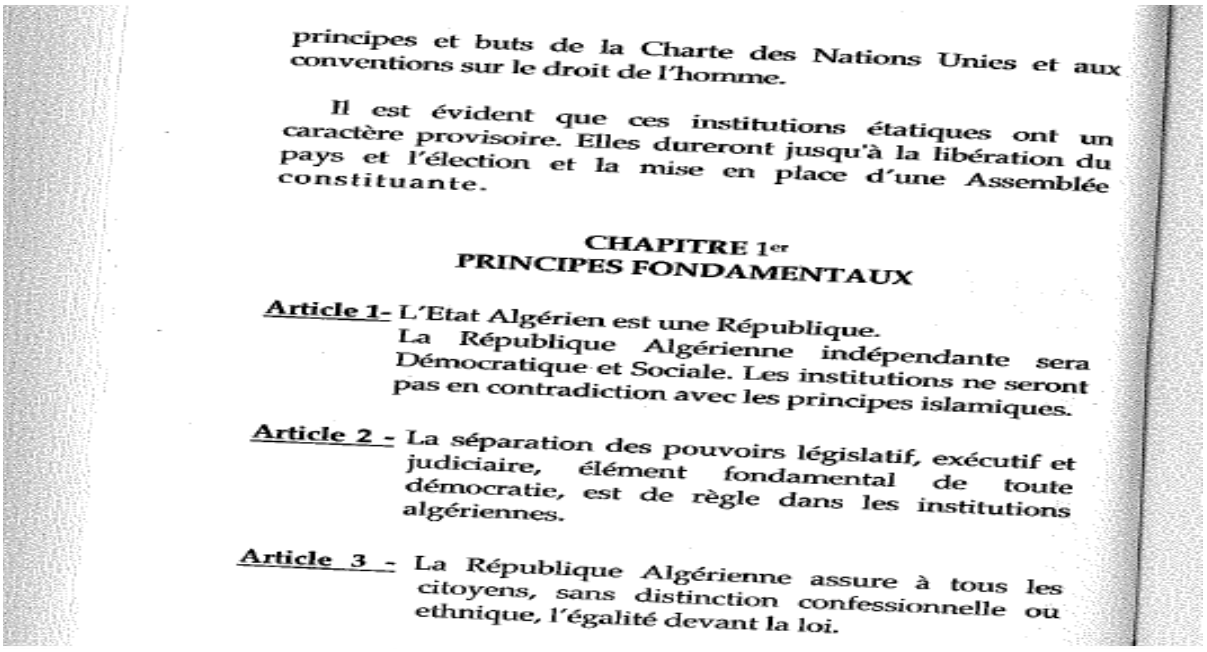

principes et buts de la Charte des Nations Unies et aux conventions sur le droit de l'homme.

Il est évident que ces institutions étatiques ont un caractère provisoire. Elles dureront jusqu'à la libération du pays et l'élection et la mise en place d'une Assemblée constituante.

CHAPITRE 1er
PRINCIPES FONDAMENTAUX

Article 1- L'Etat Algérien est une République.
La République Algérienne indépendante sera Démocratique et Sociale. Les institutions ne seront pas en contradiction avec les principes islamiques.

Article 2 - La séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, élément fondamental de toute démocratie, est de règle dans les institutions algériennes.

Article 3 - La République Algérienne assure à tous les citoyens, sans distinction confessionnelle ou ethnique, l'égalité devant la loi.

[1] زوزو، المرجع نفسه، ص 258. 447

الملحق رقم 06: جانب من اللقاء الذي جرى بين لخضر بن طوبال والمناضلين بالمغرب الأقصى[1]

DOCUMENT N° 56 (inédit)
QUESTIONS ET REPONSES LORS D'UNE TOURNEE DE LAKHDAR BENTOBBAL AU MAROC

14 mars 1960. AUTEUR : Lakhdar Bentobbal. SOURCE : archives personnelles.

Fait le 14 mars 1960.

A. Objet de cette tournée
— Communication des résultats des travaux du « Conseil National de la révolution algérienne » de Tripoli, en particulier des textes des « statuts du Front de libération nationale » et des « institutions provisoires de l'Etat algérien ».
— Commentaire de ces travaux et de ces textes.

B. Réunions tenues
— Le samedi 5/3/1960 ..... à Oujda
— Le dimanche 6/3/1960 ..... à Kebdani
— Le lundi 7/3/1960 ..... à Fes
— Le mardi 8/3/1960 ..... à Rabat
— Le mercredi 9/3/1960 ..... à Casablanca
— Le jeudi 10/3/1960 ..... à Marrakech
— Le dimanche 13/3/1960 ..... à Larache et Tanger

C. Organismes touchés
— L'organisation politique (tous les comités responsables des organisations régionales, locales et de secteur)
— L'organisation militaire (CDF et centres d'instruction)
— La mission du GPRA à Rabat
— Le bureau d'information et de presse
— L'organisation militaire du Maroc Oriental (OMMO)
— Le service central de renseignements (SCR)
— La direction des liaisions inter-Maroc
— Le Croissant rouge algérien
— L'Union générale des travailleurs algériens (UGTA)
— L'Union générale des étudiants musulmans algériens (UGEMA)
— Le service de la Logistique (Armement et Ravitaillement GI)

Toutes les réunions tenues débutent par un exposé préliminaire du ministre de l'Intérieur.
Cet historique retrace l'histoire de la révolution et son développement depuis le 1er novembre jusqu'à nos jours. Il situe également l'importance capitale de la dernière réunion du CNRA tenue à Tripoli.
Le texte de cet exposé fait l'objet d'un compte-rendu particulier et d'un enregistrement sur bande magnétique.
Après lecture (en arabe et en français) du texte des « statuts du Front de libération nationale » et des « institutions provisoires de l'Etat algérien » les assistants sont invités à poser toutes les questions et à demander tous les éclaircissements qu'ils jugeront utiles et auxquels il sera répondu par le ministre de l'Intérieur.
Les questions ainsi posées et les réponses formulées font l'objet de la suite du présent compte-rendu. Pour plus de clarté et de logique, elles sont regroupées, en fonction de leur nature, sous plusieurs rubriques, à savoir :

1. Questions statuaires et institutionnelles.
2. Perspectives actuelles politico-militaires.
3. Le Maghreb arabe.
4. Politique extérieure.
5. Perspectives d'avenir (après l'indépendance).
6. Militantisme.
7. Questions diverses.

QUESTIONS STATUTAIRES ET INSTITUTIONNELLES

1. Q. Qu'est-ce exactement que le congrès national ?
R. Le congrès est un organisme virtuel. Il n'existe pas encore. Il n'est pour le moment que théorique. Il ne pourra devenir une réalité concrète qu'après la cessation des combats. Car les conditions actuelles ne peuvent pas permettre sa convocation : d'une part parce que ses membres doivent être délégués par les militants de toutes les régions d'Algérie, d'autre part parce qu'il doit se tenir sur le territoire national. Et ces conditions ne peuvent être réunies tant que dure la guerre.

2. Q. Quelles sont les modalités et conditions d'accès au congrès national ?
R. Les statuts nous disent que le mode de représentation du congrès national sont arrêtés par le CNRA. Et ils ne pourront l'être qu'au moment opportun, c'est-à-dire lorsque les circonstances le permettront, c'est-à-dire après la cessation de la guerre.

3. Q. Est-ce que le prochain congrès national est prévu déjà ? Et pour quelle date ?
R. Tenant compte de ce que la réunion du congrès national est fonction du retour de la paix en Algérie, la date de sa convocation ne peut avoir été déjà prévue. Il appartiendra au CNRA, conformément aux « statuts », d'arrêter la date et le lieu de sa réunion.

4. Q. Quelle différence y-a-t-il entre le congrès national et le CNRA ? Le CNRA ne fera-t-il pas double emploi avec le congrès national ?
R. Le congrès national est une instance plus large et plus représentative que le CNRA. Le congrès représente les militants de base qui y délèguent directement leurs représentants. Ces derniers désigneront, parmi eux, les membres du CNRA. Ceci, bien entendu, dans l'avenir. Pour l'heure, seul le CNRA existe, et ses membres sont des représentants non pas élus, mais de fait, du peuple. Il convient de préciser que, lorsque le congrès pourra être réuni, et qu'il désignera le CNRA, celui-ci jouera le rôle d'un comité central. Et il est possible qu'alors il change de dénomination.

5. Q. La composition du CNRA est-elle secrète ? Sinon quelle est sa composition et comment sont choisis ses membres ?
R. Le CNRA est composé de 30 membres, dont l'identité sera rendue publique prochainement[2]. Les critères de choix de ces membres sont les suivants à l'heure actuelle : les frères détenus à l'île d'Aix (malgré leur situation actuelle, ils ne peuvent être écartés, car ils sont parmi les promoteurs de la révolution) ; les conseils de wilaya, qui représentent l'intérieur ; les responsables des Fédérations de France, de Tunisie et du Maroc, qui représentent les importantes communautés algériennes résidant dans ces pays. La qualité de membres de droit attachée aux conseils de wilaya et aux responsables des Fédérations se perd automatiquement lorsque l'intéressé quitte la responsabi-

[1] Mohammed Herbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, op cite, p 290-297

11. Q. Le journal officiel exite t-il déjà ? Si oui, sera-t-il diffusé jusqu'aux militants ?
R. Le *Journal officiel de la République algérienne* n'a pas encore commencé à paraître. Il en est au stade de la préparation, actuellement. Lorsqu'il sera prêt, sa diffusion aura un caractère public. Donc, les militants de base pourront le recevoir.

12. Q. A l'intérieur, la coordination entre services relevant des différents ministères est assurée, à l'échelon wilaya, par le conseil de wilaya. Des dispositions propres à assurer la coordination entre ces différents services au Maroc ont-elles été prévues ?
R. Le système de centralisation et coordination dans les bases arrières (Maroc et Tunisie) est à l'étude. Le CNRA en a défini les grandes lignes et a chargé le gouvernement d'en préciser les modalités. Il sera promulgué à l'occasion de la prochaine réunion du gouvernement et communiqué aux services intéressés sous la forme de directives. La structure, sur le plan vertical, demeurera ce qu'elle est. Les services relevant des diffférents ministères sont maintenus. Il s'agira simplement de préciser un mode de liaison et de coordination adapté aux conditions actuelles.

13. Q. Le système d'organisation défini par les « statuts du FLN » et les « institutions de l'Etat » est valable en temps de paix. Il ne semble pas adapté à l'état de guerre qui est le notre actuellement, puisque par exemple il faut à chaque fois voter avant de prendre une décision.
R. Les membres du CNRA qui ont défini ces « statuts » et ces « institutions » sont pour la plupart des combattants de l'intérieur, ils vivent tous la guerre et en saisissent les impératifs. Par ailleurs les dispositions contenues dans les « statuts » et « institutions » résultent de l'expérience au cours de plus de cinq années de guerre et ont fait leurs preuves durant cette période. Nous pouvons donc affirmer qu'elles s'adaptent parfaitement à l'état de guerre d'aujourd'hui ; comme elles s'adapteront à l'état de paix qui suivra demain.

14. Q. Il est dit, dans les statuts, que le FLN poursuivra après l'indépendance du pays « sa mission historique de guide et d'organisateur de la nation algérienne ». Quel caractère va-t-on donner à son action dans le cadre d'une « République démocratique et sociale » ? Fera-t-il figure de parti unique ?
R. La réunion du CNRA à Tripoli n'a pas précisé que le FLN sera, demain, le parti unique. Elle a simplement confirmé que le FLN poursuivra sa mission après la libération du pays. Cependant le caractère démocratique qui sera donné à la République algérienne ne peut être conçu avec le même sens que celui des pays occidentaux, des pays organisés depuis très longtemps et ayant une longue expérience de la démocratie. Pour nous, la démocratie n'a de sens qu'au sein des organismes. La mission du FLN n'est pas seulement de libérer le pays, mais aussi, après l'indépendance, la liquidation des séquelles du colonialisme, l'édification d'une République algérienne démocratique et sociale. C'est pourquoi dans nos « statuts » il n'est pas question uniquement de « guerre de libération » mais de « révolution », car la révolution dépasse et déborde le stade de la guerre. Les impératifs de l'édification de la « République algérienne » après la libération du pays, ne permettront pas d'ouvrir librement les portes à la constitution de partis ; ce serait alors l'éparpillement des énergies du peuple qui ne pourraient plus être mobilisés pour la reconstruction. Aujourd'hui, après plus de cinq années de lutte, nous constatons que l'Algérien est encore davantage porté vers l'anarchie que vers la discipline et ce phénomène risque de se manifester plus gravement demain lorsqu'il n'y aura plus l'ennemi en face de nous pour nous unir, si une forte dicipline ne s'installe pas dans le peuple, discipline capable de mobiliser toutes les énergies pour l'édification de notre pays.

lité qu'il assumait au sein du conseil de wilaya ou à la tête de la Fédération. Il y a ensuite des membres élus, par vote secret, en fonction de leur qualité[3].

6. Q. Quelle est la composition du CNRA ? A-t-il un siège permanent et, dans ce cas, pouvons-nous le connaître ?
R. Comme le précisent les « statuts », le bureau du CNRA est composé de 3 membres élus[4]. Leur identité sera rendue publique en même-temps que celle des membres du CNRA. Quant au siège, le bureau du CNRA n'a pas de siège permanent. Ses membres assumant d'autres responsabilités, ils se réuniront, selon les nécessités, au lieu le plus propice.

7. Q. Le GPRA a-t-il un siège permanent ? Si oui, quel est-il ?
R. Le GPRA n'a pas de siège permanent. Il ne peut en avoir, car le choix de telle ou telle capitale laisserait à supposer un choix politique. La seule décision prise par le CNRA à ce sujet est que le GPRA siège le plus près possible de l'intérieur, et le plus tôt possible à l'intérieur, en fonction des seules considérations d'efficacité de son travail. De même, l'installation actuelle de tel ministère dans telle ville ou région n'est liée qu'au souci de répondre au mieux aux exigences de l'efficacité. Toute autre considération dans ces choix est exclue.

8. Q. Nos institutions judiciaires ont-elles été définies (code de justice et tribunaux révolutionnaires) ?
R. Lorsque le CNRA s'est réuni à Tripoli, il a jugé qu'il était indispensable de conférer une forme de légalité à notre révolution, en particulier sur le plan judiciaire. Il a chargé le gouvernement de cette tâche. Ce dernier, à son tour, a chargé une commission spéciale de juristes d'élaborer un code criminel et un code d'instruction criminelle. Cette commission est actuellement au travail. L'élaboration de ces codes de justice exige nécessairement du temps. Elle sera probablement terminée dans les prochains mois et sera soumise au gouvernement avant d'être promulguée. Lorsque ces codes auront été définis, la structure judiciaire chargée de leur mise en application sera mise en place, il y aura nécessairement plusieurs tribunaux révolutionnaires, répartis sur le territoire, de même qu'il y aura un tribunal révolutionnaire dont la compétence territoriale s'étendra sur les frontières (bases de l'Est et de l'Ouest).

9. Q. Les institutions judiciaires prévoient-elles un organisme ou des organismes d'appel ?
R. En période de guerre, les conditions ne peuvent permettre l'exercice du droit d'appel. La justice doit être et ne peut être que rapide et sans appel. Cependant, lorsqu'ils le jugent utile, les échelons supérieurs à celui qui a prononcé le jugement peuvent se saisir de l'infraction objet du jugement.

10. Q. Le ministre des Finances organisera-t-il une structure financière s'étendant jusqu'aux organismes de base ? Ou bien chacun de ces organismes aura-t-il son propre service financier chargé de la gestion de ses fonds ?
R. La structure du ministère des Finances est comparable à celle des autres ministères. Cependant sur le plan de la comptabilité, chaque ministère a sa comptabilité particulière. Mais il n'a pas d'autonomie financière. Le ministère des Finances a droit de contrôle sur la gestion financière de tous les ministères et de tous les services jusqu'à la base. Au-dessus encore, il y a la « commission des Comptes de la nation » qui relève du gouvernement et qui a compétence pour contrôler le ministère des Finances lui-même. Cette commission rend compte de ses observations et de ses suggestions au gouvernement et même, si elle le juge utile au CNRA.

13. Q. Dans les institutions de l'Etat algérien, il n'est pas dit que ce dernier est une République « arabe ». Cette omission est-elle volontaire et a-t-elle une signification ?
R. Le peuple algérien n'est pas tout entier « arabe ». D'autre part, nos amis et alliés ne sont pas tous que des peuples arabes. Et ne serait-ce que pour des raisons tactiques, nous ne pouvons nous permettre, tant que l'Algérie n'est pas indépendante, de prendre une position de cette gravité. Ce serait nous créer des difficultés supplémentaires nous-mêmes.

16. Q. Les institutions définies ne précisent pas quelle sera la langue nationale en Algérie ? La langue arabe aura- t-elle sa place légitime officiellement ?
R. C'est volontairement que la langue officielle n'a pas été définie. Et cela d'abord pour des considérations d'ordre pratique, et aussi parce que ce problème n'est pas un problème d'urgence. Cette question sera de la compétence du parlement et du gouvernement qui seront mis en place après l'accession de notre pays à l'indépendance. Il n'est pas douteux que la langue arabe aura une place de choix, officielle. Mais il nous faut être réaliste et considérer que la langue n'est qu'un véhicule, un matériel pour exprimer ses idées. Les séquelles du colonialisme sont trop importantes dans ce domaine pour ne pas en tenir compte. En attendant que la langue puisse être couramment utilisée, il nous faut, que nous le voulions ou non, travailler avec la langue que nous possédons le mieux, même si cette langue est le français.

17. Q. Toutes les décisions sont prises à la majorité des 2/3 sauf celle concernant le cessez-le-feu pour laquelle la majorité des 4/5 est requise ? Pourquoi ?
R. La question du cessez-le-feu est fondamentale. Elle conditionne l'avenir même de l'Algérie. C'est pourquoi la majorité des 4/5 des voix est requise pour se prononcer à son sujet. Si la décision du cessez-le-feu n'était adoptée qu'à la majorité des 2/3 et si la France venait par la suite à rompre ses engagements, ils nous serait très difficile de reprendre les armes et nous risquerions de perdre le bénéfice de plusieurs années de lutte. D'un autre côté, si la majorité des 2/3 était requise pour que le CNRA se prononce sur le cessez-le-feu, on pourrait risquer de voir le 1/3 restant s'opposer à la décision ; la minorité ainsi dégagée serait trop importante et, étant donné l'importance capitale de la question, pourrait se maintenir dans une opposition irréductible ; il faudrait alors lui imposer par la force la décision prise par la majorité des 2/3 et ce serait la guerre civile, les combats fratricides. De même, on ne saurait exiger l'unanimité, pour se prononcer sur le cessez-le-feu, car dans ces conditions, l'opposition démagogique d'un seul membre ou de quelques membres du CNRA suffirait pour interdire à ce dernier de se prononcer pour le cessez-le-feu ; ce qui risquerait alors d'entraîner, inutilement, cette fois, le sacrifice d'un autre million d'Algériens. Si la décision de fixer aux 4/5 la majorité nécessaire pour se prononcer sur le cessez-le-feu a été choisie, c'est parce que le CNRA a voulu s'entourer du maximum de garanties possibles pour décider sur une question engageant l'avenir de la nation.

18. Q. Il est dit dans les « institutions » que le CNRA peut modifier les dispositions institutionnelles à la majorité des 2/3. Cela laisse t-il [...] qu'il peut ramener aux 2/3 la disposition fixant aux 4/5 le nombre des voix nécessaires pour se prononcer sur le cessez-le-feu ?
R. Non ! la possibilité qu'a le CNRA de modifier les dispostions institutionnelles à la majorité des 2/3 ne vise pas la disposition relative au cessez-le-feu. Cette dernière ne peut être modifiée.

19. Q. Le CNRA se prononce sur le cessez-le-feu à la majorité des 4/5. Cela signifie t-il qu'en cas de négociations sur le cessez-le-feu les délégués algériens désignés par le

ne soit pas exactement l'indépendance. Est-ce que le gouvernement envisage d'autre solution que l'indépendance ?

R. Nous ne voyons pas, quant à nous, que nous ayons à aucun moment fait des concessions sur le point de l'indépendance. L'indépendance que nous demandions au début est toujours celle que nous exigeons actuellement. Il n'y a rien de changé. Ce sont seulement les moyens de parvenir à cette indépendance qui peuvent changer ; l'autodétermination est l'un des moyens, et il avait été prévu dès le 1er novembre 1954.

24. Q. Quelles sont les perspectives actuelles après les dernières déclarations de Ferhat Abbas et celles de De Gaulle ? Quelles sont les chances de paix actuellement ?

R. Cette question a été étudiée d'une manière très approfondie à Tripoli. Après la réunion du CNRA d'autres événements sont intervenus (rébellion des ultras d'Alger[5] déclarations de De Gaulle au cours de ses derniers déplacements dans le midi de la France et en Algérie). De toute manière, les perspectives définies par le CNRA à Tripoli l'ont été en fonction d'une longue poursuite des combats encore. De notre point de vue il n'y a rien eu qui permette de prévoir le rapprochement ou l'éloignement de la paix. La reconnaissance du principe de l'autodétermination par de Gaulle, et son acceptation par le GPRA, ne sont pour le moment que théoriques. Leur mise en application est autre chose en plus difficile. Et sur ce point, notre position et celle de la France sont éloignées l'une de l'autre. A notre sens les dernières déclarations de De Gaulle ne sont pas en retrait sur les précédentes ; elles vont toujours dans le sens de sa politique. La France n'est pas encore mûre, pour la paix ; c'est parce que de Gaulle a encore espoir de nous vaincre militairement (ce qui lui permettrait d'imposer la solution qu'il veut), c'est ensuite parce que de Gaulle est persuadé que, si le peuple algérien venait à s'exprimer librement, il ne choisirait aucune autre solution que l'indépendance (c'est-à-dire la sécession pour de Gaulle). Si de Gaulle refuse des négociations, c'est parce qu'il sait pertinemment que les garanties qu'il serait amené à donner seraient considérées par le peuple algérien comme lui ayant été arrachées par le FLN ; le peuple constaterait que c'est le FLN qui lui a obtenu les garanties nécessaires à sa libre autodétermination et il voterait unanimement pour l'indépendance. La véritable pensée de De Gaulle c'est d'obtenir le cessez-le-feu sur le terrain, c'est-à-dire par les armes ; ce qui lui assurerait la victoire qu'il recherche. La paix n'est donc pas pour demain, d'autant plus que l'autorité de De Gaulle sur son armée est encore très loin d'être assise. La paix dépend des rapports de force en présence. Tant que la France conserve l'espoir d'une victoire militaire, les perspectives de paix demeureront lointaines. Lorsque, par notre action et notre détermination inébranlable, nous l'aurons convaincu de l'impossibilité d'un écrasement de notre révolution, alors la paix sera certaine.

25. Q. Sur le plan militaire, peut-on employer des moyens plus puissants, en particulier l'aviation ?

R. Nous utilisons et utiliserons tous les moyens dont nous pouvons ou pourrions disposer. Si certains n'ont pas été employés jusqu'ici, c'est parce que nous ne les possédons pas encore; le problème de l'aviation n'est pas fonction de la possession des avions nécessaires (nous pouvons facilement les trouver) ; il est lié au problème des bases de départ de ces avions, et aucun pays jusqu'ici ne peut accepter pour le moment de s'engager aussi directement, en mettant des bases aériennes à notre disposition. Sur le plan général de la guerre, le CNRA a défini une stratégie militaire nationale de longue durée. S'agissant là d'un secret d'Etat, nous ne pouvons vous en dire davantage ici.

26. Q. L'ALN a-telle besoin d'effectifs ?

R. L'ALN ne manque pas d'effectifs, mais elle en a toujours besoin ; elle a toujours besoins de volontaires pour assurer la relève.

gouvernement ne seront pas des plénipotentiaires au sens propre du terme, et qu'ils devront en référer au CNRA ?

R. Le CNRA a donné une totale liberté d'action au gouvernement pour négocier éventuellement un cessez-le-feu. Seule l'exécution de l'accord qui pourrait être réalisé est soumise à la ratification du CNRA. C'est une garantie supplémentaire pour limiter les risques d'erreur. Il ne s'agit pas là d'un manque d'autorité du gouvernement. C'est une question de garantie dont il faut s'entourer pour un problème aussi important. C'est plus une question de confiance et de conscience, qu'une question de droit. Le gouvernement, je le répète, a carte blanche pour toute négociation.

PERSPECTIVES ACTUELLES POLITICO-MILITAIRES

20. Q. Pourquoi le GPRA s'est-il limité à la désignation des cinq frères détenus comme négociateurs ?

R. La désignation des seuls cinq frères à l'île d'Aix avait deux buts :
a. c'est une opération qui pouvait permettre la libération des frères emprisonnés, cette libération ne pouvait manquer d'avoir des effets psychologiques très favorables sur notre peuple et l'ALN. Par ailleurs une fois libérés, ils auraient été utiles à la révolution en tant que cadres.
b. Cette opération nous permettait de mettre de Gaulle au pied du mur et de juger de sa sincérité.

21. Q. N'y a-t-il pas contradiction entre le but du FLN, qui est l'indépendance et l'acceptation du principe de l'autodétermination ?

R. Il n'y a là aucune contradiction. C'est simplement une question de moyens. La réalisation de l'indépendance peut être obtenue : soit par une victoire militaire, soit par la négociation, soit par l'autodétermination. L'initiative de ce dernier moyen (l'autodétermination) ne revient pas à de Gaulle, puisqu'il avait été énoncé dès la proclamation du 1er novembre 1954 [...]. Car si les garanties d'une libre autodétermination étaient données au peuple algérien, il ne pourrait choisir autre chose que l'indépendance. Si de Gaulle était persuadé que le peuple algérien choisirait une autre solution (association ou francisation), il n'hésiterait pas à donner les garanties nécessaires à l'expression libre du peuple. C'est bien parce qu'il est convaincu du contraire qu'il s'y est refusé jusqu'ici. La reconnaissance du droit du peuple algérien à l'autodétermination n'a été et n'est pour de Gaulle qu'une manœuvre destinée à l'opinion publique nationale et surtout internationale. Pour nous, il serait plus avantageux d'obtenir l'indépendance par la voie de l'autodétermination que par celle de la négociation (même si cette dernière devait avoir lieu entre le gouvernement algérien et le gouvernement français) ; car, dans le premier cas, elle serait totale, tandis que dans le deuxième, elle serait nécessairement incomplète (toute négociation supposant des concessions réciproques).

22. Q. Est-ce que le principe de l'autodétermination est un fait acquis, même si le gouvernement français venait à être changé ?

R. Cette question ne nous concerne pas. Elle concernerait plutôt le gouvernement français. De toute manière, l'expérience nous démontre que la parole des gouvernements français n'est jamais acquise d'avance. La France n'a jamais eu de scrupule.

23. Q. Il semble que l'évolution de la situation nous achemine vers une solution qui

LE MAGHREB ARABE

27. Q. Il est dit dans les statuts que l'Algérie fait partie du Maghreb arabe ? Pourquoi dans ces conditions le ministère du Maghreb arabe a t-il été supprimé ?

R. La constitution du ministère du Maghreb arabe en 1958 répondait à l'importance des communautés algériennes résidant au Maroc et en Tunisie et à la multiplicité des problèmes propres à ces communautés. Elle allait également dans le sens de notre objectif d'unité maghrébine. Mais l'expérience ainsi faite nous a démontré que, pour des raisons de coordination, d'harmonisation et d'efficacité, les Affaires extérieures ne pouvaient sans danger et sans conséquences fâcheuses, demeurées partagées entre deux ministères (celui des Affaires extérieures et celui du Maghreb arabe). C'est pourquoi le CNRA a décidé de les regrouper entre les mains d'un seul ministère (celui des Affaires extérieures). Ceci n'empêche pas qu'au sein de ce ministère existe une section des affaires du Maghreb arabe, comme il existe d'autres sections intéressant différentes régions du monde. Cette modification dans la structure du gouvernement ne signifie pas un échec quelconque de notre politique maghrébine. C'est simplement une question d'organisation interne et de coordination de nos activités.

28. Q. Le Maghreb arabe ne constitue-t-il qu'un slogan de propagande ? Est-ce une réalité concrète ou une illusion ?

R. Le Maghreb Arabe est un objectif que s'est fixé le FLN dès sa proclamation du 1er novembre 1954. L'Algérie a tout fait pour le faire dans la réalité concrète, d'abord sur le plan militaire (signature d'un accord entre les organisation de résistance de Tunisie et du Maroc et l'Armée de libération nationale algérienne [6] pour le maintien d'un front commun de lutte armée jusqu'à la libération des trois pays) ensuite sur le plan militaire des accords et des engagements pris entre les organisations nationales populaires des trois pays (conférence de Tanger). Mais nous avons rencontré d'énormes difficultés qui se sont opposées jusqu'à présent à la réalisation de ces objectifs. Les circonstances et la conjoncture n'ont pas permis de transposer cette unité maghrébine de la théorie à la pratique. Cependant, cet objectif n'est pas oublié ; il demeure, malgré les difficultés, malgré la guerre, malgré que sa matérialisation nous apparaisse encore lointaine à longue échéance.

29. Q. La reconnaissance du GPRA par le gouvernement n'a pas dépassé le stade des principes. Il en résulte que la situation des Algériens demeure équivoque et difficile ! Pourquoi ?

R. Il est exact que la reconnaissance du GPRA par tous les pays qui l'ont officiellement reconnu (et pas seulement le Maroc) n'a pas dépassé le stade des principes. Ceci est dû à ce qu'il n'existe pas de sentiment en politique entre Etats. Le comportement des gouvernements les uns vis-à-vis des autres ne peut être sentimental. Il ne l'est jamais. Il n'est fonction que des considérations d'intérêt national. Lorsque le GPRA a été proclamé, il ne s'est trouvé aucun Etat qui ait accepté d'enthousiasme cette proclamation ; ceux qui nous ont reconnu ont été mis devant le fait accompli et, pour des raisons de politique intérieure ou extérieure, ils n'ont pu faire autrement que de nous reconnaître ; la pression des opinions publiques nationales sur leur gouvernement a joué, en particulier, un rôle très important.

Mais il faut demeurer réalistes. Nous ne pouvons exiger des autres nations les mêmes sacrifices que ceux que nous nous imposons. Il faut dire que la logique n'est pas tou-

jusqu'à accepter de faire comme pour l'affaire de Suez ? Certainement non, dans la conjoncture actuelle de détente internationale ? Iraient-ils jusqu'à entreprendre des manœuvres diplomatiques en notre faveur ? Ce n'est pas sûr ? De toute manière les pays de l'Est nous aident, mais ils veulent [que cette aide] demeure secrète. Nous préférions quant à nous qu'elle soit publique, ce qui provoquerait un problème entre ces pays et la France. Mais c'est justement là qu'est toute la question.

33. Q. Quelle est la position de la Russie vis-à-vis de notre révolution ?
R. A l'ONU et dans les congrès internationaux, la Russie a toujours appuyé les résolutions présentées en notre faveur. Quant à nous reconnaître officiellement en tant que gouvernement, c'est une autre question qui dépend de l'intérêt de la Russie elle-même. Il ne faut pas oublier que la stratégie politique russe est à l'échelle du monde (dont elle est un de ses deux leaders). Vue sous cet angle, l'Algérie est une bien petite chose. D'autre part, nous ne devons pas nous cacher qu'à l'heure actuelle, l'URSS a certainement plus besoin de ménager la France que de nous aider officiellement. L'optique de la Russie peut être la même que la notre. Pour elle l'Algérie ne représente que quelques kilomètres carrés sur le globe terrestre.

34. Q. Pourquoi notre gouvernement refuse-t-il certaines aides étrangères, celle de la Chine par exemple ?
R. Le gouvernement n'a jamais refusé d'aide de quiconque. Il accepte toute aide, d'ou qu'elle vienne, et en particulier de la Chine.

35. Q. L'aide chinoise est-elle assortie de conditions politiques ou autres ?
R. Avec la Chine nous n'avons jamais eu de pourparlers pour obtenir son aide matérielle. Tout ce que nous lui demandons, nous l'obtenons d'elle sans difficultés et sans discussions. La seule condition qui nous est imposée par ce pays, c'est que son aide (à l'exclusion de celle destinée au Croissant rouge algérien) demeure confidentielle.

36. Q. Quelle est la position du GPRA au regard de l'accession à l'indépendance de nouveaux peuples d'Afrique ?
R. Le GPRA appuie sans réserve l'accession à l'indépendance de nouveaux pays africains si incomplète que soit leur indépendance et quelque soit leur orientation politique. Car l'accession de tout nouveau pays à son indépendance aide à notre propre libération.

37. Q. Où en est la question des brigades internationales de volontaires ?
R. Cette idée, décidée par le CNRA lors de sa réunion à Tripoli, a été lancée à l'occasion de la session du congrès des peuples africains à Tunis. Mais le gouvernement n'a pas encore décidé de sa mise en application. Pour qu'elle soit concrétisée, il faut :
a. que le GPRA ouvre des bureaux de recrutement dans les pays étrangers intéressés ;
b. que ces pays acceptent le recrutement de leurs nationaux dans nos rangs. Pour des raisons qui appartiennent aux secrets d'Etat, nous n'avons pas encore jugé opportun d'entrer dans la voie de l'exécution. L'intérêt de l'appel lancé à Tunis pour la constitution de ces brigades de volontaires, c'est de remuer les masses avec les gouvernements intéressés. Mais cet appel n'est pas motivié par un besoin d'effectifs. Il vise beaucoup plus loin et entre dans le cadre d'une action politique très vaste et à longue échéance. Les éléments de cette stratégie politique n'apparaîtront qu'au travers des résultats au fur et à mesure que ces derniers seront obtenus.

38. Q. Pourquoi certains Etats afro-asiatiques n'ont pas encore reconnu notre gouvernement ?

jours en conformité avec les nécessités politiques. La reconnaissance de notre gouvernement par les nations étrangères, même les plus proches de nous, n'est que politique, elle n'est pas encore devenue une reconnaissance juridique et ne pourra l'être de si tôt. En vérité, la reconnaissance de notre gouvernement par les Etats ne deviendra pleinement effective que lorsque l'Algérie deviendra indépendante. Alors nous serons officiellement considérés et les droits de nos ressortissants à l'étranger seront pris en considération et respectés, non seulement par les pays amis, mais encore même par ceux qui sont actuellement nos ennemis (déclarés ou non).

30. Q. Au Maroc l'athmosphère qui règne entre Marocains et Algériens est plus ou moins lourde, en particulier sur le plan administratif. Le gouvernement ne peut-il entreprendre une action pour que cette situation s'améliore ?
R. En ce qui concerne le gouvernement, il n'a jamais cessé de conseiller aux militants et particuliers, et aux Algériens en général, de tout faire pour forcer la sympathie des Marocains. Notre comportement individuel à cet égard est essentiel comme facteur de rapprochement. Quant au malaise que les Algériens du Maroc (ou de Tunisie) ressentent du fait de leur situation administrative, cette question est en instance depuis plus de deux ans ; les dossiers préparés par notre gouvernement à ce sujet sont entre les mains du gouvernement marocain et ils resteront probablement lettre morte longtemps encore. Depuis deux ans, nous nous efforçons mais en vain de faire reconnaître dans les faits la nationalité algérienne de nos ressortissants par les gouvernements des pays frères. Il s'agit là d'une question juridique qui implique nécessairement, si elle est admise, des droits pour les Algériens et des difficultés pour les gouvernements marocain et tunisien.

POLITIQUE EXTERIEURE

31. Q. Peut-on savoir si le CNRA a opté pour une orientation politique ?
R. Notre action politique n'a pas changé. C'est le neutralisme (bloc afro-asiatique) avec cette seule différence que, lors de sa première réunion le CNRA a décidé d'ouvrir des bureaux dans un certain nombre de pays socialistes tels que la Russie ou la Yougoslavie. Ceci ne constitue pas une nouvelle orientation politique. Mais un nouveau pas dans notre stratégie politique. Ce pas pourra être suivi d'autres dans la mesure où l'intérêt de notre révolution y trouvera avantage. Nous n'avons pas une orientation politique orientée, soit vers l'Est soit vers l'Ouest.

32. Q. Quelles pourraient être les conséquences d'une alliance avec les pays de l'Est ?
R. C'est là un sujet important qui avait été déjà étudié par le congrès de la Soumman en août 1956. Le CNRA en a poursuivi l'étude et a examiné l'avantage et les inconvénients d'un tel choix politique. Il faut dire tout d'abord que la conclusion d'une alliance avec un pays quelconque ne dépend pas que de nous ; faut-il encore que le partenaire accepte, et pour qu'il puisse le faire, il faudrait qu'il y trouve avantage. En deuxième lieu, nous ne pouvons envisager d'alliance avec l'Est que si notre politique neutraliste a épuisé tous ses moyens. En troisième lieu il faudrait que notre intérêt et le leur aillent dans le même sens. Enfin nous devons poser [la question] de savoir jusqu'où les pays de l'Est pourraient aller pour nous aider efficacement ; iraient-ils

R. Tous les peuples afro-asiatiques indépendants n'ont pas acquis une indépendance réelle, surtout sur le plan économique, (par exemple l'Inde, l'Ethiopie, dépendants plus ou moins de pays impérialistes, tels que les USA, l'Angleterre, la France). Ils ne peuvent, sans préjudice grave pour leurs intérêts, nous reconnaître officiellement. Ce sont là des problèmes d'intérêts mutuels qui jouent, soit contre nous, soit au contraire avec nous.

39. Q. Le GPRA peut-il signer des accords d'armement avec des nations étrangères ? Cette question nous touche d'autant plus que le manque d'armes dans l'Ouest algérien porte atteinte au moral des djounouds.
R. Le gouvernement peut signer des accords avec n'importe quel Etat que ce soit dans le domaine de l'armement ou dans tout autre domaine. Les manques d'armes dont souffrent les wilayas de l'Ouest algérien (wilaya 5 et 6 en particulier), et à un échelon moindre la wilaya 4, est dû à leur situation géographique défavorable ; les efforts entrepris par le gouvernement et les organismes qui ont procédé pour ravitailler l'Ouest algérien en armes et munitions n'ont réussi jusqu'ici que dans la proportion de 10 %. Le CNRA a étudié de près cette question essentielle. Une commission spéciale était chargée d'étudier tous les aspects possibles de la question. Il s'agit là d'un problème non pas d'approvisionnement mais d'acheminement. Le gouvernement fait le serment d'entreprendre l'impossible pour réussir à solutionner ce problème qui est préjudiciable à la révolution.

LES PERSPECTIVES D'APRES L'INDEPENDANCE

40. Q. Est-ce que le fait que l'Etat algérien sera socialiste et démocratique préjuge des futures structures de l'Algérie indépendante sur le plan politique, économique et de son orientation vis-à-vis des blocs ?
R. Nous ne disons pas que l'Algérie sera socialiste, mais qu'elle sera sociale. L'avenir politique, économique, social et diplomatique de l'Algérie ne pourra être défini avec précision que par une assemblée élue. Le CNRA et le GPRA sont les représentants du peuple. Ce ne sont pas ses représentants élus. Ils ne peuvent par conséquent assurer la responsabilité d'une décision en ce sens.

41. Q. Il est dit dans les institutions que la République algérienne sera démocratique et sociale et que ses institutions ne seront pas en contradiction avec les principes islamiques. Il y est dit qu'elle sera ouverte à tous ses habitants sans distinction confessionnelle ou ethnique. N'y a t-il pas une contradition et cela ne posera-t-il pas le problème de laïcité ?
R. Il n'y a là absolument aucune contradiction car il n'est pas dit dans nos institutions que la République algérienne sera islamique, mais seulement qu'elle ne sera pas en contradiction avec les principes de l'islam. Sur le plan tactique, on ne peut dès maintenant proclamer que l'Etat algérien sera musulman, ce ne serait pas habile et cela nous provoquerait gratuitement des difficultés supplémentaires. De toute manière les institutions définies à Tripoli ne sont que provisoires. Après la libération, le peuple aura toute latitude, par la voie de ses représentants élus, de les modifier ou de les compléter dans le sens qu'il jugera utile. Les dispositions arrêtées par le CNRA répondent à nos besoins actuels et aux nécessités de l'heure ; mais elles ne ferment aucune porte pour l'avenir.

42. Q. L'appel de Ferhat Abbas aux Européens d'Algérie, signifie que dans l'Algérie indépendante, les Européens auront accès aux postes de responsabilités au même titre que les Algériens proprement dit.

R. L'appel du GPRA ne proclame pas que les Européens d'Algérie seront d'office des citoyens algériens. Ils auront le choix. C'est une position tactique destinée à mettre en confiance des Européens dont la grande peur résulte de l'incertitude quant aux garanties qui assureraient leur situation et leurs biens dans une Algérie libre et indépendante. Par ailleurs, et pour être réalistes, nous pouvons être persuadés que le peuple algérien n'acceptera pas de placer un Européen ou un juif au sein du gouvernement ou à un poste de responsabilité ; ceci pour des raisons de confiance faciles à comprendre. Le problème ne se pose pas à nous puisque le verdict appartiendra au peuple. Ce problème risque d'autant moins de se poser à nous que les Européens qui participent activement à la révolution ne représentent pas une tendance ou une fraction, mais des individualités (ce ne sont que des cas d'espèce, et c'est une chance pour nous).

43. Q. Quelle serait demain la situation des juifs en Algérie ?

R. Les juifs sont Français, juridiquement, bien plus, ils proclament publiquement leur qualité de Français. En conséquence, il ne se pose pas de problème particulier. Leur avenir sera celui des Français. Celà ne doit cependant pas nous empêcher de tenter par tous les moyens de les détacher de la communauté française.

44. Q. Quelle sera la situation de l'armée française d'occupation à l'indépendance ?

R. Cette question ne pourra être résolue que par le gouvernement qui sera chargé de la négociation. Quant au FLN en tant qu'organisateur du peuple, il a pour objectif l'évacuation totale des troupes françaises. Cependant il nous faut dès maintenant considérer, pour être francs avec nous-mêmes, que cette évacuation ne se fera pas facilement et immédiatement. Si l'on ne tient compte que des effectifs présents (un million d'hommes) et de l'énorme matériel dont ils disposent, le départ de cette armée demanderait sûrement plus d'un an.

45. Q. Le GPRA exige la neutralisation de l'armée française pour permettre une libre autodétermination du peuple algérien. Il semble négliger le rôle néfaste que pourrait jouer l'énorme appareil administratif colonial.

R. Le gouvernement exige des conditions et garanties pour une application du principe de l'autodétermination. Mais il n'a jamais précisé quelles étaient les conditions et garanties qu'il demandait, et cela, que ce soit pour ce qui est du statut de l'armée française, ou de celui de l'ALNA ou encore du contrôle de référendum ou tout autre point ayant trait à cette question. Il s'agit là de secrets qui ne peuvent être révélés avant l'engagement des négociations.

46. Q. Vu le stade atteint par la guerre, le FLN envisage t-il sincèrement une collaboration de l'Algérie indépendante avec la France ? Croit-il réellement à la possibilité de cette collaboration ?

R. On ne peut préjuger à l'avance ce que pourraient être les relations futures entre l'Algérie et la France. Tout dépendra du mode de solution. Ce n'est pas un problème de haine, mais un problème de politique et d'intérêt national. Nous répétons qu'en politique le sentiment n'a pas de place.

الملحق رقم07: بيان المجلس الوطني الثالث للثورة 27/07 أوت 1961.[1]

وثيقة رقم 13
بيان المجلس الوطني الثالث للثورة
(من 9 الى 27 أوت 1961)

LA DECLARATION DU TROISIEME C.N.R.A

Le Conseil National de la Révolution Algérienne s'est réuni à Tripoli du 9 au 27 août 1961.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a salué la lutte héroïque du peuple algérien, les martyrs de la lutte nationale, l'Armée de Libération Nationale, ainsi que tous les patriotes combattants qu'ils soient dans les prisons, dans les centres de regroupement ou dans les camps de concentration impérialistes.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les évolutions militaires, politiques et diplomatiques de la lutte libératrice, menée par le peuple algérien et a déterminé les perspectives de l'avenir et de la guerre de libération livrée par le peuple algérien combattant.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a pris des décisions claires, déterminant l'orientation et les objectifs de la révolution algérienne.

"Sur le plan de la lutte, le Conseil National de la Révolution Algérienne a consacré ses travaux aux moyens de lutte de la révolution algérienne. Les décisions du Conseil National de la Révolution Algérienne ont notamment porté sur le renforcement de l'action de l'Armée de Libération Nationale, la mobilisation des masses algériennes, l'élévation

du niveau de leur lutte et leur encadrement sur le plan politique et social.

"Sur le plan extérieur, des décisions ont été prises pour étendre l'action de la révolution qui s'inscrit dans un politique non-engagement. Cette action tend à la mobilisation du maximum de soutien matériel, politique et diplomatique et à affaiblir la position internationale de l'impérialisme français.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a précisé le contenu démocratique et social de la lutte du peuple algérien dont les aspirations sont exprimées par le Front de Libération Nationale, guide de la nation. Ces aspirations tendent à édifier une nation moderne, une économie au service du peuple et une renaissance culturelle et technique.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a réaffirmé les positions de la révolution algérienne sur les plans maghrébin, arabe et afro-asiatique, positions qui rejoignent les mouvements de libération des peuples du joug du colonialisme français, de ses vestiges et des structures néo-colonialistes. La révolution algérienne inscrit également sa lutte dans les mouvements d'unification maghrébine, arabe et africaine.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné l'importance du soutien matériel, politique et diplomatique des pays socialistes, d'Afrique, d'Asie et d'Amérique Latine à la révolution algérienne.

"Le Conseil de la Révolution Algérienne a confirmé les positions de la révolution algérienne sur le problème d'une

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 459-461

solution négociée sur la base du droit du peuple algérien à l'indépendance et à l'autodétermination.

"Il réaffirme qu'une telle solution est possible dans le cadre des principes fondamentaux sauvegardant l'intégrité de tout le territoire algérien et la coopération, sur un pied d'égalité, basé sur le respect de la souveraineté du peuple algérien ".

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné sa satisfaction de l'appui apporté au peuple algérien par la plupart des pays africains. Il a discuté des moyens de renforcer la lutte du peuple algérien pour la défense de l'intégrité et de l'unité de son territoire, Sahara compris, et la mise en échec des convoitises extérieures.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les problèmes d'organisation de la révolution algérienne, à la lumière de l'expérience faite depuis novembre 1954 et a décidé de renforcer l'organisation centrale et la coordination entre les différents corps qui dirigent la révolution algérienne.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a procédé à la formation du nouveau gouvernement provisoire de la république algérienne et l'a chargé de mettre en application ses décisions.

Tel est, frères, le communiqué publié par le Conseil National de la Révolution Algérienne, à l'issue de sa récente réunion à Tripoli.

Vive le peuple algérien en lutte
Vive la République Algérienne

461

الملحق رقم08: محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي تبنّى "نقطة دراسة مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية".[1]

محضر اجتماع
المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA
في 07 جوان 1962

سنة ألف وتسعمائة واثنين وستين وفي السابع جوان :

-أعضاء المجلس الوطني للثورة.

-أعضاء الولايات والمجالس الممضون أسفله الحاضرون بطرابلس بمناسبة اجتماع المجلس الوطني للثورة دورة 27 ماي 1962.

حيث تطلب من الحكومة استدعاء المجلس الوطني للثورة ليوم 25 ماي 1962.

حيث أنه عند افتتاح الأشغال صادق المجلس بالإجماع على جدول الأعمال المتضمن النقطتين:

1-نقطة دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

2-نقطة تعيين قيادة سياسية كما كانت مقررة في البرنامج المذكور أعلاه.

بما أن النقطة الأولى درست من طرف اللجنة وفي دورة موسعة تم تبنيها بالإجماع. أما بالنسبة للنقطة الثانية تعيين القيادة السياسية تقرر تعيين لجنة، ورغم الجهود المبذولة طوال عدة أيام لم تتوصل إلى إقناع كل الإخوان الحاضرين لتكوين مجموعة لتعمل بصفة جماعية.

وقد استعرض أسماء الاخوة الذين يناسبون تحمل مسؤوليات في مناصب القيادة، وقبل البت في موضوع أعضاء القيادة غادر رئيس المجلس السيد بن خده بن يوسف طرابلس في ليلة 6، 7 جوان 1962 دون إعلام مكتب م.و.ث.ج (CNRA) صحبة رفاقه أعضاء الحكومة، واضعا بذلك المجلس الوطني أمام استحالة إنهاء مهمته في ظروف عادية وقانونية.

فحرر بالتالي هذا المحضر للإثبات في ستة نسخ مرقمة من 01 إلى 06 وقد أمضوا شخصيا أو بوكالة :

مجلس الولاية الأولى:

1- الطاهر الزبيري

2- محمد الصالح يحياوي

3- عمار ملاح

4- أمراد مصطفى

5- محفوظ إسماعيل

مجلس الولاية الثالثة:

1- السعيد بازوران

باسمه وباسم

2- العقيد أكلي محند أو لحاج

3- الرواد: صديقي الطيب وفاضل أحمد

المعروف حميمي

4- حسن محبوز

5- محمد واعلي

مجلس الولاية الخامسة:

1- بوحجر حدو عثمان

2- قاضي بوبكر

3- عبد الوهاب ملايي إبراهيم

4- بوجنان عباس

مجلس الولاية الثانية:

1- الرائد العربي برجم

2- بلوصيف رابح

مجلس الولاية الرابعة:

1- أحمد بن الشريف

2- لخضر بورقعة

3- يوسف بن خروف

4- بوسماحة محمد

5- خطيب حسان

مجلس الولاية السادسة:

1- محمد شعباني

2- محمد أروينه

3- عمر صخري

4- الشريف خير الدين

[1] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 229-231.

الملحق رقم 09: مقال يبين بداية تجسيد أهداف الثورة[1]

15 . 08 . 1957

العدد ٨ — المجاهد — صفحة ٣

من مبادئ ثورتنا المظفرة

اهداف الثـــــورة تتحقق

من اهداف الحـــرب :

- توسيع الثورة الى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية (اعطاء الجيش التحريري شخصيته، وتنظيم سلطة سياسية يمكن الاعتراف بها ، وتنظيم ادارة عادية للمناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني .
- مؤازرة الشعب مؤازرة دائمة امام الجهود التي يبذلها الفرنسيون لانهائه .

(عن المنهج السياسي لجبهة التحرير)

ليس هناك من يشارك الان في سير الثورة الجزائرية ، وانسياقها وعمقها ، ويقوتها درجة من الدرجات في العالم كله، بتتبع انباءها باهتمام ويتطلع الى معرفة برامجها، وفصائلها الخ . ولسنا ندعي جديدا عندما نؤكد ان ثورة الجزائر ، قد بلغت اليوم حدا جعلها مطابقة للقوانين الدولية .

جيش له شخصيته ومعداته

فجيش التحرير الوطني منذ تأسيسه في ٢٠ اوت ١٩٥٦ صار له شخصيته المتميزة ، المميزة ، الواضحة : له قيادته الخاص الموحد ، وهو يقود حربا حقيقية يحترم فيها قوانين الحرب، وليس كما تحاول فرنسا ان تصفه ، مجموعة من قطاع الطرق . ولا ادل على ان جيش التحرير الوطني ، جيش منمير الشخصية ، لا يختلف في عدة الناحية ، عن بقية جيوش العالم ، مما قام به من اعمال انسانية تتوافق وما تطلبه القوانين الدولية من كل جيش ، من عناية بالاسرى ، وسير على صحتهم ، بل ان جيش التحرير الوطني فقد ذهب في كثير من الاحيان ، الى ابعد من ذلك فاطلق سراح عدة سجناء ، رحمة بعائلاتهم معتبرين بهذا ، بؤازرة ، شهادة حية ، على ما تتصف به ، جيشنا من انسانية ، ورحمة ، وتعاطف .

ان جيش التحرير الوطني ، له هياكله المعينة ، من مختلف الضباط الذين يسهرون ليل نهارا على حفظ الانضباط والسير الحسن وفيما عدا ذلك ، انه جيش له وحداته المقسمة حسب تنظيم عملي فعال يطبق في كل قطر وحدة وهي الفوج الى اكثرها في القطر . وهو جيش ليس وحدات طائعة ، طاعة حية ناتجة عن اقتناع وتفهم وليس كذلك النظامية التي توجد عند بعض الجيوش النظامية التي تكون خالية من كل روح لا يهتم لتنظيم الى حاف . وقد اندهش جميع الصحفيين الذين زاروا معسكرات وقواعد التحرير، في الجبال الجزائرية عندما وجدوا ذلك الانموذج الرائع ، المثال ، من الطاعة الحية المتفهمة . وسر ذلك يرجع الى ان جيش التحرير الوطني لا يقوم بالحرب من اجل الحرب وانما هو جيش ثوري يهدف الى تحقيق امر اعلى ، هو الذي يقود خطواته الى النصر ، وهو الذي يعمر قلوب جنوده بالايمان ، وهو الذي يبعث رجاله على التضحية والاستشهاد .

ومن اهم ما يعطي لجيش التحرير شخصيته الجيش الحقيقي ، هو انه ليس جيشا متروكا لنفسه لا تشرف على توجيهه قيادة سياسية حكيمة . فهو من هذه الناحية لا يختلف عن جيش اية دولة متحضرة في العالم .

الجبهة سلطة سياسية يعترف بها العالم اجمع

هكذا نجد ان الثورة الجزائرية قد توصلت الى تنظيم سلطة سياسية يمكن الاعتراف بها ، بل لقد وقع الاعتراف بها فعلا، فجبهة التحرير الوطني اليوم، سلطة حقيقية، يعترف بها العالم اجمع ويرى فيها لا سلطة سياسية فحسب ، ولكن يعتبرها هي اللسان الصادق الذي يتكلم باسم الجزائر كلها . فجبهة التحرير الوطني هي التي قدمت قضية الجزائر ، منذ سنة ١٩٥٥ ، الى هيئة الامم، وجبهة التحرير الوطني هي التي كانت وقوع المداولة في مؤتمر باندونغ العالمية الاخيرة وجبهة التحرير الوطني هي التي تتصدى الحكومة الفرنسية عند ما تريد التمهيد للمفاوضة . وجبهة التحرير الوطني هي التي يتوجه اليها كل سياسي او مسؤول دولة يريد ان يعرف الحقيقة عن واقع الجزائر . ومن مستقبل الجزائر ومعظم جميعا التحرير الوطني هم سفراء الجزائر الذين تعترف بهم الدول العربية والاسلامية الشقيقة وغيرها . وتتطلع اليهم انظار العالم اجمع، ورجال جبهة التحرير الوطني هم المرجع الوحيد الذي تعود اليه تونس والمغرب وجميع الدول الافريقية والاسيوية في كل ما يخص الجزائر ، اذن فنحن لا نعتقد ان نعبر عن الواقع عند ما نؤكد ان جبهة التحرير الوطني هي الجزائر .

ادارة منظمة تسير الشؤون الاجتماعية

ان الثورة الجزائرية لم تكتف باعمال الحرب والتدمير للجهاز الاستعماري فقط ، بل هي الى جانب ذلك تعمل على ايجاد ادارة ، منظمة تشرف على تسيير شؤون الجزائريين في كامل القطر . ولذلك نجد التناسق التام بين العمليات العسكرية، والتنظيم السياسي فالثورة الجزائرية لم تنتظر استقلال الجزائر لتضع يدها على الجهاز الاداري بل انها بدأت منذ الان بين ثيران المعارك وذوي الرصاص تطبق النظم وتدير البلاد وتشرف على كل شيء . فهذه مجالس الشعب في البوادي والارياف هي التي يلجأ اليها المدنيون الجزائريون لفض النزاعات وتسجيل المواليد وعقود الزواج وعند انعدام المدرك والمراسة ، يشرف على الامن، وينتقل الاخبار فهو بمثابة العين اليقظة لجيش التحرير يزوده بالمعلومات . وهؤلاء حراس الغاب ، يشرفون على تنظيم من يعملون هناك في حرية تامة بعد ان انسحب رجال ـ الامن ـ الفرنسي من غاباتنا . اعلم زحف جيشنا الظافر المفدى . وهدم مراكز الصحة والتمريض لتلقي الجرحى العسكريين والمرضى المدنيين فتوزع الادوية وتسهر على كل احد وهؤلاء نساء وفتيات الجزائر اللاتي التحقن بالمقاومة المسلحة والتففن بين الثوار [illegible]

وبهيئتهن للمستقبل ويبحثن عن الامراض، فيعالجنها بالادوية ويسبقنها بالتطعيم والتلقيح ولولئك المرضون السياسيون، يحتفظون بطبقات الشعب ويرجعون جميع فروع النشاط المدني عند السكان .

نضامن متبادل

كل هذا عرفته فرنسا ، وعرفت انه تم بفضل التضامن القوي الفعال بين الشعب وجيشه . ولذلك راحت تبعث بوحوشها تنشر الدمار والخراب وتزرع الموت والفزع . وهنا وجد ابناء الشعب الجزائري الى جانبهم ثوارهم المجاركة ، وجيشهم العزيز يواسي المكلوم ، ويداوي الجريح ، ويعين المحتاج ، ويعطي لكل احد ما هو في حاجة اليه، من مال، او عمل، او نصيحة . ووجدت فرنسا نفسها في الاخير ، قد باءت بالفشل الذريع ورجعت بالهزيمة .

تلك هي اهداف الثورة ، تتحقق هدفا هدفا ، وذلك هو برنامج جيش التحرير ، يتحقق نقطة نقطة . وتلك هي ثورتنا تتشرف على كل شيء ، وتسير كل صغيرة وكبيرة من شؤوننا وتحقق للسكان ما هو اهم اليومي ، استقلالا عمليا سوف يؤكده في القريب المراحل الاستقلال الرسمي الذي يعترف به العالم وتبرز به دولة الجزائر من جديد الى الوجود قوية الجهاز متينة [illegible] صلبة البنيان .

[1] المجاهد: 15/ 08/ 1957

الملحق رقم 10: حديث عبد الحفيظ بوصوف مع صحيفة لوبسرفاتور [1]

28. 08. 1958

النص الكامل لحديث الاخ بو الصوف مع صحيفة لوبسرفاتور

ان سياسة الجنرال دى غول ترمى مرة اخرى الى صنع الجزائر بدون جزائريين · ان الاستفتاء الذى يريد ان تفرضه الحكومة الفرنسية فرضا ما هو الا وسيلة جديدة لخداع الراى العام العالمى وتاجيل الحل المحتوم للمشكل الجزائرى ·

والوسائل المستعملة تبرهن على الظروف التى سيجرى فيها الاستفتاء ، وقد اتصلت منذ وصولى الى تونس بعدة معلومات لها دلالة خاصة بهذا الصدد · فالجنود الفرنسيون لما وجدوا الجزائريين لا يذهبون لتسجيل اسمائهم فى قوائم الناخبين ، قرروا ان يخرجوا بانفسهم للبوادى والدواوير لتوزيع بطاقات الانتخاب ، لكن جيش التحرير الوطنى بعد ذلك يمر بنفس البوادى والدواوير فيجد السكان قد مزقوا بطاقات الانتخاب او يامرهم بتمزيقها، وعند ما تسمع القيادة الفرنسية بذلك تامر بتوزيع قوائم انتخاب جديدة، بحيث ان بعض القادة العسكريين الفرنسيين يرون اليوم ان اعداد الاستفتاء لا فائدة منه ويقترحون ان يؤخذ الناخبون يوم الانتخاب قسرا ويقتادون الى صناديق الانتخاب ·

ما هى فائدة اجراء الاستفتاء ؟ هل المقصود منها ان يفصح الشعب الجزائرى عن رايه ؟ لئن كان ذلك هو المقصود فالشعب الجزائرى قد افصح بعد عن اتجاهه :

اولا : بمساندته لجيش التحرير الوطنى — وثانيا : بمقاطعته للمجالس القروية الخاصة فمن يريد ان يتلاعب الفرنسيون ؟ ان الشعب الجزائرى بعد اربع سنوات من الحرب قد اكتسب نضجا سياسيا اودعنا نحن الآخرين · انه يواجه الاحداث السياسية بذكاء ويرد عليها بسرعة وقد ادركنا منذ الايام الاولى من حكم دى غول انه من المستحيل تحقيق اى تفاهم مع فرنسا مابقى الجنرال دى غول اسير القوات الرجعية التى اتت به الى الحكم ، وهكذا لم نجد مرة اخرى المفاوض الفرنسى الكفء ·

الجمود الفرنسى يستمر

وفعلا فان الفرنسيين الى الآن لم يقدموا لنا اى عرض جدى · فمثلث فى مولى : ايقاف القتال — الانتخابات — المفاوضات — لم يكن الا شكلا مقنعا لنتاجه الحرب · ان سياسة فرنسا كلها منذ فاتح نوفمبر ١٩٥٤ تتلخص فى ثلاث كلمات : القضاء على الثورة ·

ان الفرنسيين يريدون ان يدفعونا الى ان نقع فى اشراكهم : فهم يطلبون منا ان نقبل بالانتخابات قبل اعلان الاستقلال ، ويطلبون منا ايضا ان نقبل بالهدنة قبل الاعتراف بالاستقلال ، مع ان ايقاف القتال معناه ظهور التواكل فى جيشنا ، اذ يرتد الجنود آنذاك على المدن والسينما

ويقصدون عودتهم فى تخفيف الاسلحة مرتين فى الاسبوع ، وماذا يكون الامر لو انتهينا بعد الهدنة ان فرنسا قد نصبت لنا فخا جديدا ؟ اننا سنجد جيشنا آنذاك قد خسر بعض طاقته الكفاحية · فكيف يطلب منا الفرنسيون والحالة هذه ان نساهم فى القضاء على الثورة الجزائرية نحن الذين نمثل فيها الثورة الجزائرية ·

لكن لا ينبغى ان تفهموا اننا لا نثق فى جيشنا او فى الشعب الجزائرى لان معنى ذلك اننا لا نجهل صعوبة مع

الحركة من جديد بعد ايقافها ·

ان حركة الانتصار للحريات الديموقراطية قد انشأت حزبا جبارا للقيام بالعمل المسلح لكننا لم نحصل على اية فائدة من هذا الجهاز يوم اعلان الثورة ·

هذه هى الاسباب التى دفعتنا الى التمسك بسياستنا الاولى التى يراها بعضهم سياسة متصلبة خالية من المرونة فليعرف الجميع ان القتال لن يتوقف الا يوم يعلن الاستقلال ان الاخوان التونسيين بالخصوص ينصحوننا باستعمال اللين والمراوغة فى خططنا السياسية · ان ذلك ممكن بالنسبة لبلد يعيش فى ظل السلم · اما فى وقت الحرب فان هذه المناورات تهدد بالنيل من الحركة ولاحق لنا فى ان نخدع شعبا وضع فينا ثقته على ان الشعب نفسه لن يسمح لنا بذلك ·

اجتماع ٢٢ افريل ١٩٥٤

لقد كان مناضلو حركة الانتصار للحريات الديموقراطية وخاصة المنخرطون منهم فى مشروع « المنظمة السرية » — الذين كنت من بينهم — كان اولئك هم اساس الثورة · وقد كنا نتساءل اى الطريقين نختار : طريق «مصالى» ، او طريق «اللجنة المركزية» لقد كنا نعرف ضآلة تفكير مصالى ، وكنا نعرف انه اكتسب سمعته بسببنا نحن الذين نحرر له فصوله ونمجده عند الجماهير وكنا نعرف ايضا ان مسيرى **اللجنة المركزية قد ضعفوا وانهم يطلبون منا دائما**

ان نتمهل وننتظر مع ان الكفاح قد بدا فى جناحى المغرب العربى وآنذاك تبينا ان الوسيلة الوحيدة للخروج من تلك الوضعية هو الشروع فى العمل المسلح ·

وفى اوائل افريل ١٩٥٤ اجتمع بالعاصمة ٢٢ مناضلا يمثلون مختلف جهات الجزائر — كنت منهم — وقررنا الشروع فى الكفاح · واثناء ذلك الاجتماع عين محمد العربى بن المهيدى ومحمد بوضياف بعد اقتراع سرى لتبليغ نتائج اجتماع الجزائر الى بن بلة وآيت احمد وخيضر الذين كانوا آنذاك فى « جنيف » وهكذا برزت ثورة اول نوفمبر الى الوجود ·

ومنذ ذلك الاجتماع الاول ضبطت النقطة الاساسية وهى ان الثورة الجزائرية لن يكون لها قائد واحد وان جميع القرارات التى ستتخذ ستكون قرارات جماعية وان قيادة الثورة يجب ان تكون قيادة جماعية وقد روعى هذا المبدا مراعاة دقيقة وسيستمر كذلك الى تحرير الجزائر ·

الوالى الفرنسى لامبير زودنا بعشرة آلاف بندقية

فى بداية الثورة لم تكن لنا الا وسائل محدودة جدا ، وخصوصا فى ولاية وهران حيث كنت موجودا واهم الاسلحة كانت هى تلك التى نغنمها من العدو ، **ويجب ان اعترف بان العدو قدم لنا اعانات كثيرة**

بهذا الصدد · وذات يوم تفتق ذهن الوالى الفرنسى لامبير عن فكرة رائعة هى توزيع الاسلحة على السكان حتى يدافعوا بانفسهم ضد « الثوار » ·

واقبل المسؤولون المحليون لجبهة التحرير الوطنى يسالوننا هل يقبلون بهذه الاسلحة ام لا فاجبنا بالايجاب ووزعت السلطات العسكرية على كل رجل بندقية وخرطوشة ومائة خرطوشة وبهذه الصورة زودنا بعشرة آلاف بندقية · ولكن لم تكن لدينا الذخيرة التى تتلاءم مع تلك الاسلحة ، ولذلك عندما انتبه الوالى لامبير من عدم جدوى هذا الاسلوب وقرر استرجاع الاسلحة ، ارجعنا له بعضا منها ·

جنود اللفيف الاجنبى

يعد الجيش الفرنسى فى صفوفه عددا كبيرا من جنود اللفيف الاجنبى · ولذلك فكرنا فى استمالتهم الينا : فكنا نوزع عليهم مناشير نشرح لهم فيها العوامل التى دفعتنا الى الكفاح · ثم كنا نوجه اليهم من المانيا علب سجائر نضع فيها ورقة رسم عليها الطريق الذى يتبعونه للالتحاق بوحدات جيش

التحرير الوطنى · وبهذه الكيفية فر ما يقرب من الالف من جنود اللفيف الاجنبى والتحقوا بنا ·

وذات مرة التقى جنرال المانى باحد اصدقائنا فى المانيا وطلب منه ان نختطف ابنه لانه اضعف من ان يفر ، ثم نسلمه له مقابل اعانة من نوع آخر، فاختطفنا ابنه وارسلناه اليه وما زلنا ننتظر الاعانة التى وعدنا بها ·

والواقع انه لولا الثورة لما كنت انتبه من الاهمية البالغة التى يكتسيها تاييد الشعب وبعض الامثلة تدل دلالة واضحة على هذه الحقيقة · فمثلا يوجد بين تلمسان والحدود المغربية ٢٥٠ مركزا من مراكزنا فى حراسة السكان فقط · صحيح اننا كنا نعرف قبل الشروع فى الثورة ان اعانة السكان شىء اساسى بالنسبة لنا · وقد عمدنا استنادا على حروب العصابات الاخرى — الى التزود بكميات كبرى من المؤونة اخفيناها تحت الارض · وهذه المستودعات ما تزال موجودة حتى الان اذ لم نستعملها ابدا · وهى نفسها التى يكتشف الجيش الفرنسى بعضها من حين لآخر ·

لا قيام للجزائر الحديثة بلا اصلاح زراعى

لقد درست عددا من حروب العصابات مثل حرب الهند الصينية والملايو الخ··· وانا مقتنع ان الثورة الجزائرية ثورة اصيلة طريقة تختلف عن غيرها من الثورات · ومن البديهى ان كفاحنا يختلف عن كفاح تونس والمغرب ·

اننا نريد ان نقود الى النصر ثورة تجعل من جزائر الغد بلدا تختلف انظمته اختلافا كليا عن انظمة اليوم فالممتلكات العقارية الضخمة التى يعتز بها اصحابها اليوم لن تبقى · فاحد اقاربى مثلا بولاية قسنطينة يملك نحو التسعة آلاف هكتار · ومن البديهى ان هذه الاراضى بالخصوص وجميع الممتلكات العقارية يجب تحديد ملكيتها فى نطاق اصلاح زراعى ، هذا الاصلاح الزراعى الذى يمثل احد الاهداف الاولى للجزائر

اساليب واساليب ··

ثم انتهى الحديث بالاخ بالصوف الى الكلام عن الخلافات التى نجمت اخيرا بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير فقال :

« اننا نقدر كبيرا الرئيس بورقيبة الذى استطاع ان يحرر وطنه شيئا فشيئا حتى جلاء القوات الفرنسية وهذا الجلاء يمثل خطوة جديدة نحو تحرير المغرب العربى · ان تونس تمنحنا اعانة هامة لن ننساها لها · **لكن اساليب بورقيبة ليست اساليبنا لان الظروف**

فى الجزائر وتونس غير متشابهة ·

اما فيما يتعلق بالمشكلة التى اثارها الاتفاق حول الانبوب ايجلى فموقفنا واضح فندوة طنجة نصت على ان القرارات المتعلقة بمستقبل المغرب العربى يجب ان يتفق عليها الجميع · ولهذا نعتبر ان اتفاق الانبوب مناقض لقرار طنجة · ونحن الان بصدد محادثات نرجو ان تسفر عن حل منطقى ·

اما تشكيل حكومة جزائرية · فهو مبدا اعترفت به ندوة طنجة · واعلانها ليس الا مسالة ظروف مناسبة · ومهما يكن من شىء فان الحكومتين التونسية والمغربية لهما دور استشارى فقط · اذ ان قرار اعلان الحكومة من حق لجنة التنسيق والتنفيذ وحدها · ونحن نعلق اهمية كبرى على تشكيل حكومتنا لان ذلك يمثل بالنسبة لنا مرحلة حاسمة من مراحل كفاحنا · يقال لنا ان اعتراف تونس والمغرب بالحكومة الجزائرية يتسبب فى قطع علاقاتهما الديبلوماسية مع فرنسا · ممكن ··· وبذلك يصير **المغرب العربى موحدا حقيقة ·**

لقد تحدثت معكم حول كل هذه المواضيع بصراحة **لقد كان رفيقى بوضياف — نزيل سجن لاسنتى فى باريس — يقول لى : « حافظوا على شخصيتكم · كونوا طبيعيين واظهروا كما انتم من غير تزييف » وهذا هو المبدا الذى اعمل دائما على احترامه ·**

---

[1] المجاهد: 28/ 08/ 1958

الملحق رقم11: مقال العربي بن مهيدي حول الأهداف الأساسية للثورة[1]

01. 07. 1956

ثـورتنـا واهـدافهـا الاسـاسيـة

بقلم محمد العربى بن مهيدى قائد منقطة

ثورة فاتح نوفمبر 1954 التى قامت تحت قيادة جبهة التحرير الوطنى وجيش التحرير الوطنى هى عبارة عن ارادة شعبية جبارة لتحقيق الحرية والاستقلال .

والشعب الجزائرى يحمل السلاح مرة اخرى لطرد المحتل الاستعمارى ، وليتخذ لنفسه حكومة على شكل جمهورية ديموقراطية واجتماعية ، ويقيم نظاما يحتوى بوجه خاص على اصلاحات فلاحية عميقة ويضمن السلام فى المغرب العربى .

الشعب الجزائرى المتقوى بتجاربه مصمم على التخلص الى الابد من تقاليد اعتبار الشخصية التى تعتبر المصالية من اخشن امثالها واحطها.

الشعب الجزائرى عازم على ان يستن ادارة جماعية فى نظام مركزى ديموقراطى ، ويجعلها قانونا يخضع له كل فرد وكل الناس . كما يجعل من جبهة التحرير الوطنى الآلة التى تثبت الوحدة القومية الجزائرية فى شان بناء مستقبل زاهر .

الشعب الجزائرى يعتمد فى كفاحه من اجل تحريره الوطنى على المساعدة المتينة من طرف الشعبين المغربيين الشقيقين . وعلى التضامن العربى الفعال وصداقة الافريقيين الاسيويين ومودة الشعب الفرنسى والديموقراطيين والتقدميين فى العالم كله .

ان الامة الجزائرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطنى وجيش التحرير الوطنى ستواصل زحفها المنتصر نحو الاستقلال الوطنى. وستبدد الاستعمار الرجعى الى الابد وتحقق انتصار الحريات الانسانية .

27

الملحق رقم12: ردود كريم بلقاسم حول أسئلة احدى شركات التلفزة الأمريكية (ستعمل الجزائر على ربط الاتصال السلمي مع جميع الأوطان)[2]

29. 05. 1958

« ستعمل الجزائر على ربط الاتصال السلمى مع جميع الاوطان »

هكذا صرح احد قادة الجبهة

تتجه انظار العالم ، فى هذه الاونة بالخصوص الى قادة جبهة التحرير الوطنى وماذا ينوون عمله ، اثر ثورة طنجة ، ولهذا نجد وفود الصحافيين تتصل بممثل جبهة التحرير الوطنى فى كل مكان لتتحصل منهم على تصريحات . وبهذا الصدد وجهت احدى شركات التلفزة الامريكية عدة اسئلة الى الاخ كريم بلقاسم اجاب عنها بما يلى :

---

[1] المجاهد: 01/ 07/ 1956

[2] المجاهد: 29/05/ 1958

البيبليوغرافية

أولا: المصادر والمراجع باللّغة العربية:

أ: المصادر باللغة العربية

1/ الوثائق المنشورة:

1. جبهة التحرير الوطني، المسيـــــرة، المؤسّسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1980.

2. جبهة التحرير الوطني، الميثـــاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعْهد التربوي، الجزائر، 1976.

3. وزارة الثقافة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2009.

2/ الكتب المذكرات الشخصية:

1. بجاوي (مدني)، مذكّرات مدني بجاوي مُجاهد وشاهد مسار، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

2. بلحوسين (مبروك)، المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر . القاهرة 1954. 1956، تر: الصادق عماري، الجزائر، 2004.

3. بن أعمر (مصطفى)، الطريق الشاق إلى الحرّية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.

4. بن بلّة (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، دت.

5. بن خدة (بن يوسف)، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار ومحلّ العين الجبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

6. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط02، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

7. حمدادو (محمد الهادي)، أضواء على يخت دينا ومركب أتوس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8. دحلب (سعد)، المهمّة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

9. الذيب (فتحي)، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط01، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.

10. الزبيري (الطاهر)، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929. 1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

11. كافي (علي)، مذكرات الرّئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946. 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

12. كشيدة (عيسى)، مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003

13. مراردة (مصطفى)، مذكّرات الرّائد مصطفى مراردة "ابن النوّي"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

14. ملاّح (عمّار)، وثائق وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

15. مهساس (أحمد)، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلّحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

16. هارون (علي)، خيْبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاّح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

ب: المصادر باللغة الفرنسية:

1. Claude Collot et Jean-Robert Henry, de mouvement national algérien textes 1912-1954, Paris, 1978.

2. Herbi (Mohammed), Les Archives de la Révolution Algérienne, post face de : Charles Robert Ageron, Les Edition jeuns Afrique, paris, 1981.

3. Ben Khadaa (Ben Yousef), L'Algérie A L'indépendance la crise de 1962, Imprimerie Dahlab,

4. Abbas (Ferhat), L'indépendance Confisquée 1962-1978, Flammarion paris, 1984.

5. Ferhat Abbas, Autopsie D'une Guerre, Présentation : Abderrahmane Rebahi, Livres Editions, Alger, 2011.

6. Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et histoire 1954-1962, Casbah Editions, alger , 2004.

7. Mohammed Herbi , Une Vie de bout Mémoires Politiques Tom 01 1945-1962, Edition la découvert , paris , 2001.

8. Boudiaf (Mohamed), De Préparation du Premier Novembre 1954, Edition dar Elnoamaine, Alger, 2011.

ج: المراجع باللغة العربية

1. 1975.

2. إبراهيم (سعد الدين)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط01، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت لبنان، 1988.

3. الإبراهيمي (أحمد طالب)، آثار الإمام البشير الإبراهيمي 1940.1929، ج01، ج05(1954. 1964)، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

4. احدادن (زهير)، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANEP ، الجزائر، 2002.

5. الأزرق (مغنية)، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980.

6. أللّي (موريس)، الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

7. أندري (ماندوز)، الثورة الجزائرية عبر النصوص، د ت، منشورات ANEP، 2007.

8. أومليل علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، ط01، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.

9. بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون 1960. 1961، تر: علي الخش، ط02، دار الرّائد للكتاب، الجزائر، 2005.

10. براهيمي (عبد الحميد)، في أصل الأزمة الجزائرية 1958. 1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

11. بلحاج (صالح)، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني 1956. 1965، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2014.

12. بلقزيز (عبد الإله)، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2015.

13. بن أزواو (فتح الدين)، أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954. 1962، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

14. بن حمودة (بوعلام)، دروس الحياة، دار النّعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.

15. بن نبي (مالك)، القضايا الكبرى، د ط، دار الفكر، دمشق، 2000.

16. بن نبي (مالك)، بين الرّشاد والتيه، ط02، دار الفكر، دمشق، 1988.

17. بن نبي (مالك)،شروط النهضة، تر: عمر كامل مسقاوي وعبد الصّبور شاهين، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، دت.

18. بن نعمان (أحمد)، الجهاد وثورة الاستقلال، ط01، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1982.

19. بن نعمان (أحمد)، الرّدود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدّد الهويّة في الجزائر، ط01، دار الأمة، الجزائر، 2005.

20. بنحمو (محمد)، الجزائر.. أزمة النظام وسراب الدولة، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 2017.

21. بوصفصاف (عبد الكريم) وآخرون، مشروع المجتمع في تصوّر النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ط01، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، 2008.

22. بوضربة (عمر)، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1959. 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

23. بوطالب (محمد نجيب)، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

24. بوعزيز (يحي)، الاتّجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912. 1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

25. بوعزيز (يحي)، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

26. بوعزيز (يحي)، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النّسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

27. بوعزيز (يحي)، ثورات القرن العشرين، عالَم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

28. بولسان (عبد القادر)، الحكومات الجزائرية من 1962 إلى 2006، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

29. تابليت (علي)، فرحات عباس رجل دولة، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

30. تقية (محمد)، الثورة الجزائرية المصدر الرّمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

31. ثنيو (نور الدين)، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، بيروت، لبنان، 2015.

32. الجنيدي (خليفة)، حوار حول الثورة، الجزء الأول، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

33. جوبية (عبد الكامل)، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرّابعة 1954. 1958، ط01، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.

34. جيار (الهاشمي)، مؤتمر الصومام العقل المؤسّس بحُلْوه ومُرّه: تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، 2014.

35. جيليبسي (جوان)، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دت.

36. حربي (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، د ط، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

37. حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983.

38. حلّوش (عبد القادر)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

39. حمانة (البخاري)، فلسفة الثورة الجزائرية، ط01، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

40. حمروش (عبد المالك)، التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية بين عبقرية ثورة التحرير وظلال الثورة المضادّة، مطبعة قرفي، باتنة، الجزائر، دت.

41. خالفة (معمري) ، عبّـان رمضان، تعريب: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر2007.

42. خلف الله)محمد أحمد، التكوين التاريخي لمفاهيم الأمة، القومية، الوطنية، الدولة والعلاقة فيما بينهما، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1981.

43. خليف (عبد الوهاب)، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط01، دار طليطلة، الجزائر، 2009.

44. الخولي (لطفي)، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التجمُّع الجزائري البومدييني الجزائري، الجزائر،

45. خيثر (عبد النور) وآخرون، منطلقات وأسُس الحركة الوطنية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

46. دلاز (مقالي)، أحد الاستقلاليْين والاستقلال الآخر 1954. 1962، تر: محمد سالم وعبد الرحمن كابويا، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2013.

47. دوشمان (جاك)، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: شراز موجد، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

48. دياكوف (نيكولاف)، حركة الفتيان الجزائريين في مطلَع القرن العشرين، تر: عبد العزيز بوباكير، د ط، امدوكال للنشر، الجزائر، 2015.

49. الرّاسي (جورج)، الدّين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر (بوتفليقة)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

50. رمّال (حسين محمود)، فلسفة الدولة، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2018.

51. زبيحة (زيدان)، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

52. الزبيري (العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر . دراسة .، ج01، ج02، منشورات إتّحاد كُتّاب العرب، دمشق، 1999.

53. الزبيري (محمد العربي) وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954. 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

54. زروخي (الدرّاجي)، الأبعاد الفلسفية للنظام التربوي عند جمعية العلماء المسلمين، ط01، دار صُبْحي للطباعة والنّشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

55. زروقة (عبد الرّشيد)، جهاد ابن باديس ضدّ الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913. 1940، ط0، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999.

56. زوزو (عبد الحميد)، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914. 1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

57. زوزو (عبد الحميد)، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسّسات ومواثيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2013.

58. سبنسر (وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

59. ستورا (بن جامين)، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962. 1988، تر: صباح ممدوح كعْدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012.

60. سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

61. سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1830. 1900، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

62. سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي 1954. 1962، ج09، عالَم المعرفة، الجزائر، 2015.

63. سعداوي (مصطفى)، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009.

64. سعدي (عثمان)، عروبة الجزائر عبر التاريخ، ط02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

65. سعود (الطاهر)، الحركة الإسلامية الجزائرية إرهاصات النشأة والتشكُّل، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013.

66. سعيود (أحمد)، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954. 1958، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

67. سلطاني (أبو جرة)، جذور الصراع في الجزائر، دون مكان نشر، الجزائر، 1995.

68. السويدي (محمد)، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهمّ مظاهر التعبير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

69. شريط (الأمين)، التعدّدية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919. 1962، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

70. صغير (مريم)، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954. 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

71. الطيبي (محمد)، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي . دراسة في الذهنيات والبنْيات والمآلات، ط1، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

72. عباس (فرحات)، الشاب الجزائري، تر: أحمد منوّر، وزارة الثقافة الجزائر، 2007.

73. عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحّال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.

74. عباس (محمد الشريف)، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005.

75. عباس (محمد)، رُوّاد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

76. عجالي (كمال)، الفكر الإصلاحي في الجزائر، ط01، شركة مزوار للطباعة والنشر والإشهار والتوزيع، الجزائر، 2005.

77. العروي (عبد الله)، مفهـــوم الدولة، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2014.

78. عمري (الطاهر)، النخبة الجزائرية وقضايا عصرِها في بدايات القرن العشرين إلى ما بين الحربين العالميتين، د ط، الجزائر، 2009.

79. العمري (مومن)، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، د ط، الطليعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

80. عميراوي (أحميدة) وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830. 1954، (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت

81. غارودي (روجي)، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوّا، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 1999.

82. فاضلي (إدريس)، حزب جبهة التحرير الوطني ثوابت ومرجعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

83. فانون (فرانس)، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، ط01، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2004.

84. فيلالي (عبد السلام)، الجزائر الدولة والمجتمع، ط01، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، 2013.

85. قداش (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أمحمد بن البار، ج02، دار الأمة، الجزائر، 2001.

86. قيرة (إسماعيل) وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2002.

87. لشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السّلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، ط01، الدار المصرية اللّبنانية، القاهرة، 2002.

88. لطيف (ساسي)، أحمد بن بلّة اسْترداد المستقبل، تقديم: طارق البشري، دار المستقبل العربي، بيروت، 1995.

89. لوانشي (آن ماري)، صالح لوانشي مسيرة مناضل جزائري، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

90. لوكا (فيليب) وفاتان (جان كلود)، جزائر الأنثربولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية، تر: محمد يحياتن وآخرون، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، دت.

91. لونيسي (إبراهيم)، الصّراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرّئيس أحمد بن بلّة 1962. 1965، دار هومة، الجزائر، 2007.

92. لونيسي (رابح)، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاختلاف والاتّفاق 1920. 1954، ط01، كوكب دار العلوم، الجزائر، 2009.

93. لونيسي (رابح)، الجزائر في دوّامة الصّراع بين العسكريين والسّياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

94. لونيسي (رابح)، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، ط01، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

95. مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، تر: بسّام بركة وأحمد شعبو، ط01، دار الفكر، دمشق، 1988.

96. المديني (توفيق)، الدولة السياسية في الوطن العربي . دراسة .، منشورات إتّحاد العرب، دمشق، 1997.

97. مرّوش (لمنوّر)، تكوّن الجزائر العثمانية الدولة والقطر والمشاعر الجماعية (أعمال الملتقى الوطني حول الحدث في تاريخ الجزائر المعاصر 1945. 1962)، منشورات دار الأبحاث، جامعة سكيكدة، الجزائر، دت.

98. مقلاتي (عبد الله)، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

99. مناصرية (يوسف)، الاتّجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربيين العالميين 1919. 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

100. منصور (أحمد)، الرّئيس أحمد بن بيلا...يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، ط01، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

101. الميلي (محمد)، فرانس فانون والثورة الجزائرية، ط01، زرياب للطباعة، لبنان، 1973.

102. هميسي (مصطفى)، من بربروس إلى بوتفليقة كيف تُحْكم الجزائر؟، ط02، دار هومة، الجزائر، 2013.

103. ولد خليفة (محمد العربي)، الثورة الجزائرية معطيات وتحدّيات، ط01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

104. الونّاس (المنصف)، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، تونس، 1995.

105. يزلي (عمار)، الثقافة في مُواجهة الاحتلال . دراسة .، د ط، منشورات السهل الجزائر، 2009.

. د: المراجع باللغة الفرنسية

1. Belhadj (Salah), Les Origines du Pouvoir Algérien, Edition, Benmerabet, 2017.
2. Boutaher (Hocine), Algérie 1954-1962 la guerre d'indépendance au jour le jour, édition distribution Houma, Alger, 2004.
3. Cherfi (Achour), la classe politique algérienne, Casbah édition, Alger, 2001.
4. Horne (Alistair), Histoire de la guerre D'algérie, Dahlab, 2007.
5. Sylvie (Thénault), Histoire de la Guerre L'indépendance Algérienne, Editions al maarifa, Alger, 2010.

ثانيا: المقالات

1. بوعباش مراد، المشروع السياسي والتوجّه الأيديولوجي للدولة الجزائرية غداة الاستقلال، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 11، الجزائر، د ت

2. جويبة (عبد الكامل)، الأحزاب السياسية الجزائرية قبل اندلا ع الثورة المسلّحة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي: تعاوُن أمْ تناحُر؟، المجلّة التاريخية المغاربية، السّنة الأربعون، العدد 150، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، مارس 2013.

3. زغيدي (محمد لحسن)، بيان أول نوفمبر وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، جامعة الجزائر، 2012.

4. سعد الله (عمر)، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلّة المصادر، العدد14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006.

5. سعُــود (الطاهر)، الثورة الجزائرية والمسألة الأيديولوجية قراءة في بعض النصوص والمواثيق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

6. سفاري (ميلود)، الصّراع بين الدّين والأيديولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال، مجلّة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، قسنطينة، الجزائر، 1991.

7. سعيد شريفي، جذور الفكر السياسي لأيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، الجزائر، د ت

8. سيد علي (أحمد مسعود)، بصمات تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في مختلف الاثراءات التي عرفتْها أيديولوجية جبهة التحرير الوطني إبّان الثورة التحريرية 1954. 1962، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، جويلية 2012.

9. طالبي (عمّار)، معنى الثــــورة، مجلّة أول نوفمبر، العدد 08، 1974.

10. عليوان (سعيد)، ميثاق الصومام 1956 بين قيّم الإسلام والتوجّه العلماني، المعيار، العدد الرابع، قسنطينة، الجزائر، جوان 2003.

11. كواش (منال)، إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر قراءة نقدية، مجلّة تحوّلات، العدد الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018.

12. لونيسي (إبراهيم)، الخلفية التاريخية لانْبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السياسي إلى غاية 1962، الحوار الفكري، العدد السّابع، محبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2005.

13. لونيسي (رابح)، بيان أول نوفمبر وأسُس الدولة الوطنية. الجذور الفكرية والمضمون، المصادر، العدد 07، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002.

ثالثا:الجرائد والمجلات

1. الجريدة الرّسمية، 08 ديسمبر 1996.

2. المقاومة الجزائرية، العدد06، جانفي 1957.

3. المقاومة الجزائرية، العدد 16 (منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، 20 ديسمبر 1956.

4. المجاهد، 07/01، 1956.

5. المجاهد، العدد 29، 24/ 05/ 1958.

6. المجاهد، العدد 15/22/ 04/ 1958.

7. لمجاهد، 02/ 07/ 1958.

8. المجاهد، العدد 24، 09/ 05/ 1958.

9. المجاهد، العدد 23، 07/ 05/ 1958.

10. المجاهد، 19، 09/ 1958 (طبعة خاصة).

11. المجاهد، 10/ 10/ 1958.

12. المجاهد، العدد 59، 1960/02/05.

13. مجلّة أوّل نوفمبر، عدد خاص، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، أوت 1973

رابعا: الرّسائل الجامعية والأطروحات

1. مطبقاني (مازن صلاح حامد)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1358.1349هـ/ 1931. 1939م، بحث مقدَّم للحصول على درجة الماجستير في الآداب، إشراف: محمد عبد الرحمن، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1985.

2. شرف الدين (أحمد رضوان)، مشروع الدولة. الأمة والعروبة عند النّخب الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

3. بن زروال (جمعة)، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954. 1962، رسالة مُقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي آجقو، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

4. صغور (عبد الرّزاق)، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، إشراف: منصور بن لرْنب، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

5. قنانش (محمد)، النقابيون الجزائريون، والمسألة الوطنية 1946. 1956، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

6. راد بوعباش، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919. 1962، أطروحة دكتوراه مقدّمة في العلوم السياسية والعلاقات والدولية، إشراف: سعاد العقون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

7. قاسمي (يوسف)، مواثيق الثورة الجزائرية 1954. 1962 دراسة تحليلية نقدية، مذكّرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة باتنة، الجزائر، 2009

8. قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962. 1978، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف: إبراهيم لونيسي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.

9. بن أزواو (فتح الدين)، البعد العربي والإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1927. 1962، أطروحة مقدّمة لنيْل دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر وتاريخ الثورة الجزائرية، إشراف: بوعزّة بوضرساية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013.

خامسا: الملتقيات العلمية:

1. رحاي (محمد)، المشروع الثوري والأيديولوجي في بيان أول نوفمبر، ورقة مقدّمة في الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية، (منشورة)، جامعة سكيكدة، الجزائر، 12/11 ديسمبر 2016.

2. قاسمي (يوسف)، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، ورقة مُقدّمة في أعمال الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكُبرى 1954. 1962 دراسة قانونية وسياسية، (منشورة)، جامعة قالمة، الجزائر، 02. 03 ماي 2012.

3. بيشي (محمد عبد الحليم)، التعبئة الرّوحية في أعمال المجالس الشعبية للثورة ـ الولاية السّادسة نموذجا. ورقة مقدّمة في أعمال الملتقى الوطني الثاني حول البُعْد الرّوحي في ثورة التحرير المباركة، منشورات الشؤون الدينية والأوقاف، سطيف، الجزائر، 28. 29 أكتوبر 2002.

خامسا: القواميس

1. سعيفان (أحمد)، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط01، مكتبة ناشرون، بيروت، 2004.

2. الزناتي (أنور محمود)، قاموس المصطلحات التاريخية، ط01، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.

3. سيلا (محمد) و الهرموزي (نوح)، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، ط01، منشورات المتوسط، المغرب، 2017.

4. نبهان (يحي محمد)، مُعجم مصطلحات التاريخ، ط01، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

الفهارس

فهرس الأعلام

. أ .

أبو القاسم سعد الله 03، 72، 88، 108/ أحمد بوضربة 03، أحمد طالب الإبراهيمي 11، أحمد بن بلة 57، 65، 67، 68، 69، 70، 9، 98، 145، 146، 162، 165، 166، 168، 169، 170، 173، 174، 177، 178، 183/ أحمد محساس 69، 70/ أحمد بومنجل 15، 96، 169/ أحمد فرانسيس 96، 169/ أحمد سعيود 106/ أحمد بودة 113/ أحمد بن نعمان 129/ أحمد مدغري 169/ أحمد توفيق المدني 96، 100، 169/ أبي يعلى الزواوي 11/ إبراهيم لونيسي 162/ إدريس فاضلي 148/ الطيب العقبي 11/ العربي بن مهيدي 53، 54، 60، 95/ العربي الزبيري 89، 96/ الأمير خالد 03، 04، 05/ الأمير عبد القادر 107

. ب .

بايروطون 14/ بشير بومعزة 169/ بن علاّ 165/ بن يوسف بن خدة 60، 96، 112،113، 124، 145، 163/ بوعلام بن عودة 58/ البخاري حمانة 2/ بلحاج صالح 139

. ث .

الثعالبي 96

. ج .

جورج الرّاسي 114، 116/ جاك مارسيل جينيه 158

. ح .

حسين آيت أحمد 57، 67، 69، 170/ حمدان خوجة 03/ حاج علي عبد القادر 05، 120/ حمزة علوي 181/ حسن (عقيد) 166

. د .

دهيليس 96/ ديغن بودغن (العقيد لطفي) 112/ ديغول 14، 103، 111

. ر .

رابح لونيسي 09، 39، 111/ رضا مالك 139/ رابح بيطاط 165، 169، 176/ روبرت مورفي 14

. ز .

زوزو عبد الحميد 06، 156/ زبيحة زيدان 165

. س .

سعد دحلب 60، 96، 124، 224/ سي ناصر 112/ السعيد يازوران 112/ سليمان دهيليس 96، 112/ سعدي ياسف 165

. ش .

الشاذلي خير الله 05/ شعباني (عقيد) 169

. ع .

عبان رمضان 53، 54، 59، 60، 61، 65، 68، 70، 71، 91، 95، 96، 98، 102/ علي هارون 142، 161، 165، 168/ عمر بوداود 140/ علي كافي 111، 112، 123، 146، عمر أوصديق 113/ عمار أوزقان 61، 65، 120/ عبيد الحاج لخضر 112/ علي مزروعي 181/ علي منجلي 115/ عمر أوعمران 53، 96/ عمار طالبي 22/ عبد الحميد بن باديس 11، 12/ عبد السلام فيلالي 32، 107، 112، 119، 147، 170، 173، عبد الله العروي 41، عبد الله مقلاتي 41، عبد الحفيظ أمقران 70/ عبد الرزاق شنتوف 61، 113/ عبد المالك تمام 6/ عز الدين زراري 114/ عبد العالي دبلة 147/ عبد المالك

حمروش 157/ عبد العزيز بوتفليقة 169/ عبد الرحمن بن حميدة 169/ عبد الحميد مهري 96، 68، 111/ عبد الحفيظ بوصوف 96، 98، 104، 111، 112، 114، 115، 128، 170

.ف.

فرانس فانون 113، 119، 120، 129/ فتحي الذيب 96/ فتح الدين بن أزواو 66، 72، 99، 115/ فرحات عباس 14، 15، 16، 69، 96، 105، 111، 112، 114، 124، 129، 145، 182

.ك.

كريم بلقاسم 53، 60، 96، 98، 102، 103، 104، 111، 112، 114، 163، 164، 170/ كليمنصو 03/ كاترو (جنرال) 15

.ل.

لخضر بن طوبال 53، 96، 98، 111، 112، 114، 115، 120/ لمين خان 113، 115/ لعموري 96/ لمين دباغين 96/ لمين شريط 31، 160، 165/ لالة فاطمة نسومر 166

.م.

مصالي الحاج 05، 07، 08، 120/ مالك بن نبي 23، 43، 46، 122، 154، 185/ محمد بوضياف 47، 57، 67، 163، 164، 165، 170/ محمد الطيبي 26/ محمد حربي 31، 32، 112، 139، 165، 175/ محمد البشير الإبراهيمي 12/ محمد بجاوي 94/ مصطفى بن عودة 96/ محمد الصديق بن يحي 96، 113، 140/ محمد يزيد 96/ محمد خير الدين 100/ محمد صغير نقاش 169/ محمد خبزي 169/ محمد خميستي 169/ محمد حافظ 13/ مصطفى لشرف 31، 57، 139/ محمود الشريف 96، 104/ ماركس (كارل) 45/ مزهودي 96/ مصطفى هميسي 106، 173، 184/ محند أولحاج 165، 166/ مبروك بلحوسين 113/ محمدي السعيد 165، 168/ مصطفى بن اعمر 113، 123/ موسى حسن 169مولود قايد 103/ معمري خالفة 56

. ي .

يوسف زيغود 53/ يوسف قاسمي 42

فهرس الأماكن

. أ .

الجزائر (العاصمة) 03/ الاتحاد السوفياتي 17/ الأوراس 54/ إفريقيا 102/ آسيا 102/ الأمم المتحدة 08، 106/ أولنوى (قصر) 147

. ب .

بنزرت (تونس) 101/ باريس 03، 04، 05/ بلاد القبائل 54/

. ت .

تلمسان 163/ تيزي وزو 163/ تونس 54، 95، 139

. ج .

جان دارك (مدرسة) 46

. ح .

الحمامات (تونس) 139، 140

. ط .

. س .

سكيكدة 46

طرابلس 92، 113/ 138، 140/ طنجة 103

. ف .

فرنسا 70، 82

. ق .

القاهرة 59، 92، 93، 95، 96، 98، 99، 100، 103، 114/ قسنطينة 11

. م .

مصر 65، 67، 95/ المغرب 54، 95/ المغرب الأوسط 54

. و.

وادي الصومام 53

فهرس الأحزاب والمنظمات

. أ .

أحباب البيان والحرية 11، 15/ الاتحاد العام للتجار الجزائريين 79، 08/ الاتحاد العام للعمال الجزائريين 77، 78، 79/ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 17، 169/ التيار الاستقلالي 03/ التيار الاندماجي 12

. ب .

بيان فيفري 1943، 144

. ج .

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين10، 11، 12، 19، 100/ جبهة التحرير الوطني 30، 31، 36، 38، 48، 53، 61، 74، 78، 82، 87، 9، 103، 115، 116، 117، 121، 122، 125، 126، 331، 134، 143، 153، 167

ح.

حزب الشعب الجزائري 05، 06، 11، 15، 19، 30/ الحزب الشيوعي الجزائري 15، 17، 61/ الحركة المصالية 82/ حزب المقاومة 03، حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية 07، 08، 09، 11، 19، 30، 146، 162، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 103، 105، 106، 109، 111، 114، 124، 137، 162، 165، 183

ل.

لجنة التنسيق والتنفيذ 54، 60، 84، 86، 95، 97، 102، 103، 104، 109/ اللجنة الوزارية المشتركة للحرب 114، 124، 162، اللّجنة الثورية للوحدة والعمل 31/

م.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية 54، 55، 84، 86، 93، 95، 97، 100، 101، 103، 104، 121، 124، 125، 131، 146، 162، 165، 183، المنظمة الخاصة 30/ المنظمة السّرية العسكرية 159

هـ.

هيئة الأركان العامة 113

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير	
اهداء	
المختصرات	
المقدمة	**أ– ك**
الفصل التمهيدي: مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1919.1954م	
أولا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاستقلالي	03
1-1: أيديولوجية نجم شمال إفريقيا ENA	04
1-2: أيديولوجية حزب الشعب الجزائري ppa	05
1-3: أيديولوجية حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية mtld	07
2: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الإصلاحي (oulama).	10
3: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاندماجي (البيانيون والاتحاديون).	13
3-1: البيانيون (بيان فيفري 1943) ونموذج الدولة المأمول.	14
3-2: الاتحاديون (بيان udma): لا خروج عن نص "النظام الفيدرالي".	16

4: الدولة والمجتمع في أيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري pca.	17
الفصل الأول: تصوُّرات الثورة التحريرية الجزائرية لمشروع الدولة والمتجمع من خلال بيان نوفمبر 1954م	**51 . 21**
أولا: الثورة الجزائرية من مشروع رفض التّبعية للآخر، إلى مشروع البناء والتّأسيس	23
1. مدلول الثورة التحريرية الجزائرية	23
2. منطلقات الثورة التحريرية الجزائرية والنضال من أجل المشروع الوطني.	26
أ – النضال من أجل شرعية البقاء ومحاربة اللاّشرعية الاستعمارية.	27
ب – النضال من أجل إنسانية الجزائري وتحريره من لا إنسانية المحتل.	28
ثانيا: ماهية الدولة والمجتمع في بيان أول نوفمبر 1954م	31
1. مفجّرو الثورة: الخلفيات والتكوين	31
2. مفهوم الدولة والمجتمع في بيان أول نوفمبر 19542	34
أ: مستقبل الدولة الوطنية في تصور بيان نوفمبر 1954	34
01: الدّولة الوطنية ذات الجنسية الجزائرية	37

02: الدولة الدّيمقراطية الاجتماعية ذات السّيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية	38
03: دولة تحترم الحريات الأساسية دون تمييزْ	42
04: دولة ذات سيادة ووحدة لا تتجزأ	43
ب: مشروع المجتمع في تصور بيان نوفمبر 1954	44
01: مجتمع متكافئ واحد، ولا وجود للتّمييز فيه	45
02: مجتمع قائم على أساس التّعايُش الديني	46
أ. مجتمع متضامن ومتفاعل مع المجريات الخارجية.	47
الفصل الثاني: تصوّرات الثورة الجزائرية لمشروع الدولة والمجتمع مِن خلال نصوص ميثاق الصومام 1956م	**52. 93**
أولا: مستقبل الدولة والمجتمع في قرارات ونصوص مؤتمر الصومام	54
1: محضر الاجتماع وأهمّ قراراته	54
2: هوية الميثاق وأيديولوجية محرّريه	60
03: طبيعة الدولة المستقبلية المقترحة في ميثاق الصومام	62

أ: مبادئ الدولة الوطنية وتوجهاتها حسب الميثاق	85
ب: مشروع الدولة الوطنية وقضية المبادئ الإسلامية	67
04: مستقبل المجتمع الجزائري في تصورات ميثاق الصّومام	74
ثالثا: قراءة تقييمية لمشروع الدولة والمجتمع على ضوء ما أفرزه المؤتمر	85
01: ملامح الدولة والمجتمع في مؤتمر الصومام	85
02: المآخذ المسجّلة حول مسألة الدولة والمجتمع في مؤتمر الصومام	88
الفصل الثالث: الدولة والمجتمع من خلال محاضر ووثائق المجلس الوطني للثورة وبعض التصريحات والقوانين (1961.1957م).	**133 . 94**
أوّلا: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة 1957م ومحاولة تطبيق تصوّرات الثورة	95
1: من الصومام إلى القاهرة: مسيرة توبة؟ أم تقويم اعوجاج؟	94
أ. دورة القاهرة 1957: مجرياتها وأهم قراراتها	96
ب. القرارات الأيديولوجية المتعلّقة بطبيعة النظام المستقبلي للدّولة والمجتمع	99
2. تطبيق نتائج الثورة بتأسيس أوّل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية	102

أ. انبثاق GPERA من كواليس CCE وتبلوُر الفكرة	102
ب. 19 سبتمبر 1958: ميلاد دولة الثورة للجمهورية الجزائرية وتنوُّر الفكرة	103
ج. آفاق الدولة والمجتمع في بيان GPERA الأوّل	105
ثانيا: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني الأولى بطرابلس 1959. .1960	111
1. ما قبل وأثناء انْعقاد الدورة	111
أ. اجتماع العقداء العشر وتسريح أرضية المؤتمرين بطرابلس	111
ب. تقديم الدورة وضبط نسقيّاتها الفكرية	114
ج/ برنامج الدورة وإفرازاته بشأن مشروع الدولة والمجتمع	113
2. مناقشة مستقبل الدولة والمجتمع في دورة المجلس من خلال "وثيقة المؤسّسات المؤقتة للدّولة" و"القانون الأساسي لجبهة التحرير"	115
أ- هوية الدولة ونظامها المستقبلي	115
ب- المجتمع ومكانة المرأة في البرنامج	121
ثالثا: الدولة والمجتمع في برنامج دورة طرابلس الثانية 27/09 أوت 1961: التطوّرات والأبعاد	123

1 . ملابسات وحيثيات انْعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1961	123
2. مستقبل الدولة ونموذج المجتمع من خلال برنامج الدورة وما كرّسه من أبعاد حداثية واقتصادية وثقافية	125
الفصل الرّابع: تصوُّرات الثورة الجزائرية لمشروع الدولة والمجتمع في ميثاق طرابلس 1962م	134 . 188
أولا: مستقبل الدولة والمجتمع بين منظورات نص اتفاقيات ايفيان وبرنامج المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس: المنعرجات والخفايا	134
01: اتفاقيات ايفيان: الحدث والتصوّر	135
02: مؤتمر طرابلس ماي . جوان 1962 ومهمّة تفصيل برنامج الجزائر المستقلّة	138
ثانيا: الدولة والمجتمع في تصوّرات مشروع الحمامات . ميثاق طرابلس ماي . جوان 1962م	143
1: مستقبل الدولة الوطنية في آفاق الثورة الديمقراطية الشعبية	143
2: تصوّرات ميثاق طرابلس 1962 لمشروع المجتمع الجزائري	151
ثالثا: اسْتعادة السّيادة الوطنية على الدولة والمجتمع بين نجاح المشروع الثوري وإخفاق القرار القيادي	158
1: أزمة صيف 1962 وتداعيات المرحلة الخانقة على الدولة والمجتمع الجديدين	158

أ: من التصويت على الاسْتفتاء إلى التوقيع على الاستقلال	158
ب: السّلطة والقيادة: فكرة واحدة وغايات متعدّدة	161
ج: تأسيس المكتب السياسي ومحاولة تكييف تفاعُلات الأزمة مع وضْع الجزائر المستقلّة	164
2: تجسيد المشروع الثوري بتأسيس أوّل مجتمع ودولة مسْتقلّين بعد الاحتلال واقعا وممارسة	167
أ: تعيين أوّل حكومة للجزائر المستقلّة وتحديد آفاق الدولة والمجتمع في مُسْتهلّ وثائقها	167
ب: قيام الجمهورية الجزائرية المستقلّة برئاسة أحمد بن بلة بين تحدّيات المرحلة ورهانات المستقبل	172
ج: تقييم، تطلُّع ومُساءلة	179
الخاتمـــــــة	188
قائمة الملاحـــق	193
قائمة الببليوغرافية	211
قائمة الفهارس	228
فهرس الموضوعات	235
ملخص الدراسة	244

عنوان الأطروحة: الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية 1954. 1962

الملخّـــص:

كان لزاما على ثورة التحرير الجزائرية أنْ تُولي عنايةً فائقةً للجانب النّظري المتعلّق بقراءةِ واستشراف المستقبل من أجل تعزيز رصيدها العقائدي وتطوير نفْسِها من جميع النواحي العسكرية والفكرية والرّوحية؛ لهذا حرصت جبهة التحرير الوطني على التنظير والتخطيط لمشروع الدولة والمجتمع وجعْلِه رهاناً كبيراً في قلب اهتمامات المنظّرين الثّوريين الذين عبَّرُوا عن توجُّهاتهم الأيديولوجية بشأن المسألة، وكشفوا عن امتداداتها بواسطة ما كتبوه من أدبيات مختلفة تمثَّلت أساساً في سلسلة النصوص والمواثيق والمحرّرات الإعلامية والمراسلات وما إلى ذلك.

Titre de la thèse : État et société dans la littérature de la révolution algérienne 1954-1962

Abstrait :

La révolution de libération algérienne a dû porter une attention particulière à l'aspect théorique lié à la lecture et à l'anticipation de l'avenir afin de renforcer son équilibre idéologique et de se développer dans tous les aspects militaires, intellectuels et spirituels. C'est pourquoi le Front de Libération Nationale a tenu à théoriser et à planifier le projet État et société et à en faire un grand pari au cœur des intérêts des théoriciens révolutionnaires qui ont exprimé leurs orientations idéologiques sur la question, et ont révélé ses extensions à travers ce qu'ils ont écrit à partir de la littérature variée, principalement représentée dans les séries de textes, chartes, éditions médiatiques, correspondance, etc.

Thesis title: State and society in the literature of the Algerian revolution 1954-1962

Abstract :

The Algerian liberation revolution had to pay close attention to the theoretical aspect related to reading and anticipating the future in order to enhance its ideological balance and develop itself in all military, intellectual and spiritual aspects. That is why the National Liberation Front was keen to theorize and plan the state and society project and make it a big gamble at the heart of the interests of revolutionary theorists who expressed their ideological orientations on the issue, and revealed its extensions through what they wrote from various literature, mainly represented in the series of texts, charters, media edits, correspondence, etc.